المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم اللغة والنحو والصرف

اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحوية

في كتابه الدرر البهية على شرح الأزهرية

جمع ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص اللغة والنحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الله بن مصطفى الشنقيطي

إشراف

أ.د. سعد بن حمدان الغامدي

١٤٢٨ - ١٤٣٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص الرسالة

عنوان الرسالة : (اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحوية من خلال كتابه « الدرر البهية على شرح الأزهرية » جمعاً ودراسة ت ١٠١٩هـ) .

وقد تناول البحث في تمهيده تعريفاً بالمتن الأصلي – المقدمة الأزهرية – وصاحبها، والمنهج المتبع في تأليفها. ثم انتقل للتعريف بالإمام أبي بكر الشنواني، وأبرز معالم منهجه في كتابه.

وتطرق بعد ذلك إلى دراسة المسائل التي كان للشنواني فيها رأي أو اختيار مرتبة حسب ورودها في الكتاب؛ وذلك بإيراد نص الشنواني في المسألة، ثم ذكر الآراء التي وردت فيها، وأدلة كل رأي، ومناقشة تلك الآراء والترجيح بينها. ثم عرض إلى موقفه من أدلة الاحتجاج، ومن النحاة المتقدمين وأبرز من تأثر بهم وأهم المصادر التي اعتمد عليها في إقامة بنيان كتابه. كما عرض إلى تأثير الشنواني فيمن بعده.

وقد خلص الباحث إلى أن الشنواني قد سار على منهج المتأخرين من النحاة وبدا تأثره جلياً بالمدرسة المصرية التي تابع نحاتها البصريين في معظم آرائهم. كما تأثر بهذا الاتجاه في أدلة الاحتجاج وطرائق الاستدلال التي اعتمد عليها، مع عناية فائقة بالتعليل. وظهر تأثر الرجل في وضع كتابه بابن هشام والرضي وخالد الأزهري وغيرهم من النحاة ، كما ظهرت مكانته العلمية في نقل من جاء بعده من النحاة عنه وإشادتهم به حتى سماه بعضهم سيبويه زمانه.

Abstract

Title: Selections of Abi Bakr Alshanwani and his opinions in grammar through his book of Aldorr Albahiah on explanation of Alazhariah, collection and studying "his death in ١٠١٩H".

This dissertation mentioned definition of the main text, introduction of Alazhariah, his author and the scientific method that he followed in his book. Then he gave the CV of the leader Abi Bakr Alshanwani and his method specifications in his book.

The researcher also discussed several aspects that Alshanwani has some opinions and views about, according its orders in the book. The researcher mentioned the text of Alshanwani in each aspect, the opinions that are related with, the evidence of each opinion, the discussion and recommendations among them. Moreover, the researcher gave Alshanwani opinion of the evidences, the past grammars, the most important persons who affected on him and the main used references in his book. The effect of Alshanwani on the following authors was also mentioned here.

Then the researcher concluded his study explaining that Alshanwani has followed the method of the latest grammars and has been considerably affected by Egyptian school, which followed Albasreen way in most their opinions. In addition, Alshanwani has been affected by Albasreen in evidences and methods that he depended on with considerable concern in the explanation. Furthermore, Alshanwani has been affected by Ibn Hesham, Alradi, Khalid Alazhari and other grammars. His scientific position was clearly appeared to the following grammars who came after him and how they respect him and how other grammars call him as Seebawaih his time.

الإهـــــــداء

بكل الحب والوفاء . . . . . بخالص البذل والعطاء . . . . . أهدي جني هذا الغرس وثمار هذا الجهد :

إلى من ربياني في الصغر، وسهرا على راحتي ، وكانا خير معين لي بعد الله عز وجل بدعائهما وتشجيعهما ، إلى والديَّ العزيزين لا حرمني الله بِرَّكما ودعاءكما ، وجعل ما قدمتماه في ميزان حسناتكما ، وأمد الله في عمركما ومتعكما بالصحة والعافية ، اللهم آمين .

وإلى أول من علمني القراءة وحفظت على يديه شطر القرآن،ونظم الآجرومية؛ جدتي ومربيتي – حفظها الله، وإلى من ضحَّت بوقتها وراحتها ، وسهرت معي الليالي من أجل إتمام هذا البحث ، إلى زوجتي الغالية جزاها الله خيراً .

وإلى فلذة كبدي ، وقرة عيني، إلى ابنتي العزيزة حفظها الله عز وجل وجعلها برة تقية هادية مهدية .

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع . . . أسأل الله أن ينفعني به يوم ألقاه وأن تجزيهم عني خير الجزاء

الباحث

شكرٌ وتقدير

لك الحمد يا من بسطت على عبادك سوابغ النعم ، وأفَضْت عليهم من واسع الفضل والكرم ، يا من خضعت لك رقاب المذنبين ، وطأطأت في رحابك رؤوس التائبين؛ كيف لي وأنا العبد الفقير أن أبدأ الشكر بغير العلي الكبير. فالحمد لله الذي وعد الشاكرين له بمزيد فضله و ثوابه؛ فقال سبحانه :﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾[1] .

وأصلي و أسلم على إمام الشاكرين ، و قدوة المطيعين المتقين ، و سيد الأولين والآخرين نبينا محمد القائل : « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » [2] ، و على آله الطيبين الطاهرين ، و صحابته الغر الميامين ، و على من سار على نهجه واتبع سنته إلى يوم الدين .

في مقدمة هذا العمل المتواضع ، يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان ، ووافر الحب والتقدير والامتنان لكل من كان له عليَّ فضل - بعد الله عز وجل، وهم :

شيخي وأستاذي فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سعد بن حمدان الغامدي

---

(١) الآية (٧) من سورة إبراهيم .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٤/ ٢٥٥ ، كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف ، رقم الحديث (٤٨١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

-حفظه الله- الذي مهما قلت فيه فلن أوفيه ولو جزءاً يسيراً من حقه ، فلقد كان لي مشرفاً وشيخاً ومربياً وصديقاً وهادياً لكل خير ، ففتح لي قلبه قبل بيته ، ولم يدخر في مساعدتي جهداً ، ولم يضق بكثرة اتصالي وترددي عليه ذرعاً ، كما صبرعلى انقطاعي المتكرر عنه لظروفي الصحية؛ فهو أهل للتقدير والثناء ، والشكر الدائم، ولقد كان لتوجيهاته أبلغ الأثر في إبراز هذه الدراسة على هذه الصورة ، فتعجز الكلمات أن توفيه شكره. فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل ما بذله في ميزان حسناته .

وإلى كل من علمني الهمة في طلب العلم، وعدم الرضا بغير معالي الأمور، ومنهم: فضيلة الشيخ الدكتور محمد نديم فاضل؛ الذي حبب إليَّ هذه اللغة منذ درس لي في المرحلة الثانوية، ثم نصح لي عندما غادرت دراسة الطب لِما ألمَّ بي من ظروف صحية؛ بأن أنتقل لدراستها؛ فنعمت النصيحة.

وإلى جميع أساتذتي بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، الذين نهلت من علومهم وتوجيهاتهم وأدبهم ، في مرحلتي البكالوريس والماجستير. وأخص بالذكر منهم أ.د.رياض الخوام، وأ.د.عيادالثبيتي، وأ.د. صالح الغامدي، وأ.د.صالح الزهراني الذين استفدت من غزارة علمهم، وعمق فهمهم؛ومشورتهم ونصحهم.

وإلى كل من كان له فضل عليَّ بتعليم أو دعم أو سؤال أو متابعة ، وأخص بالذكر منهم الأساتذة والزملاء: محمد بن علي العمري، وخالد العتيبي، وعلي الطالب، والأمين عبدالله الشنقيطي، وإلى شقيقيَّ وعضديَّ م.عبدالمنعم ومحمد.

وإلى جامعتي الغراء التي أتاحت لي هذه الفرصة لإكمال دراستي في رحابها ، أسأل الله العلي القدير أن يبقيها صرحاً للعلم، ومناراً للمعرفة.

أسأل الله تبارك وتعالى لهم جميعاً الأجر العظيم والثواب الجزيل ، كما أسأله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم ويجزيهم خير الجزاء إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على معلم البشرية، ومطفئ سرج الأمية محمد ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

المقدمة

الحمد لله الذي تكفل بحفظ كتابه، وعلمنا لغة القرآن لتدبر معانيه ووجوه إعرابه، وأوقفنا على محكم آيِه وفصل خطابه.

الحمدلله حمد الشاكرين الذاكرين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصلى الله وسلم على النبي الأكرم وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد .. فإن من أجلِّ العلوم علوم العربية، إذ هي المرقاة إلى فهم كتاب الله الكريم، والوسيلة الأنجع لدعوة الناس إلى شرعه الحكيم، ودلالتهم على خالقهم وسيرهم في طريقه القويم.

هذا وقد بذل سلفنا الكرام جهوداً عظيمة لتأصيل هذه العلوم وتبسيطها؛ فوضعوا المتون الأساسية لكل علم ، ثم أعملوا فيها يد الشرح والتقريب. وكان من بين هذه الكتب ما يضع الله له القبول ؛ فتنصرف همم العلماء لشرحه الشروح الكثيرة ، وربما تجاوز ذلك إلى وضع الحواشي على شروحه؛ للتوسع في شرح مسائله وتقريب عباراته .

وخلال بحثي في كتب التراث اللغوية المخطوطة استوقفني كتاب (المقدمة الأزهرية) للشيخ خالد الأزهري لكثرة ما وضع عليه من الشروح والحواشي، وما لقيه من القبول عند أهل العلم وطلبته؛ إذ الكتاب لايزال يدرس في المعاهد الأزهرية بمصر إلى يوم الناس هذا. واستوقفني من تلك الشروح والحواشي حاشية للشيخ أبي بكر الشنواني على شرح المصنف وُسِمت

ب(الدرر البهية)؛ اتسمت بالتحقيق في المسائل، ومناقشتها بعمق، مع عناية واسعة بالتعليل، كما أنها تعد من أقدم ماكتب حول الأزهرية بعد شرح مؤلفها. هذا مع المكانة العلمية التي حظي بها صاحبها ؛ إذ لقبه البعض بسيبويه عصره. إذ برع في علوم العربية وعرف بإمامته في النحو بين علماء الأزهر في زمانه؛ حتى صار مقصد طلاب العلم لدراسة هذا الفن.

وقد عثرت على نسخة من الكتاب في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز المركزية بجدة ، واستشرت أستاذي ومشرفي أ.د.سعد الغامدي، وأستاذي أ.د. عياد الثبيتي في تحقيقه؛ فشجعاني على ذلك، فتقدمت إلى القسم بخطة للتحقيق؛ فوجدت القسم يتحفظ على التحقيق ويوجهني لدراسة آراء الشنواني واختياراته النحوية من خلال هذا الكتاب، والتركيز على إبراز شخصية الشنواني العلمية خصوصاً أن الرجل لم تتعرض الرسائل العلمية لمؤلفاته إلا نادراً -ثلاث رسائل فقط بحسب مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ولم أتمكن من الوصول إلى أيٍّ منها مع محاولاتي العديدة.

وكنت قد بدأت في جمع النسخ، ونسخ بعضها . وقد وصل بي البحث إلى أن النسخ الموجودة من كتاب الدرر البهية على شرح الأزهري لمقدمته الأزهرية في علم العربية ست نسخ مخطوطة:

الأولى: في مكتبة رفاعة رافع الطهطاوي بسوهاج، تحت رقم (٢١) نحو، وتقع في إحدى وعشرين ومائة ورقة، ومسطرتها (٢٥) سطراً.

وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً؛ إذ وجدتها أقدم النسخ ، والوحيدة التي كتبت في حياة المؤلف؛ كما نص الكاتب في آخر أوراقها: « نجز هذا الكتاب المبارك يوم الأحد .... سنة ثنتي عشرة وألف من الهجرة » . مع سلامتها من الأخطاء اللغوية والنحوية، وقلة السقط فيها – والذي جبرته في المرات النادرة التي حصل فيها من النسخ الأخرى.

الثانية: بنفس المكتبة بسوهاج، تحت رقم (٢٩)، وتقع في أربعٍ وأربعين ومائة ورقة.

الثالثة: بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٨٧) نحو، خصوصي، وتقع في أربع عشرة ومائة ورقة.

الرابعة: بدار الكتب المصرية، تحت رقم (١٢٤٣)، وتقع في ثمانٍ ومائة ورقة. قال في أولها: « الحمد لله على كل حال، حمدًا كثيرًا كما يليق بالجلال » .

الخامسة: بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة تحت رقم (٩١٦)، وتقع في ١٥٩ ورقة، بها آثار رطوبة وأرضة.

السادسة : بمكتبة آل صافي الوقفية في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، تحت رقم (١٢٣٣)، وتقع في ثمان وتسعين ومائة ورقة.

فوجدت نفسي أجمع بين التحقيق والدراسة الموسعة الشاملة للمسائل، فتوكلت على الله وبذلت جهدي في جمع المسائل ودراستها، مع دراسة الشخصية العلمية للشنواني من خلال ذلك .

هذا واقتضى البحث حول الشنواني وآرائه من خلال كتابه «الدرر البهية» أن يكون مساره وفق ما يلي:

١- التعريف بصاحب المتن، وهو الشيخ: خالد الأزهري، والتعرض لاسمه ونسبه، وسبب طلبه للعلم، وشيوخه وتلاميذه وآثاره.

٢- التعريف بمنهج الشيخ خالد في المقدمة الأزهرية، والتمثيل لذلك.

٣- الإشارة إلى الحواشي التي كتبت على شرح الأزهرية، والتي تبرز مكانة شرح الأزهرية عند العلماء، وهو ما دفع إلى قراءتها وإقرائها للطلاب والتعليق عليها، معتمدًا في ذلك على كتب الفهارس، وكتب التراجم.

٤- التعريف بالشيخ الشنواني، وذكر اسمه ونسبه، وشيوخه وتلاميذه، والإشارة إلى ما تمتع به من مكانة علمية عن طريق بيان ثناء العلماء عليه، وذكر بعضٍ مما تركه من آثار علمية ومصنفات؛ وذلك بالرجوع إلى المصادر التاريخية المعتمدة.

٥- إبراز أهم سمات منهج الشنواني في الحاشية، مع التمثيل لذلك.

٦- دراسة المسائل النحوية التي كان للإمام الشنواني فيها رأي أواختيار، مع ترتيبها حسب ورودها في الكتاب، فيذكر الباحث المسائل المختصة بالأسماء، ثم الأفعال، ثم الحروف.

٧- تصدير المسائل بنص الشنواني من "الدرر البهية"، عازيًا إلى رقم اللوحة من المخطوط.

٨- تفصيل ما دار حول المسألة من آراء؛ وذلك بإيراد أهم الأقوال في المسألة، والإشارة إلى من قال بهذا الرأي، واتباع ذلك ببيان أدلة كل فريق، وما ورد عليها من مناقشات، مع ترجيح ما تؤيده الأدلة.

٩- إفراد فصل لتوضيح منهج الإمام الشنواني في الاحتجاج لما يذهب إليه من آراء واختيارات نحوية، والتعرُّض لأصول النحو عنده؛ من سماع وقياس وإجماع، وتعزيز ذلك بأمثلة من كتابه.

١٠- بيان مصادر الشنواني التي اعتمد عليها في وضع كتابه، والكتب التي تأثر بها وأفاد منها، ومدى تأثره بالمدارس النحوية المختلفة، وموقفه من أعلام النحاة فيها.

وتأثير الشنواني فيمن جاء بعده من النحاة ممن نقلوا عنه وأفادوا منه.

١١- عزو الأقوال إلى أصحابها، وتوثيقها من كتبهم قدر المستطاع، فإن لم يكن لأحدهم كتب مطبوعة؛ رجع الباحث إلى من نقل عنه هذا الرأي.

١٢- كتابة الآيات القرآنية بخط المصحف، وعزوها إلى مواضعها من السور، مع ذكر رقم الآية في المصحف.

١٣- توثيق القراءات القرآنية وعزوها لمن قرأ بها وتوثيقها من مصادر القراءات والتفسير.

١٤- تخريج الأحاديث النبوية والآثار من كتب السنة المعتمدة كالصحاح والمسانيد، ذاكرًا المصدر متضمنًا رقم الجزء والصفحة، واسم الكتاب واسم الباب.

١٥- التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في الدراسة، وترجمتهم ترجمة مختصرة.

١٦- تخريج الأبيات الشعرية بذكر البحر الشعري الذي ينتمي إليه البيت، واسم الشاعر، والمصادر التي ذكرته. مع إهمال ما ورد من نظم تعليمي في فهرس الأشعار.

١٧- شرح الكلمات الغامضة التي قد تَرِدُ في بعض الأبيات المُستشهد بها، أو غيرها.

١٨- الاكتفاء بذكر النصوص من الحاشية عند الاستشهاد أو التمثيل بها دون تخريج مايرد في ثنايا النص من أقوال وأبيات أو نحوه إلا إذا كان الغرض من إيرادها يلزم ذلك .

ثم أتبعت ذلك بوضع فهارس عامة لمحتويات هذا البحث تسهل على القارئ الوصول إلى مبتغاه.

هذا وقد واجهتني صعوبات عدة أثناء العمل في هذا البحث ، من أبرزها:

- ظرف صحي ألم بي؛ فتوقفت بسببه عن البحث مدة طويلة ، إذ البحث إنما أنجز –على الحقيقة – في الشهور الخمسة الأخيرة ، فلله الحمد على ما أنعم وتفضل وبارك فيه من الوقت، فله الحمد وإليه المشتكى.
- الجهد الكبير الذي بذلته وأعانني فيه بعض الفضلاء للوصول للنسخ الموجودة في مكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج؛ حيث وجدت المكتبة تحت الصيانة والتجديد حتى يسر الله نسخاً عند أحد الفضلاء؛ فله الحمد.
- العنت الذي سببه لي النُّسَّاخ بعدم فهمهم للمطلوب؛ مع تكرار الشرح؛ مما اقتضى التنقل بين أكثر من واحد.

وفي الختام ... يبقى هذا العمل جهداً بشرياً يعتريه كثير من النقص والزلل والتقصير والخلل ، ولا شك أني لو أعدت النظر في هذا البحث مرة بعد أخرى ، لوجدت فيه ما يحتاج إلى تعديل ، من: تبديل ، أو تقديم ، أو تأخير ، وهذا من طبيعة البشر ، وما أجمل ما كتب أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معتذرا عن كلام استدركه عليه : « إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه ، إلا قال في غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يُستحسن ، ولو قدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر »(١) .

ولم يبق إلا أن أتلقى بكل التقدير ما يضيفه استاذاي المناقشان ، حتى يكتمل ما في البحث من نقص ، وأتقدم إليهم بخالص الشكر والتقدير سلفاً . وأسأل الله المعونة والتوفيق والإخلاص والسداد ، وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم ، وأن يوفقنا للعلم النافع والعمل الصالح ،

وصلى الله وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،

والحمد لله رب العالمين .

---

(١) انظر : كشف الظنون ١/ ١٧ .

التمهيد

وفيه تعريف بالأزهري، وبالأزهرية وشـرحها، وبمنهجـه فيهـا، ويشتمل على أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: التعريف بالشيخ خالد الأزهري.

المبحث الثاني: مكانته العلمية.

المبحث الثالث: التعريف بشرح الأزهرية، ومنهج تأليفها.

المبحث الرابع: الحواشي على شرح الأزهرية.

١ - التعريف بالشيخ خالد الأزهري

اسمه ونسبه:

«هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمـد الجِرْجِـي الأزهـري الشافعي النحوي»[١].

والجِرْجِي: نسبة إلى جُرْجَا، وهي قرية من أعمال الصعيد قرب أَخْمِيم، وهي مدينة كبيرة في جنوب محافظة سُوهاج، تطل على النيل من الجهة الغربية بصعيد مصر، وهذه النسبة لمحل ولادته[٢].

أما الأَزْهَري - بفتح الهمزة وسكون الزاي، وفتح الهاء[٣]: فذكربعضهم أنها ليست نسبة إلى الأزهر كما ظن بعض المترجمين له، بوصفه كان وَقَّادا فيه، وأنه تلقى دروسه هناك، وعلى هذا جرى الشيخ الشَّنَواني في "الدرر البهية على شرح الأزهرية"، غير أن الدكتور الفَحَّام نسبه إلى الإمام أبي منصور الأزهري

(١) ينظر: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي (٣/ ١٧١)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٨/ ٢٦).

(٢) ينظر: الضوء اللامع (٣/ ١٧١)، والكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي (١/ ١٨٨)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي (١/ ١٢٣، ٢/ ١١٩).

(٣) ينظر: الأنساب، للسمعاني (١/ ١٢٤)، واللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (١/ ٤٨)، ومعجم البلدان (١/ ١٧٠)، ولب اللباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين السيوطي (١/ ٥١).

اللغوي، صاحب التهذيب[1]، عندما حقق ذلك، فقال : إن الأزهري منسوب إلى الإمام أبي منصور الأزهري، ومن هذا تعلم أنه ليس منسوبًا إلى الأزهر كما اشتهر عند الناس، والله أعلم[2].

وبمراجعة كتب السير والأعلام، يتضح أن لقب الأزهري كان مشهورًا في عصر الشيخ خالد – نسبة إلى الأزهر لمكانة الدارس فيه في ذلك الوقت، فقد عُرف به كثير من العلماء ونُسِبوا إليه، وهذا احتمال يكاد يكون أقرب إلى الصواب؛ لأن الواقع والعُرف الذي كان سائدًا آنذاك يؤيده ويقوِّيه ويدعمه.

أما الشافعي: فنسبة إلى المذهب الفقهي الشهير.

أما النحوي: فنسبة لعلم النحو الذي برع فيه حتى عُدَّ من أئمة عصره فيه.

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور الأزهري، الإمام في اللغة، وكان فقيهًا، صالحًا، غلب عليه علم اللغة، وصنف فيه كتابه «التهذيب» الذي جمع فيه فأوعى، ومن تصانيفه: كتاب في التفسير سماه التقريب، وشرح الأسماء الحسنى، وشرح ألفاظ مختصر المزني، والانتصار للشافعي، توفي سنة سبعين وثلاثمائة، وقيل غير ذلك.
ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ١٤٤)، طبقات الشافعية، لتاج الدين السبكي (٣/ ٦٣).

(٢) ينظر: الشيخ خالد الأزهري، د. الفحام، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، عدد ٣٢، ص (١٩).

كنيته:

كُنِّي الشيخ خالد بكُنيتين:

الأولى: أبو الوليد، جَرْيًا على عادة من كان اسمه خالدًا.

الثانية: أبو الفضل، وقد ذكر هذه الكنية الدكتور الفحام في مقاله عن الشيخ خالد في مجلة مَجْمَع اللغة العربية(١).

لقبه:

أورد أصحاب السير والأعلام للشيخ خالد الأزهري عدة ألقاب، منها:

١- زين الدين: ذكره نجم الدين الغزِّي(٢)، وابن العماد الحنبلي(٣)، وعمر رضا كحَّالة(٤).

٢- الوَقَّاد: وقد لقب بهذا اللقب؛ لأنه كان يوقد المصابيح، ويهتم بشأنها من إصلاح وتنظيف في الأزهر الشريف، وعلى هذا جرى السخاوي(٥)، والغزي(٦)، وابن العماد الحنبلي(٧)، وعمر رضا كحالة(٨).

---

(١) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية (١٩)، العدد (٣٢).

(٢) ينظر: الكواكب السائرة (١/ ١٨٨).

(٣) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٢٦).

(٤) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٤/ ٩٦).

(٥) ينظر: الضوء اللامع (٣/ ١٧١).

(٦) ينظر: الكواكب السائرة (١/ ١٨٨).

(٧) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٢٦).

(٨) ينظر: معجم المؤلفين (٤/ ٩٦).

مولده:

ولد الشيخ خالد الأزهري سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بـ«جرجا» من الصعيد.

نشأته:

نشأ الشيخ خالد - رحمه الله - في كنف والديه بجرجا، ثم تحول وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة، إذ يُعْنَى السلاطين والأمراء بإنشاء المدارس والمساجد التي تحمل رسالة العلم والدين، "وكان يُلْحَق بهذه المؤسسات التعليمية في ذلك العصر مكاتب صغيرة متواضعة مهمتها تعليم الصبية مبادئ القراءة والكتابة، وطرفًا من العلوم الأولية، وتحفيظ القرآن الكريم، تمهيدًا للالتحاق بالمدارس الجامعة"(١).

وفي رحاب هذه البيئة العلمية الغنية بعلمائها ومؤسساتها التعليمية من مساجد ومدارس وزوايا وخانقاوات نشأ الشيخ خالد الأزهري، فحفظ القرآن وقرأ العمدة ومختصر أبي شجاع وتحول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج(٢).

سبب طلبه للعلم:

في هذا يقول ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: «اشتغل بالعلم على كِبَر، قيل: كان عمره ستة وثلاثين سنة، فسقطت منه يومًا فتيلة على كراس

---

(١) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي (٢/ ٩٤).

(٢) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٢٦).

أحد الطلبة فشتمه وعَيَّره بالجهل، فترك الوِقَادة وأَكَبَّ على طلب العلم وبرع فيه »[1].

وفي كلام ابن العماد نظر؛ للأسباب الآتية:

أولًا: أن الشيخ خالدًا الأزهري تتلمذ على الشيخ داود المالكي، وكانت وفاته سنة ثلاث وستين وثمانمائة هـ، ومولد الشيخ خالد سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة هـ، وقد ذكر السخاوي في الضوء اللامع أنه أخذ عنه علم العربية ثم تحول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج - كما سبق ذكره.

ثانيًا: قرأ الشيخ خالد على الشيخ يعيش المغربي الذي توفي سنة أربع وستين وثمانمائة هـ، كما نص على ذلك السخاوي في الضوء اللامع، وكان عمر الشيخ آنذاك نحو خمسة وعشرين عامًا تقريبًا[2].

ثالثًا: ذكر الشيخ خالد في كتابه «الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ الجزرية» ما نصه: «فرغت من تسويده يوم الأربعاء ثامن رجب الفرد سنة سبع وستين وثمانمائة»، وكان عمره آنذاك تسعا وعشرين سنة[3].

رابعًا: ذكر العلامة السخاوي - وهو أحد معاصريه - في "الضوء اللامع" أنه طلب العلم في سن مبكرة فقال: «وتحول وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة، فقرأ القرآن والعمدة ومختصر أبي شجاع، وتحول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج...»[4].

---

(١) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٢٦).

(٢) ينظر: الضوء اللامع (٣/ ١٧٢).

(٣) ينظر: الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ الجزرية (٥٤).

(٤) ينظر: الضوء اللامع (٣/ ١٧٢).

شيوخه:

لا يكاد المرء يسمع بنابغة من النوابغ، أو عبقري من العباقرة، أو إمام من الأئمة - في أي فن أو علم - حتى يسعى إلى معرفة أساتذته وشيوخه الذين أخذ عنهم وأسهموا بحظ وافر في تكوينه العلمي الذي أتاح له النبوغ والشهرة ونباهة الذكر.

وقد تتلمذ الشيخ خالد الأزهري لجمهرة من الشيوخ كانوا هداة عصرهم، وجهابذة زمانهم، وفطاحل وقتهم، وهم العلماء الذين يشار إليهم بالبنان، والأئمة الذين يُرْحَل إليهم من كل مكان.

ولعل من أبرز هؤلاء الشيوخ:

- يعيش المغربي:

هو: يعيش المغربي المالكي، كان يقيم بسطح الجامع الأزهر[1].

وكان عالمًا خيِّرًا، أخذ عنه عددا من الفنون توفي سنة أربع وستين وثمانمائة[2].

---

(١) كان يجاور بالجامع الأزهر في ذلك العصر عدد كبير من طلبة العلم لا سيما الفقراء منهم والنازحون من الريف إلى القاهرة، فكانوا يتخذون من سطحه مكانًا للسكن والإقامة في غرف صغيرة، ووفقًا لما ذكره المقريزي فقد بلغت عدة المجاورين بالجامع الأزهر في القرن التاسع الهجري سبعمائة وخمسين رجلًا ما بين عجم وزيالعة ومغاربة ومصريين من الريف، وكانوا جميعًا يعتمدون في معيشتهم على الصدقات المقدمة إليهم من الأمراء وأهل اليسار.

ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المشهور بخطط المقريزي (٢/ ٢٧٦).

(٢) ينظر: الضوء اللامع (١٠/ ٢٨٧).

- **داود المالكي**:

هو: داود بن سليمان بن حسن بن عبيد الله المالكي البرهاني، ويعرف بأبي الجود. وكان خيرا دينا ثقة مأموناً متواضعاً كريماً مشارًا إليه بالصلاح على طريقة السلف لم يعرف من يوازيه في الفرائض في عصره . مات سنة ثلاث وستين وثمانمائة (1).

- **السَّنْهُوري**:

هو: نور الدين علي بن عبد الله السنهوري(2)، المالكي الضرير.

له عدة مصنفات؛ منها: شرح على مختصر خليل، وشرحان على الآجرومية في النحو أفاد الأزهري في شرحه للآجرومية منهما . توفي سنة تسع وثمانين وثمانمائة(3).

- **الشُّمُنِّي**:

هو: تقي الدين أبو العباس أحمد بن العلامة كمال الدين محمد بن خلف الله الشمني . العلامة المفسر المُحَدِّث الأصولي المتكلم النحوي البياني،

---

(١) ينظر: الضوء اللامع (٣/ ٢١١).

(٢) نسبة إلى سَنْهُور، وسنهور عدة مدن بمصر الأولى بالبحيرة وتضاف إلى طلوس وهي بالقرب من الأسكندرية، والأخرى بالغربية وهي المشهورة بسنهور المدينة، والثالثة بالشرقية، والرابعة بالفيوم.

ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، (٥٢٧)، وتاج العروس من جواهر القاموس «شرح القاموس» للإمام الزبيدي (١٢/ ٩٨)، ومعجم البلدان (٣/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٤٩).

إمام النحاة في زمانه، وقد لزم الأزهر عدة سنوات، من أهم مصنفاته: حاشية على المغني لابن هشام، لخصها من حاشية الدماميني، وزاد عليها أشياء نفيسة، وسماها: «المنصف من الكلام»، وحاشية على الشفاء للقاضي عياض، سماها «مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء» . توفي سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة هـ[1].

- **المَنَاوي:**

هو: قاضي القضاة شرف الدين أبو زكريا يحيى بن مخلوف بن عبد السلام المناوي ، جد الشيخ عبد الرؤوف المناوي، شارح الجامع الصغير. ولِيَ تدريس المذهب الشافعي وقضاء الديار المصرية. له عدة تصانيف، منها: شرح مختصر المزني. توفي سنة إحدى وسبعين وثمانمائة هـ[2].

- **الجَوْجَري:**

هو: محمد بن عبد المنعم بن محمد بن إسماعيل الجوجري . ناب في القضاء ثم تعفف عن ذلك، ودَرَّس، وقُصد بالفتاوى. له عدة مصنفات، منها: «تسهيل المسالك إلى عمدة السالك»، وشرح الإرشاد لابن المقري، وشرح شذور الذهب شرحا مطولا وشرحا مختصرا . توفي سنة تسع وثمانين وثمانمائة[3].

---

(١) ينظر: شذرات الذهب (٧/ ٣١٣، ٣١٤)، والضوء اللامع (٢/ ١٧٤- ١٧٨)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي (١/ ٣٧٥)، وحسن المحاضرة (١/ ٤٧، ٤٨)، ومعجم المؤلفين (١/ ٢٩٢).

(٢) ينظر: شذرات الذهب (٧/ ٣١٢).

(٣) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (٢/ ٢٠٠).

- **الكافِيجي**:

هو: أبو عبد الله محيي الدين محمد بن سليمان الرومي الحنفي، المعروف بالكافيجي، لقب بذلك لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو لابن الحاجب وأخذها عنه الشيخ خالد . كان إماما كبيرا في علم الكلام وأصول الفقه، والنحو، وأكثر تصانيفه مختصرات. توفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة هـ[١].

- **السَّخَاوِي**:

هو: الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، نزيل الحرمين الشريفين. برع في الحديث والفقه والقراءات واللغة العربية والتاريخ. سمع الكثير على شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وأخذ عنه أكثر تصانيفه، وكان يروي صحيح البخاري[٢] عن أكثر من مائة وعشرين نَفْسًا. من أهم مؤلفاته: الجواهر والدرر في ترجمة الشيخ ابن حجر، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ولا يعلم أجمع منه ولا أكثر تحقيقًا في علم

---

(١) ينظر: بغية الوعاة (١/ ١١٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٤٩، ٥٥٠)، والضوء اللامع (٧/ ٢٥٩- ٢٦١)، وشذرات الذهب (٧/ ٣٢٦، ٣٢٧)، والأعلام للزركلي (٦/ ١٥٠)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٣٣٢).

(٢) وصاحب الصحيح هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري الحافظ، أمير المؤمنين في حديث سيد المرسلين، قال أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة، مات سنة ست وخمسين ومائتين ليلة عيد الفطر.

ينظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢/ ٣٧٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧)، تاريخ بغداد (٢/ ٤).

مصطلح الحديث، والضوء اللامع في أعيان القرن التاسع – وقد ترجم فيه لتلميذه الأزهري–، والمقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة، وعمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع، وغنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج. توفي سنة اثنتين وتسعمائة هـ[1].

تلاميذه :

إذا كانت أصالة التكوين الثقافي وعمقه لعالم من العلماء تظهر بمعرفة شيوخه، فإن التأثير العلمي الذي يمارسه هذا العالم في مجتمعه يتضح بالوقوف على تلاميذه. ومن أبرز تلاميذ الشيخ خالد الأزهري:

- القَسْطلاني:

هو: شهاب الدين، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي القسطلاني، الحافظ العلامة المُحَدِّث. أخذ علوم العربية عن الأزهري. له عدة مصنفات؛ منها: العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية، وشرح الشاطبية، وتحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري . توفي بالقاهرة سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة[2].

---

(١) ينظر: الضوء اللامع (٨/ ٢)، والنور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر العيدروسي (١٨)، وشذرات الذهب (٨/ ١٥).

(٢) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ١٢١)، والنور السافر (١٠٦).

- **ابن الشَّلَبِي:**

هو: شهاب الدين أحمد بن يونس المصري الحنفي، المعروف بابن الشلبي. تتلمذ على الأزهري في النحو، قال عنه ابن العماد الحنبلي: «الإمام العالم العَلاَّمة الأوحد المحقق المدقق الفهَّامة، كان عالما كريم النفس كثير الصدقة». توفي بالقاهرة سنة سبع وأربعين وتسعمائة[١].

- **ابن هلال النحوي:**

هو: شمس الدين محمد بن علي الحلبي ، المعروف بابن هلال النحوي، لعلو كعبه في النحو عند أهل الشام ، لزم الشيخ خالدا الأزهري مدة طويلة وعُدَّ من اضبط طلابه إلى أن مات الشيخ خالد. ثم عاد إلى حلب ودَرَّس بجامعها، وألف عدة كتب، منها: حاشية على تفسير البيضاوي، وشرح على تصريف الزنجاني سماه بالتظريف على التصريف. توفي سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة[٢].

- ومنهم : أبوالمعالي المخلصي (ت٨٩٦هـ) [٣] ، ومحمد بن أبي الحجاج [٤]. و أبو بكر الساسي (ت٨٩٧هـ)[٥].

---

(١) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٢٦٧).

(٢) ينظر: السابق .

(٣) ينظر: الضوء اللامع (٦/ ٣١٣).

(٤) ينظر: السابق (٧/ ٢١٧).

(٥) ينظر: السابق (١١/ ٣١).

آثاره[1]:

أثرى الشيخ خالد الأزهري - رحمه الله - المكتبة العربية بعدد كبير من المؤلفات أفاد منها العلماء والطلاب جميعًا سواء في عصره أم بعد عصره. وتُنْبِئ هذه المؤلفات عن مكانة الشيخ خالد في العلوم العربية بفروعها المختلفة خاصة اللغة والنحو، وقد رُزِقَتْ هذه المؤلفات القبول بين الدارسين وطلبة العلم، وغدت مراجع معتمدة في بابها، ومن أبرز مؤلفات الشيخ خالد الأزهري:

- الألغاز النحوية (أو ألغاز الشيخ خالد):

وهو كتاب صغير الحجم يشتمل على اثنتين وثلاثين صفحة من القطع الصغير، وقد طبع بالمطبعة الحجرية بالقاهرة سنة إحدى وثمانين ومائتين وألف هـ. نسبه إليه مصطفى بن عبد الله الرومي في "إيضاح المكنون"، وإسماعيل باشا البغدادي في "هدية العارفين"، والزركلي في كتاب "الأعلام".

(١) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية (٤/ ١٠٨، ١٠٩)، وفهرس مخطوطات دار الكتب المصرية (١/ ٥٩ - ١٦٠، ١٨٣/ ٢٨٧/ ٢/ ٥/ ١١/ ٥٥، ١٧٧، ٣/ ١٤٢)، وفهرس مخطوطات المعهد الأحمدي (١٠١ - ١٠٦)، ومعجم المؤلفين (٤/ ٩٦)، وهدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، على حاشية كشف الظنون (١/ ٣٤٤)، وشذرات الذهب (١/ ٢٦)، والأعلام (٢/ ٢٩٧).

- **التصريح بمضمون التوضيح:**

يُعَدُّ من أهم مؤلفات الشيخ خالد وأوفاها، وفيه يقول ابن العماد: "وصنف - يعني الشيخ خالد - شرحًا حافلاً على التوضيح ما صنف مثله، وهو شرح على كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ".

وقد حقق الكتاب الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري. ونشر أيضًا بتحقيق: د. محمد باسل العيون في دار الكتب العلمية، بيروت.

- **تمرين الطلاب في صناعة الإعراب:**

وهو إعراب لألفية ابن مالك.

- **شرح التسهيل المسمى بالنبيل إلى نحو التسهيل**(1):

- **شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية:**

وقد طُبِعَ هذا الكتاب بتحقيق د. البدراوي زهران .

- مُوصِل الطلاب إلى قواعد الإعراب(2).

- المقدمة الأزهرية وشرحها: وهي المتن الذي سنفرد له الحديث.

---

(1) ينظر: هدية العارفين (1/ 343)، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (2/ 27)، والملحق (2/ 22)، ومعجم المؤلفين (4/ 96)، والأعلام (2/ 297).

(2) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى القسطنطيني (1/ 124)، والأعلام (2/ 297).

- الزبدة في شرح البردة .

- **تفسير آية ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾:**

نسبها إليه إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[١].

- **الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية:**

- **مختصر الزبدة في شرح البردة:**

نسبه إليه حاجي خليفة في كشف الظنون[٢].

(١) ينظر: هدية العارفين (١/ ٣٤٤).

(٢) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٣٣٣).

٢ - مكانته العلمية

برع الشيخ خالد الأزهري في علوم العربية واتسعت معرفته بدقائقها وغريبها، وقد تصدى للتدريس والإقراء فانتفع به خلق كثير، حتى صار شيخًا للنُحاة، وقد أثنى عليه خلق كثير ثناءًا عاطرًا يدل على مكانته وفضله؛ فمن ذلك:

- قول العلامة السخاوي: «برع في العربية وشارك في غيرها، وأقرأ الطلبة، وشرح الآجرومية، وكتب على التوضيح لابن هشام، وهو إنسان خير»[(١)].

- وقال نجم الدين الغزي: «خالد بن عبد الله بن أبي بكر الشيخ العلامة النحوي.. اشتغل بالعربية وانتفع به الطلبة، وكثر النفع بتصانيفه لوضوحها»[(٢)].

- وقال ابن العماد الحنبلي: «... أَكبَّ على طلب العلم، وبرع وأشغل الناس، وصنف شرحًا حافلاً على التوضيح ما صنف مثله، وكَثُرَ النفع بتصانيفه؛ لإخلاصه ووضوحها»[(٣)].

وقال الطنطاوي: «.. وقد بورك له في عمله، فصنف مؤلَّفينِ انْتُفِع بهما؛ لإخلاصه»[(٤)].

(١) ينظر: الضوء اللامع (٣/ ١٧٣).

(٢) ينظر: الكواكب السائرة (١/ ٢٦٠).

(٣) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٢٦).

(٤) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي (١٧٢).

٣ - وفاته:

عاش الشيخ خالد الأزهري حياة حافلة بطلب العلم والتأليف والتدريس وظل على هذه الحال حتى توفي ببركة الحاج خارج القاهرة بعد أدائه فريضة الحج، سنة خمس وتسعمائة للهجرة[١].

(١) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٢٦).

٤ - المقدمة الأزهرية وشرحها

لما كانت الغاية الأساسية من وضع المتون والمختصرات هي تقريب القواعد للمبتدئين والناشئة وتقديمها لهم في قالب سهل يُعِينُهم على حفظ القواعد واستظهارها، فقد راعى الشيخ خالد الأزهري في مقدمته الإيجاز غير المخل بالمعاني التي يريد طرحها، شأنه في ذلك شأن غيره من أصحاب المتون والمختصرات؛ مثل: ابن الحاجب[(١)] في الكافية، وابن مالك[(٢)] في التسهيل، وغيرهما.

وقد وضع الشيخ خالد على «مقدمته» شرحًا مُستوعِبًا لكثير من دقائقها وجزئياتها؛ وأشار إلى هذا الشرح في مقدمته قائلًا: «قد سألني مَنْ أعتقد صلاحه ولا تسعني مخالفته أن أشرح مقدمتي في علم العربية التي أمليتها لبعض الطلبة شرحًا لطيفًا فأجبته إلى ذلك»[(٣)].

---

(١) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، كردي الأصل، درس بدمشق، وتخرج به بعض المالكية، من تصانيفه: منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل. والكافية في النحو، والشافية في التصريف .

ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون المالكى (١٨٩)، معجم المؤلفين (٦/ ٢٥٦).

(٢) ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني. كان إمامًا في القراءات وعللها، وإليه المنتهى في اللغة العربية. من تصانيفه: ألفيته المشهورة، والتسهيل، وغير ذلك، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٣٠).

(٣) ينظر: شرح الأزهرية (١٠).

أهم سمات المنهج الذي اتبعه الشيخ خالد في مقدمته الأزهرية وشرحها:

١- تقسيم الكتاب:

سارالشيخ خالد على طريقة ابن مالك في التسهيل وذلك بتقسيم المادة النحوية حسب العوامل: فيبدأ بذكر المرفوعات، تليها المنصوبات، ثم المجرورات. وقد سار على هذه الطريقة كثير من النحويين، ومنهم الشيخ خالد الأزهري، ويظهر ذلك من خلال تقسيمه للأزهرية وشرحها؛ فقد قسم كتابه على حسب العوامل، فبدأ بمبحث الكلام، ثم: أجزاء الكلام، علامة الاسم، علامة الفعل، علامة الحرف، أقسام اللفظ، أقسام المفرد، أقسام الاسم، أقسام الفعل، أقسام الحرف، أقسام المركب، تقسيم الاسم إلى معرب ومبني: قسما المعرب، والمبني قسمان، تقسيم الفعل إلى معرب ومبني، تعريف البناء، أنواع البناء، تعريف الإعراب، أنواع الإعراب، باب علامات الأفعال وأحكامها، باب المرفوعات وهي سبعة: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وتابع المرفوع، والنعت. والمعارف ستة، النكرات، التوكيد، عطف البيان، عطف النسق، البدل. والمنصوبات ستة عشر: المفعول به، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه، خبر كان وأخواتها، اسم إن وأخواتها، الحال، التمييز، المستثنى، اسم لا النافية للجنس، المنادى، خبر كان وأخواتها، خبر ما الحجازية، التابع للمنصوب، الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، النواصب، الجوازم. والمجرورات قسمان. ثم ذكر الجمل وأقسامها، وذكر الجمل التي لا محل لها من

الإعراب، والجمل التي لها محل من الإعراب، وحكم الجمل بعد المعارف والنكرات، وأخيرًا إعراب السور.

٢- الإيجاز غير المُخِلِّ:

ويتضح ذلك في أمرين:

أ- الاكتفاء بمثال واحد عند عدم الحاجة إلى الاستقصاء: ويظهر ذلك خلال حديثه عن علامات الاسم؛ فعندما ذكر حروف الجر، ساق لحرف الجر «مِن» مثالاً، ثم قال: «وقس الباقي»(١).

ب- النمط السريع الذي يشعر به قارئ الأزهرية وشرحها من خلال الجمل القصيرة المتلاحقة: فنراه يقول: «اللفظ قسمان: مفرد ومركب؛ لأنه لا يخلو: إما لا يدل جزؤه على جزء معناه، أو يدل. الأول: المفرد؛ كـ: زيد، والثاني: المركب؛ كـ: غلام زيد»(٢)، وكذا عند ذكره أقسام اللفظ. وهو نمط يشيع في المختصرات النحوية، مثل المقدمة الآجرومية(٣) في النحو وما على شاكلتها.

---

(١) ينظر: شرح الأزهرية (٤٦).

(٢) ينظر: شرح الأزهرية (٥٢، ٥٣).

(٣) مقدمة الآجرومية في النحو لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم، ومعناه بلغة البربر: الفقير الصوفي، توفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وهي مقدمة نافعة للمبتدئين ألفها بمكة المكرمة، ولها شروح كثيرة تنظر في كتب السير والأعلام.

ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٧٩٦).

٣- الاقتصار على الرأي الراجح عنده:

فكثيرًا ما نجده يذكر رأيًا واحدًا في مسألة نحوية، ثم يقول: «على المشهور»، أو «على الأصح» دون إيراد الآراء الأخرى. وهو أسلوب يلائم غرض الكتاب ويُراعِي المستوى المعرفي لمن يقدم إليه؛ إذ هو للمبتدئين.

ومن أمثلة ذلك: قوله في علامات الاسم: «فعلامة الاسم المميزة له عن قسيميه: الخفض، وهو الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض، سواء كان الخافض حرفًا، أو اسمًا، ولا ثالث لهما على الأصح»[١] فهو لا يرى رأي الأخفش[٢] ومن تبعه في أن التبعية من عوامل الجر[٣]، ولكنه عدل عن ذكر الخلاف والقائلين به إلى مجرد الإشارة إلى وجود خلاف.

ومثله ما صنعه عند ذكر الفعل: «وهو ثلاثة أقسام على الأصح»[٤]، مخالفًا الكوفيين في قولهم: إنه قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعًا من المضارع[٥].

---

(١) ينظر: شرح الأزهرية (٣٥ - ٣٧).

(٢) هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط. نحوي، عالم باللغة والأدب. قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، وكان معتزليًّا. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه - الأخفش، من تصانيفه: معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، الأوساط في النحو، وغيرها.

ينظر: إنباه الرواة في أنباء النحاة، للقفطي (٢/ ٣٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٢٠٨) وبغية الوعاة (٢/ ٣٥)، ونزهة الألبا في طبقات الأدبا، للأنباري (١٨٤)، والفهرست لابن النديم (٨٢، ٨٣).

(٣) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٢/ ٤١٣).

(٤) ينظر: شرح الأزهرية (٥٩).

(٥) همع الهوامع (١/ ٣٤).

وقوله عن إعراب جمع المذكر السالم المرفوع: «وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة. هذا هو المشهور»[1] وهو رأي الجمهور من المتأخرين: كابن مالك، ونسبه أبو حيان[2] للكوفيين، وقطرب[3]، والزجاج[4]، والزجاجي[5]، خلافًا

---

(١) ينظر: شرح الأزهرية (١٠٩).

(٢) هو: محمد بن يوسف بن علي بن حيان، الغرناطي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير- وبهما اشتهر- والحديث والتراجم واللغات. توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة هـ، بعد أن كف بصره. واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه. من كتبه: البحر المحيط في تفسير القرآن، وارتشاف الضرب، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.
ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤/ ٣٠٢)، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٢/ ٢٨٢)، وغاية النهاية (٢/ ٢٨٥)، وشذرات الذهب (٦/ ١٤٥).

(٣) هو: محمد بن المستنير بن أحمد، الشهير بقطرب، نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، وهو أول من وضع «المثلث» في اللغة، وقطرب لَقَبٌ دعاه به أستاذه سيبويه. من تصانيفه: «معاني القرآن»، و«النوادر». توفي سنة ست ومائتين هـ.
ينظر: ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣/ ٢٩٨)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٩٤)، وشذرات الذهب (٢/ ١٥).

(٤) هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. كان في فُتُوَّتِه يخرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلمه المبرد. من كتبه: معاني القرآن، والاشتقاق، والأمالي، والمثلث. توفي في بغداد سنة إحدى عشر وثلاثمائة هـ.
ينظر: ، معجم الأدباء، لياقوت الحموي (١/ ٤٧)، إنباه الرواة (١/ ١٥٩)، تاريخ بغداد (٦/ ٨٩)، والأعلام (١/ ٤٠).

(٥) هو: عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي، صاحب الجمل، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج، توفي بطبرية سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة هـ، وصنف: الجمل في النحو، والإيضاح، والكافي.
ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٢٩)، وبغية الوعاة (٢/ ١١١)، والأعلام (٣/ ٢٩٩).

للأخفش القائل بأنه معرب بحركات مقدرة[1]. وغير هذه الأمثلة كثير؛ وهو ما يناسب حال المبتدئين.

٤- الابتداء عادة بالمعنى اللغوي، وأحيانًا بذكر اشتقاق الكلمة:

فعند ذكره لتعريف الكلام، أطال في شرح اللفظ، فذكر معناه لغةً، ثم بَيَّنَ كيف انتقل إلى الدرس النحوي، فقال: «اللفظ في الأصل مصدر لفظت الشيء إذا طرحته، ثم نقل في عرف النحاة إلى الملفوظ؛ كالخَلْق بمعنى المخلوق، إلا أن الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي، واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية؛ ومن ثَمَّ ساغ استعماله في الحد؛ لأن الحدود تصان عن المجاز. وكان قياسه أن يشمل كل مطروح، كما أن الخلق يشمل كل مخلوق، إلا أن النحاة خصوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف. وتخلص من هذا: أن النحاة تصرفوا فيه تصرفين، وهما النقل والتخصيص، واستعماله في الحد أولى من استعمال الصوت، لأن الصوت جنس بعيد لانطلاقه على ذي الحروف وغيرها، بخلاف اللفظ؛ فإنه اسم أصوات مشتمل على ذي مقاطع كالظواهر والضمائر البارزة، أو ما هو في قوة ذلك، كالضمائر المستترة فإنها ألفاظ»[2].

فهذا نص يبين لنا مدى اهتمامه بالجانب اللغوي وعلاقته بالمعنى الاصطلاحي.

---

(١) همع الهوامع (١/ ١٧٧).

(٢) ينظر: شرح الأزهرية (١٧-٢١).

وكذلك نجده يُفَصِّل القول في أصل «الاسـم»، و«الفعـل»، و«الحـرف»، فيقول: «وسمي الاسم اسمًا لسموه على قسـميه بالإخبـار بـه وعنـه، وسـمي الفعل فعلاً باسم أصله وهو المصدر؛ لأن المصـدر هـو فعـل الفاعـل حقيقـة، وسمي الحـرف حرفًـا لوقوعـه في الكـلام حرفًـا، أي: طرفًـا لـيس مقصـودًا بالذات»[(١)].

٥- الاقتصاد في إيراد الشواهد الشعرية:

لم يسرف الشيخ خالد في إيراد الشواهد الشعرية إلا بالقدر الـذي يحقـق الإيضاح للقاعدة المذكــورة، فعند حديثه عن الممنوع مـن الصرـف للعلميـة والتأنيث المعنوي، ذكر أنه يجوز فيما كان ثلاثيًّا ساكن الوسـط أن يصرـف وأن يمنع من الصـرف، فقال: «واختلف في الأَولى منهما: فعن سيبويه[(٢)]: الأولى المنع من الصرف، وعن أبي علي الفارسي[(٣)]: الأولى الصرف.

---

(١) ينظر: شرح الأزهرية (٦٢، ٦٣).

(٢) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، إمـام النحـاة، وأول مـن بسط علم النحو، صنف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» في النحو، ولم يصنع قبله ولا بعـده مثلـه، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتـوفي بها سنة ١٨٠هـ.

ينظـر: طبقـات النحـويين ص (٦٦ - ٧٤)، ووفيـات الأعيـان (١/ ٣٨٥)، وتـاريخ بغـداد (١٢/ ١٩٥).

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الإمام، أبو علي الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، وأحـد أئمة العربية المشهورين، واتهم بالاعتزال. من تصانيفه: الحجـة في علـل القـراءات، والتـذكرة، =

وروي بالوجهين قول الشاعر:

لَـــمْ تتلفـــعْ بفَضْــــل مئزرهــــا   دعد ولم تسق دعد في العلــب»[(1)][(2)]

وقد استغنى بهذا المثال – لحسن اختياره – عن إيراد شاهدين تَرِدُ الكلمة في أحدهما مصروفة وفي الآخر ممنوعة من الصرف؛ لأن الرواية بصرف (دعد) الأولى، ولو لم يصرفها، لما كسر وزنًا، وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين»[(3)].

٦- الإكثار من الأمثلة:

درج الشيخ خالد في شرحه على ذكر القاعدة، ثم إتباعها بذكر مثال يوضحها ويشرح معناها، وليس يخفى ما للأمثلة من دور مهم في بلورة القاعدة النحوية، وإيصالها إلى عقل الطلاب، بل إن المثال قد يغني عن التعريف الاصطلاحي أحيانًا.

=

والإيضاح في النحو، وتعاليق سيبويه، وجواهر النحو، والعوامل في النحو، وغيرها. مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٩٦ – ٤٩٨)، وفيات الأعيان (١/ ١٣١).

(١) البيت من بحر المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه (١٠٢١)، ولسان العرب لابن منظور (دعد) (لفع) (٩/ ٣٢١)؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه (١٧٨)، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافى (٣/ ٢٤١)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٥٠)، والمنصف لابن جني (٢/ ٧٧)،

(٢) ينظر: شرح الأزهرية (١٢٠).

(٣) ينظر: الخصائص (٣/ ٦١).

ومن نماذج استخدامه للأمثلة في شرحه: قوله عند علامات الفعل:

«قد: وتدخل على الماضي نحو: قد قام زيد، وعلى المضارع نحو: قد يقوم، والسين وتختص بالمضارع نحو: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[1]، وتاء التأنيث الساكنة، وتختص بالماضي، نحو: قامت، وقعدت، وياء المخاطبة مع الطلب بالصيغة، وتختص بالأمر نحو: قومي، بخلاف الطلب باللام فإنها تدخل على المضارع نحو: لتقومي يا هند»[2].

وقوله عند تعريف المَبْنِي: «وهو ما لم يتغير آخره لفظًا أو تقديرًا، نحو: جاء هؤلاء، ورأيت هؤلاء، ومررت بهؤلاء، بكسر الهمزة في الأحوال الثلاثة»[3].

٧- التدريب على الإعراب:

حرص الشيخ خالد على إعراب الأمثلة التي يوردها في شرحه، فمن ذلك قوله: «وأما السكون فيكون علامة للجزم في موضع واحد: في الفعل المضارع الصحيح الآخر، وهو ما ليس في آخره حرف علة، نحو: لم يضرب، فـ «يضرب» مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون»[4].

ويقول في علامات الإعراب: «وتكون الألف علامة للنصب نيابة عن

---

(١) سورة البقرة، آية (١٤٢).

(٢) ينظر: شرح الأزهرية (٤٩ – ٥١).

(٣) ينظر: شرح الأزهرية (٧٠).

(٤) ينظر: شرح الأزهرية (١٠٥).

الفتحة في الأسماء الستة المتقدم ذكرها، نحو: رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال، وهَنَاك في لغة قليلة، فـ «أباك» وما عطف عليه مفعول، والمفعول منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة، والياء تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع:

الأول: في المثنى المخفوض، نحو: مررت بالزيدَيْنِ، مخفوض وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

والثاني: في جمع المذكر السالم، نحو: مررت بالزيدِينَ، فالزيدِينَ مخفوض وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها»[1].

٨- استخدام مصطلحات بعض العلوم الأخرى:

يُعَدُّ تداول العالم لمصطلحات العلوم الأخرى الخارجة عن نطاق العلم الذي يصنف فيه سمة عامة توشك أن تشمل جميع مؤلفي هذه الحقبة الزمنية، وهي سمة تدل على ما كان عليه علماء هذه المرحلة من موسوعية التكوين الثقافي، وسعة في الاطلاع على المعارف المختلفة.

وقد استخدم الشيخ خالد كثيرًا من المصطلحات من غير علم النحو، فمن ذلك: استخدامه لبعض مصطلحات علم البلاغة، كالمجاز اللغوي[2]،

---

(١) ينظر: شرح الأزهرية (١١١، ١١٢).

(٢) ينظر: شرح الأزهرية (١٨).

والمجاز اللغوي هو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب به، مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك الاصطلاح.

ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف (٦٣٧).

والحقيقة العرفية[1].

كما نجد استخدامه لبعض مصطلحات المنطق، كما في قوله: «الحدود تصان عن المجاز»[2].

٩- العناية بضبط الألفاظ:

عُني الشيخ خالد عناية فائقة بضبط الألفاظ التي قد يوقع إهمالها في تصحيف أو لبس أو عدم فهم للمراد. فمن ذلك: ضبطه لبعض الأسماء؛ كقوله: «وذهب ابن الضائع[3] - بمعجمة، فمهملة - إلى أن القصد لا يُشْتَرط»[4]، وهو يعني به أبا الحسن علي بن محمد الكتامي الإشبيلي شارح الجمل؛ لئلا يشتبه بـ «ابن الصائغ» وهو يطلق على عدة علماء[5].

---

(١) ينظر: شرح الأزهرية (١٨).

والحقيقة العرفية: هي اللفظ الذي نقل عن موضوعه الأصلي إلى غيره؛ لغلبة الاستعمال، وصار الوضع الأصلي مهجورًا؛ كاسم «العدل»؛ فإنه في صنع اللغة مصدر كالعدالة، ثم في عرف الاستعمال صار عبارة عن العادل، فصار حقيقة عرفية؛ حتى لا يستقيم نفيه في الشاهد والغائب جميعًا.

ينظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي (٣٦١).

(٢) ينظر: شرح الأزهرية (١٩).

(٣) هو: علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن ابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو ولازم الشلوبين، صنف: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، مات سنة ثمانين وستمائة، وقد قارب السبعين.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢١٧)، والأعلام (٢/ ٣٣٧).

(٤) ينظر: شرح الأزهرية (٢٧، ٢٨).

(٥) ينظر: المزهر في علوم اللغة والأدب (٢/ ٣٨٢).

ويقول في أقسام البناء: «وقسم مبني على الكسر؛ على أصل التقاء الساكنين، نحو: جيرِ - بفتح الجيم، وسكون الياء التحتية-: من الحروف الجوابية[1]»[2].

---

(١) وتسمى: حروف التصديق والإيجاب، وقد عدها بعض العلماء فذكر منها: نعم، وبلى، وأجل، وجير، وأي، وإن.

ينظر: المفصل للزمخشري (٤١٥).

(٢) ينظر: شرح الأزهرية (٩٠، ٩١).

وانظر: تاج العروس، مادة (جير).

٤ - الحواشي على الشرح

سبقت الإشارة إلى ما صادفته مؤلفات الشيخ خالد الأزهري من حسن القبول لدى العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، وكانت المقدمة الأزهرية مع شرحها أحد الكتب التي احتفى بها علماء العربية، وأكثروا من الرجوع إليها، وقد تمثلت حفاوتهم بها وتقديرهم لقيمتها العلمية في تلك الشروح المتعددة التي وضعوها عليها، لتيسير الإفادة منها، وتسليط الضوء على بعض مشكلاتها والغامض من مسائلها وألفاظها. ومن أهم هذه الشروح:

١ - «**الدرة البهية على شرح الأزهرية**» حاشية الشيخ الشنواني، وسوف نفصل القول فيها فيما بعد.

٢ - **العقود الجوهرية في حل الألفاظ الأزهرية** لمنصور الطبلاوي (ت١٠١٤هـ)[١][٢].

٣ - «**فرائض العقود الجوهرية في حل ألفاظ شرح الأزهرية**» لنور الدين الحلبي، وسوف نترجم له عند الحديث عن تلاميذ الشيخ الشنواني رحمه الله.

٤ - **حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأزهرية:**

لشهاب الدين القليوبي (ت١٠٩٦هـ)[٣].

---

(١) ينظر: الضوء اللامع (٥/ ٣٤٨).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي (٣/ ١٩٩).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر للمحبي (١/ ١٧٥)، الأعلام (١/ ٩٢).

٥- حاشية الشيخ حسن العطار (ت١٢٥٠هـ).

٦- تقريرات على حاشيتي العطار وأبي النجا للإنبابي:

لشمس الدين الإنبابي (ت١١١٣هـ)[١].

٧- حاشية الشيخ محمد بن محمد بن أحمد السنباوي: المعروف بالأمير (ت١٢٣٢هـ) [٢].

(١) ينظر: الخطط التوفيقية (٨/ ٨٧)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة (٤٧٨)، والأعلام (٧/ ٧٥).

(٢) ينظر: هدية العارفين (٦/ ٣٥٨)، والأعلام (٧/ ٧١).

الفصل الأول

وفيه تعريف بالمؤلف وشرح لملامح منهجه، ويشتمل على ستة مباحـث، هي:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الثالث: مكانته العلمية.

المبحث الرابع: آثاره.

المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الأول

الشنواني (٩٥٩ - ١٠١٩ هـ)

اسمه ونسبه ومولده

هو: أبو بكر بن إسماعيل بن فَخْر الدين بن عثمان الشَّنَوَاني الوَفَائِي الشافعي التونسي[١].

والشنواني : نسبته إلى قرية من قرى مصر التابعة لمحافظة المُنُوفِيَّة[٢].

والوَفَائِي: نسبة إلى إحدى الطرق الصوفيةالتي تشعبت إليها الطريقة الشاذلية، ومؤسس الطريقة الوفائية هو الشيخ علي بن محمد[٣]، الشهير بعلي وَفَا[٤].

---

(١) اختلف المؤرخون في ذكر اسمه ونسبه؛ فيرى الشهاب الخفاجي في ريحانة الألبا (١/ ٣٠١-٣٠٨)، والمحبي في خلاصة الأثر(١/ ٧٩-٨٠)، ، وعلي باشا مبارك في الخطط التوفيقية (١٢/ ١٤١، ١٤٢) أنه: أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين القطب الرباني، الشنواني الوفائي، وجده الأعلى ابن عمر السيد علي الشريف الوفائي، التونسي.

وقال كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٨/ ٥١) : هو أبو بكر بن إسماعيل بن أحمد الشنواني، وقال إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (١/ ٢٣٩): أبو بكر ابن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفاء الشنواني.

(٢) ينظر: مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب لعباس المدني (٢/ ٣٦٨).

(٣) ينظر: مختصر فتح رب الأرباب (٢/ ٣٩٠).

(٤) هو:علي بن محمد بن محمد بن وفا، أبو الحسن القرشي الشاذلي المالكي، متصوف، إسكندري الأصل، ولد سنة تسع وخمسين وسبعمائة بالقاهرة. من تصانيفه: الوصايا، والباعث على

=

والشافعي: نسبة إلى المذهب الفقهي المعروف[(١)].

والتونسي: نسبة إلى أرض جده "علي" الأصلية –تونس[(٢)].

وهذا النسب هو الأصح لأن الشنواني قد أثبته في آخر النسخة التي كتبها بخط يده من كتاب (نزهة النفوس في حكم التعامل بالفلوس لابن الهائم)[(٣)].

مولده:

ولد الشيخ الشنواني ببلدة شَنَوَان[(٤)] وهي قرية من أقاليم المنوفية سنة تسع وخمسين وتسعمائة.

نشأته:

نشأ الشيخ بشنوان فاشتغل بالتعلم في صباه وشجعه أبواه على ذلك . فحفظ القرآن وبعض المتون، ثم ارتحل إلى القاهرة، فتخرج فيها على أعلام ذلك الزمان في الحديث والتفسير والفقه والنحو والبلاغة والمنطق؛ واجتهد في الطلب حتى اشتهر ببراعته في اللغة والنحو وغدا من أئمة النحاة في زمانه .

=

الخلاص في أحوال الخواص، والعروش، والكوثر المترع في الأبحر الأربع، والمسامع الربانية، ومفاتيح الخزائن العلية. قال السخاوي: وشعره ينعق بالاتحاد المفضي إلى الإلحاد، توفي بالقاهرة سنة سبع وثمانمائة.

ينظر: الضوء اللامع (٦/ ٢١)، وخطط مبارك (٥/ ١٤٢).

(١) ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ١٧٥، ١٧٦)، لب اللباب (٢/ ٤٤).

(٢) هدية العارفين (١/ ٢٣٩)، والأعلام (٢/ ٦٢)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٥٩).

(٣) نزهة النفوس (٧٩)

(٤) ينظر: الخطط التوفيقية (١٢/ ١٣٨).

المبحث الثاني
شيوخه وتلاميذه

شيوخه:

تتلمذ الإمام الشنواني على كثير من كبار علماء عصره الذين كان لهم دور ملحوظ في تكوين شخصيته العلمية، وتوجيه مساره الثقافي والمعرفي، ومن أبرز من أخذ عنهم الإمام الشنواني:

- الإمام ابن حَجَر الهَيْتَمي:

هو: أحمد بن محمد بن حجر، أبو العباس، الأنصاري، الهيتمي، الشافعي. إمام الحرمين ومفتي العراقين شيخ الإسلام العلامة المحقق. ومن أهم تصانيفه: تحفة المحتاج لشرح المنهاج للنووي في فروع الفقه الشافعي، ومبلغ الأرب في فضل العرب، وشرح العُباب، وشرح الأربعين النووية (الفتح المبين)، إسعاف الأبرار شرح مشكاة الأنوار في الحديث، الإمداد شرح الإرشاد الكبير. وعليه درس الفقه الشافعي. توفي سنة أربع وسبعين وتسعمائة، ودفن بالمعلاة[1].

---

(١) ينظر: هدية العارفين (١/ ١٤٦)، الأعلام (١/ ٢٣٤)، الكواكب السائرة (٣/ ١١١)، شذرات الذهب (٨/ ٣٧٠)، النور السافر (٢٨٧)، فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات، والمسلسلات للكتاني (١/ ٢٥٠)، ريحانة الألباب (٢١١)، البدر الطالع (١/ ١٠٩)، كشف الظنون (٥٧، ٦٠)، معجم المؤلفين (٢/ ١٥٢).

- **ابن قاسِم العِبَادِي:**

هو: أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي. الإمام العلامة أحد فقهاء الشافعية، وعلماء العربية والبلاغة والتفسير وعلم الكلام. وله مصنفات شهيرة منها: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للسبكي، وحاشية على شرح الورقات، وحاشية على شرح المنهاج، وحاشية على شرح ألفية ابن مالك في النحو، حاشية على شرح المعصوم لكافية ابن الحاجب.

وقد أكثر الشيخ الشنواني النقل عنه في كتابه "الدرر البهية على شرح الأزهرية"، مصدِّرًا النقل بقوله: قال شيخنا..

توفي سنة أربع وتسعين وتسعمائة[(١)].

(٣) ابن العَلْقَمِي:

هو: برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي الشافعي الإمام العلامة أخو الشيخ شمس الدين العلقمي. الإمام المُحَدِّث الفقيه النحوي. لزمه الشنواني في أول حياته . توفي سنة أربع وتسعين وتسعمائة[(٢)].

---

(١) ينظر: هدية العارفين (١/ ١٤٩) ، معجم المؤلفين (٢/ ٤٨)، كشف الظنون (١٥٢)، إيضاح المكنون (١/ ٤٢٣)، شذرات الذهب (٨/ ٤٣٤)، الكواكب السائرة (٣/ ١٢٤) ، الأعلام (١/ ١٩٨).

(٢) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٤٣٣، ٤٣٤)، فهرس الفهارس (٢/ ٨٢٧).

(٤) الرَّمْــلِي :

هو: محمد بن أحمد بن حمزة، الملقب بشمس الدين بن شهاب الدين الرملي الأنصاري، الشهير بالشافعي الصغير، والرملي: نسبة إلى الرَّمْلَة (إحدى قرى المنوفية بمصر). الإمام العلامة. عده فريق من العلماء مجدداً للقرن العاشر الهجري؛ لما جمع الله له من البراعة في شتى أصناف الفنون وما وهبه الله من حدة الذكاء وقوة الحافظة . ومن تصانيفه: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للنووي، شرح العقود في النحو، و«فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد»، وحاشية على العباب، وشرح مقدمة الآجرومية، غاية المرام في شرح شروط المأموم والإمام «لوالده». توفي سنة أربع وألف هـ(١).

(٥) الخَـفَاجِي:

هو: محمد بن عمر الخفاجي والد الشهابِ، المصريُّ الشافعي. العلامة المحقق. تزامل الشنواني في الدراسة عليه مع ابنه الشهاب. وتأدب به. توفي سنة إحدى عشرة بعد الألف(٢).

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٣/ ٣٤٢)، ديوان الإسلام (٢/ ٣٣٦)، هدية العارفين (٢/ ٢٦١)، معجم المؤلفين (٨/ ٢٥٥)، إيضاح المكنون (٢/ ١٢١)، الأعلام (٦/ ٧).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٤/ ٧٦).

تـلامـيذه :

كان الإمام الشنواني من أذكياء أهل العلم، رأسًا في علـوم العربيـة، فـلا جرم أن أقبل عليه كثير من الطلبة ينهلون من معارفه وعلومـه، وتخـرج عليـه كثير من أبناء عصره، فمن أبرز تلاميذه:

- **شَمْس الدين الحَمَوِي:**

هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد الملقب بشمس الدين الحموي. وكـان إماماً عالماً بالفقه والتفسير والحديث والقراءات والأصول والنحو، وقد درس فنون اللغة على شيخه الشنواني، ومن تصانيفه: حاشية عـلى موصـل الطـلاب لخالد الأزهري، وأخرى على القواعد الهشامية للشـيخ خالـد اختصرـها مـن حاشية شيخه الشنواني، وشرح التحفة الحموية في علم العربية. توفي سنة سبع عشرة بعد الألف[١].

- **الغُـنَيْمِي:**

هو: الشيخ أحمد بن محمد بن علي الملقب شهاب الدين المعروف بالغنيمي الأنصاري. الإمام النحوي، ومن تصـانيفه: إرشـاد الطـلاب إلى لفـظ لبـاب الإعراب، ورسالة في جواز الفصـل بـين المضـاف والمضـاف إليـه، والشـذرة اللطيفة في شرح جملة من مناقب الإمام أبي حنيفة، وشرح المقدمـة النحويـة في علم العربية للشعراني. توفي سنة أربع وأربعين وألف بعد الهجرة[٢].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٤/ ٢٤٢)، الأعلام (٦/ ١٩٦).

(٢) ينظر: ديوان الإسلام (٣/ ٣٩١)، خلاصة الأثر (١/ ٣١٢)، هدية العارفين (١/ ١٥٨)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٢)، كشف الظنون (٦٤)، إيضاح المكنون (٩/ ٦١)، الأعلام (١/ ٢٣٧).

- **البُرْهَان الحَـلَبِي :**

هو: على بن إبراهيم بن أحمد، الملقب بنور الدين بن برهان الدين الحلبي، صاحب السيرة النبوية. قال عنه المحبي: "الإمام الكبير، أجل أعـلام المشـايخ وعلامة الزمان". وكان أحد مشايخ المدرسة الصَلاَحية(١). أعطاه الله القبـول التام في تآليفه ، و منها : إنسان العيون في سـيرة الأمـين المـأمون ﷺ، «ويعـرف بالسيرة الحلبية»، وفرائـد العقـود العلويـة في حـل ألفـاظ شرح الأزهريـة، في النحو، وحاشية على شرح الورقات للجلال المحلي، والتحفـة السـنية في شرح الآجرومية، والجامع الأزهر لما تفرق من مِلْحِ الشيخ الأكبر. تـوفي سـنة أربـع وأربعين وألف (٢).

- **الفِيــشِي :**

هو: يوسف بن محمد بن حسـام الـدين المـالكي، أحـد مشـايخ الأزهـر الملازمين للدرس، وقد لازم شيخه أبابكر الشنوني حتى أجازه، وله مؤلفات، منها: حاشية على شرح الشذور، وحاشية على شرح القطر، وحاشية على شرح الأزهرية. توفي سنة إحدى وستين وألف(٣).

---

(١) بنى هذه المدرسة السلطان صلاح الدين بن أيوب – رحمه الله – سـنة اثنتـين وسـبعين وخمسـمائة بجوار قبر الإمام الشافعي، وقد ولي التدريس بها جماعة من كبار العلماء والفقهاء.
ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي (٢/ ٢٢٥).

(٢) ينظر: خلاصة الأثـر (٣/ ١٢٢– ١٢٤)، ديـوان الإسـلام (٢/ ١٧٢، ١٧٣)، هديـة العـارفين (١/ ٧٥٥)، فهرس الفهارس (١/ ٢٥٥)، إيضـاح المكنـون (١/ ١٠٤، ١٣٥، ٢٣٤)، كشـف الظنون (١٨٠، ١٣٦٥)، معجم المؤلفين (٧/ ٣)، الأعلام (٤/ ٢٥١).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر (٤/ ٥١٠).

- **الشَبْرَاوِي:**

هو: عامر بن شرف الدين المعروف بالشبراوي. لازم الشنواني عشرين سنة ينهل من علمه، برع في كثير من العلوم، وصار أوحد وقته في الفتيا، ومن أشهر علماء الأزهر في زمانه. توفي سنة اثنتين وألف[1].

- **الدَّرُورِي:**

هو: محمد بن إبراهيم الملقب بسري الدين الدروري المصري الحنفي، المعروف بابن الصَائِغ السري، الإمام المحقق . درس الأزهرية على الشنواني، وله عدة تصانيف؛ منها: حاشية على شرح الهداية لأكمل الدين البابرتي، وحاشية على شرح المفتاح للشريفي، وحاشية على البيضاوي، ورسالة في المشاكلة. توفي سنة ست وستين وألف[2].

- **الشِّهَاب الخَفَاجِي :**

هو: الشيخ أحمد بن محمد بن عمر قاضي القضاة الملقب بشهاب الدين الخفاجي المصري، الإمام العلامة. أخذ النحو عن الشنواني، ثم تزاملا في الأخذ عن والده، ومن تصانيفه: شرح درة الغواص في أوهام الخواص، ونسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل والنوادر والحُوشي القليل، وديوان العرب في ذكر شعراء

---

(١) ينظر: السابق (٢/ ٢٦٢).

(٢) ينظر: السابق (٣/ ٣١٦).

العرب، وخبايا الزوايا في الرجال من البقايا، والرسائل الأربعون. توفي سنة تسع وستين وألف[1].

- المَيْمُـــونِي:

هو: الشيخ إبراهيم بن محمد بن عيسى المصري الشافعي الملقب ببرهان الدين الميموني. الإمام العلامة الفهامة، المحقق المدقق. أجازه الشنواني في اللغة والفقه الشافعي ، وله تصانيف كثيرة؛ منها: تجريد الحاشية للعصام على الكافية، وحاشية على تفسير البيضاوي، والعطايا الرحمانية، وحاشية على شرح الكافية، وشرح منهاج الطالبين للنووي. توفي سنة تسع وسبعين وألف[2].

- ابن النَّخالَة:

هو: الشيخ حسين بن عبد الكريم بن عبد الله الملقب بزين الدين الغزي، المعروف بابن النخالة الشافعي، مفتي الشافعية بغزة نقل علوم مصر إلى غزة . أخذ اللغة عن أبي بكر الشنواني. توفي سنة إحدى وخمسين وألف[3].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٣٣١)، ديوان الإسلام (٢/ ٢٢٨، ٢٢٩)، سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر لابن معصوم (١/ ٤٢٠)، كشف الظنون (٦٩٩، ٧٤١)، هدية العارفين (١/ ١٦٠)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٨)، الأعلام (١/ ٢٣٨).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٤٥)، ديوان الإسلام (٢/ ٢٢٩، ٢٣٠)، هدية العارفين (١/ ٣٢)، معجم المؤلفين (١/ ١٠)، كشف الظنون (٣٠٦، ٥١٨، ١٨٩٧)، إيضاح المكنون (٢/ ٣١١٩)، معجم المؤلفين (٤/ ٣٨٧)، الأعلام (١/ ٦٧).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ٩٤).

- **الخِـيَارِي:**

هو: عبد الرحمن بن علي الخياري الشافعي نزيل المدينة المنورة وخطيبها ومحدثها الإمام الكبير، أخذ علوم اللغة عن الشنواني، وتصدر للإقراء بجامع الأزهر، وكانت له يد باسطة في جميع الفنون، مع السكينة والوقار. توفي سنة ست وخمسين وألف ودفن ببقيع الغرقد(١).

- **المَـزَاحِي:**

أبو العزائم سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي، نسبة إلى منية «مَزَاح» من الدَّقْهَلِية بمصر، فقيه أهل مصر ومحدثهم ومقرئهم. كان شيخه في النحو واللغة الشنواني. وله عدة مصنفات؛ منها: حاشية على شرح المنهج، وكتاب في القراءات الأربع الزائدة على العشر من طريق القباقبي، وشرح الشمائل للترمذي. وقد توفي سنة خمس وسبعين وألف(٢).

- **المُـحِبِّي:**

هو: محمد المحبي المصري، الملقب بشمس الدين الحنفي، شيخ الإسلام، وأجَلّ علماء الحنفية الكبار في المذهب والخلاف، وأوحد عصره في اللغة العربية والحديث. وقد أخذ اللغة عن االشنواني، والحديث عن السنهوري،

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ٣٦٧).

(٢) ينظر: السابق (٢/ ٢١٠)، ديوان الإسلام (٣/ ١٠)، تاج العروس (١٩/ ٣٧٥)، هدية العارفين (١/ ٣٩٤)، معجم المؤلفين (٤/ ٢٣٨)، الأعلام (٣/ ١٠٨).

وكان من أوائل من ترجم للشنواني، ولقبه بسيبويه عصره، وقد توفي سنة إحدى وأربعين بعد الألف(١).

- **خير الدين العُلَيْمِيّ**:

هو: الشيخ خير الدين بن أحمد بن عبد الوهاب الأيوبي العليمي الرملي.

الإمام المفسر المُحَدِّث الفقيه، اللغوي النحوي، أخذ اللغة والنحو عن البابلي والشنواني، شيخ الحنفية في عصره، وصاحب الفتاوى السائرة. من تصانيفه: حاشية على منح الغفَّار، وحاشية على شرح الكنز للعيني،وحاشية على الأشباه والنظائر. توفي ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وثمانين وألف(٢).

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٤/ ٣٠١).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ١٣٤- ١٣٩).

المبحث الثالث

مكانته العلمية

للإمام أبي بكر الشنواني مكانة علمية مرموقة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري والسنوات الأولى من القرن الحادي عشر، وقد شهد له بهذه المكانة معاصروه ومن ترجموا له وبسطوا سيرته من المؤرخين وكتَّاب التراجم؛ إذ نظروا إليه على أنه واحد من كبار علماء العربية وشيوخها في زمانه، وأثنوا على كثافة تكوينه الثقافي وغزارة محصوله العلمي، وشكروا له اجتهاداته في النحو والتصريف وغيرهما من علوم العربية، وهي اجتهادات تُنْبِئُ عن أصالة في النظر واستقلال في الفكر، مع ولاء للتراث النحوي وسعي دؤوب إلى تجلية نواحيه المختلفة وتقريب متونه ومراجعه إلى الطلاب بالشروح والتعليقات والحواشي.

وفيما يلي نسوق بعض الأقوال التي تؤيد هذه الحقيقة؛ فقد وصفه شهاب الدين الخفاجي بأنه: بحر العربية الذي استمدت منه جداول الفضائل، وروض الكمال الذي قامت له الأغصان على سوقها الخمائل، لو رآه المبرد برد به الغليل، أو أحمد[1] لقال: أفدي بالعين هذا الخليل؛ فكم قرّط وشنّف، وألّف وصنّف. لم أدر أماء الحياة أحلى أم بحار راحاته.... وهو لعمري ممن تشرفت الصفات بذاته؛ ولذا سميت بالتوابع، وتحيرت العبارات في بديع صفاته؛ إذ رأت ما لم تره عيون المطامع.

---

(١) أي: والد الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب معجم العين.

وهو والدي وأستاذي وخالي، ومن التَأم في زمن الطلب به شعث حالي[١].

وقال عنه - أيضًا- وهو يعدد شيوخه: فلما درجت من عشى قرأت على خالي سيبويه زمانه - يعني أبا بكر الشنواني - علوم العربية[٢].

وقال عنه المحبي: العلامة الأستاذ، علامة عصره في جميع الفنون، كان في عصره إمام النحاة، تُشَدُّ إليه الرحال للأخذ عنه والتلقي منه[٣].

وقال عنه النجم الغزي: الإمام العلامة النحوي المصري[٤].

وقد أثنى العلماء ومؤرخو العلوم على آرائه النحوية واختياراته، فمن ذلك قول البغدادي: وقد اعترض الشنواني على الشيخ خالد بأن بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو الجماعة الذكور فقال: لم أقف على نص في ذلك فإن الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وإن لم تباشره. وأما أن بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شيء مما وقفنا عليه فإن كان هو اطَّلع على نقلٍ في ذلك فسمعا وطاعة وإلا فهو محل توقف انتهى. وهذا نقد جيد[٥].

(١) ينظر: ريحانة الألباب (١/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: ريحانة الألباب (١/ ٣٠٠)، وخلاصة الأثر (١/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٧٩).

(٤) ينظر: السابق (٢/ ١٣٧).

(٥) ينظر: خزانة الأدب (١١/ ٤٥٠).

وقال حاجي خليفة: وعلى شرح الشيخ خالد الأزهري حاشية للعلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني المتوفى سنة تسع عشرة وألف، وهي حاشية بالقول أجاد فيها وأفاد[1].

(١) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٧٩٧).

المبحث الرابع

آثـــــــاره

ترك الإمام الشنواني تراثًا هائلاً ما زالت المكتبات عامرة بمخطوطاته وقد تلقاه العلماء بالقبول درسًا وتحقيقًا وتحليلاً ومرجع ذلك إلى تميز المكانة العلمية للإمام أبي بكر الشنواني، وما امتاز به أسلوبه في الكتابة من يُسر وسلاسة في الانتقال بين الأفكار والموضوعات بعيدًا عن التعقيد والغموض، ومن أهم مصنفاته:

- التحفة البرية في حل ألفاظ الآجرومية:

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية ضمن مجموعة في مجلد بقلم معتاد، وبالورقة الأولى ترميم، وتقع مسطرتها في تسعة عشر سطرًا، من ورقة (١-٨٦)، (٢٢) سم.

وأولها: الحمد الله الذي رفع قدر من انتصب لعبادته....

وقد وقع في نسبة هذا الكتاب خطأ فقد ذكر العلامة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي[1]، أنه لإبراهيم البطليوسي، وقد تكرر الخطأ نفسه في فهرست دار الكتب المصرية، تبعًا لما جاء في إيضاح المكنون.

- تعليق الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية:

وهي حاشية على شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري اختصرها

---

(١) ينظر: إيضاح المكنون (٣/ ٢٤٤).

الشيخ الشنواني من كتابه المسمى بـ «الفوائد الشنوانية على شرح الآجرومية».

وقد نسب إليه هذه الحاشية المحبي[1]، وإسماعيل باشا البغدادي[2]، وعمر رضا كحالة[3].

- حاشية على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

نسبها إليه المحبي[4]، والبغدادي[5]. ومنها نسختان في دار الكتب المصرية:

الأولى: تحت رقم (١٢٠٣٢ عربي).

والثانية: تحت رقم (١٣٠١ نحو عربي).

- حاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام:

نسبه إليه المحبي[6]، والبغدادي[7].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٧٩).

(٢) ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٣٩).

(٣) ينظر: معجم المؤلفين (٣/ ٥٩).

(٤) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٥) ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٣٩).

(٦) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٧) ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٣٩).

- **حلية أهل الكمال بأجوبة أسئلة الجلال:**

وهي رسالة أجاب فيها الشيخ الشنواني عن الأسئلة السبعة التي أوردها جلال الدين السيوطي، على علماء عصره، حيث قال: ما تقول علماء العصر المُدَّعون للعلم والفهم في هذه الأسئلة المتعلقة «بألف، با، تا، ثا» إلى آخرها ما هذه الأسماء؟ وما مسمياتها؟ وهل هي أسماء أجناس أو أسماء أعلام؟ فإن كان الأول فمن أي أنواع الأجناس هي؟ وإن كان الثاني فهل هي شخصية أو جنسية؟ فإن كان الأول فهل هي منقولة أو مرتجلة؟ فإن كان الأول فمم نقلت أمن حروف أم أفعال أم أسماء أعيان أم مصادر أم صفات؟ وإن كانت جنسية فهل هي من أعلام الأعيان أو المعاني... إلى آخر ما قال.

وقد نسبها إليه المحبي[1]، ومصطفى بن عبد الله الرومي[2]، والبغدادي[3]. ومنها عدة نسخ في دار الكتب المصرية:

الأولى: تحت رقم (٣٢٥٤٧)، رمز: ب عربي.

الثانية: تحت رقم (٣٩٢) لغة، تيمور، عربي.

الثالثة: تحت رقم (٢٩٣)، تيمور، عربي.

الرابعة: تحت رقم (٢٠٤) معارف عامة، طلعت، عربي.

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٢) ينظر: إيضاح المكنون (١/ ٨٠).

(٣) ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٣٩).

الخامسة: تحت رقم (٢٠٥)، معارف عامة، طلعت، عربي.

وأولها: «الحمد لله الذي شرف الإنسان بالحجا، وعلمه ما لم يعلم من حروف الهجا».

- الدُّرَر البهية على شرح الأزهرية:

وهي حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري لمقدمته الأزهرية في علم العربية. نسبها إليه المحبي[1]، وحاجي خليفة[2]، والبغدادي[3].

ومنها أربع نسخ مخطوطة:

الأولى: في مكتبة رفاعة رافع الطهطاوي بسوهاج، تحت رقم (٢١) نحو، وتقع في إحدى وعشرين ومائة ورقة، ومسطرتها (٢٥) سطر.

الثانية: بنفس المكتبة بسوهاج، تحت رقم (٢٩)، وتقع في أربعٍ وأربعين ومائة ورقة.

الثالثة: بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٨٧) نحو، خصوصي، وتقع في أربع عشرة ومائة ورقة.

الرابعة: بدار الكتب المصرية، تحت رقم (١٢٤٣)، وتقع في ثمانٍ ومائة ورقة. قال في أولها: «الحمد لله على كل حال، حمدًا كثيرًا كما يليق بالجلال،

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٢) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٧٩٨).

(٣) ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٣٩).

ويستوجب خواص الإقبال، والشكر له على الإفضال بنعمه التي لاتضارع بكل حال...».

- شرح توضيح ابن هشام المسمى بأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

نسبه إليه: الشهاب الخفاجي[^١]، والمحبي[^٢]، وعلي مبارك[^٣].

وقد أثنى عليه الشهاب الخفاجي، فقال: «الذي قرَّطَ آذان الدهر، وتوج به رأس الكمال، وهامة الفخر، ونظم به في جيد الفضل قلائد السطور فافتضحت حلاوة القطر، وانتثرت طلاوة الشذور»[^٤].

وقال أيضًا في ترجمة أحمد المنصور بالله -سلطان المغرب-: «ولما بَلَغَهُ شرح توضيح ابن هشام الذي صنفه الأستاذ الخال في مجلدات أرسل إليه عطية جزيلة ورجا منه إرسال نسخة منه»[^٥].

وهذا الشرح كما نبه المحبي في الخلاصة مفقود، فقد قال: «ويقال: إنه لا يوجد إلا بأرض المغرب، فإن نسخته غار عليها بعض المغاربة، فذهب بها معه إلى المغرب»[^٦].

(١) ينظر: ريحانة الألباب (١/ ٢٠٢).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٣) ينظر: الخطط التوفيقية (١٢/ ١٤٢).

(٤) ينظر: ريحانة الألباب (١/ ٢٠٢).

(٥) ينظر: السابق (١/ ٢٩٧).

(٦) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

- **شرح ديباجة الشيخ خليل[1] للناصر اللـقَّاني المالكي[2]:**

نسبه إليه المحبي[3]، وكارل بروكلمان[4]، والزركلي[5].

- **شرح منظومة الأَقْفَهْسِي[6]:**

نسبه إليه: كارل بروكلمان[7].

---

(١) هو: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين، فقيه مـالكي محقـق، وولي الإفتـاء عـلى مـذهب مالك، وجاور بمكة. من تصانيفه: «المختصر» وهو عمدة المالكية في الفقه وعليـه تـدور غالـب شروحهـم، و«شرح جـامع الأمهـات» شرح بـه مختصر ابـن الحاجـب، وسـماه: «التوضـيح»، والمناسك، توفي بالطاعون سنة (٧٧٦هـ).

ينظر: الديباج المذهب، ص (١١٥)، الدرر الكامنة (٢/ ٨٦).

(٢) هو: ناصر الدين، أبو عبد الله محمد المصري اللقاني المالكي المتوفي سنة ثمان وخمسـين وتسـعمائة، صنف حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي في الأصول، وشرح خطبة مختصر الشيخ خليل في الفروع.

ينظر: هدية العارفين (٦/ ٢٤٤).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٨/ ٥٢).

(٥) ينظر: الأعلام (٢/ ٦٢).

(٦) هو: أحمد بن عماد بن يوسف، أبو العباس، شهاب الدين الأقفهسي، من فقهـاء الشـافعية، كثـير الاطلاع. من تصانيفه: التعقبات على المهمات، وشرح المنهاج، وله الذريعة في أعدال الشريعة، تـوفي سنة ثمان وثمانمائة.

ينظر: الضوء اللامع (٢/ ٤٧)، البدر الطالع (١/ ٩٣).

(٧) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥٨/ ٥٢).

- **الشِّهَاب الهَاوِي على عبد الرءوف المناوي**[1]:

وهي رسالة رد فيها على عبد الرءوف المناوي؛ لاعتراضه على شيخه: ابن قاسم العبادي صاحب الآيات البينات. وقد نسبها إليه: المحبي[2]، ومصطفى عبد الله الرومي[3]، وإسماعيل باشا البغدادي[4].

- **الطوالع المنيرة على بسملة عَمِيرَة**[5]:

وهي حاشية على شرح البسملة والحمدلة.

نسبها إليه: المحبي[6]، ومصطفى الرومي[7].

---

(١) هو: عبد الرءوف بن علي بن زين العابدين المناوي الحدادي. من تصانيفه: الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية، وإتحاف الطلاب بشرح كتاب العباب، وأحكام الأساس في مختصر أساس البلاغة ، توفي سنة إحدى وثلاثين وألف.

ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٦٤).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٠٦٨).

(٤) ينظر: هدية العارفين (٤/ ٢٣٩).

(٥) هو: شهاب الدين أحمد البرلسي، المُلقب بعميرة، فقيه شافعي مصري. انتهت إليه الرياسة في تحقيق المذهب، كان زاهدًا ورعًا ، من تصانيفه: حاشية على شرح جمع الجوامع للسبكي، وحاشية على شرح المنهاج، توفي سنة (٩٥٧هـ).

ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٣١٦)، معجم المؤلفين (٨/ ١٣).

(٦) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٧) ينظر: كشف الظنون (١/ ٣٦٦).

- **الفوائد الشنوانية على شرح الآجرومية:**

وهو شرح مطول على الآجرومية.

نسبه إليه: المحبي(١)، ومصطفى الرومي(٢)، والزركلي(٣).

و منه عِدة نسخ خطية، منها أربع نسخ مخطوطة في المكتبة الأزهرية:

الأولى: نسخة في مجلد بقلم معتاد بخط مسلم الأزهري سنة (١٠٠٤هـ) بأولها نقص وبها خروم، في (١٦٤) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطرًا، تحت رقم (٣٢/ ٢٠٣).

الثانية: نسخة في مجلد بقلم معتاد سنة (١٠٦١) بأولها نقص، في (٢٢١) ورقة ومسطرتها (٢٣) سطرًا- (٢٠) سم، تحت رقم (٣٣٣/ ٢٢٥٩).

الثالثة: نسخة أخرى في مجلد بقلم معتاد بأولها نقص وبها خرم، في (٢٠٧) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطرًا، تحت رقم (٥٢٠/ ٦٣٤٦).

الرابعة: نسخة في مجلد بقلم معتاد في (٢٢٢) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطرًا تحت رقم (٣٢٩٢)، عمروسي (٤٢٦١٩).

- **قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام:**

وهي شرح على مقدمة الشيخ زكريا الأنصاري في البسملة والحمدلة.

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٢) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٧٩٧).

(٣) ينظر: الأعلام (٢/ ٦٢).

ومنه عدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية:

الأولى: تحت رقم (٦٣٧)، وميكروفيلم رقم (٤٥٨٣٨) معارف عامة، عربي.

الثانية: تحت رقم (٦٣٩)، وميكروفيلم رقم (٥٣٣٥١) معارف عامة، عربي.

الثالثة: تحت رقم (٢٣٠٣٦)، ب عربي.

الرابعة: تحت رقم (١٨٥)، وميكروفيلم (٢٦٣٣)، معارف عامة، طلعت، وأولها: «الحمد لله على أفضاله حمدًا يليق بجلاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد .... إلخ».

- **المناهل الصافية على المناهج الكافية في شرح الشافية:**

والشافية في التصريف لابن الحاجب، وهي مقدمة مشهورة في هذا الفن شرحها الشيخ زكريا الأنصاري، وسماها: «المناهج الكافية في شرح الشافية».

ونسبها إليه: مصطفى الرومي(١)، وإسماعيل باشا البغدادي(٢).

و منه نسختان في دار الكتب المصرية:

الأولى: تحت رقم (٤٥) صرف، ميكروفيلم رقم (١٦٩٦٢).

---

(١) ينظر: إيضاح المكنون (٢/ ٨٣).

(٢) ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٣٩).

الثانية: تحت رقم (٤٦) صرف، ميكروفيلم رقم (١٧٢٣٨).

أولها: «الحمد لله الذي صرف قلوبنا لتصريف البيان وإيضاح المعاني...».

- منهاج الهدى إلى مجيب الندا، شرح قطر الندا:

وهي حاشية على شرح الفاكهي[(١)] المسمى بمجيب الندا إلى شرح قطر الندا، ولم يتمه. نسبها إليه: المحبي[(٢)]، ومصطفى الرومي[(٣)]، وكارل بروكلمان[(٤)].

و منها نسختان خطيتان في المكتبة الأزهرية:

الأولى: نسخة في مجلد بقلم معتاد بأولها نقص وبها خروم، وبآخرها وقفة كاتب في (٣١٣) ورقة، ومسطرتها (٢٥) سطرًا تحت رقم (٣٦٢/ ٢٤٨٠).

الثانية: نسخة في مجلد بقلم معتاد بآخرها نقص في (٢٠٨) ورقة، ومسطرتها (٢٣) سطرًا، تحت رقم (٩٧٠/ ٧٥٧٠).

---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله الفاكهي المكي، وهو من علماء العربية ومن فقهاء الشافعية. من تصانيفه: الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب مع شرحها، والحدود النحوية، توفي سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة.

ينظر: النور السافر، ص (٢٧٧)، الأعلام (٤/ ٦٩).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٧٩٧).

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٨/ ٥٢).

أولها: «الحمد لله الذي رفع من انتصب لخدمته جازمًا بربوبيته....إلخ».

- **المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية:**

وهو شرح مطول على الآجرومية، جمع فيه النفائس على ما جاء في خلاصة الأثر. نسبه إليه: مصطفى عبد الله الرومي[١]، والمحبي[٢]، وإسماعيل باشا البغدادي[٣].

- **هداية أولي الألباب إلى موصل قواعد الإعراب:**

وهو حاشية على شرح قواعد الإعراب لابن هشام للشيخ خالد الأزهري. و منه عدة نسخ خطية في دار الكتب المصرية:

الأولى: تحت رقم (٤٣٦) نحو.

الثانية: تحت رقم (٩٠٠٥).

الثالثة: تحت رقم (٧٠٦) نحو تيمور.

الرابعة: تحت رقم (٤٣٠) نحو طلعت.

وقد طبع هذا الكتاب بتونس في سنة (١٣٧٣هـ) بعنوان: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام.

---

(١) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٧٩٧).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨٠).

(٣) ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٣٩).

- **هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندا وبل الصدى:**

وهي حاشية على شرح قطر الندا لابن هشام.

نسبها إليه: إسماعيل باشا البغدادي[١]، والزركلي[٢].

و منه نسختان خطيتان في دار الكتب المصرية:

الأولى: تحت رقم (٩٨٩) نحو عربي.

والثانية: تحت رقم (١٣٤١) نحو عربي.

وأولها: «الحمد لله العالم بالخفيات، وكاشف البليات، والصلاة والسلام على أعلم المخلوقات.....».

(١) ينظر: السابق :الصفحة نفسها.

(٢) ينظر: الأعلام (٢/ ٦٢).

وفاته:

بعد رحلة طويلة حافلة بالعلم والمعرفة ومواجهة الصعاب والشدائد والدعوة إلى دين الله تعالى على بصر وبصيرة، شاءت إرادة الله تعالى أن يختار إلى جواره الشيخ الشنواني بعد إصابته بالفالج. فلقي ربه – عز وجل – عقب طلوع الشمس يوم الأحد، ثالث ذي الحجة سنة تسع عشرة بعد الألف .

رثاؤه:

لعل مما يدل على تميز المكانة العلمية للإمام أبي بكر الشنواني وعمق الأثر الذي تركه في الحياة الفكرية تدريسًا وتأليفًا، رثاء أهل العلم له بعد وفاته، إذ للرثاء دلالة عظيمة على مكانة المَرْثِي وسمو منزلته عند الراثي، فمما قيل في رثاء الشيخ الشنواني:

قول الشهاب الخفاجي:

تَبًّا لقلب عليكَ اليوم ما احترقا ... وناظر دمعُه في ذا المصاب رقا

وغُصَّةٍ وشَجًى في القلب سوَّغَها ... دَمْعٌ به ناظرُ المحزون قد شرقا

وفُرقةٍ أَمَّنَتنا كُلَّ حادثةٍ ... من الزمان ولم تتركْ لنا فَرَقا

رضيع ثَدْي النَّدَى خِدْن العُلا ... من مَهْدِه لِمَقرِّ اللَّحْدِ ما افْتَرَقا

جاءوا به فوقَ أعناقٍ مُطَوّقة ... نداه قد جلّلَتْ من دَوْحِها وَرقا

قوْم بنارِ الجوى تُشوى قلوبهمُ ... قد صيَّروها قِرًى هم لهم طرقا

فطيَّبوه بطِيب الحمد مُئتزرًا ... رِداءَ حمدٍ على الأيام ما خُرقا

والدمع جارِ عليه قد طَفا وطغى ... لولا سفينةُ تابوت له غرقا[1]

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/ ٨١).

المبحث الخامس

منهج المؤلف في الكتاب

مطالعة حاشية الإمام أبي بكر الشنواني وقراءة المقدمة التي صدرها بها تُرشد إلى ملامح وقسمات المنهج الذي اعتمده في كتابة حاشيته، ويمكن القول بأن هذا المنهج قد حقق له الغاية التي قصد إليها وهي تقريب المقدمة الأزهرية وشرحها إلى أفهام الطلاب في أسلوب سهل بعيد عن الغموض والتعقيد.

ومن أبرز سمات منهج الشيخ أبي بكر الشنواني في حاشيته:

١- تصدير كلام الأزهري بكلمة «قوله»:

لم يتخذ الشنواني في حاشيته أسلوب المزج بين كلامه والكلام المشروح، وإنما صدَّر كلام الشيخ الأزهري بكلمة «قوله»، وذلك كما في شرح مقدمة الشارح: "قوله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله: افتتح -رحمه الله تعالى- كتابه بالبسملة، وبالحمدلة، اقتداءً بالكتاب المجيد، وعملًا بقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال - أي: ذي حال وشأن- يُهتَم به لا يبدأ فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، فهو أقطع»[١].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤/ ٢٦١) كتاب الأدب، باب: الهدي في الكلام حديث (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١/ ٦١٠) كتاب النكاح: باب خطبة النكاح حديث (١٨٩٤)، وأحمد (٢/ ٣٥٩)، والدارقطني (١/ ٢٢٩) رقم (١)، وحكم النووي في «المجموع» (١/ ٧٣) بأنه حديث حسن.

٢- الاهتمام بالمعنى اللغوي في شرحه:

عُنِيَ الشنواني عناية فائقة ببيان المعنى اللغوي لكلمات الشرح؛ حتى يتضح المعنى المقصود، وقد يستطرد في ذلك بعض الاستطراد، ويستقصي ما جاء في معنى الكلمة.

ومن نماذج عنايته في حاشيته بالمعنى اللغوي: قوله في المقدمة في شرح قول الأزهري: الحمد لله على جميع الأحوال: «والأحوال جمع حال، كمال وأموال، وهي: ما الإنسان عليه من خير أو شر، وتجمع -أيضًا- على أَحْوِلَة، ويجوز على هذا أن يراد بالأحوال الأوقات»(١).

ويقول في قوله: «في عرف النحاة»: «جمع: ناح، كغزاة وغاز، من: نحا ينحو: إذا نظر في علم النحو وتكلم فيه»(٢).

٣- التعرض لأصل بعض الكلمات اشتقاقًا أو صرفًا:

قد يعرض الشنواني لأصل كلمة ما، ويبين اختلاف النحاة في تحديد أصلها الاشتقاقي، فيقول – مثلاً – عند قول الشيخ خالد «وبعد»: «وأصلها: أما بعد، بدليل: لزوم الفاء في خبرها غالبًا، فإن لزومها لتضمن «أما» معنى الشرط، ثم حذفت «أما» تخفيفًا. و«بعد» ظرف مبني على الضم؛ لافتقاره إلى لفظ المضاف إليه لنيابة معناه دون لفظه، والعامل فيه «أما» المقدرة بعد الواو؛

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٤أ). وينظر: تاج العروس (حول).

(٢) ينظر: الدرر البهية (ل/ ١٠أ)، وينظر: تاج العروس (نحو).

لنيابتها عن فعل الشرط واسمه، والأصل: مهما يكن من شيء بعد ما تقدم ذكره. ولما كان «مهما» مبتدأ، والاسمية لازمة له غالبًا، ويكن: شرطًا، والفاء: لازمة له غالبًا، ونابت عنهما «أما» - لزمها لصوق الاسم، و«الفاء» إقامة للازم مقام الملزوم، وإبقاء لأثره في الجملة -كذا قاله السعد التفتازاني[1]»[2].

ويقول في أجزاء الكلام، عند قول الشيخ خالد: «وأجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة أشياء»: قوله: أشياء: اعلم أن في «أشياء» مذاهب: **أحدها**: ما ذهب إليه المحققون، ومنهم الخليل[3] وسيبويه، وهو أن أصلها شيئاء على وزن «فعلاء» كـ «حمراء»؛ كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف؛ فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا: «أشياء»، بوزن «لفعاء» فهو غير

---

(١) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان وغيرها. من تصانيفه: شرح العضد، شرح التلخيص، المقاصد في الكلام، شرح تصريف البغوي، وغير ذلك، مات سنة إحدى وتسعين وسبعمائة.

ينظر: الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٨٨).

(٢) ينظر: الدرر البهية (ل/ ٧أ)، وينظر: مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، مع شروح التلخيص (١/ ٤٧).

(٣) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن: من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض. هو أستاذ سيبويه النحوي، وعاش فقيرًا صابرًا. كان مغمورًا في الناس لا يُعرف. من تصانيفه كتاب: العين، ومعاني الحروف، وغيرهما، مات في البصرة سنة سبعين ومائة.

ينظر: وفيات الأعيان (١/ ١٧٢)، إنباه الرواة (١/ ٣٤١).

منصرف؛ لألف التأنيث، وإن كان اسم جمع، لا جمعًا لـ "شيء"[1]. ثم فصل أقوال العلماء في أصل "أشياء" ووزنها[2].

٤- إعراب بعض ألفاظ المتن:

أكثر الشنواني من الإعراب لألفاظ شرح الشيخ خالد، وهو بذلك يقدم عرضًا تطبيقيًّا لآرائه وآراء الشيخ خالد، وفي بعض الأحيان يكون إعرابه من باب الاستطراد، بيد أن الغالب أنه يسلك هذه السبيل بهدف التوضيح للمقصود بالمثال، أو التدريب.

فمن أمثلة الإعراب الوارد في شرحه على سبيل الاستطراد: قوله عند قول الشيخ خالد: وأشهد أن لا إله إلا الله: «والله: مرفوع على البدلية من محل «لا إله»؛ لأن محل «لا» مع اسمها رفع بالابتداء، ويجوز نصبه على الاستثناء، لا على البدل من اسمها؛ لأن «لا» إنما تعمل في نكرة منفية، ولفظ «الله» معرفة مثبت»[3].

ويقول في قوله: وصلاة وسلامًا دائمين: «قوله: وصلاة وسلامًا: اسما مصدرين منصوبان على المفعولية؛ لإفادة تقوية العامل وتقرير معناه. ودائمين:

---

(١) ينظر: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (٦/ ٢٩٦)، الكتاب (٣/ ٥٦٤)، (٤/ ٣٨٠، ٣٨١)، والإنصاف (٢/ ٨١٥).

(٢) ينظر: الدرر البهية (ل/ ١٣أ).

(٣) السابق (ل/ ٤أ)، وينظر: الأصول في النحو، لابن السراج النحوي البغدادي (٣/ ٣٣٧)،والإنصاف (٢/ ٨١٢)، والشافية لابن الحاجب (٩).

نعت صلاة وسلامًا، أي: مستمرين باقيين»[١].

ومن أمثلة إعرابه الذي يكون بهدف التمرين، أو إيضاح القاعدة، وإبداء رأيه في مسألة ما، قوله في ديباجة الشيخ خالد: «قوله: وحده: منصوب على الحال؛ لتأويله بمنفرد، وهو تأكيد لتوحيد الذات، وما بعده توكيد لتوحيد الأفعال. وقد يقال: هو تأكيد لاختصاص الألوهية بالله الذي أفاده النفي والإثبات»[٢]. فالشنواني في هذا الإعراب يذهب مذهب البصريين القائلين بأن الحال لا يأتي معرفة، وما ورد منه معرفة فإنهم يؤولونه بنكرة[٣].

٥- ضبط ألفاظ الشرح:

لجأ الشنواني إلى ضبط بعض الألفاظ بالحروف في غير موضع من حاشيته؛ وكان الغرض من ذلك أحد أمرين:

أ- إعانة المبتدئين والناشئة على قراءة النص قراءة صحيحة.

ب- إفادة نكتة لطيفة لا ينتبه إليها الطالب إلا بإيقافه عليها.

فمن الأول: قوله في شرح قول الشيخ خالد: وترغيبًا للطلاب: والطلاب: بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب، كـ «كُتَّاب» جمع «كاتب»[٤].

---

(١)الدرر البهية (ل/ ٧أ).

(٢)السابق (ل/ ٤ب).

(٣) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج (١/ ١٦٤)، والمفصل (٩١)، وأسرار العربية ص (١٧٩)، و وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٤٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٣١١).

(٤) ينظر: الدرر البهية (ل/ ٨ب)، وينظر: تاج العروس (طلب).

ويقول: «قوله: وبالإجابة جدير: بفتح الجيم وكسر الـدال المهملـة، أي: حقيق»[1].

ومن الثـاني: قولـه في تعريـف اللفـظ عنـد قـول الأزهـري: فـاللفظ في الأصل: مصدر لفظت الشيء: إذا طرحته. قوله: إذا طرحتَه، أي: تقول ذلـك إذا طرحته بفتح التاء.

قال في المغني[2]: وتقع «أي» تفسيرًا للجمل – أيضًا – كقوله:

وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ   وَتَقْلِينَنِـي لكـنَّ إِيَّـاك لا أَقْـلِي[3]

وإذا وقعت بعد «تقول»، وقبل فعل مسند لضمير، حكي الضمير، نحو: تقول استكتمتُه الحديث، أي: سألته كتمانه، يقال ذلك بضم التاء، ولـو جئـت بـ«إذا» مكان «أي» فتحت، فقلت: «إذا سـألتَه»؛ لأن «إذا» ظـرف لــ «تقـول». وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

إذا كَنَيْـتَ بِـ (أَيْ) فِعْـلاً تُفَسِّرُهُ   فَضُـمَّ تَـاءَكَ فِيـهِ ضَـمَّ مُعْـتَرِفِ
وَإِنْ تَكُـنْ بِـإِذَا يومًـا تُفَسِّرُهُ   فَفَتْحَـةُ التَّـاءِ أَمْـرٌ غَـيْرُ مُخْتَلِفِ»[4]

---

(١) ينظر: الدرر البهية (ل/ ٨ب)، وينظر: تاج العروس (جدر).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (١/ ١٠٧).

(٣) والبيت من الطويل، وهـو بـلا نسـبة في شرح المفصـل (٨/ ١٤١)، ومغنـي اللبيـب (١/ ٧٦)، والجنـى الـداني (٢٣٣)، وتـذكرة النحـاة لأبي حيـان (٢٣)، وجـواهر الأدب (٢١٨، ٤١١)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٥، ٢٢٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨)، وهمع الهوامع (١/ ٢٤٨، ٢/ ٧١)، والدرر (٤/ ٣١، ٥/ ١٢١).

(٤) ينظر: الدرر البهية (ل/ ١٠أ)، والبيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في مغني اللبيـب (١/ ١٠٧)، (١/ ١٠٧)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٠).

٦- الاهتمام بالحدود والتعريفات:

اهتم الشنواني بالتعريفات وأدلي فيها بدلوه؛ فإما أن يُعَرَّف بما لم يُعَرِّف به الشيخ خالد الأزهري، وإما أن يأتي بباقي التعريفات إن كان الشيخ خالد قد اختار أحدها.

ومن ذلك: قوله عند شرحه لقول الشيخ خالد: وهي بعض الحروف الهجائية: «منسوب إلى الهجاء، التهجي وهو: تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي ركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف. وفي تهذيب الأزهري[١]: عن الليث[٢] تقول: تهجأت وتهجيت بهمزة، وتبديل، وفي المحكم[٣]: هجوت الحرف وتهجيته[٤].

وقول الزمخشري[٥]

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، (هجأ) (٦/ ٣٤٨).

(٢) هو: الليث بن المظفر الخرساني، قال الأزهري كان رجلًا صالحًا، قال ابن المعتز كان من أكتب الناس في زمانه بارعًا في الأدب، بصيرًا بالشعر، والغريب، والنحو.

ينظر: أنباء الرواة (٣/ ٥٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٧٠).

(٣) هو: على بن إسماعيل أبو الحسن المرسى المعروف بابن سيده، صاحب كتاب المحكم في لسان العرب وأحد من يضرب بذكائه المثل، قال الحميدي: هو إمام في اللغة والعربية حافظٌ لهما. توفي سنة ٤٥٨هـ.

ينظر: شذرات الذهب (٣/ ٣٠٥، ٣٠٦)، هدية العارفين (١/ ٦٩١).

(٤) المحكم لابن سيده (هجأ) (٤/ ٢٥١).

(٥) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، من أئمة المعتزلة برع في التفسير واللغة والآداب، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله وتوفي

=

في الأساس[1]: تهجو الحروف وتهجيها، ويتهجاها بعددها. مراده به: أن يذكرها مقطعةً كهيئة العادّ للشيء، لا أنه يذكر عددها»[2].

ويقول في باب المجرورات معرفًا بالإضافة: «الإضافة: نسبة نقدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما»[3].

٧- العناية بإخراج المحترزات:

عُنِيَ الشنواني عند تعريف المصطلحات بإيضاح قيود التعريف، عن طريق إخراج المحترزات، ومن ذلك:

قوله في علامات الاسم عند شرح قول الشيخ خالد عن التنوين: «وهو نون ساكنة»: «خرج بالساكنة: المتحركةُ نحو النون الأولى من «ضيفن»[4] و«رعشن»[5]، وتلحق الآخر النون اللاحقة لغير الآخر، نحو نون «انكسر»، و«منكسر»، وتحذف خطًّا النون اللاحقة لآخر القوافي. وترك ما زاده غيره من قوله لغير توكيد، احترازًا عن نون نحو «لنسفعن»؛ لأنها خارجة بقوله:

=

بالحرجانية «من قرى خوارزم» سنة ثمان وثلاثين وخمسائة هـ، من كتبه: الكشاف، أساس البلاغة، المفصل، الفائق، المستقصي، المقامات.

ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٨١)، والأعلام (٧/ ١٧٨).

(١) أساس البلاغة (هجو).

(٢) ينظر: الدرر البهية (ل/ ١١ب).

(٣) ينظر: السابق (ل/ ١٠٤ب).

(٤) الضيفن: الذي يجيء مع الضيف من غير دعوة، تاج العروس (ضيف) (٢٤/ ٦١).

(٥) الرعشن: الجبان، تاج العروس (رعش) (٣٥/ ٩٩).

«وتحذف خطًّا» بناءً على مذهب البصريين أنها تكتب نونًا»[(١)].

ويقول عن الفعل: «قوله: إما أن يدل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة: احترز بـ «هيئته» عن الأسماء الدالة بحسب الجواهر على أحد الأزمنة الثلاثة، كالأمس والغد»[(٢)].

ويقول في باب الممنوع من الصرف: «قوله: أو اجتمع فيه العلمية وزيادة الألف والنون: خرج به ما إذا كان الألف والنون أصليتين أو إحداهما، فإنه مصروف نحو: «تَبَّان»، و «مستعان» سمي به»[(٣)].

٨- تفصيل المجمل، وإيضاح المبهم:

أشار الشنواني في مقدمته إلى الغاية الأساسية التي توخاها من وراء تصنيف حاشيته، حيث قال: «هذه حواشٍ وضعتها على شرح الأزهرية... تفتح منه مغلقه، وتبين مجمله، وتبرز ما أهمله»[(٤)]، والحق أنه أدرك غايته تمام الإدراك؛ إذ اتسمت حاشيته بالوضوح فكرة وأسلوبًا؛ ففصل المجمل وشرح المبهم؛ فمن ذلك قوله في باب المثنى: «قوله: إن المثنى يرفع بالألف... إلى

---

(١) ينظر: الدرر البهية (ل/ ١٤أ، ١٤ب) ذهب البصريون إلى أنه إذا وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف ألفًا، فنقول في لنسفعن إذا وقفنا عليها: لنسفعَا.

ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧٨)، وشرح قطر الندى (٣٢٧)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٣٢٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٦١٨).

(٢) ينظر: الدرر البهية (ل/ ١٨ب).

(٣) ينظر: السابق (ل/ ٣٢ب).

(٤) ينظر: السابق (ل/ ١أ).

آخره: ما ذكره من أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء هو المشهور كما تقدم، وكذا ما ذكره في الجمع، وهو مذهب الجمهور من المتأخرين، منهم ابن مالك، ونسبه الشيخ أبو حيان للكوفيين، وقطرب والزجاجِ والزجاجي.

وقيل: إنهما معربان بحركات مقدرة فيهما قبل الألف والواو والياء...» وجعل يُفَصِّل أقوال النحاة في المسألة ويبين اختياراتهم[1].

ويقول في باب الأفعال الخمسة - بعد ذكر قول الشيخ خالد، وبيان أنه المشهور وقولُ الجمهور-: «وقيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنها في المثنى والجمع السالم كذلك، ورده صاحب البسيط ابن الربيع[2]: بأنه لو كان كذلك، لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.

وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة، والنون دليل عليها، وإليه ذهب الأخفش، والسهيلي[3].

---

(١) ينظر: السابق (ل/ ٤٠ب).

(٢) ينظر: همع الهوامع (١/ ٥١).

(٣) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، الإمام أبو القاسم السهيلي، قال ابن الزبير: كان عالمًا بالعربية واللغة والقراءات، بارعًا في ذلك، جامعًا بين الرواية والدراية، نحويًّا متقدمًا، أديبًا، عالمًا بالتفسير، واسع المعرفة، غزير العلم، نبيهًا ذكيًّا. وصنف: الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، مسألة السر في عور الدجال، مسألة رؤية الله والنبي في المنام. توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة هـ.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٨١).

ورده ابن مالك[1] بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له...» إلى آخر ما ذكر[2].

إلاَّ أنك تجد الشنوني مع تميز أسلوبه تقع منه بعض الهنات، ومن ذلك أمران:

١- الغموض في العبارة أو عدم الوفاء بالمطلوب - أحياناً؛ مما قد يتعارض مع الغرض من الحواشي والشروح، ومن ذلك:

قوله: " لايخفى عليك أنه يلزم من تفسير الضمير بنائب الفاعل حصول دور في التعريف لأخذ المعرف جزءاً منه، فالأَوْلى أن تقول: أي الاسم الذي حُذِف فاعله فليُتَأمل، وقد يمنع لزوم الدور بدليل ما تقدم"[3]. حيث يظهر تأثره بالمصطلحات المنطقية مما قد يعسر على الطالب المبتديء فهمه.

٢- استعمال بعض الأساليب الضعيفة لغوياً في الصياغة، ومن ذلك:

الإتيان ب"أو" بعد "سواء" في أكثر من موضع ؛ وهو أسلوب قد خطَأه بعض أهل اللغة ؛ ومن ذلك قول أبي حيان: "أو" يتقدمها كل كلام إلاَّ التسوية، فلا يجوز " سواء عليَّ أتت أو قعدت"[4]. والصواب الإتيان ب"أم" بدل "أو" في أسلوب التسوية.

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٥).

(٢) ينظر: الدرر البهية (ل/ ٤٤أ).

(٣) السابق (ل ٤٩ب).

(٤) الارتشاف (٢/ ٦٥٢).

٩- بيان الاعتراضات والرد عليها:

التزم الشيخ الشنواني في مواطن كثيرة من شرحه طريقة الفنقلة، وذلك بأن يورد على نص الشيخ خالد أو على قاعدة أو تعريف اعتراضًا- سواء أُعْتُرِض به، أم اختلقه هو- ويُصدِّره بقوله: فإن قيل، ثم يقوم بردِّ هذا الاعتراض، مصدرًا إجابته بقوله: قلنا أو قُلت، ولهذه الطريقة فوائد، أهمها: إعمال فكر القارئ، وشحذ ذهنه؛ حتى يتلقى الإجابة عن هذا الاعتراض بعد أن تشوَّف إلى معرفتها؛ فترسخ في ذهنه.

وقد أشار الشنواني في مقدمته إلى أنه سيسلك هذه السبيل، فقال في معرض الحديث عن عمله في الحاشية: «... مع بيان ما يرد عليه، والجواب عنه إن أمكن»(١).

ومن أمثلة ذلك قوله: «فإن قلتَ: للكلام جزء آخر صَرَّح به نجم الأئمة الرضي، وهو الإسناد الذي هو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث يحسن السكوت. قلتُ: يحتمل أن المصنف يختار ما اختاره شيخنا - سيد المحققين ومُسْنَد المدققين- أحمد بن قاسم العبادي، تبعًا لشيخه الشريف المولى عيسى الصفوي -رحمها الله تعالى- من أن الإسناد شرط لا جزاء، وإلا لَزِمَ ألا يوجد كلام يكون لفظًا حقيقة، وهو في غاية البعد»(٢).

---

(١) ينظر: الدرر البهية، (ل/ ١أ).

(٢) ينظر: السابق (ل/ ٩ب).

ويقول -أيضًا-: «فإن قلت: كان على المصنف أن يذكر في تعريف الكلام أن يكون مقصودًا لذاته، كما ذكره في التسهيل.

قلت: الإفادة تغني عن ذلك، وأما التسهيل فكأنه أخذ المفيد في حد الكلام بالمعنى الأعم، لا بالمعنى الاصطلاحي؛ فلذلك احتاج إلى ذكره، أو أراد أن ينص فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام»(١).

ومن الأمثلة الدالة على حفاوته بأسلوب الفنقلة في إيراد الاعتراضات والرد عليها: قوله في باب الممنوع من الصرف: «فإن قلت: هلا اكتفى في هذا الحكم بكون الاسم فرعًا من جهة واحدة ؟!

قلت: لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهر، بل يحتاج في إثباتها فيه إلى التكلف، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء التي لا تنصرف بسبب هذه العلة غير ظاهرة، فلم تكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنين.

فإن قلت: لِمَ كان إعطاء الاسم هنا حكم الفعل أولى من العكس، مع أن الاسم لَمَّا شابه الفعل فقد شابهه الفعل أيضًا؟

قلت: لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وهو كونه فرعًا من وجهين، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يبين هذه المشابهة؟

---

(١) ينظر: السابق (ل/ ١١أ).

قلت: لضعفها؛ إذ لم يشبه الفعلَ لفظًا مع ضعف الفعل في البناء.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يعط الاسم بهذه المشابهة عمل الفعل؟

قلت: لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول»[١].

١٠- العناية بالفوائد والتنبيهات:

تحفل حاشية الشيخ الشنواني بالفوائد والتنبيهات، وتتسم هذه الفوائد بأنها زائدة على النص المشروح، إلا أنها تجيء في حاشيته من باب جواب الحكيم؛ فإن الشنواني لا يمر على باب نحوي فيه بعض الإشكالات، أو رُويت فيه بعض النصوص المخالفة لأصل القاعدة مرور العابرين؛ فإما أن يضيف، أو يوجِّه.

ومن أمثلة الفوائد في حاشيته: قوله في أقسام المعرب، عند قول الشيخ خالد: ما يقدر للتعذر: «فائدة: مما يقدر فيه حركة للتعذر: المحكي نحو: «مَنْ زيدًا؟»، لمن قال: «أكرمت زيدًا»، و«مَنْ زيدٌ؟»، لمن قال: «قام زيدٌ»، و«مَنْ زيدٍ؟»، لمن قال: «مررت بزيد» على رأي البصريين[٢]، وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب. ومنه -أيضًا-: ما اشتغل آخره بحركة الإتباع نحو: «الحمدِ لله» بكسر الدال إتباعًا للام[٣]؛

---

(١) ينظر: الدرر البهية، (ل/ ٣١أ).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/ ٣٢٩، ٣٣٠)، وهمع الهوامع (١/ ٥٣).

(٣) وهذه قراءة الحسن البصري، وزيد بن علي، والحارث بن أسامة بن لؤي، وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة.

=

لأن الحرف الواحد يتعذر تحريكه بحركتين في آنٍ واحد»[1].

ويقول في باب الممنوع من الصرف، عند حديثه عن ألف التأنيث: «فائدة: لو سميت بـ «كلتا»، من قولك: «جاءت كلتا أُمك» منعت من الصرف؛ لكون ألفها للتأنيث، وإن سميت بها من «كلتيهما»، صرفت؛ لانقلابها وخروجها عن التأنيث، وعلى هذا فقس»[2].

ومن أمثلة التنبيهات النحوية: ما ذكره في باب المثنى قال: «تنبيه: لزوم الألف في المثنى في الأحوال الثلاثة لغة معروفة، عُزِيَت لقبائل منها: كنانة[3]، وبني الحارث بن كعب[4]، ....

=

ووجهت هذه القراءة بأنها: حركة إتباع لكسرة لام الجر بعده، وهي لغة تميم، وبعض غطفان، يتبعون الأول للثاني، للتجانس.

ينظر: معاني القرآن للفراء، (١/ ٣)، والمحتسب لابن جني، (١/ ١٧)، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١/ ١٢٠)، والكشاف للزمخشري (١/ ٨)، والبحر المحيط، لأبي حيان (١/ ١٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ١٣٦)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. للبنّا الدمياطي (١٢٢).

(١) ينظر: الدرر البهية (ل/ ٢٢أ).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/ ٣٦٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣١).

(٣) كنانة بن بكر: بطن ضخم من عذرة، من كلب، من قضاعة، من القحطانية، وهم: بنو كنانة ابن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللآت بن رفيدة بن ثور بن كطلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف.

ينظر: المشتبه للذهبي (٤٣٩)، والاشتقاق، لابن دريد (٣١٦).

(٤) بطن من مذحج، من القحطانية، سكنوا في مقاطعة نجران، وهم بنو الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد . وبعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد إليهم بنجران، وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام، قبل أن يقاتلهم ثلاثًا.

ينظر: الأصنام لهشام بن السائب الكلبي (٤٤)، والروض الأنف للسهيلي (٢/ ٣٤٧)، وصبح الأعشى، للقلقشندي (١/ ٣٢٦).

قال[1]:

أعْــرِفُ مِنْهــا الأنْــفَ والعَيْنَانَــا وَمَنْخِــرَيْن أَشْــبَهَا ظَبْيَانَــا[2]

وقال:

إِنَّ أَبَاهَــا وَأَبَــا أَبَاهَــا قَــدْ بَلَغَــا في المَجْــدِ غَايَتَاهَــا[3]

وخرج عليهما قوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»[4].

وقيل: إن قولـه - تعالى-: ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾[5] [طـه: ٦٣]، على

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٦٦).

(٢) البيتان من بحر الرجز لرؤبة بن العجاج وهما في ملحق ديوانه (١٨٧)؛ ولرؤبة أو بُجَر بن ضَبَّة في المقاصد (١/ ١٨٤)، والدرر (١/ ١٣٩)، ولرجل في نوادر أبي زيد (١٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٤)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام (٨٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٦٨)، وله أو لأبي النجم في الدرر (١/ ١٠٦)، والمقاصد النحوية (١/ ١٣٣) (٣/ ٦٣٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٦٥)، وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب (٧/ ٤٥٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٤٦)، والإنصاف (١٨)، وأوضح المسالك (١/ ٤٦)، وتخليص الشواهد (٥٨)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٥)، (٧/ ٤٥٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٢/ ٦٧)، كتاب الصلاة، باب: في نقض الوتر (١٤٣٩)، وأخرجه الترمذي (٢/ ٣٣٣) في أبواب الصلاة، باب: ما جاء لا وتران في ليلة (٤٧٠)، وأخرجه النسائي (٣/ ٢٢٩)، في قيام الليل، باب: نهى النبي ﷺ عن الوترين في ليلة

(٥) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي وشعبة وأبي جعفر ويعقوب وخلف والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وأبي عبيد وأبي حاتم وابن عيسى الأصبهاني =

هذه اللغة»[1].

١١- التطرق إلى بعض العلوم الأخرى:

استطرد الشنواني في غير موضع من حاشيته إلى ذكر مسائل تدخل في دائرة العلوم العربية والشرعية غير النحو موضوع الحاشية، وتشهد هذه الاستطرادات للشيخ بسعة معارفه وتكوينه العلمي والثقافي فنجد في حاشيته مسائل من علم البلاغة، وعلم التفسير، وعلم التاريخ، وغيرها من العلوم.

فمن تطرقه في حاشيته إلى «المعاني» من علم البلاغة قوله في شرح قول الشيخ خالد: «جعله الله»: «جملة خبرية لفظًا، إنشائية معنى؛ لأن المراد بها الدعاء بالإخلاص، وهو في الطاعة: ترك الرياء فيها، وهو سبب للخلاص من أحوال يوم القيامة»[2].

ويقول في موضع آخر: قد نص علماء المعاني[3] على أن الجملة الثانية قد

=

وابن جرير وابن جبير الأنطاكي.

ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد (٤١٩)، ومجاز القرآن لأبى عبيدة (٢/ ٢١)، والحُجّة في القراءات السبع، لابن خالويه (٢/ ٤٢)،والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُججها، لمكيّ بن أبي طالب (٢/ ١٠٠)، وطيّبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٢/ ٣٢١).

(١) ينظر: الدرر البهية (ل/ ٤١ب).

(٢) ينظر: السابق (ل/ ٨ب).

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (١/ ٢٥٢)، وعقود الجمان، لجلال الدين السيوطي (١/ ٢٠٧).

تنزل منزلة بدل البعض من الأولى؛ كقوله – تعالى-: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣](١).

ومن نماذج استطراده إلى علم التفسير قوله: «من تفسير النَّسَفِي(٢): قيل(٣): الكتب المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة: صحف شيث ستون، وصحف إبراهيم، وهي ثلاثون، وصحف موسى قبل التوراة، وهي عشرة، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ومعاني كل القرآن مجموعة في الفاتحة، ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة، ومعاني البسملة مجموعة في بائها، ومعناها: بي كان، وبي يكون ما يكون، زاد بعضهم: ومعاني الباء في نقطتها»(٤).

وفي علم الفقه يقول عن الصلاة على النبي ﷺ عند التعجب: «كره

---

(١) ينظر: الدر البهية (ل/ ٧٥ب، ٧٦أ).

(٢) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات حافظ الدين النسفي، فقيه حنفي كان إمامًا كاملاً مدققًا رأسًا في الفقه والأصول، بارعًا في الحديث ومعانيه. من تصانيفه: كنز الدقائق، والوافي، والكافي، والمنار، توفي سنة عشر وسبعمائة.

ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي (١٠١)، والجواهر المضية لمحيى الدين الحنفي (٢٧٠).

(٣) وروي مرفوعًا من حديث أبي ذر، ولفظه: أنه سأل رسول الله ﷺ كم أنزل الله من كتاب؟ فقال رسول الله ﷺ: «مائة وأربعة كتب: على آدم عشر صحف، وعلى شيث خمسون صحيفة، وعلى إدريس ثلاثون صحيفة، وعلى إبراهيم عشرة صحائف، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان». أخرجه ابن حبان كما في موارد الظمآن (٩٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ١٦٦)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٦٩٩). واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي (٢٠/ ٢٨٧).

(٤) ينظر: الدرر البهية (ل/ ٣أ، ٣ب).

سحنون[1] المالكي: الصلاة عليه ﷺ عند التعجب[2]. وقال الحليمي[3]: من أئمتنا من لا يكره ذلك، كسبحان الله، ولا إله إلا الله، أي: لا يأتي بالنادر وغيره إلا الله، فإن صلى عليه عند ما يُستقذر، أو يضحك منه، فأخشى على صاحبه، فإن عرف أنه جعلها عجبًا ولم يجتنبه – كفر[4]. انتهى.

قال بعض المتأخرين من أئمتنا: والذي يتجه: أنه لا بد في الكفر من قيدٍ زائدٍ على ذلك، ربما يُومئ إليه فحوى كلامه، وهو أن يذكرها عند المستقذر، أو المضحوك منه بقصد استقذارها وجعلها ضحكة؛ فيكفر حينئذ كما هو ظاهر[5]. وجزم البدر العيني[6] من الحنفية بحرمتها، كالتسبيح والتكبير عند

(١) هو: عبد السلام بن سعيد التنوخي، الملقب بسحنون: قاض، فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، كان زاهدًا لا يهاب سلطانًا في حق يقوله، وولي القضاء. ومن تصانيفه: المدونة في فروع المالكية عن عبد الرحمن بن قاسم، عن الإمام مالك، توفي سنة أربعين ومائتين.
ينظر: فوات الوفيات (١/ ٢٩١)، رياض النفوس (١/ ٢٤٩- ٢٩٠).

(٢) ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للنفراوي (٢/ ٣٥٩)، والفتاوى الفقهية الكبرى، لابن حجر الهيتمي (٤/ ٢٣٧)، والمدخل لابن الحاج(٤/ ١٨٢).

(٣) هو: الحسين بن الحسن بن حليم القاضي، أبو عبد الله الحليمي البخاري، و كان مقدمًا، فاضلًا كبيرًا، من تصانيفه: شعب الإيمان، وآيات الساعة، وأحوال القيامة. توفي سنة ثلاث وأربعمائة.
ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (١/ ١٧٨)، طبقات السبكي (٤/ ٣٣٣).

(٤) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي (٢/ ١٤٩).

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين (١/ ٥١٨)، والمدخل لابن الحاج (٤/ ١٨٢).

(٦) هو: محمود بن أحمد بن موسى، أبو الثناء، قاضي القضاة بدر الدين العيني، أصله من حلب، فقيه حنفي، ومؤرخ من كبار المحدثين. من تصانيفه: عمدة القاري في شرح البخاري، توفي سنة خمس وخمسين وثمانمائة.
ينظر: الفوائد البهية ص (٢٠٧)، شذرات الذهب (٧/ ٢٨٦).

عمل محرم، أو عرض سلعة، وفتح متاع، ولا يؤمر بها أحد عند الغضب خوفًا من أن يحمله الغضب على الكفر، نقله النووي[1] في أذكاره، وأقره»[2].

وعند شرحه للَقَبِ الشيخ خالد، أشار إلى طرف من تاريخ الأزهر فقال: «قوله: الأزهري: بالرفع: نعت: «خالد»، وهو نسبة إلى الأزهر، وهو الجامع الأزهر، الذي هو أول بيت وضع للناس بالقاهرة[3]. بناه جوهر القائد[4]، لما اختط القاهرة، وفرغ من بنائه لسبع خلون من رمضان، وأقيمت فيه الجمعة في شهر رمضان سنة إحدى وستين وثلاثمائة، وكان بناء القاهرة سنة ثمان

---

(١) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حزام، الفقيه، الحافظ، الزاهد، شيخ الإسلام، محيي الدين أبو زكريا النووي، وكان كثير السهر في العبادة والتصنيف، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، من تصانيفه: الروضة، والمنهاج، وشرح المهذب، وغير ذلك من المصنفات المشهورة النافعة، توفي في رجب سنة سبع وسبعين وستمائة.

ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ١٥٣)، طبقات السبكي (٨/ ٣٩٥).

(٢) ينظر: الأذكار للنووي (١٠٨، ١٠٩).

(٣) من المعلوم أن أول بيت وضع للناس في مصر ـ هو ذلك الذي أسسه عمرو بن العاص بالفسطاط، وعرف بتاج الجوامع، وحديث الشنواني هنا عن أول جامع شيد في القاهرة الفاطمية خاصة.

(٤) هو: جوهر بن عبد الله الرومي الصقلي أبو الحسن القائد، باني مدينة القاهرة والجامع الأزهر، كان من موالي المعز العبيدي، وكان بناؤه القاهرة سنة ثماني وخمسين وثلاثمائة، وسماها المنصورية حتى قدم المعز فسماها القاهرة، وفرغ من بناء الأزهر في رمضان سنة إحدى وستين وثلاثمائة، توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

ينظر: وفيات الأعيان (١/ ١١٨)، والنجوم الزاهرة في تاريخ مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٤/ ٢٨)، والأعلام (١/ ١٤٨).

وخمسين وثلاثمائة، ثم أتى العزيز بن المعز[1]، فجدد فيه أشياء، وعمر فيه عدة أماكن...- ثم ذكر تفصيلا عن وصف الجامع والتجديدات التي أدخلها الخلفاء عليه- إلى أن قال:

"وهذه شذرة من أخباره ذُكِرَت لعزتها"[2].

١٢- الاستدراك على الشيخ خالد:

استدرك الشنواني على الشيخ خالد الكثير من الأمور النحوية واللغوية، وقد جاءت استدراكاته في معظمها من باب «فَسُدَّ الخَلَل»، يَسِمها جميعًا الإنصاف والإجلال للشيخ خالد؛ مما يشي باستقلالية في الشخصية العلمية مع موضوعية في التعاطي مع المتن المشروح يُغلِّف ذلك أسلوب علمي رصين وأدب جمٌّ.

وتنوعت استدراكات الشنواني على الشيخ خالد بين استدراك على عبارته، أو استدراك بعض الأنواع التي لم يذكرها الشيخ خالد، وقد يذكر استدراكًا على الشيخ ثم يلتمس له وجهًا من وجوه الصواب.

---

(١) هو: العزيز بالله، نزار بن المعز بالله العبيدي، الباطني صاحب مصر والمغرب والشام، ولي الأمر بعد أبيه، وكان شجاعًا جوادًا حليمًا، وكان حسن الخلق قريبًا من الناس، لا يحب سفك الدماء، له أدب وشعر. توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة.

ينظر: العبر في خبر من غبر (٣/ ٣٦)، والكامل في التاريخ (٧/ ٤٧٧)، وشذرات الذهب (٣/ ١٢١)، مرآة الجنان (٢/ ٤٣٠).

(٢) ينظر: الدرر البهية (ل/ ٧ب).

فمن أمثلة استدراكه على عبارته: قوله في أجزاء الكلام عند حديثه عن قول الشيخ خالد عن التركيب: «والثاني: تركيب الاسمين على وجه يكون أحدهما خبرًا عن الآخر»: «فيه قصور؛ لأنه يتناول التركيب الذي في الجمل الإنشائية، ولو قال: على وجه يكون أحدهما مسندًا إلى الآخر لكان أولى؛ لأن الإسناد إلى الكلمة أعم من الإخبار عنها؛ لصدق الأول على النسب الواقعة في الجمل الإنشائية دون الثاني، فالتعبير بما يخص بعض الأسماء دون التعبير بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور»[(١)].

ويقول في أقسام المعرب من الأفعال: «قوله: فالذي يقدر فيه حرف... إلى آخره: كلامه يوهم الحصر وليس كذلك، بل منه -أيضًا- ما حذف منه النون تخفيفًا[(٢)].

ويقول في باب اسم كان وأخواتها: «قوله: وتكون أفعالاً ناقصة ومعانيها مختلفة... إلى آخره: فيه نظر؛ فإن هذه المعاني التي ذكرها المصنف لهذه الأفعال، إنما هي معانيها إذا كانت تامة، لا إذا كانت ناقصة، فليتأمل»[(٣)].

ومن استدراكه بعض الأنواع: قوله في أقسام المبني عند قول الشيخ خالد: والذي تقدر فيه حركة البناء نحو المنادى المفرد قبل النداء-: «من

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٤أ).

(٢) السابق (ل/ ٢٤أ).

(٣) السابق (ل/ ٥٦ب).

نحوه: اسم «لا» المفرد المبني قبل دخولها نحو: لا سيبويه في الدار[1]، بتنوين سيبويه»[2].

ويقول في المعرب من الأفعال: «قوله: والذي يُقَدَّر إعرابه قسمان: بقي قسم آخر وهو: ما يقدر فيه السكون نحو: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ...﴾ [البينة: ١][3].

وقد يستدرك على الشيخ ويرى لما قال وجهًا صوابًا، ومنه قوله في أنواع الإعراب، عند ذكر مواضع الرفع بالضمة: «قوله: الأول في الاسم المفرد: فيه نظر؛ لأنه يوجب أن يكون الشيء إما ظرفًا لنفسه إن كان الأول هو الاسم المفرد، وإما كون الأول غير الاسم المفرد، وكل منهما باطل؛ فكان الأحسن أن يقول بعد قوله في الاسم المفرد: وهو الأول، أو: أولها، ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير الأول يجيء في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص، بمعنى تحققه فيه؛ بناءً على أن ماهية الأول الذهنية أعم من الاسم المفرد، وإن كانت إياه بحسب الخارج، فتأمل، وأَجْرِ ذلك في نظائره»[4].

١٤- الأمانة العلمية:

كانت الأمانة العلمية سمة بارزة ومَعْلَمًا واضحًا في حاشية الشيخ

---

(١) حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية (٤٠).

(٢) الدرر البهية (ل/ ٢٣ب).

(٣)السابق (ل/ ٢٤أ).

(٤) ينظر: السابق (ل/ ٢٧أ، ٢٧ب).

الشنواني، وظهر ذلك في عَزْوِه لنقوله في الأغلب الأعم، حيث يذكر صاحب النقل واسم كتابه، فنراه يقول مثلاً: قال النووي في شرح مسلم[1].

وقال الشيخ شمس الدين الجزري في كتابه الجمان[2].

وفي تهذيب الأزهري[3].

وفي أمالي ابن الحاجب[4].

وأحيانًا يذكر الكتاب وحده، فيقول: قال صاحب الكشاف[5].

قال في المغني[6]. وهكذا على طول الكتاب.

إلا أنه يؤخذ عليه في هذا الشأن ملاحظ، ومنها:

١- نقله لعدد من النصوص دون الإشارة إلى مصادرها أو قائليها، وذلك مثل استخدامه المتكرر لعبارات: قِيل، وقال بعضهم ، وقال جماعة ، وهو رأي بعض النحاة ... ونحوها.

٢- عدم الدقة في تعيين صاحب القول – أحياناً- إذ ينسب القول إلى الكتاب دون ذكرٍ لاسمه الكامل أو تحديدٍ لصاحبه مع وجود أكثر من كتاب

(١) ينظر: السابق (ل/ ٥ب).

(٢) ينظر: السابق (ل/ ٧ب).

(٣) ينظر: السابق (ل/ ١١ب).

(٤) ينظر: السابق (ل/ ١٥أ).

(٥) ينظر: السابق (ل/ ٧أ).

(٦) ينظر: السابق (ل/ ١٠أ).

بنفس الاسم لأكثر من مؤلف؛ مما قد يوقع في اللبس؛ كأن يقول: قال صاحب البسيط، وقال في المغني.

٣- نقله المتكرر عن المرادي، وابن هشام، والسيوطي دون التصريح أو الإشارة لذلك؛ ومن ذلك قوله: "أصل "إِني": إنني، وفي المحذوف منه خلاف". ثم أورد الخلاف، وكل ما أورده من قوله:"فذهب ابن مالك" إلى قوله:" مع "إن" إذا خففت" بنصه عند المرادي في "توضيح المقاصد"[١].

(١) توضيح المقاصد (١٥٩/١).

الفصل الثاني

آراؤه واختياراته النحوية

أولًا: الأسمــاء.

- المعربات.
- المرفوعات.
- المنصوبات.
- المجرورات.
- التوابع.

ثانيًا: الأفعــال.

ثالثًا: الحــــروف.

أولاً: الأسماء

(أ) المعربـــــــــات:

إعراب الأسماء الستة

قال الشنواني: «قوله: والأسماء الستة ترفع بالواو إلى آخره...، ما ذكره من أن الأسماء الستة معربة بالحروف، وأنها نائبة عن الحركات هو المشهور كما تقدم، وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين»(١).

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهنوك، على اثني عشر مذهبًا:

المذهب الأول:

أن الحروف التي في آخر الأسماء الستة هي حروف الإعراب، وأنها قد نابت عن الحركات، وإليه ذهب الشنواني، وهو مذهب قطرب، والزيادي(٢)،

---

(١) الدرر البهية (٤٣أ، ٤٣ب).

(٢) هو: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن زياد بن أبيه، أبو إسحاق الزيادي، كان نحويًّا لغويًّا راوية. قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه. روى عن: أبي عبيدة والأصمعي، وكان يشبَّه به في معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعرًا ذا دُعابة. من تصانيفه: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نُكَت سيبويه. توفي سنة تسع وأربعين ومائتين.

ينظر: معجم الأدباء (١/ ١٥٨- ١٦١)، وبغية الوعاة (١/ ٤١٤).

والزجاجي، وابن جني، والأخفش في أحد قوليه، وابن الأنباري[1]، وابن مالـك في الألفية، وهشام[2] من الكوفيين في أحد قوليه[3].

المذهب الثاني:

أنها معربة بحركات مقدرة عـلى الـواو والألـف واليـاء؛ فـالرفع بضـمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء[4]. وإليـه ذهـب سـيبويه، وأبـو عـلي الفـارسي، وجمهـور البصرـيين[5]،

(١) هـو: عبـد الـرحمن بـن محمـد الأنصـاري، أبـو البركـات، كـمال الـدين الأنبـاري، مـن علـماء اللغةوالأدب وتاريخ الرجال،كان زاهدًا عفيفًا.من تصانيفه: نزهة الألباب في طبقـات الأدبـاء، والإغراب في جدل الإعراب، وأسرار العربية، ولُمع الأدلة، والإنصاف في مسائل الخلاف. توفي ببغداد سنة سبعٍ وسبعين وخمسمائة.

ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٧٩)، وفوات الوفيات (١/ ٢٦٢)، ومرآة الزمان (٨/ ٣٦٨).

(٢) هو: هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أبـرز أصـحاب الكسـائي، لـه مقالة في النحو تُعزَى إليه. من تصانيفه: مختصر النحـو، والحـدود، والقيـاس. تـوفي سـنة تسـع ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٢٨).

(٣) اللمع لابن جني ص (١٨)، وأسرار العربية، لابن الأنباري ص (٤٣)، والإنصـاف في مسـائل الخلاف، له (١/ ١٧)، وعلل النحو للـوراق (١٥٠)، وشرح الـرضي عـلى الكافيـة (١/ ٧٧)، والمساعد (١/ ٢٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٤)، وشرح الأشموني (١/ ٧٧).

(٤) شرح ابن عقيل (١/ ٤٣، ٤٤)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٧).

(٥) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٣/ ٣٥٩)، وشرح التسهيل، لابن مالك (١/ ٤٣)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٦٦)، واللباب للعكبري (٩٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٤).

ورجحه ابن عقيل واختاره ابن مالك في التسهيل[1].

قالوا: إذا قلت: قام أَبُوك، فأصله أَبَوُك، فأتبعت حركة الواو لحركة البـاء فضمت، فقيل: أَبُوُكَ، ثم استثقلت الضمة عـلى الـواو فحـذفت. وإذا قلـت: رأيت أَبَاك، فأصله: أَبَوَك، تحركت الواو وانفتح مـا قبلهـا؛ فقلبـت ألفًـا. وإذا قلت: مررت بأَبِيك، فأصله: بِأَبَوِك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار: بِأَبِوِك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت وقبلها كسرة فانقلبـت ياء[2].

المذهب الثالث:

أن الباء حرف الإعراب، وإنما نشأت الواو والألـف واليـاء عـن إشـباع الحركات. وإليه ذهب أبو عثمان المازني والزجاج[3].

المذهب الرابع:

أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحـروف، أي: أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلـب بـلا

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٣)، وتذكرة النحاة لأبي حيـان (٧١٤)، والمسـاعد عـلى تسهيل الفوائد (١/ ٢٩).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٦٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٦)

(٣) ينظـر: المغنـي في النحـو لمنصـور بـن فـلاح (١/ ٣٠٦)، وأسرار العربيـة (٤٦)، وشرح جمـل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١١٩)، وشرح التسهيل لابـن مالـك (١/ ٤٣)، واللبـاب (٩٢)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٦).

نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب[١]. وإليه ذهب علي بن عيسى الربعي[٢].

المذهب الخامس:

أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفًا لأجل الفتحة[٣]. وإليه ذهب الأعلم[٤] وابن أبي العافية[٥].

---

(١) ينظر: المغني في النحو (١/ ٣٠٥)، والإنصاف للأنباري (١/ ١٧)، وأسرار العربية، له (٤٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٢)، واللباب (٩٠).

(٢) هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، أبو الحسن، أحد أئمة النحويين وحذاقهم جيد الفهم والنظر. أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشر سنين، وكان يحفظ الكثير من أشعار العرب.

ينظر: معجم الأدباء (١٤/ ٧٨ - ٨٥)، وبغية الوعاة (٢/ ١٨١، ١٨٢).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٦٦)، والهمع (١/ ١٢٧).

(٤) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، المعروف بالأعلم، كان عالمًا بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظًا لها، حسن الضبط لها، مشهورًا بإتقانها، رحل إلى قرطبة، وصارت إليه الرحلة في زمانه، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٥٦).

(٥) هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدي أبو بكر، الإلبيري الأصل. كان فقيهًا جليلًا، أديبًا بارع الأدب، عارفًا بالعربية واللغة. توفي بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٥٤، ١٥٥).

المذهب السادس:

أن الأسماء الستة المعتلة - وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال - معربة من مكانين. وإليه ذهب الكسائي[1] والفراء، وهو مذهب الكوفيين[2].

المذهب السابع:

أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع. وإليه ذهب الجرمي[3].

المذهب الثامن:

أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف[4]. وإليه ذهب السهيلي والرندي[5].

---

(١) هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، أبو الحسن الكوفي، المعروف بالكسائي، صاحب القراءة المعتبرة. مجوِد لغوي نحوي شاعر. من تصانيفه: معاني القرآن، والمصادر، والحروف، والقراءات. توفي سنة تسع وثمانين ومائة هـ.
ينظر: تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٣)، ومعجم المؤلفين (٧/ ٨٤).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥٥)، وأسرار العربية للأنباري (٤٤)، والإنصاف للأنباري (١/ ١٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٢)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٧)، والهمع للسيوطي (١/ ١٢٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٢٠، ١٢١)، واللباب (٩٣).

(٣) ينظر: المغني في النحو (١/ ٣٠٧)، واللباب للعكبري (٩٢)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٧).

(٤) ينظر: همع الهوامع (١/ ١٢٦).

(٥) هو: عمر بن عبد المجيد بن علي، أبو علي الأزدي، نزيل مالقة، كان من كبار تلامذة السهيلي. كان عالمًا بالقراءات والعربية، لما توفي السهيلي دعاه أهل مالقة للإقراء بها والتدريس مكانه، =

المذهب التاسع:

أن أباك، وأخاك، وحماك معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأن فاك، وذا مال معربان بالحروف. وهو عكس الرأي السابق[1]. وهذا المذهب ذكره السيوطي في همع الهوامع نقلاً عن بعض النحاة ولم يسمهم.

المذهب العاشر:

أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل[2]، وإليه ذهب الأخفش في القول الثاني عنه، ونسبه ابن فلاح اليمني إلى الزيادي، ولم أر غيره ينسبه إليه، فلعله قد اختار المذهبين الأول والعاشر. واختلف في مدلول قول الأخفش: «دلائل الإعراب» على قولين: فقال الزجاج والسيرافي[3]: المعنى أنها معربة

=

فأجابهم إلى ذلك، ولم يفارقها إلى حين موته، وألف كتابًا حسنًا على الجمل للزجاجي. توفي في ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة.

ينظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٩٨)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٢٠).

(١) ينظر: همع الهوامع (١/ ١٣٠).

(٢) ينظر: المغني في النحو (١/ ٣٠٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٢)، واللباب (٩١)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٨).

(٣) هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، نحوي، عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس)، وتوفي فيها سنة ثمان وستين وثلاثمائة هـ، وكان معتزليًّا. من تصانيفه: الإقناع في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، وأخبار النحويين البصريين، وصنعة الشعر، وشرح كتاب سيبويه، وغيرها.

ينظر: تاريخ بغداد (٧/ ٣٤١)، ووفيات الأعيان (١/ ١٣٠).

بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركاتٍ من جنسها[1].

وقال ابن السراج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مُقَدَّر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير[2].

وقد عُدَّ هذان القولان مذهبين؛ فتصير المذاهب بهذا **أحد عشر مذهبًا**[3].

المذهب الثاني عشر:

أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معًا. فالأصل في: «جاء أَخُوك»: جاء أَخَوُك، فأتبعت حركة الواو للخاء. والأصل في: «رأيت أَخَاك»: رأيت أَخَوَك، فأبدلت الواو ألفًا.

والأصل في: «مررت بأَخِيك»: بأَخَوِكَ، أتبعت حركة الواو للخاء، فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها. وهذا المذهب حكاه ابن أبي الربيع[4]،

---

(١) ينظر: همع الهوامع (١/ ١٢٦).

(٢) ينظر: المغني في النحو (١/ ٣٠٧)، وتذكرة النحاة، ص (٧١٤)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٩).

(٣) همع الهوامع (١/ ١٢٦).

(٤) هو: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي، قرأ النحو على الشلوبين. وكان المرجع بعده. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، والإفصاح في شرح الإيضاح، توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة هـ.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٨٤)، وبغية الوعاة (٢/ ١٢٥).

وهو شبيه بالمذهب الرابع إلا في النصب[١].

الأدلة:

أدلة المذهب الأول:

استدل القائلون بأن الأسماء الستة مُعربة بالحروف، وأن هذه الحروف التي هي في آخرها قد نابت عن الحركات – بأمور، منها:

١- أن فائدة الإعراب - وهي بيان مقتضى العامل - قد حصلت بالحروف[٢]، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

٢- أنه لا فائدة في جعل الحركات المقدرة هي علامات الإعراب، وإلغاء الحروف وهي أظهر وأوفى بالدلالة المطلوبة[٣].

٣- أنها أشبهت التثنية والجمع في التكثير؛ لتوقف معانيها على الإضافة، فأعربت بالحروف قياسًا عليهما[٤].

أدلة المذهب الثاني:

استدل جمهور البصريين على صحة ما ذهبوا إليه، من أن إعراب الأسماء الستة يكون بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، وأنها أُتْبِع فيها ما قبل

---

(١) همع الهوامع (١/ ١٢٦).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٣)، وحاشية الصبان على الأشموني (١/ ٧٤)، وحاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٣٦).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، (١/ ٤٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٦).

(٤) ينظر: المغني في النحو (١/ ٣٠٢).

الآخر للآخر- بأمور، منها:

١- أن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات: إما ظاهرة، أو مُقدَّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه إلى الفرع، وهو الإعراب بالحروف، وقد أمكن جعل الإعراب بحركات مُقدرة؛ إلا أنه قد امتنع ظهور الحركة؛ لثقلها على حروف العلة، وذلك كما في المنقوص والمقصور؛ فلذلك يجب القول بأنها معربة بالحركات المقدرة[1].

٢- أن هذه الأسماء معربة في الإفراد بالحركات؛ فكانت في الإضافة كذلك؛ كغيرها من الأسماء[2].

٣- أن هذه الحروف لو كانت إعرابًا لَمَا اختلت الكلمة بحذفها كما لا تختل الكلمة الصحيحة بحذف الإعراب[3].

٤- أن هذه الأسماء لو خرجت على أصلها من قلبها ألفات، لكانت حروف إعراب والحركة مقدرة فيها؛ فكذلك لَمَّا رُدت في الإضافة[4].

٥- أن دليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمة، وهذه الحروف إما لام الكلمة أو عينها، وبعض الكلمة لا يدل على المعنى العارض فيها[5].

---

(١) ينظر: همع الهوامع (١/ ١٢٧)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٣٦).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (١/ ٤٣).

(٣) ينظر: اللباب (٩١).

(٤) ينظر: السابق (الصفحة نفسها).

(٥) ينظر: المغني في النحو (١/ ٣٠٣).

أدلة المذهب الثالث:

استدل أبو عثمان المازني ومن وافقه على أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف، وأن الحروف جاءت من إشباع هذه الحركات - بأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب؛ فدَّل هذا على أن الباء حرف الإعراب، وأن هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - حركاتُ إعراب، وإنما أُشْبِعَتْ فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء. واستشهدوا على رأيهم بورود الإشباع في كلام العرب بكثرة، فقد ورد إشباع الضمة لتتولد عنها الواو، وإشباع الفتحة لتتولد عنها الألف، وإشباع الكسرة لتتولد عنها الياء(1):

أولًا: إشباع الضمة:

قال ابن هرمة(2):

اللهُ يَعلَمُ أَنَّا في تَلَفُّتِنا يَومَ الفِراقِ إِلى أَحبابِنا صُوَرُ(3)

(1) ينظر: المغني في النحو (1/ 306)، والإنصاف للأنباري (1/ 17 - 22)، وشرح المفصل لابن لابن يعيش (1/ 52)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 78).

(2) هو: إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناني القرشي، أبو إسحاق: شاعر غزل من من سكان المدينة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، توفي سنة ست وسبعين ومائة.
ينظر: تاريخ بغداد (6/ 127)، وخزانة الأدب (1/ 204)، وتهذيب ابن عساكر (2/ 234).

(3) صُور: جمع أصور، وهو وصفٌ، فعْله: صوِر يصوَر صورًا، إذا مال، ومعناه: المائل العين.
ينظر: لسان العرب (صور).

وأنني حيثما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور[1]

أراد: فأنظر، فأشبع الضم، فنشأت الواو.

ثانيًا: إشباع الفتحة:

قال رُؤْبَة[2]:

إِذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقِ[3]

أراد: ولا ترضَّها.

وقال الآخر:

أقولُ إذْ خَرَّتْ على الكَلْكَالِ يا نَاقَتَا ما جُلت من مَجَالِ[4]

---

(١) البيتان من البسيط، وهما لابن هَرَمَة في ملحق ديوانه (٢٣٩)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٦٥)، والإنصاف (١/ ٢٤)، والأشباه والنظائر (٢/ ٢٩).

(٢) هو: أبو الجحَّاف رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي السعدي، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، وتوفي سنة خمس وأربعين ومائة من الهجرة.

ينظر: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٧٦١ – ٧٦٧)، ووفيات الأعيان (١/ ١٨٧)، والبداية والنهاية (١٠/ ٩٦)، وخزانة الأدب (١/ ٤٣).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٦)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠)، والدرر (١/ ١٦٦)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٧٨)، والخصائص (١/ ٣٠٧)، والإنصاف (٢٦)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٦)، وشرح شواهد الشافية (٤٠٩)، ولسان العرب (رضي) (٣/ ١٦٦٤)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٢٩).

(٤) الرجز بلا نسبة في المحتسب (١/ ١٦٦)، والإنصاف (٢٥)، ولسان العرب (٥/ ٣٩٢١) (كلل)، والجنى الداني (١٧٨)، ورصف المباني (١٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٨٥).

أراد: الكَلْكَل.

ثالثًا: إشباع الكسرة:

قال الفرزدق[1]:

تَنْفِـي يـداها الحَصَى في كُـلِّ هـاجِرَةٍ   نَفْـيَ الـدراهيمِ تنقـادُ الصَّـيَارِيفِ[2]

أراد: الدراهم والصيارف، فأشبع الكسرة فنشأت الياء. ويحتمل أن يكون الدراهيم جمع «درهام»، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال.

قالوا: وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم؛ فكذلك هاهنا.

---

(١) هو: همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق الشاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب! ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس! ولقب بالفرزدق؛ لجهامة وجهه وغلظه. توفي في بادية البصرة سنة عشرٍ ومائة هـ، وقد قارب المائة، وأخباره كثيرة.

ينظر: أمالي المرتضى (١/ ٤٣ - ٤٩)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٩٦)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ١٠٥)، ومفتاح السعادة (١/ ١٩٥).

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الكتاب (١/ ٢٨)، الإنصاف (١/ ٢٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٢١)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٢٤-٤٢٦)، وتاج العروس (درهم)، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ٢٥٨)، وجمهرة اللغة (٧٤١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٦٩)، وأسرار العربية (٤٥)، ولسان العرب (قطرب) (١/ ٦٨٣)، و(سحج) (٢/ ٢٩٥)، و(نقد) (٣/ ٤٢٥)، و(صنع) (٨/ ٢١١)، و(درهم) (١٢/ ١٩٩)، و(نفي) (١٥/ ٣٣٨)، وتخليص الشواهد (١٦٩)، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي (١٤٧٧).

أدلة المذهب الرابع:

استدل الربعيُّ على صحة ما ذهب إليه، من أن الأسماء الستة إذا كانت مرفوعة يكون فيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة يكون فيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة يكون فيها نقل وقلب - بأصل هذه الكلمات فقال: الأصل في قولك: هذا أَبُوهُ: هذا أَبَوُهُ، فاستثقلت الضمة على الواو؛ فحذفت ونقلت إلى ما قبلها، وبقيت الواو على حالها. فكان فيه نقل بلا قلب.

والأصل في قولك: رأيت أَبَاهُ: رأيت أَبَوَهُ، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها؛ فانقلبت ألفًا. فكان فيه قلب بلا نقل.

والأصل في قولك: مررت بأَبِيكَ: مررت بِأَبَوِكَ، فاستثقلت الكسرة على الواو؛ فنقلت إلى ما قبلها، فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. فكان فيه نقل وقلب(١).

أدلة المذهب الخامس:

لم أجد فيما اطَّلعت عليه من المؤلفات النحوية التي تناولت هذه المسالة من تعرض لذكر أدلة ما ذهب إليه كل من الأعلم وابن أبي العافية.

أدلة المذهب السادس:

١- استدل الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه، من أن الأسماء الستة معربة من مكانين - بأن قالوا: أجمعنا على أن هذه الحركات التي هي الضمة

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٧٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٤).

والفتحة والكسرة تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هـذا أبٌ لك، ورأيت أبًا لك، ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك.

والأصل فيه: أَبَوٌ، فاستثقلوا الإعراب على الـواو، فـأوقعوه عـلى البـاء، وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر. فإذا قلت في الإضافة: هذا أَبُوك، وفي النصب: رأيت أبـاك، وفي الجر: مررت بأبيك، والإضافة طارئة على الإفـراد - كانـت الضـمة والفتحـة والكسرة باقيةً على ما كانت عليه في حـال الإفـراد؛ لأن الحركـة التـي تكـون إعرابًـا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة.

والدليل على ذلك أنه يقال: هذا غلامٌ، ورأيت غلامًا، ومـررت بغـلامٍ، فإذا أضيف قيل: هذا غلامُك، ورأيـت غلامَـك، ومـررت بغلامِـك، فتظـل الحركات التي كانت إعرابًا له في حال الإفراد هـي بعينهـا إعرابًـا لـه في حـال الإضافة؛ فكذلك هاهنا(١).

٢- كما استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بتغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر. قالوا: ومثلها الواو والألف والياء بعد هذه الحركات؛ فإنها تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا؛ بـدليل أنهـا تتغـير في حـال الرفـع والنصب والجر؛ فدَّل على أن الضمة والواو علامةٌ للرفـع، والفتحـة والألـف علامةٌ للنصب، والكسرة والياء علامةٌ للجر؛ فدَّل مـا سـبق عـلى أن الأسـماء الستة معربة من مكانين.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسـائل الخـلاف (١/ ١٩). شرح التسـهيل لابـن مالـك (١/ ٤٣)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٧، ٧٨)، وتذكرة النحاة (٧١٤).

٣- وعلل الكوفيون ما ذهبوا إليه بقولهم: إنما أُعْرِبت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها؛ تكثيرًا لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان؛ فوجب أن تكون معربة من مكانين[1].

أدلة المذاهب الأخرى:

لم يتعرض النحاة فيما اطَّلعت عليه من مصادر إلى ذكر أدلة المذاهب الأخرى.

المناقشة:

أولاً: مناقشة أدلة المذهب الأول:

نوقش ما أَيَّد به أصحاب الرأي الأول مذهبهم بأن الواو في الأسماء الستة ثابتة قبل دخول العامل، والإعراب زائد على الكلمة، فقولكم: إن الحروف علامات إعراب يقتضي أنها زائدة، ويؤدي إلى بقاء «فيك»، و«ذي مال» على حرف واحد وصلاً وابتداءً وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذًا[2].

وأُجيب: بأنه وإن كانت الحروف أصلية ومن بنية الكلمة، إلا أن هذه الكلمات صالحة لذلك، وهذا بالقياس على المثنى والجمع؛ إذ تكون علامة الإعراب من بنيتها، فكان إعرابهم للأسماء الستة بالحروف توطئة لإعراب

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٠).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٧٨)، واللباب، ص (٩٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٦).

المثنى والمجموع على حدِّه بالحروف أيضًا[1].

وسبب ذلك -كما يقول الأشموني-: أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى.

والمجموع بالأحرف؛ للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها؛ ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه؛ لسابق الألفة.

وإنما اختيرت هذه الأسماء؛ لأنها تشبه المثنى لفظًا، ومعنى:

أما لفظًا: فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان.

وأما معنى: فلاستلزام كل واحد منها آخر: فالأب مستلزم ابنًا، والأخ يستلزم أخًا، وكذا البواقي[2].

ثانيًا: مناقشة المذهب الثاني:

نوقش ما ذهب إليه البصريون بأن فيه تكلّفًا، وأن في الإعراب على الحروف أخذًا بالظاهر، وتحصيلاً لفائدة الإعراب، وهي بيان مقتضى العامل[3].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (١/ ٤٣)، والمغني في النحو (١/ ٣٠٢)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٣٦).

(٢) ينظر: ، وأسرار العربية ص (٥٩)، شرح الأشموني (١/ ٧٩).

(٣) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٣٦).

ويجاب عنه: بأن تقدير الإعراب على حركات إنما ينبع من رغبة البصريين في تصحيح الأقيسة والقوانين النحوية، وإجراء الباب على وتيرة واحدة، كما أن هذا التقدير يحافظ على الأصل في الإعراب، وهو أن يكون بالحركات إما ظاهرة أو مقدرة.

مناقشة المذهب الثالث:

نوقش ما استدل به المازني ومن وافقه على كون الحروف التي في آخر الأسماء الستة ناجمة عن الإشباع - بأمور، منها:

١ - أن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما جاء في الأبيات، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك(١)، وقد نقل ابن الأنباري الإجماع على ذلك(٢)، ثم قال: وهاهنا بالإجماع تقول في حال الاختيار: هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك، وكذلك سائرها؛ فدَلَّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات، وأن الحركات ليست للإعراب.

٢ - أن ذلك يفضي إلى بقاء «فيك» و«ذي مال» على حرف واحد(٣).

٣- أن ما جاء عن طريق الإشباع يسُوغ حذفه، وحذف هذه الحروف غير جائز في اللغة العالية(٤).

---

(١) ينظر: اللباب ص (٩٢)، والمغني في النحو (١/ ٣٠٦).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣١).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٢٠)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٨)، همع الهوامع (١/ ١٢٥).

(٤) ينظر: اللباب ص (٩٢)، والمغني في النحو (١/ ٣٠٦).

مناقشة المذهب الرابع:

نوقش ما ذهب إليه الربعي، من أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف، وأنها منقولة من الحروف بأمور(١):

١- أن القول بهذا الرأي يفضي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركةَ إعراب، فيكون الإعراب في وسط الكلمة. ولا يصح تقدير الإعراب في حروف العلة على هذا القول؛ لأن المنقول ملفوظ به؛ فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر(٢).

٢- أنه يشترط للنقلِ: الوقفُ، وصحة المنقول إليه وسكونه، وصحة المنقول منه، والنقل هنا في غير وقف إلى متحرك(٣).

٣- أن هذا يؤدي إلى التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية(٤).

مناقشة المذهب الخامس:

نوقش ما ذهب إليه الأعلم وابن أبي العافية، من أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة - بأن هذه الحروف إن اعتبرناها

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١٢٠)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٨)، والمغني في النحو (١/ ٣٠٦).

(٢) اللباب (١/ ٩٠).

(٣) شرح التسهيل (١/ ٤٣)، والمغني في النحو (١/ ٣٠٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٦).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٣).

زائدة، فيرد على هذا القول ما يرد على قول المازني، وإن كانت لامات للكلمة، أي: من أصلها، فيلزم منه جعل الإعراب في عين الكلمة مع وجود اللام، وهو لا يجوز[١].

مناقشة المذهب السادس:

نوقش ما استدل به الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه في إعراب الأسماء الستة، من أنها معربة من مكانين - بأمور، منها:

١- أن قولهم: إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها- منتقض بكلمات ثنائية الحروف مثل: غد ويد ودم؛ فإن هذه الكلمات قليلة الحروف، ومع ذلك فإنها لا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد.

٢- أن قولهم: إنها معربة من مكانين زيادة في الإيضاح والبيان- مردود بأن الإيضاح والبيان قد حصلا بإعراب واحد، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة، والحكيم لا يزيد شيئًا لغير فائدة؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أُعْرِب من الكلام[٢].

٣- أن القول بإعرابها من مكانين يؤدي إلى جعل فاء الكلمة في «فيك» و «ذي مال» حركة إعراب، ولا يصح ذلك؛ لأن الإعراب يكون بحركة اختيارية يسوغ حذفها، وهنا لا يجوز[٣].

---

(١) ينظر: همع الهوامع (١/ ١٢٧).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٠)، والمغني في النحو (١/ ٣٠٤).

(٣) ينظر: المغني في النحو (١/ ٣٠٤).

مناقشة المذهب السابع:

نوقش ما ذهب إليه الجرمي، من أن الأسماء الستة معربة بالتغير والانقلاب في النصب والجر، ومعربة بعدم ذلك في الرفع - بأمور، منها:

١ - أن هذا القول يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في الكلام.

٢- أن عامل الرفع -على هذا القول- لا يكون مؤثرًا شيئًا؛ لأنه لا انقلاب فيه، مع أنه مُعرب(١).

٣- أن الأصل ألا يكون العدم علامة للإعراب(٢).

٤ - أن الانقلاب لو كان إعرابًا لاكتفى بانقلاب واحد، كما في التثنية(٣).

مناقشة المذهب الثامن:

نوقش ما ذهب إليه السهيلي والرندي بمثل ما نوقش به المذهب القائل بأن الأسماء الستة معربة بالحروف، من أن ذلك يؤدي إلى بقاء كلمة «فيك»، و«ذي مال» على حرف واحد، وهما معربان، ولا يوجد ذلك إلا شذوذًا.

مناقشة المذهب التاسع:

لم تسعفنا المصادر النحوية بمناقشة لهذا الرأي.

---

(١) ينظر: السابق (١/ ٣٠٧).

(٢) ينظر: اللباب ص (٩٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٦).

(٣) ينظر: اللباب ص (٩٢).

مناقشة الأخفش:

نوقش ما ذهب إليه الأخفش، من أن هذه الحروف دلائل للإعراب- بأمور، منها:

١ - أن الإعراب الذي يدل عليه لا يصح أن يكون فيها؛ إذ كانت زوائد على المعرب كزيادة الحركة، ولا يصح أن يكون في غيرها لتراخيها عنه.

٢- أنها لو كانت زوائد لكان «فوك»، و«ذو مال» اسمًا معربًا على حرف واحد، وهذا لا نظير له(١).

وقال الأنباري في رد مذهب الأخفش: وهذا القول فاسد؛ لأننا نقول: لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها:

فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب فيها؛ لأنها آخر الكلمة؛ فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين.

وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة، فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية(٢).

مناقشة المذهب الثاني عشر:

نوقش ما حكاه ابن أبي الربيع، من أنها مُعربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معًا- بما نوقش به مذهب الربعي(٣).

---

(١) اللباب، للعكبري ص (٩١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٢).

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١٢٠)، والمغني في النحو (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

الترجيح:

بعد عرض مذاهب النحاة في هذه المسألة؛ يتبين أن أسلم هذه الأقوال من الاعتراضات الصحيحة: هما القولان: الأول والثاني، وقد حكم عليهما كلٌّ من الأشموني والخضري بأنهما أقوى الآراء في هذه المسألة(١).

ويبقى الترجيح بين هذين المذهبين، والحق أن لكلٍّ من الرأيين وجاهته؛ فرأي الشنواني ومن تابعهم، القائلُ بأن الحروف هي علامات الإعراب - يعد من أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ كما قال ابن مالك، والمذهب الثاني يعد أقيس المذاهب(٢)؛ فلذا يرى الباحث أن المذهبين راجحان، ولا سيما وهذا الخلاف لا يترتب عليه شيء في اللفظ.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني (١/ ٧٨)، وحاشية الخضري (١/ ٣٦).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (١/ ٤٣).

وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر

قال الشنواني: «والأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع لـه، فيدل المفرد على الواحد، والمثنى على اثنين، والجمع على جماعة، وقد يخرج عـن هذا الأصل، وذلك قسمان: مسموع، ومَقِيس:

فالأول: ما ليس جزءًا مما أضيف إليه. سمع: «ضع رحـالهما»، يريـدون اثنـين، و«ديناركم مختلفة»، أي: دنانيركم، «عيناه حسنة»، أي: حسنتان.

ولبيك وأخواته، فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع.

وقالوا: شابت مفارقه، ولـيس لـه إلا مفـرق واحـد، وعظـيم المناكـب، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق، وعظيمة الأوراك، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه عندنا، وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أُمن اللـبس، وهـو مـاشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر.

وقال أبو حيان: ولو قيس شيء من هذه لالتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات.

والثاني: ما أضيف إلى متضمنه، وهو مثنـى لفظًـا نحـو: قطعـت رءوس الكبشين، أي: رأسيهما»[1].

لا خلاف بين النحاة في أن الأصل في الكلام دلالة كل لفظ على ما وُضِع له؛ لما في ذلك من تحقيق لغرض الكلام، وهو الإفادة وتبليغ أغـراض المـتكلم

---

(١) الدرر البهية (٦٩ب، ٧٠أ).

للمستمع[1]. فيدل المفرد على مفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع. إلا أنه قد خرج عن هذا الأصل بعض النصوص اللغوية، واتفق النُّحاة على جعل بعض هذا الخروج قياسيًّا، واختلفوا في غير ذلك: هل يكون قياسيًّا أو سماعيًّا؟

أما المتفق عليه: فإنهم اتفقوا على قياسية المخالفة العددية، فيما أضيف إلى متضمنه أو شبيه بمتضمنه، وهو مثنًّى: إما لفظًا أو معنًى:

فمثال المضاف إلى متضمنه لفظًا قوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: ٤]، فإن لهما قلبين وعبر عن ذلك بالجمع.

ومثال المضاف إلى متضمنه معنًى: الكبشين قطعت منهما الرءوس، وقول الشاعر:

رأيتُ ابْنَي البَكْرِي في حَوْمَةِ الوَغَى كَفَاغِرِي الأفْواه عند عَرِينِ[2]

وقد علل بعض النحويين -كالعكبري والسيوطي- إجازة ذكر المثنى بلفظ الجمع في مثل هذه الأمثلة وغيرها، بأن اللبس مأمون فيها؛ بدليل السياق أو غيره[3].

---

(١) ينظر: نظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ص (٨٧).

(٢)البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في همع الهوامع (١/ ١٧٢)، وحاشية يس (٢/ ١٢٢)، والدرر والدرر (١/ ١٥٤).

(٣) ينظر: اللباب (١/ ٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٢).

وذكر ابن يعيش أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل - كالرأس، والأنف، واللسان، والظهر، والبطن، والقلب - فإذا ضُمَّ إليه مثله، أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: **الوجه الأول**: الجمع، كقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾. وعلل الجمع في مثل هذا بأمور:

أولًا: أن التثنية جمع بين شيئين في الحقيقة.

ثانيًا: أن اللبس مأمون في مثل هذه الأمثلة؛ لعلم السامع بأن الواحد لا يكون له إلا رأس واحد أو قلب واحد(١).

والوجه الثاني: التثنية؛ على الأصل وظاهر اللفظ، نحو قول الفرزدق:

بِما في فُؤادَينا مِنَ الهَمِّ وَالهَوى ... فَيَبرَءُ مُنهاضُ الفُؤادِ المُسَقَّفُ(٢)

والوجه الثالث: الإفراد؛ لوضوح المعنى؛ إذ من المعلوم أن لكل واحد شيئًا من هذا النوع، فلا يشكل، كما أن الإفراد أخف(٣).

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٤/ ١٥٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢٥)، والكتاب (٣/ ٦٢٣)، وجمهرة أشعار العرب (٨٧٨)، والدرر (١/ ١٥٥)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٤/ ١٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥١).

والشاهد فيه قوله: «فؤادينا» حيث جاء به مثنى على الأصل، والمستعمل المطرد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع؛ كما سيأتي. ويروى: «المسقف» مكان «المشعف».

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٤/ ١٥٦، ١٥٧).

نحو قول الشاعر:

حَمَامــةَ بطِــنِ الــواديَيْنِ تَرَنَّمِــي سقاكِ من الغُرِّ الغـوادي مَطِيرُهـا[1]

كما ذكروا أن لفظ الجمع في هذا أولى من الإفراد، وأن لفـظ الإفـراد أولى من لفظ التثنية؛ وذلك لأنهم استثقلوا الجمع بين تثنيتين في شـيئين همـا شيء واحـد لفظًا ومعنًى، وقصر الجمهور الإفراد على السماع[2].

وأما المختلف فيه: فهو حكم المخالفة العددية فيما ليس جزءًا مما أضيف إليه أو كجزئه: هل تقتصر على السماع، أو يجوز القياس عليها؟ على قولين:

القول الأول:

أن ما ورد من ذلك قليل، ويتوقف فيه عـلى السـماع؛ فـلا يقـاس عليـه. وذهب إلى هذا القول ابن يعيش وأبو حيان والسـيوطي، ووافقهـم الشـنواني، قال ابن يعيش: «المنفصل من نحو: غلام، وثوب، إذا ضممت منـه واحـدًا إلى واحد، لم يكن فيه إلا التثنية، نحو: غلاميهما وثوبيهما، إذا كان لكل واحدٍ غلامٌ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ملحق ديوانه (٤٣٨، ٤٤٠)، والمقاصـد النحويـة (٤/ ٨٦)، وللمجنون في ديوانه (١١٣)، ولتوبـة بـن الحمـير في الشـعر والشـعراء (١/ ٤٥٣)، والأغـاني (١١/ ١٩٨)، والدرر (١/ ١٥٤)، وبلا نسبة في المقرب (٢/ ١٢٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٠٣).

والغر جمع أغر، وهو الأبيض من كل شيء، والغوادي جمع غادية، وهـي سـحابة تنشأ غُـدوة، وقيل: صباحًا.

ينظر: تاج العروس تاج العروس (غرر) (١٣/ ٢١٧)، (غدو) (٣٩/ ٢٨٩).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (١/ ١٠٦)، والمساعد (١/ ٧١)، وهمع الهوامع (١/ ١٩٧).

وثوب. ولا يجوز الجمع في مثل هذا؛ لأنه مما يشكل ويلبس؛ إذ قد يجوز أن يكون لكل واحد غِلْمَان وأثواب، وقد حكى بعضهم: وضعا رحالهما؛ كأنهم شبهوا المنفصل بالمتصل، وهو قليل، فاعرفه»[1].

وقال أبو حيان: «ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات»[2].

القول الثاني:

أنه يجوز العدول عن التثنية إلى الجمع قياسًا؛ بشرط أمن الوقوع في اللبس. وذهب إلى هذا القول: الفرَّاء، وصححه ابن مالك، ووافقه ابن عقيل، ونسبه السيوطي إلى الكوفيين[3].

يقول ابن عقيل: «وربما جُمع المنفصلان إن أُمِن اللبس، والمراد بالمنفصلين: اللذان ليسا جزأين مما أضيفا إليه؛ كالدرهمين، فإن ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحو: قبضت دراهم الزيدين، وإلا فقد يوضع. نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أويتما إلى مضاجعكما»، ويقاس عليه وفقًا للفرَّاء»[4].

الأدلة:

استدل ابن مالك ومن وافقه على جواز العدول عن المثنى إلى الجمع قياسًا بشرط أمن اللبس: بكثرة وروده في الكلام الفصيح.

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٤/ ١٥٧).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٧٠).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (١/ ١٠٧)، والمساعد (١/ ٧٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٢).

(٤) ينظر: المساعد (١/ ٧٢).

ومن ذلك ما أورده السيوطي في المزهر نقلاً عن كتاب «المثنى والمكنى» لابن السكيت، من العديد من الألفاظ التي وردت بصيغة الجمع وهي مفردة، يقول: «قال الأصمعي[١]: يقال: ألقاه في لَهَوات الليث، وإنما لـه لهَاة واحدة، وكذلك: وقع في لَهَوات الليث.

وقالوا: هو رجل عظيم المناكب، وإنما له مَنْكِبان[٢].

وقالوا: رجل ضخم الثَّنادى، والثَّنْدُوَة: مَغْرِز الثَّدْي.

ويقال: رجل ذو أليَات، ورجل غليظُ الحواجب، شديد المرافق، ضَخْم المَناخر، ويقال: هو يمشي على كَراسيعه[٣]، وهو عظيم البَآدل، والبأدَلة: أصل لحم الفخذ مهموزة. وقال ابن الأعرابي[٤]: البأدلة: لحم أصل الثدي.

---

(١) هو: عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي، ولد بالبصرة سنة اثنتين وعشرين ومائة، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جده أصمع، قال الأخفش: ما رأينا أحدًا أعلم بالشعر من الأصمعي، وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة. من تصانيفه: الإبل، والأضداد. توفي سنة ست عشرة ومائتين.
ينظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٠)، ووفيات الأعيان (١/ ٢٨٨).

(٢) المَنكِب من الإنسان وغيرِه: مُجْتَمَع رَأْسِ الكَتِف والعَضُدِ.
ينظر: تاج العروس (نكب) (٤/ ٣٠٨).

(٣) الكُرْسُوعُ كعُصْفُورٍ: طَرَفُ الزَّنْدِ الذِي يَلِي الخِنْصَر، وهو النّاتِئ عِنْدَ الرُّسْغِ.
ينظر: تاج العروس (كرسع) (٢٢/ ١١٤).

(٤) هو: محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، راوية نَسَّابة علَّامة باللغة، ولد سنة خمسين ومائة هـ، من أهل الكوفة، كان أحولَ، لم يُرَ أحدٌ في علم الشعر أغزر منه. من تصانيفه: أسماء الخيل وفرسانها، والأنواء وغيرهما. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين هـ.
ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٤٩٢)، وتاريخ بغداد (٥/ ٢٨٢)، والمقتبس (٦/ ٣ - ٩).

وإنه لغليظ الوَجنات، وإنما له وَجْنتان[1]، وامرأة ذات أوْراك، وإنها لَبيِّنة الأجْياد، وإنما لها جِيد واحد[2]، وامرأة حسنة المآكم[3]...» إلخ.

وزاد على ما ذكره ابن السكيت عددًا من الألفاظ، ومنها قوله: «وقالت العرب: قطعت رءوس الكبشين وليس لهما إلا رأسان، وغسل مَذَاكيره، وليس للإنسان إلا ذَكَر واحد، قال: جمع باعتبار الذَّكَر والأنثيين.

وقالوا: امرأة ذات أكتاف وأرداف، وليس لها إلا كَتِفان ورِدْف واحد»[4].

ومن ذلك أيضًا وروده في الأحاديث الصحيحة[5]، ومنه ما ثبت في الصحيحين عن علي -رضي الله عنه- أن فاطمة اشتكت ما تلقى من الرحى[6]

---

(١) الوجنة: ما ارْتَفع من الخَدَّيْنِ.

ينظر: تاج العروس (وجن) (٣٦/ ٢٤١).

(٢) الجيد: العنق. قال السُّهيليّ: الجِيد إنّما يُستعمل في مَقَام المَدْح، والعُنُق في الذّمِّ فتقول: صَفَعْتُ عُنُقَه، ولا تقول: صَفَعت جِيدَه.

ينظر: تاج العروس (جيد) (٧/ ٥٣٩).

(٣) المأكمة: لَحْمَةٌ على رأسِ الوَرِك، وقيل: العَجِيزَةُ.

ينظر: تاج العروس (أكم) (٣١/ ٢٢٤).

(٤) المزهر (٢/ ١٧٣)، والردف هو: الكفَل والعجُز، وخص بعضهم به عجيزة المرأة. لسان العرب(ردف).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (١/ ١٠٧)، والمساعد (١/ ٧٢)، وشواهد التوضيح (٦٠، ٦١).

(٦) الرحى: الآلة التي يطحن بها.

ينظر: لسان العرب (رحى) (٣/ ١٦١٤).

في يدها وأتى النبيَّ ﷺ سَبْيٌ فانطلقَتْ فلم تجده ولقيت عائشة فأخبرتها، قال علي: فلما جاء النبي ﷺ أخبرته عائشة بمجيء فاطمة إليها فجاء النبي ﷺ إلينا وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبنا نقوم؛ فقال النبي ﷺ: على مكانكما، فقعد بيننا حتى وجدت بَرْد قدمه على صدري، ثم قال: ألا أعلمكما خيرًا مما سألتما: إذا أخذتما مَضَاجِعَكُما أن تكبرا الله أربعًا وثلاثين وتسبحاه ثلاثا وثلاثين، وتحمداه ثلاثًا وثلاثين؛ فهو خير لكما من خادم(١).

وما ثبت في صحيح مسلم(٢) عن أبي هريرة(٣) قال: «خرج رسول الله ﷺ ذات يومٍ- أو ليلة - فإذا هو بأبي بكر وعمر فقال: ما أخرجكما من بُيُوتِكُمَا هذه الساعة؟! قالا: الجوع يا رسول الله! قال: وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني

(١) أخرجه البخاري (١٠/ ٦٣٤)، كتاب النفقات، باب: عمل المرأة في بيت زوجها، الحديث (٥٣٦١)، واللفظ له، وأخرجه مسلم (٤/ ٢٠٩١)، كتاب الذكر، باب: التسبيح، الحديث (٨٠/ ٢٧٢٧).

(٢) هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين النيسابوري الحافظ، كان مسلم من علماء الناس، وأوعية العلم، قال مسلمة بن قاسم: ثقة، جليل القدر، من الأئمة. مات لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين.

ينظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٩٩)، وتقريب التهذيب (٢/ ٢٤٥)، والكاشف (٣/ ١٤٠).

(٣) هو: أبو هريرة الدوسي اليماني، صاحب رسول الله ﷺ، وحافظ الصحابة، اختُلِف في اسمه واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، فقيل: اسمه عبد الرحمن بن صخر، وقيل: ابن غنم، روى عن النبي ﷺ الكثيرَ الطيبَ، وعن أبي بكر، وعمر، وروى عنه: ابنه، وابن عباس، وابن عمر، وأنس. قال البخاري: روى عنه نحو من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم، توفي سنة سبع وخمسين.

ينظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٦)، وتقريب التهذيب (٢/ ٥٨٧).

الذي أخرجكما! قوموا، فقاموا معه...»[1].

الترجيح:

يترجح – لدى الباحث – ما صححه ابن مالك موافقًا للفَرَّاء، من جواز العدول عن لفظ التثنية إلى الجمع إذا أُمِن اللبس، ولا يرد عليه قول أبي حيان؛ لاشتراط ابن مالكٍ أَمْنَ اللبس؛ كما لا يرد عليه قول السيوطي في هذا: «وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر»[2]؛ إذ لو عُد كل ما ذكر –وغيره كثير– نادرًا وشاذًّا لما استقام لنا قياس؛ فإن كثيرًا من القواعد قد ثبتت بأقل من هذا العدد من النصوص بكثير. فيقاس ما جاء من ذلك في القرآن وقد أضيف إلى متضمنه أو شبيه بمتضمنه . ويقاس – أيضاً – ماجاء من ذلك غير مضاف لمتضمنه وهو مسموع إذا أُمِن اللبس .

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٦٠٩)، كتاب الأشربة، باب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، الحديث (١٤٠/ ٢٠٣٨).

(٢) ينظر: همع الهوامع (١/ ١٧٢).

إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧]

قال الشنواني: «قوله: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ بدل من الناس إلى آخره...: يلزم عليه الفصل بين المبدل والمبدل منه بأجنبي، وهو المبتدأ.

قوله: وليست «مَنْ» فاعلَ الحج، ولا شرطية على الأصح فيها.

وذلك لأن القول بأنها فاعل يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج؛ إذ التقدير إذ ذاك: ولله على الناس أن يحج المستطيع؛ فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم، وذلك باطل باتفاق.

واعتُرِض بأن هذا مبني على أن الألف واللام للاستغراق، وهو ممنوع؛ لجواز كونها للعهد الذكري، والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم بعد، وهم المستطيعون.

وبيانه: أن ﴿ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ مبتدأ، والخبر قوله: «لله على الناس» والمبتدأ وإن تأخر لفظًا فهو مقدم رتبة؛ لأن رتبته التقديم، فإذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته، كان التقدير: حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس، أي: هؤلاء الناس المذكورون. ويدل عليه: أنك لو أتيت بالضمير في هذا الترتيب، فقلت: حق ثابت لله عليهم، فقد سد الضمير مسد أل ومصحوبها، وهو علامة الأداة التي للعهد الذكري، بل جَعْلُها كذلك مقدم على جَعْلِها للعموم؛ فقد صرح كثيرون بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره؛ كالجنس

وغيره، فإنها تحمل على العهد؛ نظرًا للقرينة المرشدة إلى ذلك.

وأما قول الكسائي: إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف، فقد رُدَّ بأنه لا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام»[1].

في هذه الآية أنواع من التوكيد والتشديد:

فمنها قوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾، يعني: أنه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن أدائه والخروج عن عهدته. فجاء التوكيد من تقديم الخبر – الجار والمجرور.

ومنها: أنه ذَكَرَ «الناس»، ثم أبدل منه ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾، وفيه ضربان من التأكيد: **أحدهما**: أن الإبدال تنبيه للمراد وتكرير له. **والثاني**: أن الإيضاح بعد الإبهام، والتفصيل بعد الإجمال إيراد له في صورتين مختلفتين[2]. ولم يشترط في هذه الآية في وجوب الحج إلا الاستطاعة[3]، إلا أن العلماء قد ذكروا أن شروطه: العقل، والبلوغ، والحرية، والإسلام، والاستطاعة[4].

---

(١) الدرر البهية (٨١أ، ٨١ب).

(٢) الكشاف (١/ ٤١٨)، والبحر المحيط (٣/ ١٢).

(٣) الاستطاعة في اللغة: القدرة على الشيء. والقدرة: هي صفة بها إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل.
وهي عند الفقهاء كذلك، فهم يقولون مثلًا: الاستطاعة شرط لوجوب الحج.
ينظر: لسان العرب (طوع)، وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (١/ ١٣٧).

(٤) ينظر: شرح الزركشي (١/ ٤٥٢)، وكشاف القناع (٢/ ٣٧٧)، ومواهب الجليل (٢/ ٤٨٧).

وقد اختلف النحاة في إعراب «مَن» في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ على ستة أقوال:

القول الأول:

أن «مَن» بدل بعض من كل، فتكون «مَن» موصولة في موضع جر. وذهب إلى هذا القول ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والشيخ خالد الأزهري ووافقه الشنواني، ونسبه العكبري وأبو حيان إلى الأكثرين[1].

القول الثاني:

أن «مَن» بدل كل من كل، فتكون موصولة في موضع جر؛ أيضًا. نُسِب هذا القول في التصريح[2] إلى ابن بَرهان[3]، وأيد ذلك بأن المراد بالناس: المستطيع، فهو عام أريد به خاص؛ لأن الله – عز وجل – لا يكلف الحج من لا يستطيع.

---

(١) كتاب سيبويه (١/ ١٥٢)، والمقتضب (١/ ٢٧، ٣/ ١١١، ٤/ ٢٩٦)، والأصول في النحو (٢/ ٤٧)، واللمع (٨٩)، وأسرار العربية (٢٦٤)، وإعراب القرآن، للعكبري (١/ ٣٩٦)، واللباب له (١/ ٤١٣)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٣٥)، والبحر المحيط (٣/ ١٢)، وأوضح المسالك (٣/ ٦٥-٦٦)، ومغني اللبيب (٦٩٥)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١٠٣)، واللباب لابن عادل (٥/ ٤١٣)، والتصريح (٢/ ١٥٧)، وهمع الهوامع (٥/ ٢١٣).

(٢) التصريح (٢/ ١٥٧)، واللباب لابن عادل (٥/ ٤١٣).

(٣) هو: عبد الواحد بن علي، ابن برهان الأسدي العكبري، أبو القاسم، عالم بالأدب والنسب، من أهل بغداد، قال ابن ماكولا: ذهب بموته علم العربية ببغداد. من تصانيفه: الاختيار في الفقه، وأصول اللغة، واللمع في النحو. عاش نيفًا وثمانين سنة، وتوفي سنة ست وخمسين وأربعمائة.

ينظر: فوات الوفيات (٢/ ١٩)، وتاريخ بغداد (١١/ ١٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٢١٣).

والفرق بين هذا القول والقول الأول: أن القول الأول يقال فيه: عام مخصوص، ويقُال في هذا: عام أُرِيد به الخاص[1]، وهاتان العبارتان للشافعي[2].

القول الثالث:

أن «مَن» خبر مبتدأ مضمر، تقديره: هم من استطاع. حكى السمين الحلبي هذا القول، ولم يُعَز إلى قائل[3].

القول الرابع:

أن «من» مصدرية منصوبة بإضمار فعل، أي: أعني من استطاع. حكى السمين الحلبي هذا القول أيضًا، ولم يعز إلى قائل[4].

قال السمين الحلبي عن الوجهين الثالث والرابع: «وهذان الوجهان في الحقيقة مأخوذان من وجه البدل؛ فإن كل ما جاز إبداله مما قبله جاز قطعه إلى الرفع أو النصب»[5].

---

(١) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٢/ ١٧١).

(٢) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، أبو عبد الله الشافعي المكي، نزيل مصر، ولد سنة خمسين ومائة هـ، روى عن مسلم بن خالد الزنجي وغيره، وروى عنه سليمان بن داود الهاشمي، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ستة أدعو لهم سحرًا، أحدهم الشافعي، ومات في آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين، ومناقبه وفضائله كثيرة جدًّا.

ينظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٥٥)، وتقريب التهذيب (٢/ ١٤٣)، والكاشف (٣/ ١٧).

(٣) الدر المصون (٢/ ١٧١)، واللباب، لابن عادل (٥/ ٤١٣).

(٤) ينظر: المرجعان السابقان .

(٥) ينظر: المرجعان السابقان.

القول الخامس:

أن «مَن» موصولة في موضع رفع على أنها فاعل بالمصدر الذي هو «حج»، فيكون المصدر مضافًا لمفعوله، والتقدير: ولله على الناس أن يحج من استطاع منهم سبيلاً - البيتَ. نسب ابن هشام - وتبعه الشيخ خالد الأزهري - هذا القول إلى ابن السِّيد، ونسبه أبو حيان إلى بعض البصريين[1].

القول السادس:

أن «مَن» في محل رفع مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، يدل عليه ما تقدم. وإن كانت شرطية فجوابه محذوف، ويؤيد الشرط بمقابلته بالشرط بعده، وهو قوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وذهب إلى هذا القول: الكسائي[2].

المناقشة:

نوقش ما ذهب إليه أصحاب القول الأول بأن بدل البعض وبدل الاشتمال لا بد في كلٍّ منهما من ضمير يعود على المُبْدَل منه؛ نحو: أكلت الرغيف ثلثه، وسُلِب زيد ثوبَه، وليس هنا ضمير.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (٦٩٤)، وأوضح المسالك (٣/ ٦٧)، والبحر المحيط (٣/ ١٢)، والتصريح (٢/ ١٥٧).

(٢) ينظر: إعراب القرآن، للعكبري (١/ ٣٩٦)، والبحر المحيط (٣/ ١٢)، ومغني اللبيب (٦٩٥)، وشرح قطر الندى (٣٠٩)، والدر المصون (٢/ ١٧٢)، واللباب، لابن عادل (٥/ ٤١٣)، والتصريح (٢/ ١٥٧).

وأجيب: بأن الضمير هنا محذوف تقديره: من استطاع منهم، وحَسَّن حذف الضمير هنا طولُ الكلام بالصلة[1].

كما نوقش القول الأول بأنه يلزم عليه الفصل بين المبدل والمبدل منه بأجنبي، وهو المبتدأ، وفي حاشية ياسين على التصريح: «وظاهره - بل صريحه - أن الفصل المذكور غير جائز»[2].

ونوقش ما نُسب إلى ابن السيد من أن «مَن» في الآية الكريمة تُعربُ فاعلاً بضعف ذلك من جهة اللفظ والمعنى:

أما ضعفه من جهة اللفظ: فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به، وإن كان صحيحًا؛ لما ورد في ذلك من كلام العرب؛ كقول الأقيشر الأسدي[3]:

أفنى تِلادي وما جمَّعت من نَشَبٍ ... قَرْع القَواقيز أَفَواهُ الأباريق[4]

---

(١) بدائع الفوائد (٢/ ٢٧٧).

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/ ٢٤)، وحاشية ياسين على التصريح (٢/ ١٥٧).

(٣) هو: المغيرة بن عبد الله بن معرض الأسدي، شاعر هجاء، عالي الطبقة، من أهل الكوفة، ولد في الجاهلية، وعاش عمرًا طويلا، لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه، ومات نحو سنة ثمانين هـ. ينظر: الأغاني (١١/ ٢٥١).

(٤) البيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه (٦٠)، ، والشعر والشعراء (٥٦٥)، ولسان العرب (٥/ ٣٩٦) (قفز)، والمؤتلف والمختلف (٥٦) والأغاني (١١/ ٢٥٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩١)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٩١).

فقد أضاف المصدر «قرع» إلى مفعوله «القواقيز» وأتى بفاعله «أفواه» مرفوعًا[1] - إلا أنه قليل في كلامهم، فيكون في هذا حمل على القليل المرجوح، وهذا لا يصار إليه مع إمكان غيره[2].

وأما ضعفه من جهة المعنى: فلأن الحج فرض عين، فلو كان معنى الآية على فاعلية «من» لأفهم أن الحج فرض كفاية، فيكون المعنى: أنه إذا حج المستطيعون بَرِئَت ذمم غيرهم؛ إذ يكون التقدير: ولله على الناس أن يحج البيت مستطيعهم، فإذا أدى المستطيعون الواجب؛ لم يبق الحجُّ واجبًا على غير المستطيعين.

قال ابن القيم[3]: «ليس الأمر كذلك، بل الحج فرض عين على كل أحد: حجَّ المستطيعون أو قعدوا، ولكن الله - سبحانه - عذر غير المستطيع بعجزه عن أداء الواجب؛ فلا يؤاخذه به ولا يطالبه بأدائه، فإذا حج أسقط الفرض عن نفسه، وليس حج المستطيعين بمسقط للفرض عن العاجزين»[4].

---

(١) التصريح (٢/ ٦٤).

(٢) البحر المحيط (٣/ ١٢)، وبدائع الفوائد (٢/ ٢٧٧).

(٣) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ابن القيم، شمس الدين، أحد كبار علماء الحنابلة، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية. من تصانيفه: الطرق الحكمية، وزاد المعاد، ومفتاح دار السعادة، والفروسية، ومدارج السالكين. توفي سنة إحدى خمسين وسبعمائة.

ينظر: الدرر الكامنة (٣/ ٤٠٠)، وجلاء العينين (٢٠).

(٤) بدائع الفوائد (٢/ ٢٧٧).

وقد نقل الشيخ ياسين عن الدماميني رده على إضعاف الفاعلية من جهة المعنى، بأن بيَّن أن هذا الإضعاف مبني على أن الألف واللام في ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ للاستغراق، وهو ممنوع؛ لجواز كونها للعهد الذكري؛ واحتج لذلك بأمرين:

أولهما: أنه يصح أن يسد الضمير مسد «أل» مع مصحوبها، فنقول: «حق الله عليهم» وهذه علامة «أل» التي للعهد الذكري[(١)].

وثانيهما: أنه قد صرح كثيرون بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره - كالجنس، وغيره - فإنها تحمل على العهد؛ نظرًا للقرينة المرشدة إلى ذلك[(٢)].

كما ذكر الشيخ ياسين رد التاج السبكي[(٣)] لإضعاف الفاعلية من جهة المعنى، وأنه لا مانع أن يكون في الحج شيئان: فرض كفاية[(٤)] على كل الناس

---

(١) حاشية الشمني (٢/ ٢٠٤)، وحاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٤٣٧)، وحاشية ياسين على التصريح (٢/ ١٥٧).

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام العلامة قاضي القضاة، تاج الدين أبو نصر السبكي. مولده بالقاهرة سنة سبع وعشرين وسبعمائة، واشتغل على والده وعلى غيره، وقرأ على الحافظ المزي ولازم الذهبي، قال ابن كثير: جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض قبله، وحصل له من المناصب ما لم يحصل لأحد قبله. من تصانيفه: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، والطبقات الكبرى، والترشيح، توفي شهيدًا بالطاعون في ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وسبعمائة هـ.

ينظر: طبقات الشيرازي (١٤٣)، وفيات الأعيان (١/ ٣٠٤).

(٤) ينقسم الفرض باعتبار المكلف به إلى: فرض كفاية، وفرض عين.

أما فرض الكفاية: فهو ما يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله، فهو واجب على الكل، ويسقط الوجوب بفعل البعض، ويأثم الكل بتركه.

=

أن يحج مستطيعهم، فإن لم يحج، أَثِمَ الخلق كلهم. وفَرْض عين على المستطيع. ووقع مثله في حاشية الأمير على المغني[1].

وأجيب عن الرد بأنه: وإن سُلِّم بأن «أل» للعهد الذكري، وأن الفرض في الآية فرضان، عيني وكفائي، فإنه لا يُسَلَّم بأن «مَن» تعرب فاعلاً؛ لما يلزم عليه من أن يكون واجبًا على كل أحدٍ خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت، ولم يقل بذلك أحد[2]. كما أن القول بالفاعلية لا يسلم من الحمل على القليل مع إمكان غيره، وهو خلاف الأَوْلى.

كما نوقش ما ذهب إليه الكسائي بأنه لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام[3].

الترجيح:

يتضح بعد عرض الأقوال السابقة ومناقشاتها؛ صحة ما ذهب إليه الشنواني - موافقًا الشيخ خالدًا الأزهري وأكثر النحاة - من عدم إعراب

=

وأما فرض العين: فهو المنظور بالذات إلى فاعله. وذكر العلماء من أمثلة فرض الكفاية الديني: صلاة الجنازة، والأمر بالمعروف.

ومن أمثلة فرض الكفاية الدنيوي: الحرف والصنائع، وما به قوام العيش كالبيع والشراء.

ينظر: شرح الكوكب المنير (١/ ٣٧٦)، وتيسير التحرير (٢/ ٢١٤)، والإبهاج (١/ ٥٥)، ونهاية السول (١/ ٧٣)، وأصول السرخسي (١/ ١١٠).

(١) حاشية الأمير على المغني (٢/ ١٢٣).

(٢) حاشية ياسين على التصريح (٢/ ١٥٧).

(٣) التصريح (٢/ ١٥٧).

«مَن» فاعلاً في الآية الكريمة؛ وذلك لما سبق بيانه من ضعف ذلك في الآية لفظًا ومعنًى، ويترجح عليه - لدى الباحث - القول بأن «مَن» في محل جر بدل بعض من كل؛ وذلك لقلة التقدير والحذف على هذا الرأي[1]، ولسلامة المعنى على القول بالبدلية - مما قد يُرَّد عليه إن قيل بالفاعلية. كما أنه موافق لقول أكثر العلماء ممن جمع بين العلم بالنحو والتفسير كأبي البقاء العكبري وابن القيم وغيرهما.

---

(١) البحر المحيط (٣/ ١٢).

إعراب «أحوى»

قال الشنواني: «فإن قلت: ما إعراب أحوى؟ فالجواب: إن فسر بالأخضر كان حالاً من المَرْعَى، أو بالأسود كان صفة لـ«غثاء».

وفي المغني[1]: قال بعضهم: إنه صفة لـ«غثاء»، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق؛ بل[2] إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر ﴿ مُدۡهَآمَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٦٤]، فجَعْلُه نعتًا لـ«غثاء»، كجعل ﴿ قَيِّمًا ﴾ صفة لـ﴿ عِوَجَا ﴾، وإنما الواجب أن يكون حالاً من المَرْعَى، وأُخِّرَ لتناسب الفواصل.

قوله: وأُجِيب بأنه على تقدير «فمضت مدة جعله غثاء»: اعترض بأن هذا التقدير لا يرفع الاعتراض؛ لأن معنى المدة لا يعقب ما قبله، وبعضهم أجاب عن الآية بأن الفاء نائب عن ثُم»[3].

قرر النحاة أن الإعراب فرع المعنى، وقد عَقَدَ ابن هشام في مغني اللبيب بابًا في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، فذكر منها أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى؛ ولذا وجب التطرق إلى معنى الآية أولاً قبل الحديث عن الخلاف في إعرابها.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ٥٣٥).

(٢) زيادة من مغني اللبيب يقتضيها السياق.

(٣) الدرر البهية (٧٥أ).

أولاً: قوله تعالى: ﴿ غُثَآءً ﴾:

الغُثَاء - بالضم والمد-: ما يحمله السيل، وكذلك الغُثَّاء بالتشديد، وهو أيضًا: الزَّبَد والقَذَر، وهو ما يغترفه السيل على جوانب الوادي من النبات ونحوه، قال امرؤ القيس(١):

كَأَنَّ طَمِيَّةَ المُجيمِرِ غُدوَةً   مِن السَّيْلِ والأَغْثَاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ(٢)

وقال الزَجَّاج: الغثاء: الهالك البالي من ورق الشجر الذي إذا خرج السيل رأيته مخالطًا زبده، ويجمع على: أغثاء. وغثاء الناس: أرذالهم وسقطهم(٣).

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن انتصاب «غثاء» يكون على الحال(٤)، والصحيح أنه منصوب على أنه مفعول ثان لـ«جعل»؛ لأن «جعل» هنا بمعنى «صَيَّر»(٥).

---

(١) هو: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مولده بنجد نحو سنة ثلاثين ومائة ق هـ، واختلف المؤرخون في اسمه، وقد جمع ما ينسب إليه من الشعر في ديوان. توفي نحو سنة ثمانين ق هـ.
ينظر: الأغاني (٩/ ٧٧)، وتهذيب ابن عساكر (٣/ ١٠٤).

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه (١٢٥)، وتهذيب اللغة (٢/ ٣٣٩، ٨/ ٤٩)، ومقاييس اللغة (٤/ ٤١٣)، ولسان العرب (طما) ، وتاج العروس (طمى) (٣٨/ ٥٠٨).

(٣) تهذيب اللغة (٨/ ١٥٩)، ولسان العرب (غثو) ، وتاج العروس (غثو) (٣٩/ ١٤١).

(٤) اللباب لابن عادل (٢٠/ ٢٧٧)، ومختار الصحاح (٦٨)، وفتح القدير (٥/ ٤٢٣).

(٥) مشكل إعراب القرآن، للقيسي (٢/ ٨١٣)، وإعراب القرآن، للنحاس (٥/ ٢٠٤).

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿ أَحْوَىٰ ﴾:

الأَحْوَى: اسم على زنة «أفعل» من الحُوَّة، وهي سوادٌ يضرب إلى الخُضْرَة، قال ذو الرُّمَّة[(١)]:

لْمَيَاءُ فِي شَفتيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ   وفِي اللِّثاتِ وفي أنْيَابِهَا شَنَبُ[(٢)]

وقيل: خضرة عليها سواد، والأَحْوَى: الظبي؛ لأن في ظهره خطَّين، قال طرفة[(٣)]:

وفِي الحيِّ أحْوَى يَنفضُ المَرْدَ   مُظَاهِرُ سِمْطَيْ لُؤلؤٍ وزَبَرْجَدِ[(٤)]

---

(١) هو: غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذي الرمة. امتاز بإجادة التشبيه. وتوفي بأصبهان، وقيل: بالبادية سنة سبع عشرة ومائة هـ.

ينظر: الشعر والشعراء (٢٠٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٠٤)، والأعلام (٥/ ١٢٤).

(٢) البيت من البسيط، ينظر ديوان ذي الرمة (٣٢)، والخصائص (٣/ ٢٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠٣)، ولسان العرب (شنب)، و(لعس)، و(حوا)، وهمع الهوامع (٥/ ٢١٥)، والدرر (٦/ ٥٦).

(٣) هو: طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي، أبو عمرو، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، نادم الملك عمرو بن هند، الذي أرسله إلى المكعبر وعامله على البحرين وعمان، فقتله في العشرين من عمره سنة ستين ق.هـ.

ينظر: الشعر والشعراء، ص (١٩١)، والمؤتلف والمختلف، ص (١٤٦)، والأعلام (٣/ ٢٢٥).

(٤) البيت من الطويل، ينظر ديوان طرفة (٢٠)، ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٣٤٨)،ولسان العرب (سمط)، وتاج العروس (سمط).

ويقال: رجل أَحْوَى، وامرأة حوَّاءُ، وجمعهما: حُوٌّ، نحو: أَحْمَر وحَمْراء وحُمْر.

قال الجوهري: والحُوَّة: حمرة الشفة، يقال: رجل أَحْوَى وامرأة حوَّاء، وقد حويتُ، وبعير أَحْوَى: إذا خالط خضرتَه سوادٌ وصُفْرَة. وتصغير أَحْوَى: أُحَيْوٍ في لغة من قال: أَسَيْود.

قال عبد الرحمن بن زيدٍ[1] في قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾: هذا مَثَلٌ ضربه الله تعالى للكُفَّار لذهاب الدنيا بعد نضارتها، والمعنى: أنه صار كذلك بعد خضرته.

وقال أبو عبيدة[2]: فجعله أسود من احتراقه وقدمه، والرطب إذا يَبِسَ اِسْوَدَّ[3].

---

(١) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي المدني، روى عن أبيه وابن المنكدر.
قال ابن عدي: له أحاديث حسان، وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم، وهو ممن يكتب حديثه. وضعفه أبو زرعة والنسائي والبخاري وابن المديني.
ينظر: تهذيب الكمال (١٧/ ١١٤)، وتاريخ البخاري الكبير (٥/ ٢٨٤)، وتاريخه الصغير (٢/ ٢٢٧)، وعلل أحمد (١/ ٢٦٥)، والكاشف للذهبي (٢/ ١٦٤).

(٢) هو: معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة. استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد وقرأ عليه أشياء من كتبه. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. وكان إباضيًّا، شعوبيًّا، من حفاظ الحديث. له نحو مائتي مؤلف، منها: «نقائض جرير والفرزدق»، و«مجاز القرآن»، توفي بالبصرة سنة تسع ومائتين.
ينظر: الفهرست (٨٣ - ٨٥)، وطبقات الزبيدي (١٧٥ - ١٧٨)، والكامل (٦/ ٣٩٠).

(٣) مجاز القرآن، لأبي عبيدة (٢/ ٢٩٥)، وتهذيب اللغة، للأزهري (٥/ ١٩٠)، والفائق (٢/ ١٨٣)، وغريب الحديث، لابن قتيبة (١/ ٥١١)، والمحكم، لابن سيده (٣/ ٤٠٢)، والقاموس المحيط (١٦٤٨)، والصحاح (٦/ ٢٦١)، وكفاية المتحفظ (١٠٨)، وتاج العروس (حوي) (٣٧/ ٤٩٧).

ومما سبق؛ يتبين أن بعض العلماء قد فَسَّر «الأحوى» بالخضرة تضرب إلى السواد، وفسره آخرون بالسواد يضرب إلى الخضرة، وترتب على الخلاف في المعنى اللغوي للكلمة خلاف في المعنى الوظيفي لها؛ إذ اختلف العلماء في إعراب «أحوى» على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن «أحوى» تعرب صفة لقوله تعالى: ﴿ غُثَآءً ﴾.

ومال إلى ترجيح هذا القول: مكي بن أبي طالب القيسي[1]، والنحاس[2]، وأبو حيان[3]، والبيضاوي[4]، والشوكاني[5].

---

(١) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٨١٣).

(٢) إعراب القرآن، للنحاس (٥/ ٢٠٤).

(٣) البحر المحيط (٨/ ٤٥٣).

(٤) تفسير البيضاوي (٥/ ٤٨٠).

والبيضاوي هو: عبد الله بن عمر بن علي، قاضي القضاة، ناصر الدين، أبو الخير البيضاوي، صاحب المصنفات، كان إمامًا مبرزًا، نظارًا، خيرًا، صالحًا، متعبدًا، من تصانيفه: الطوالع، والمنهاج «مختصر من الحاصل والمصباح»، ومختصر الكشاف. توفي سنة إحدى وتسعين وستمائة، وقيل غير ذلك.

ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢)، وطبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (٨/ ١٥٧).

(٥) فتح القدير (٥/ ٤٢٣).

والشوكاني هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ولد بشوكان، ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة تسع وعشرين ومائتين وألف، وهو فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن. من مصنفاته: نيل =

وفي تعليل ظهور السواد في العشب بعد أن كان أخضر وجوه:

أحدها: أن العشب إنما يجف عند استيلاء البرد على الهواء، ومن شأن البرودة أنها تبيض الرطب وتسود اليابس.

وثانيها: أن يحملها السيل فيلصق بها أجزاء كدرة فتسود.

وثالثها: أن يحملها الريح فيلتصق بها الغبار الكثير فتسود.

القول الثاني:

أن «أحوى» تعرب حالاً من المَرْعَى في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾، وتقدير الآية عندهم: الذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء.

وقد ذهب إلى ترجيح القول بإعراب «أحوى» حالاً: الكسائي[1]، والزركشي[2]، ونسبه إلى الفَّراء، وأبي عبيدة، وكلام الفَّراء في "معاني القرآن" يقتضي=

=

الأوطار شرح منتقى الأخبار للمجد بن تيمية، وفتح القدير في التفسير، وغير ذلك. توفي سنة خمسين ومائتين وألف.

ينظر: البدر الطالع (٢/ ٢١٤ – ٢٢٥)، ونيل الوطر (١/ ٣).

(١) مجاز القرآن (٢/ ٢٩٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٢٨٠).

والزركشي هو: محمد بن بهادر بن عبد الله، العالم العلامة، بدر الدين، أبو عبد الله الزركشي، ، أخذ عن الإسنوي والبلقيني، ورحل إلى حلب إلى الأذرعي. كان فقيهًا، أصوليًّا، أديبًا. من تصانيفه: «تكملة شرح المنهاج للإسنوي»، و«الروضة»، و«البرهان في علوم القرآن» وغير ذلك. توفي في رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة.

ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٣/ ١٦٧)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧)، وإنباء الغمر بأنباء العمر (٣/ ١٣٨)، والنجوم الزاهرة (١٢/ ١٣٤)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٥).

إعرابها نعتًا[١]، وكلام أبي عبيدة في "مجاز القرآن" يحكي الخلاف[٢].

القول الثالث:

التفصيل وعدم الإطلاق، وهذا القول يجمع بين الرأيين السابقين، فإذا اعتبرنا الأحوى: الأسود من الجفاف بعد أن كان أخضر، فيعرب نعتًا، وإذا عددنا الأحوى: الأسود من شدة الخضرة، فيعرب حالاً من «المَرْعَى» في الآية السابقة، وتقدم عليه «غثاء».

وذهب إلى تفصيل القول في إعراب «أحوى»: الزمخشري[٣]، وابن هشام[٤]، ووافقهما على ذلك الشنواني.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول على إعراب «أحوى» نعتًا، بموافقة التفسير؛ إذ روى ابن أبي طلحة[٥]

---

(١) معاني القرآن، للفراء (٣/ ٢٥٦).

(٢) مجاز القرآن (٢/ ٢٩٥).

(٣) ينظر: الكشاف (٤/ ٧٤٠).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢٨٣)، ومغني اللبيب (٦٩٣)،

(٥) هو: علي بن أبي طلحة سالم الهاشمي، روى عن ابن عباس مرسلاً. قال أحمد: له أشياء منكرات، وقال النسائي: ليس به بأس، نقل عنه البخاري في تفسيره شيئًا كثيرًا في التراجم ولكنه لا يسميه، ووثقه العجلي، توفي سنة مائة وعشرين.

ينظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٩٠)، وتاريخ البخاري الكبير (٦/ ٢٨١)، والجرح والتعديل (٦/ ١٠٣١)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢/ ٢٥١).

عن ابن عباس[١] في تفسيرها أنه قال: هشيمًا متغيرًا[٢].

ويقول أبو حيان: والظاهر أن أحوى صفة لـ«غثاء». قال ابن عباس: المعنى ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾، أي: أسود؛ لأن الغثاء إذا قدم وأصابته الأمطار اسوَدَّ وتعفن، فصار أحوى[٣].

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بورود معنى السواد لشدة الخضرة في تفسير قوله تعالى: ﴿ مُدۡهَآمَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٦٤] فقد قيل في تفسيرها: سوداوان لشدة خضرتها[٤].

أدلة القول الثالث:

يمكن أن يستدل لأصحاب القول الثالث بما استدل به أصحاب القولين الأول والثاني، وبأن اللغة والتفسير قد نطقا بالمعنيين المذكورين، ولا مرجح

---

(١) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو العباس ابن عم النبي ﷺ وصاحبه، وحبر الأمة وفقيهها، وترجمان القرآن، روى ألفًا وستمائة حديث، اتفق البخاري ومسلم منهم على خمسة وسبعين. مات بالطائف سنة ثمان وستين هـ، وصلى عليه محمد بن الحنفية.

ينظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٦)، وتقريب التهذيب (١/ ٤٢٥)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال(٢/ ٦٩).

(٢) مجاز القرآن، لأبي عبيدة (٢/ ٢٩٥)، واللباب (١٢/ ١٤٨).

(٣) البحر المحيط (٨/ ٤٥٣).

(٤) مفاتيح الغيب (٣١/ ١٢٧).

لأحدهما على الآخر؛ فكذلك يصح الحمل على كلا المعنيين والإعراب بمقتضاه، وفي ذلك يقول ابن هشام: «قول بعضهم في «أحوى» إنه صفة لغُثاء، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فُسِر الأحوى بالأسود من الجفاف واليَبْس، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الريِّ كما فُسِّر «مُدهامّتان»، فجعْله صفة لـ«غثاء» كجعْل ﴿ قَيِّمًا ﴾ صفة لـ﴿ عِوَجًا ﴾، وإنما الواجب أن تكون حالا من المرعى، وأُخّر لتناسب الفواصل(١).

المناقشة:

ناقش القائلون بإعراب «أحوى» نعتًا ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من إعرابها «حالاً» بأن قالوا: يلزم على قولكم: إنها تعرب حالاً أن يتأخر الحال، وإنما يقع التقديم والتأخير إذا لم يصح المعنى على غيره(٢).

وأجيب: بأن الفصل قد حَسُن وقوعه هنا لمناسبة فواصل السور.

الترجيح:

بعد عرض أقوال العلماء وبيان ما استندوا إليه، يرى الباحث أن رأي الشنواني وأصحابه، القائل بالتفصيل حسب المعنى والتفسير - هو أولى الآراء بالصواب؛ وذلك لما تقدم من ثبوت كلا المعنيين لغةً وتفسيرًا.

---

(١) مغني اللبيب (٦٩٣).

(٢) إعراب القرآن، للنحاس (٥/ ٢٠٤).

(ب) المرفوعات:

الخلاف في تقديم الفاعل على عامله مع بقائه على الفاعلية

يقول الشنواني تعليقًا على تعريف الشيخ خالد للفاعل: «قوله: مقدم عليه: قيل: خرج به نحو «زيد» من قولك: «زيد قام» فليس بفاعل؛ لأن الفعل المسند إليه ليس مقدمًا عليه، بل هو مؤخر عنه، وإنما هو مبتدأ والفعل خبره.

وهو الصواب، مع أن في كلامه نظر؛ لأنا لا نسلم أن الفعل مسند إلى «زيد» فيما مُثِّل به، بل الفعل مسند إلى ضمير مستتر فيه، وهو وضميره مسندان إلى «زيد»، إلا أنه اتفق أن الضمير هو «زيد»، فتوهم أنه وارد، وليس بوارد؛ لأن هذه دلالة عقلية، والتعريف إنما هو باعتبار الدلالة اللغوية، وكذا القول في شبه الفعل نحو: زيد قائم، فإذن لا حاجة إلى قيد»[1].

الفاعل لغةً: من أوجد الفعل.

واصطلاحًا: المسند إليه فعلٌ، أو مضمن معناه[2].

وقيل: المفرغ له عامل على جهة وقوعه منه، أو قيامه به[3].

ومن حق الفاعل -من حيث كونه موجدًا للفعل- أن يتقدم على الفعل؛

---

(١) الدرر البهية (٤٧ب، ٤٨أ).

(٢) ينظر: شرح المقرب لابن عصفور (١٢٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠٥)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٨٥)، وشرح ابن عقيل (١/ ٤٦٢)، والتصريح (١/ ٢٦٦)، وحاشية الخضري (١/ ١٥٨).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٢/ ٢٥٣).

حيث كان وجوده قبل وجوده، لكن الفعل لما كان عاملاً في الفاعل، ومرتبة العامل مقدمة على مرتبة المعمول - قُدِّم على الفاعل.

وقد اختلف النحويون في جواز تقديم الفاعل على عامله مع بقائه على فاعليته، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

أنه يجوز تقديم الفاعل على عامله في سعة الكلام، ففي جملة: زيد قام، يكون «زيد» هو الفاعل، وتكون بمثابة: قام زيد.

وهو مذهب جمهور الكوفيين[1].

المذهب الثاني:

أنه يجوز تقديم الفاعل على الفعل في ضرورة الشعر[2]، ويُجعل من ذلك قول قول المرار الفقعسي[3]:

صَدَدتِ فأَطْولتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصَالُ على طُولُ الصُّدود يَدُومُ[4]

---

(١) شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ١٠٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٥٥)، والتصريح (٢/ ٢٣٩).

(٢) ينظر: المقرب (١٢٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٥٥).

(٣) هو: المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، الأموية، كان مفرط القصر، ضئيلًا، نسبته إلى فقعس من بني أسد بن خزيمة.

ينظر: معجم الشعراء (٤٠٨)، والشعر والشعراء، ص (٦٨٠- ٦٨٣)، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه (٤٨٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٠٥)، (١/ ١٠٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧١٧)، والأزهية (٩١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٢٦، =

وذهب إليه الأعلم وابن أبي العافية.

المذهب الثالث:

أنه لا يجوز تقديم الفاعل على عامله مع بقائه على الفاعلية مطلقًا، فإن وجد في اللفظ ما ظاهره تقدم الفاعل على المسند وجب عند البصريين تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا في المسند، ويكون المُقدم:

إما مبتدأ كما في «محمد قام»، ففي «قام» ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائدٌ على «محمد»، الذي هو المبتدأ، و«قام» وفاعله في محل رفع خبر عنه.

وإما فاعلاً لفعل محذوف كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦]، فـ«أحد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وهو «استجارك»، والتقدير: «وإن استجارك أحد استجارك»(١).

=

٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١)، والدرر (٥/ ١٩٠)، وبلا نسبة في الكتاب (١/ ٣١، ٣/ ١١٥)، والمقتضب (١/ ٨٤)، والخصائص (١/ ١٤٣، ٢٥٧)، والإنصاف (١/ ١٤٤)، وخزانة الأدب (١/ ١٤٥).

(١) وإنما لم يجعل «أحد» مبتدأ، و«استجارك» خبره من غير حذف؛ لأن «إن» أداة شرط مختصة بالدخول على الأفعال عند جمهور البصريين خلافًا للأخفش والكوفيين، فيجوز عندهم أن يكون «أحد» مبتدأ، و«استجارك» خبره، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه، أو وصفه بـ«المشركين».

وهو مذهب جمهور البصريين[1]، كابن جني[2]، وابن الأنباري[3]، وهو الأنباري[3]، وهو ظاهر كلام سيبويه[4]، وتابعهم على ذلك الشنواني.

وفي ذلك يقول المبرد[5]: «فإذا قلت: عبد الله قام، فـ«عبد الله» رفع بالابتداء، و«قام» في موضع الخبر، وضميره الذي في «قام» فاعلٌ»[6].

ويقول ابن جني: «ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مُظْهَرًا بَعْدهُ فهو مضمر فيه لا محالة، تقول: زيد قام، فـ«زيد» مرفوع بالابتداء، وفي «قام» ضميرُ «زيد»، وهو مرفوع بفعله»[7]، ومثل ذلك قول ابن مالك في شرح شرح التسهيل[8].

---

(١) ينظر: الارتشاف (٢/ ٢٧٩)، والهمع (٢/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) ينظر: اللمع لابن جني (٣١).

(٣) ينظر: أسرار العربية (٨٩).

(٤) ينظر: حاشية الخضري (١/ ١٦١).

(٥) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: ولد بالبصرة، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، وتوفي ببغداد سنة ست وثمانين ومائتين. من كتبه: الكامل، المذكر والمؤنث، المقتضب، وغير ذلك.

ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٤٩٥)، تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠)، لسان الميزان (٥/ ٤٣٠).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ١٢٨).

(٧) ينظر: اللمع (٣١).

(٨) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ١٠٨).

الأدلة:

أدلة الكوفيين:

استدل القائلون بجواز تقديم الفعل على عامله في سعة الكلام بورود ذلك في كلام العرب، ومنه قول امرئ القيس:

فظَلَّ لنا يومٌ لَذيذٌ بنعمةٍ   فَقِل في مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ[(١)]

فتقديره: متغيبٍ نحسُه[(٢)].

كما استدلوا بقول الزباء بنت عمرو[(٣)]:

ما للجمال مَشْيُها وئيدا   أجندلاً يَحْمِلْنَ أم حديدًا[(٤)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٣٨٩)، ولسان العرب (غيب) (١/ ٦٥٤)، (١/ ٦٥٤)، (زهق) (١٠/ ١٤٨)، وتاج العروس (غيب) (٣/ ٥٠١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ١٠٨).

(٣) هي: الزباء بنت عمرو بن الظرب بن السَمَيْدَع ، ملكة مشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة «تدمر»، وملكة الشام والجزيرة، وليت تدمر بعد وفاة زوجها - وقيل: بعد مقتل أبيها - سنة سبع وستين ومائتين، فلم تلبث أن طردت الرومان وحاربتهم. توفيت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة قبل الهجرة.

ينظر: الأعلام، للزركلي (٣/ ٤١).

(٤) البيت من الرجز للزباء في جمهرة اللغة (٧٤٢، ١٢٣٧)، وأدب الكاتب (٢٠٠)، وشرح عمدة عمدة الحافظ (١٧٩)، ولسان العرب (وأد) (٣/ ٤٤٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٢)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٩٥)، وللزباء أو الخنساء في المقاصد النحوية (٢/ ٤٤٨)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/ ١٥٩).

فتقديره: وئيدًا مشيُها[1]، قالوا: فقد روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا «وئيدًا» وهو منصوب على الحال؛ فتعين أن يكون فاعلًا بـ«وئيدًا» مقدمًا عليه فقد تقدم الفاعل على المسند[2].

وبقول النابغة الذبياني[3]:

فَلا بُدَّ مِن عَوجاءَ تَهوي بِراكِبٍ إِلى اِبنِ الجُلاحِ سَيرُها اللَيلَ قاصِدِ[4]

كما استدل بعضهم بقول عدي بن زيد[5]:

فمتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي[6]

---

(١) ينظر: شرح المقرب، لابن عصفور (١٢٩)، وشرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ١٠٨).

وقد روي «مشيها» بالنصب على المصدر، أي: تمشي مشيها، وبالجر: بدل اشتمال من الجمال.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٧١).

(٣) هو: أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، وكان حظيًّا عند النعمان بن المنذر، وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، وعاش عمرًا طويلًا وتوفي نحو سنة ثماني عشرة ق.هـ.

ينظر: الشعر والشعراء (٣٨)، وخزانة الأدب (١/ ٢٨٧)، والأعلام (٣/ ٥٤، ٥٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٤١)، والاشتقاق (١/ ١٦٧).

(٥) هو: عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي، شاعر، من دهاة الجاهليين، كان فصيحًا ويحسن العربية والفارسية، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، سجنه النعمان ثم قتله بالحيرة سنة خمس وثلاثين ق.هـ.

ينظر: النجوم الزاهرة (١/ ٢٤٩)، والشعر والشعراء (٦٣)، والأغاني (٢/ ٩٧)، والأعلام (٤/ ٢٢٠).

(٦) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (١٥٦)، والكتاب (٣/ ١١٣)، والإنصاف (٢/ ٦١٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٨)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٦، ٩/ ٣٧، ٣٩)، والدرر (٥/ ٧٨)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ٧٦)، وشرح المفصل (٩/ ١٠)، ولسان العرب (وغل) (١١/ ٧٣٢)، وهمع الهوامع (٤/ ٣٢٥).

فإنهم قالوا: إن «واغل» إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر، أو بالمتأخر، وارتفاعه بمضمر ممتنع؛ لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب، وليس الثاني تابعًا للأول؛ فتعين ارتفاعه بالمتأخر(١).

أدلة جمهور البصريين:

استدل من ذهبوا إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله، بأمور:

أحدها: أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزأين، صدرها هو الفعل، وعجزها هو الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، كذلك لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر.

والدليل على أن الفعل والفاعل كجزأي الكلمة الواحدة يرى من عدة أوجه منها :

أولاً: أن لام الفعل تُسَكَّن إذا اتصل به ضمير الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [البقرة: ٥١]؛ وعللوا ذلك بكراهية توالي أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة؛ إذ ليس من كلام العرب توالي أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة إلا أن يحذف من الكلمة شيء للتخفيف، نحو: عُجَلِطٍ وعُكَلِطٍ وعُلَبِطٍ(٢). فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠٩).

(٢) قال ابن دُريد: يقال: هُدَبِد وعُثَلِط وعُجَلِط وعُلَبِط وعُكَلِط، وهو اللبن الخاثر الغليظ.

قال ابن بري: هو مقصور من «عُكَالِط» كأخواته.

ينظر: جمهرة اللغة (٢/ ١١٦٧)، وتاج العروس (عكلط) (١٩/ ٤٨٣).

سِنْخ[1] الفعل، لَمَا أسكنوا لامه؛ فإن ضمير المفعول لا يُسَكِّنُ له لام الفعل إذا اتصل به؛ لأنه في نية الانفصال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [الأحزاب: ١٢]، فلم يسكن لام الفعل؛ إذ كان في نية الانفصال؛ بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾؛ لأنه في نية الاتصال[2].

ثانيًا: أن ثبوت النون في الأفعال الخمسة علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم والنصب. فلولا أن هذه الضمائر - وهي الألف والواو والياء - في «يفعلان» و«تفعلان» و«يفعلون» و«تفعلون» و«تفعلين» بمنزلة حرف من سِنْخ الكلمة، لَمَا جُعِل الإعراب بعدها؛ لأن فيه فصل علامة الإعراب عن كلمتها[3].

ثالثًا: أن تاء التأنيث تلحق بالفعل في قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٥١]، وفي قولنا: قامت هند، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، ولا يجوز أن تُلحق علامة التأنيث بالكلمة ويُراد تأنيث غيرها، فلو لم يُجعل الفاعل بمنزلة جزء من الفعل لَمَا جاز إلحاق علامة التأنيث به[4].

---

(١) سِنْخ الكلمة: أصل بنائها.

لسان العرب (سنخ) (٣/ ٢١١٤).

(٢) أسرار العربية (٩٠).

(٣) السابق نفسه.

(٤) أسرار العربية (٨٩)، واللباب (١٤٩).

رابعًا: أنهم قالوا في النسب إلى «كنت»: كُنْتِيّ، ومنه قول الشاعر:

فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عاجِنًا وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ[(١)]

فأثبتت التاء، ولو لم تكن بمنزلة حرف من سِنْخِ الكلمة لما جاز إثباتها، ولما جازت النسبة إليهما معًا؛ إذ الجملة لا ينسب إليها[(٢)].

خامسًا: أنهم قالوا: «حبذا»، وهي مركبة من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحد لا يفيد وحده، وحُكم على موضعه بالرفع على الابتداء[(٣)].

سادسًا: أنهم جعلوا «ذا» في «حبذا» بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث، كما يُفعل في الكلمة الواحدة[(٤)].

سابعًا: أنهم قالوا في تصغير «حبذا»: «ما أُحَيْبِذه» فصغروا الفعل وحذفوا منه إحدى الباءين، وحذف الألف من الاسم، والعرب تقول: لا تحبذه، فاشتقُّوا منهما[(٥)].

ثامنًا: أنهم قالوا: زيد - ظننت - قائم، فألغوها، والإلغاء إنما يكون

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (كنت)، وتاج العروس (كنت)، و(عجن)، و(كون) (٥/ ٧٠)، ولسان العرب (عجن) (١٣/ ٢٧٧)، (كون) (١٣/ ٣٦٩)، ومجمل اللغة (٢٣/ ٤٥٠)، والمخصص (١٣/ ٦٤٦).

(٢) أسرار العربية (٨٩)، واللباب (١٤٩).

(٣) ينظر: المرجعان السابقان.

(٤) ينظر: المرجعان السابقان.

(٥) اللباب (١٥١).

للمفردات لا للجمل، فلو لم يتنزل الفعل مع الفاعل منزلة كلمة واحدة، لما جاز الإلغاء[1].

تاسعًا: أنهم قالوا للواحد: «قِفَا» على التثنية؛ لأن المعنى: قِفْ قِف، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق: ٢٤]، فثني وإن كان الخطاب لملك واحد؛ لأن المراد به: أَلْقِ أَلْقِ، والتثنية ليست للأفعال، وإنما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم – الفاعل – منزلة بعض الفعل لَمَا جاز تثنيته[2].

عاشرًا: أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد؛ لجريان الضمير مجرى الحرف من الفعل واختلاطه به[3].

ثانيها: أن تقدم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ؛ وذلك أنك إذا قلت: زيد قام، وكان تقديم الفاعل جائزًا، لم يَدْرِ السامع: هل المراد الابتداء بـ«زيد» والإخبار عنه بجملة «قام»، وفاعله المستتر فيه، أم المراد إسناد «قام» وحده إليه؟

وفي ذلك يقول الحريري[4]: «ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فتقول:

---

(١) السابق.

(٢) أسرار العربية (٨٩)، واللباب للعكبري (١٤٩).

(٣) اللباب (١٤٩).

(٤) هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري، صاحب المقامات التي بلغ بها أعلى المقامات، وإمام عصره في الأدب والنظم والنثر والبلاغة والفصاحة، من تصانيفه: «الملحة» وشرحها، و«درة الغواص في أوهام الخواص». توفي بالبصرة سنة ست عشرة وخمسمائة.

ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (١/ ٢٨٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٢٦٦).

زيد خرج؛ لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ ويقع اللبس في الكلام»[1].

ثالثها: أن كونه فاعلاً لا يتصور حقيقة إلا بعد صدور الفعل منه، ككونه كاتبًا وبانيًا، فجعل في اللفظ مؤخرًا كذلك[2].

كما استدلوا بأن الفاعل إذا تقدم على فعله، فقد تعرض لتسلط العوامل عليه؛ وفي هذا يقول المبرِّد: «ومن فساد قولهم: أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله... ومن ذلك: أنك تقول: «عبد الله هل قام؟» فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله»[3].

المناقشة:

ناقش الأعلم وابن عصفور استدلال الكوفيين بقول الزباء: «مشيها وئيدًا» بأنه ضرورة، والضرورة تبيح تقدم الفاعل.

ورُدَّ ما ذهبا إليه من أن الرفع ضرورة بأنه لا ضرورة في البيت؛ إذ يمكن نصب «مشيها» على المصدرية، والعامل يكون مقدرًا «أي: تمشي»؛ أو جره على البدلية بدل اشتمال من «الجمال» كما ورد في الروايتين الأخريين.

---

(١) ينظر: شرح مُلحة الإعراب (٣٩).

(٢) ينظر: اللباب (٤٩).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ١٢٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠٧).

هذا على أن الضرورة: ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو تعريف ابن مالك[1]، أما على أنها ما وقع في الشعر فيكون هذا التخريج سالمًا من الخدش.

أما البصريون، فقد ردوا استدلال الكوفيين بأن جعلوا قولها: «مشيها» مبتدأً، وجعلوا الخبر الناصب لـ«وئيد» مضمرًا، وتقدير الكلام عندهم: ما للجمال مشيها ظهر وئيدًا، أو: ثبت وئيدًا، على تقدير حذف الخبر والاكتفاء بالحال، مثل قول العرب: حُكْمُكَ مُسَمَّطًا[2].

وقد رُدَّ بأنه تخريج على شاذ؛ لعدم استكمال شروط حذف الخبر الذي سد الحال مسده؛ فقد فقدَ شرط عدم صلاحية الحال لأن تكون خبرًا؛ إذ هذه الحال تصلح لأن تكون خبرًا؛ لأنها حال من ضميره، بخلاف الحال التي لا تصلح؛ فإنها تكون من ضمير عائد على معمول المبتدأ، أو معمول ما أضيف إليه المبتدأ نحو قول ابن مالك: «ضربيَ العبدَ مسيئًا وأَتَمُّ شِعْرٍ تَبيينيَ الحق منوطًا بالحكم».

فإن «مسيئًا» حال من فاعل «كان» المحذوفة العائد على العبد الذي هو

(١) الكوكب الدري، للإسنوي (٤٣٠)، وخزانة الأدب (١/ ٥٠).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠٩)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٨٧).

وهذا مَثَلٌ يراد به: حكمك مرسلًا، أي: احتكم وخذ حكمك. قال أبو بكر: خذ حقك مسمطًا، أي: سهلًا، أو: مُرسَلاً يُعْنى به: جائز، قال أبو هلال العسكري: وأظن أصله من قولهم: سمطت الجدي: إذا كشطتَ ما عليه من الشعر، فيكون ذلك أسهل من السلخ.

ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٤٣)، وجمهرة الأمثال (٣٧٤)، وأساس البلاغة (٣٠٨)، ومجمع الأمثال (١/ ٢١٢)، وتاج العروس (سمط) (١٩/ ٣٨٥).

مفعول المصدر الذي هو «ضربي» الواقع مبتدأ، وكذا «منوطًا»، فهو حال من فاعل «كان» المحذوفة العائد على الحق الذي هو معمول لـ«تبييني» الذي هو مضاف إلى «أتم» الذي هو مبتدأ[(١)].

ووُجّه البيت -أيضًا- على وجه آخر، وهو أن يكون «مشيها» بدلاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور «للجمال»؛ لأنه خبر «ما» كما ذهب إليه المرادي[(٢)][(٣)].

ورُدَّ هذا الوجه أيضًا؛ لأن «مشيها» عليه إما بدل بعض أو بدل اشتمال، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظًا أو تقديرًا، ولا ضمير هنا. على أنه لو كان بدلًا لاقترن بهمزة الاستفهام؛ لأنه بدل من ضمير «ما» الاستفهامية، وحكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره؛ كما صرح به المغني[(٤)]، فالأولى الجواب بأن الخبر محذوف لدلالة الحال عليه، وترك دعوى أن تلك الحال سدت مسد الخبر؛ لأن ذلك في مواضع ليس هذا منها.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك (١/ ٢٠١، ٢٠٢).

(٢) هو: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، نحوي، لغوي، فقيه بارع، أخذ العربية عن الطنجي، الطنجي، وأبي حيان، وتوفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة. من تصانيفه: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجني الداني في حروف المعاني.

ينظر: الدرر الكامنة (٢/ ٣٢) وشذرات الذهب (٦/ ٣٤٢) وبغية الوعاة (١/ ٤٢٧، ٤٢٨ وغاية النهاية (١/ ٢٢٧) والأعلام (٢/ ٢١١).

(٣) ينظر: شرح المرادي على التسهيل (١/ ٥١١)، والارتشاف (٢/ ١٧٩).

(٤) مغني اللبيب (٧٥٨).

كما ناقش البصريون استدلال الكوفيين بقول امرئ القيس:

فظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ ... فَقِل في مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ

بأن قالوا: هذا البيت ليس فيه دليل على مدعاكم؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أن يكون قائله أراد: نحسه متغيبيٍ بياء المبالغة، كقولهم في أحمر: أحمري، وفي دَوّار دَوَاري، وخفف الياء في الوقف كما قال الآخر - في إحدى الروايتين-:

زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحلَتَنا غَداً ... وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُدافُ الأَسوَدُ[1]

لا مَرحَباً بِغَدٍ وَلا أَهلاً بِهِ ... إِن كانَ تَفريقُ الأَحِبَّةِ في غَدِ

والثاني: أن «مقيلاَ» اسم مفعول من «قِلْتُه» بمعنى «أقلته»، أي: فسخت عقد مُبايعته، فاستعمله في موضع متروك مجازًا[2]، وهو قول ابن كيسان.

ونوقش ما استُدل به -أيضًا- من قول عدي بن زيد: «فمتى واغلٌ» بأن المحذوف في مثل هذا لَمَا التُزم حذفه وجُعل المتأخر عوضًا منه، صار نسيًا منسيًّا، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجود جزمين قبل الجواب؛ على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذور، فألا يكون محذور في

---

(١) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٨٩)، والشعر والشعراء (١/ ١٦٤)، والخصائص (١/ ٢٤٠)، والأغاني (١١/ ٨)، وجواهر الأدب (٢٨٨)، والدرر (٢/ ٢٠)، وبلا نسبة في لسان العرب (وجه) (١٣/ ٥٦٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٤).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠٨).

تعليق الذهن بهما، وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به - أحق وأولى[1].

الترجيح:

بعد فحص المسألة وبيان أدلتها، والمناقشات الواردة عليها؛ تبين رجحان ما ذهب إليه البصريون وتبعهم عليه الشنواني، من عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل؛ وذلك لقوة أدلتهم وخلوها عن المعارض الراجح، وأن ما أورده الكوفيون من أدلة مؤول على أن بعض التأويل كان ظاهر التكلف؛ فيرى الباحث بأنه لايحكم بتقديم الفاعل على فعله في الأساليب العربية الشائعة، أما ما ورد من الشواهد ولم يؤول بتأويل مقبول فيحفظ ولا يقاس عليه.

وتظهر فائدة الخلاف في هذه المسألة في التثنية والجمع، فنقول على رأي الكوفيين: «الزيدان قام، الزيدون قام»، وعلى رأي البصريين يجب أن نقول: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا» فتأتي بألف وواو في آخر الفعل يكونان هما الفاعلين.

---

(١) ينظر: السابق (٢/ ١٠٩).

أصل نائب الفاعل

يقول الشنواني – عند قول الشيخ خالد: « فإن كان عامله فعلاً ماضيًا ضُمَّ أوله، وكُسر ما قبل آخره تحقيقًا؛ نحو: ضُرِب زيدٌ، والأصل: ضَرَب عمرٌو زيدًا –: «قوله: والأصل: ضَرَب... إلى آخره: ما ذكره من أن المبني للفاعل أصل للمبني للمفعول، بمعنى أن الأَوْلَى والأليق إسنادُ الفعل إلى الفاعل، هو الأصح.

وذهب قوم: إلى أن المبني للمفعول أصل برأسه؛ إذ لنا أفعال لم تبن قط بفاعل نحو: «جُنَّ وحُمَّ».

والدليل على أنه مغير عن أصل: صحة الواو في «بُويِعَ»، و«سُويِرَ»، مع وجود المقتضي لانقلابه ياءً وإدغامه؛ فإنه إنما صح ليدل على أنه منقلب عما لا يدغم في الياء، وهو ألف «بايع وساير» ومراعاة للأصل؛ إذ المشتق صحيح مما صح؛ بدليل صحة «عاوِر» المشتق من «عَوِر»[1] » .

اختلف النحاة في أصل نائب الفاعل – أو: المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله – على مذهبين:

المذهب الأول:

أن المبني للمفعول أصل برأسه، وليس فرعًا عن المبني للفاعل. وذهب

---

(١) الدرر البهية (٥٠أ).

إلى هذا القول جمهور الكوفيين، والمُبرَّد، وابن الطراوة[1]، ونسبه ابن الطراوة والرضي إلى سيبويه[2].

المذهب الثاني:

أن المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل، وأن فعل المفعول مغير من فعل الفاعل. وذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين[3]، ووافقهم الشنواني.

الأدلة:

أدلة المذهب الأول:

استدل جمهور الكوفيين ومن تابعهم على أن المبني للمفعول أصل برأسه بما يلي:

أولًا: أنه قد وردت أفعال مبنية للمفعول لم تُنطَق بالبناء على الفاعل، ومنها: جُنَّ، وبُهت، وطُلَّ دمه، وأُولِع بكذا، وعُنِيَ بحاجتي، وزُهي، وحُمَّ

---

(١) هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين بن الطّراوة، سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وله آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة. من تصانيفه: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى. مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة هـ.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٤٤، ٤٥)، والأعلام (٣/ ١٣٢).

(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٣٤، ١٣٥)، والارتشاف (٢/ ١٩٥)، وهمع الهوامع (٣/ ٣١٢).

(٣) ينظر: المغني في النحو (٢/ ١٩٢)، والارتشاف (٢/ ١٩٥)، وهمع الهوامع (٣/ ٣١٢).

الرجل، وزُكِم، ووُعِك، وفُلِج، وسُقِط في يده، ونُفِست المرأة، ونُتجت الناقة، وغُمَّ الهلال، وأُغْمِي على الرجل، وغيرها.

ولو كان المبني للمفعول فرعًا عن المبني للفاعل لنُطق به، وللزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل(١).

ثانيًا: أن في المبني للمفعول شبهًا بالمبني للفاعل من وجوه:

أحدها: أنه يُسَكَّن له لام الفعل، كما يسكن للفاعل، مثل: ضُرِبْتُ وضَرَبْتُ.

وثانيها: أنه لا يعطف عليه وهو مضمر متصل إلا بتأكيده بضمير منفصل مثلما يحدث مع الفاعل، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [الشعراء: ٩٤].

وثالثها: أن نائب الفاعل يقع جملة؛ كالفاعل.

ورابعها: أنه لا يجوز تقديمه على فعله؛ كالفاعل.

أدلة المذهب الثاني:

استدل جمهور البصريين ومن وافقهم على أن المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل، وأن صيغته مُغَيَّرةٌ عن صيغة الفاعل - بما يلي:

أولاً: أنه أقل تصرفًا من المبني للفاعل؛ إذ لا يبنى للمجهول - أو:

---

(١) المغني في النحو (٢/ ١٩٢)، والارتشاف (٢/ ١٩٥)، وهمع الهوامع (٣/ ٣١٢).

المفعول - إلا من الفعل المتعدي على الأصح، ولو كان المبني للمفعول أصلًا لابتنى من اللازم ومن المتعدي؛ كالفاعل[1].

ثانيًا: أن الواو في «بويع» و«سُويِرَ» صحيحة، مع وجود موجب الإعلال بقلبها ياء وإدغامها، وهو سكونُها ووقوع الباء بعدها ، وليس تصحيح الواو هنا لأنها منقلبة عن ألف «ساير» و«بايع»؛ بل لئلا يلتبس مضعف العين بالمنقول عن فَاعَل[2].

المناقشة:

نوقش ما استدل به جمهور الكوفيين ومن وافقهم على ما ذهبوا إليه من أن المبني للمفعول أصل برأسه بما يلي:

أولًا: أن ما ذهبوا إليه من الاحتجاج بوجود أفعال مبنية للمفعول لم يرد بناؤها على الفاعل - مردود من وجهين:

أحدهما: أن لهذه الأفعال أفعالاً مقدرة منسوبة إلى فاعلها، لكنه لم يُنْطَقْ بها؛ «لأنه معلوم أنه لا بد لكل فعل من فاعل وإن لم ينطق به، والأصول المرفوضة في اللغة كثيرة، وهذا منها»[3].

وثانيهما: أن العرب قد تستغني في كلامها بالفرع عن الأصل، ومن

---

(١) المغني في النحو (٢/ ١٩٣).

(٢) السابق نفسه.

(٣) المغني في النحو(٢/ ١٩٣).

ذلك: ورود جموع لا مفرد لها من لفظها[1]، مثل: مَذَاكِير[2]، ومَلامِح، ومحاسن، ونحوها، وهي لا شك - ثوانٍ عن المفردات[3].

ثانيًا: أن ما احتجوا به على رأيهم من وجوه الشبه بين المبني للفاعل والمبني للمفعول - لا ينهض دليلاً على أصالة المبني للمفعول، ويُوجَّهُ على أنه لما قام المفعول مقام الفاعل أُعْطِي بعض أحكامه[4].

الترجيح:

بعد عرض أدلة الفريقين، وبيان المناقشات الواردة عليها؛ يترجح لدى الباحث صحة ما ذهب إليه جمهور البصريين ووافقهم الشنواني عليه، من أن المبني للفاعل أصل للمبني للمفعول، وأن المبني للمفعول فرع عنه؛ وذلك لقوة أدلتهم، وسلامتها مما وُجِّه إلى رأي الكوفيين ومن وافقهم من اعتراضات.

---

(١) الكتاب (٣/ ٢٥٦)، والخصائص (١/ ٢٦٧).

(٢) قال الأخفش: هو من الجمع الذي ليس له واحد، مثل العباديد، والأبابيل، ومفرده: ذَكَر على غير قياس.

ينظر: لسان العرب (ذكر) (٤/ ٣٠٨)، وتاج العروس (١/ ٢٨٦٥)

(٣) همع الهوامع (٣/ ٣١٢).

(٤) المغني في النحو (٢/ ١٩٣).

العامل في اسم "كان" وخبرها

يقول الشنواني: «وما ذكره من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: إنها لا عمل لها إلا في الخبر؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه: والصحيح الأول؛ بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميرًا نحو: ﴿ كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف: ٧٦].

والضمير -بالاستقراء- إنما يتصل بعامله. ويلزم على قول الكوفيين أن تكون هذه الأفعال ناصبة لا رافعة، وهذا غير معهود»[(١)].

اختلف النحاة في العامل في اسم «كان» وأخواتها، وفي خبرها على مذهبين:

المذهب الأول:

أن «كان» ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وربما يسمى فاعلاً مجازًا، أو عن طريق الاستعارة التصريحية كما صرح به الشيخ ياسين[(٢)]. وسبب ذلك أنه يشبه الفاعل مكاناً.

وأنها تنصب الخبر ويسمى خبرها، وربما يسمى مفعولاً مجازًا أيضًا؛ لشبهه به. وهو مذهب جمهور البصريين، ومنهم سيبويه والمبرد، ووافقهم الشنواني، وعبر سيبويه عن اسمها بالفاعل، وعن خبرها بالمفعول[(٣)].

---

(١) الدرر البهية (٥٤ب).

(٢) حاشية يس على التصريح (١/ ١٨٤).

(٣) كتاب سيبويه (١/ ٤٥)، والتصريح (١/ ١٨٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣).

المذهب الثاني:

أن «كان» وأخواتها لم تعمل شيئًا في المبتدأ، وأنه باقٍ على رفعه، وأن الخبر منصوب على الحال. وهو مذهب جمهورالكوفيين، وخالفهم الفراء، فذهب إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال؛ فإنَّ «كان» عنده في جملة «كان زيدٌ ضاحكًا» مثل: «جاء»؛ فكأنه قيل: جاء زيد ضاحكًا[1].

الأدلة:

استدل البصريون على صحة ما ذهبوا إليه من أن «كان» وأخواتها هي العاملة في اسمها بما يلي:

أولاً: أن ضمائر الرفع تتصل بهذه الأفعال، ولو كان هذا الضمير المرفوع ليس معمولاً لهذه الأفعال لم يتصل بها؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله[2].

ثانيًا: أن الرافع للاسم قبل دخول هذه الأفعال هو أنه عارٍ عن العوامل اللفظية كما في تعريفه[3]، والتعري عن العوامل قد ذهب عن الاسم بدخول

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٧٢)، والتصريح (١/ ١٨٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٤،٦٣).

(٢) شرح المقرب (٢/ ٨٦٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٤).

(٣) يُعَرف المبتدأ بأنه: اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفًى به.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٤٨)، وأوضح المسالك (١/ ١٨٤)، وشرح شذور الذهب (٢٣٠)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٠١).

هذه الأفعال؛ فيجب أن يُبْطَل الرفع الأول[1].

ثالثًا: أن هذه الأفعال عملت لأنها أفعال متصرفة مؤثرة في معنى الجملة؛ فأشبهت «ظننت»، ورفعت ونصبت لأنها تفتقر إلى اسم تُسْنِد إليه كسائر الأفعال، فما أُسند إليه مُشَبَّهٌ بالفاعل الحقيقي[2].

كما استدلوا على نصب خبر «كان» وأخواتها بها بأن قالوا: إن هذا الخبر اسم وقع بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع للفاعل؛ فأشبه المفعول به؛ فوجب أن ينصب مثله بالفعل.

المناقشة:

ناقش البصريون ما ذهب إليه الكوفيون من أن اسم «كان» وأخواتها باقٍ على رفعه، وأنها لم تؤثر فيه، بأن هذا يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بالمبتدأ، وهو أجنبي عنهما؛ أي: لم يكن معمولاً للعامل - إذا عَمِلَتْ في الخبر دون الاسم - ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قائمًا، وقَدَّرت «زيدًا» غير معمول لـ«كان»، تكون قد فصلت به - وهو أجنبي - بين «كان» ومنصوبها؟![3].

كما نوقش قولهم: إن خبر هذه الأفعال انتصب على الحال، بما يلي:

---

(1) شرح المقرب (٢/ ٨٦٠، ٨٦١).

(2) اللباب، للعكبري (١/ ١٦٧).

(3) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (١/ ٤١٩)، وشرح المقرب (٢/ ٨٦١).

أولًا: أن خبر «كان» وأخواتها قد يكون مُعَرَّفًا، وقد يكون مضمرًا، ولا يقع الحال كذلك[1].

ثانيًا: أن الحال يسوغ حذفها، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال؛ لأنه مقصود الجملة، والدليل على أن خبرها هو مقصود الجملة: أنه لو قال قائل: أكان زيدٌ قائمًا، فأجيبَ: لا، كان النفي عائدًا إلى القيام المفهوم من الخبر، لا إلى «كان»[2].

ثالثًا: أن الحال تأتي بعد تمام الكلام، ولا يتم الكلام بـ«كان» الناقصة مع مرفوعها[3].

رابعًا: أنه يلزم على قولهم أن يكون الفعل ناصبًا غير رافع؛ إذ نَصَب الحال - على قولهم - ولم يرفع الاسم، وهذا غير معهود في الأفعال.

وناقش الكوفيون ما ذهب إليه البصريون من أن خبر «كان» منصوب بها تشبيهًا لها بالفعل بأن قالوا: إن خبر «كان» يقع جملة، ويقع ظرفًا، ولا يقع المفعول ظرفًا ولا جملة.

وأجيب: بأن ذلك ممنوع؛ فإن الجملة تقع موقع المفعول، وذلك مثل جملة مقول القول في نحو: «قال زيد: عمرو فاضل»، ويقع الجار والمجرور موقع المفعول في: مررت بزيد. وكذلك الظرف إذا تُوُسِّع فيه[4].

---

(١) اللباب (١/ ١٦٧)، والمغني في النحو، لابن فلاح (٣/ ٥٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٤).

(٢) اللباب (١/ ١٦٧)، والمغني في النحو (٣/ ٥١)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٤).

(٣) المغني في النحو (٣/ ٥٢).

(٤) التصريح (١/ ١٨٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٤).

الترجيح:

بعد عرض المسألة وبيان أدلتها؛ يترجح ما ذهب إليه البصريون ووافقهم الشنواني، من أن «كان» هي العاملة في الجزأين؛ وذلك لقوة أدلتهم وخلوها عن المعارض الراجح، وضعف ما ذهب إليه الكوفيون وعدم استناده إلى دليل معتمد.

ثمرة الخلاف:

تظهر ثمرة الخلاف في العامل في اسم «كان» وخبرها في حالة العطف في مثل قول القائل: «كان زيد قائمًا، وعمرو جالسًا»، فلا يجوز مثل هذا التركيب عند الكوفيين؛ لأنه يلزم منه العطف على معمولَيْ عاملين مختلفين، ويجوز على مذهب البصريين؛ لأن العامل واحد، وهو «كان»[1].

(١) حاشية الصبان (١/ ٢٢٦).

ما يقوم مُقام اسم "كان" عند حذفه

قال الشنواني: «قوله: وفي اسم المفعول على رأي: أي: وهو جواز بناء كان وأخواتها للمفعول، وهو مذهب الجمهور، وعليه فالأصح أنه لا يقام خبرها مقام اسمها؛ لأنه مسند إلى اسمها، فلو أنيب لبقي المسند بغير المسند إليه، وهو ممتنع خلافًا للفراء، بل على القول بأنها تعمل في الظرف -وهو الصحيح- يقام مقام اسمها، وعلى مقابله: يتعين نيابة المصدر، فما ذكره المصنف من نيابة الخبر في مكون قائم مبني على قول الفراء، وسمع من كلام سيبويه: مكون فيه»(١).

اختلف النحاة في بناء «كان» على ما لم يسمَّ فاعله:

فأجاز قوم بناءها على ما لم يسم فاعله، فيقال في «كان زيد قائمًا»: «كين قائم»، ونسبه الشنواني والشيخ العطار إلى الجمهور(٢).

ومنعه ابن السراج وغيره، وعللوا منع ذلك بأن «كان» ليست فعلاً حقيقيًّا؛ إذ تدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيها «غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة، فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل؛ لأنهما غير متغايرين؛ إذ كانا كشيءٍ واحد ؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى»(٣).

---

(١) الدرر البهية (٥٥ب، ٥٦أ).

(٢) ينظر: السابق (٥٥ب، ٥٦أ)، وحاشية العطار على الأزهرية(١٦٥).

(٣) الأصول في النحو (١/ ٨١).

وعلى مذهب الجمهور؛ يأتي من «كان» اسم المفعول، فنقول: كان يكـون، فهو كائن ومكون، كما نقول: ضارب، ومضروب[1].

وعلى كلٍّ، فقد اختلف النحاة – أيضًا – فيما يقام مقام الفاعل، إذا جوزنا بناء «كان» للمفعول على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنه يقام ضمير المصدر – الذي هـو «الكـون» – نائبًـا للفاعـل، فيقـال في «كان زيد قائمًا»: «كين»، بحذف اسم «كان»؛ وينحذف الخبر لحذفه، ويجـوز أن تبقى الجملة، ولكن تكون مفسرة لا محل لها.

وذهب إلى هذا القول: السيرافي، واختاره ابن خروف[2].

القول الثاني:

أنه يقام مُقام الفاعل، إما ظـرف أو جـار ومجـرور إن تعلـق بــ«كـان» أو إحدى أخواتها؛ لأنه لا يقوم مقـام الفاعـل إلا مـا يعمـل فيـه عامـل الفاعـل ويحذف الاسم والخبر.

---

(١) كتاب سيبويه (١/ ٤٦)، وعلل النحو للوراق (٢٤٥)، والمحكـم (٧/ ١٤٦)، وتـاج العـروس (كون) (٣٦/ ٧٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٨٩).

وابن خروف هو: علي بن محمد بن علي الحضرمي، أبو الحسن، من علماء العربية، أندلسيـ، مـن أهل إشبيلية، نسبته إلى حضرـموت. مـن تصـانيفه: شرح كتـاب سـيبويه المعـروف ب"تنقـيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، وشرح الجمل للزجاجي. توفي بإشبيلية سنة تسع وستمائة. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (١/ ٣٤٣)، وفوات الوفيات (٢/ ٧٩).

وذهب إلى هذا القول ابن عصفور في "المقرب"[1].

القول الثالث:

أنه يقام مقام الفاعل مع «كان» خبرُها، سواء أكان الخبر مفردًا نحو: «كين قائم» في «كان زيد قائمًا»، أم جملة نحو: «كين يقام»، أو «كين قِيمَ»، في: «كان زيد يقوم»، أو «كان زيدٌ قامَ».

وذهب إلى هذا القول: الفراء[2].

المناقشة:

نوقش ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من نيابة ضمير المصدر عن فاعل «كان» بأن الذي يقام مقام الفاعل إنما هو شيء من معمولات الفعل مصدرًا كان أو غيره، وعلى هذا لا بد أن يتصور عمل «كان» في ذلك الذي يقام قبل قيامه، وأنت لا تقول: «كان زيد قائمًا كونًا»، فتعديها إلى مصدرها، قالوا: لأن الخبر قام مقامه، فإذا لم يجز لـ «كان» أن تنصبه فكيف ترفعه؟[3]

كما نوقش ما ذهب إليه الفراء، من جواز نيابة خبر «كان» بما يلي:

أولًا: أن «كان» داخلة على المبتدأ والخبر، قال ابن فلاح[4]: «ولا بد

(١) شرح المقرب (١/ ٥٥٦)، وارتشاف الضرب (٢/ ١٨٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٨٩).

(٢) المراجع السابقة.

(٣) شرح المقرب (١/ ٥٥٥- ٥٥٦).

(٤) هو: منصور بن فلاح بن محمد بن معمر اليمني، الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح النحوي، من تصانيفه: الكافي، ومغني اللبيب. توفي سنة ثمانين وستمائة.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٠١).

لأحدهما من الآخر حتى تُعْقل النسبة، والبناء للمفعول بحذف أحدهما، فيرتفع حكم النسبة، وأما الفاعل والمفعول فليس بينهما ارتباط نسبة حتى يحافظ عليها»[١].

ثانيًا: أن الجملة لا تقوم مَقام الفاعل إلا محكيةً، أو مؤولة بالمصدر المُضَمَّن، ولا معنى لـ«كين القيام» إن قدرناه كذلك في «كان زيد قائمًا»[٢]؛ لأن خبر «كان» واسمها متحدا المعنى[٣].

ثالثًا: أن خبر «كان» مسند إلى غير اسمها، فلا يجوز إسناده إليه[٤].

رابعاً: أن ما ذُكِر أنه سُمِع من كلام سيبويه لم أجد له أثراً إلا في "حاشية الصَّبان" مع تعليق لطيف لأبي علي الفارسي يرده؛ حيث يقول الصَّبان:" وأما قول سيبويه مكوّن فيه فقال في شرح اللمحة أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب"[٥].

الترجيح:

بعد عرض الأقوال السابقة، وبيان مناقشتها، يرى الباحث أن الشنواني مصيب فيما ذهب إليه موافقًا لابن فلاح والعكبري من مخالفة الفَّراء في جواز

(١) المغني في النحو (٢/ ٢٢١).

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢١٦، ٢١٧).

(٣) اللباب (١/ ١٦٣).

(٤) السابق نفسه.

(٥) حاشية الصبان (١/ ٤٧٠).

نيابة خبر «كان» عن اسمها؛ لما تبين من ضعف ما ذهب إليه، وقوة ما اعترضوا به عليه، وأن أقرب الأقوال الثلاثة إلى الصواب هو رأي ابن عصفور؛ وذلك لسلامته من المعارضات التي وجهت إلى غيره من الآراء، والله أعلم.

(جـ) المنصوبـــــــات:

المفعول فيه

إعراب قوله تعالى: ﴿ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ ﴾ [الحديد: ١٣]

يعلق الشنواني على تعريف الشيخ خالد للمفعول فيه فيقول: «قوله: ما ضُمن معنى في: أي: اسم ضمن معنى «في» لكونه مذكور الواقع فيه من فعل أو شبهه وأشار به إلى أنه لا يعتبر فيه صحة التصريح بها؛ إذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف كـ«بَعْد» كذا قيل.

وخرج من التعريف نحو ﴿ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧]، إذا قدر بـ«في»؛ فإنه ليس باسم زمان ولا مكان، ونحو ﴿ يَخَافُونَ يَوۡمًا ﴾ [النور: ٣٧]، ونحو ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ونحو ﴿ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ ﴾ [الحديد: ١٣]؛ فإنها ليست بمعنى «في»؛ فانتصاب الأولين على المفعول به، وناصب «حيث»: «يعلم» محذوفًا[١]؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا»[٢]. و« وراءكم » اسم فعل معناه : ارجعوا ، وإنما جاء تأكيداً . قال جماعة منهم أبو البقاء وابن هشام « أنه لم يكن ظرفاً ؛ لأن الظرف إنما يُجاء به لتقييد العامل ، وهو منتفٍ – هنا – إذ لو قلت : « ارجع وراءك » فأردت الظرفية كان بمنزلة (ارجع في الوراء) . والرجوع لا يكون إلا في الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل ... ورد الشباب السمين : بجواز كونه ظرفاً ، إذ المعنى ارجعوا إلى الموقف الذي أُعطِينا فيه نوراً والتمسوا أنواراً ... أو إلى الدنيا فالتمسوا نوراً بتحصيل سببه وهو الإيمان ، وهذا الظرف ليس مستفاداً من الفعل وهو توجيه مقبول »[٣] .

المفعول فيه – ويسمى ظرفًا – هو: ما ضُمِّن معنى «في» الظرفية باطراد: من وقت، أو مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما[٤]، وخرج عن هذا

---

(١) ينظر: أوضح المسالك (٢/ ٤٨–٤٩)، وهمع الهوامع (٣/ ١٣٦–١٣٧).

(٢) الدرر البهية (٨٤ب، ٨٥أ).

(٣) الدرر البهية (٨٥ أ) .

(٤) ينظر: أوضح المسالك (٢/ ٤٨)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٩١)، والتصريح (١/ ٣٣٧)، وهمع الهوامع (٣/ ١٣٦).

الحد أمور:

أحدها: قوله تعالى: ﴿ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧]، وقد ذُكِرَ في تفسيره قولان:

الأول: أن المعنى: ترغبون في نكاحهن؛ لمالهن.

والثاني: ترغبون عن نكاحهن؛ لذمامتهن، وقلة مالهن.

فـ«رغب» تحتمل التقديرين؛ لأنه يقال: رغبت عن الشيء: إذا زهدت فيه، ورغبتُ في الشيء: إذا حرصت عليه، «فلما رُكِّب الكلام تركيبًا حذف معه حرف الجر، احتمل التأويلين جميعًا»(١).

فعلى التقدير الأول يصدق على الاسم «النكاح» أنه اسم ضمن معنى «في»، ولكنه ليس بظرف؛ فإن النكاح ليس باسم زمان ولا مكان. وعلى التقدير الثاني فليس مما نحن فيه(٢).

ثانيها: نحو «يومًا» من قوله تعالى: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوۡمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [النور: ٣٧].

ثالثها: نحو «حيث» من قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤](٣).

---

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٢/ ٢١٠)، والإتقان، للسيوطي (٢/ ٤٩).

(٢) أوضح المسالك (٢/ ٥١)، والتصريح (١/ ٣٣٩).

(٣) أوضح المسالك (٢/ ٥١)، وشرح شذور الذهب (٢٣١).

فإن «يومًا» وإن كان من أسماء الزمان، و«حيث» من أسماء المكان، إلا أنهما ليسا بظرفين؛ لأنهما ليسا على معنى «في»؛ «إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم، وأن العلم واقع في ذلك المكان؛ وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة»[1]، فيكون انتصابهما على المفعول به لا الظرف.

وقد اختلف العلماء في إعراب كلمة «وراءكم» في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا... ﴾ الآية [الحديد: ١٣] - اختلفوا على قولين:

القول الأول:

أنها تعرب ظرفًا نُصب بـ«ارجعوا»، ويجوز أن تكون اسم فعل جاء للتوكيد.

وذهب إليه السمين الحلبي[2]، ووافقه عليه سليمان الجمل[3]،

(١) التصريح (١/ ٣٣٩).

(٢) هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، شهاب الدين السمين الحلبي الشافعي، كان فقيهًا بارعًا في النحو والقراءات، ويتكلم في الأصول، أديبًا. من تصانيفه: تفسير القرآن، وشرح الشاطبية، وشرح التسهيل مات سنة ست وخمسين وسبعمائة هـ.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٣٠)، والدرر الكامنة (١/ ٣٣٩)، وكشف الظنون (٥/ ٩٣).

(٣) هو: سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، المشهور بالجمل، فقيه شافعي من المفسرين. من تصانيفه: حاشية على تفسير الجلالين، وفتوحات الوهاب وهو حاشية على شرح المنهج، توفي سنة أربع ومائتين وألف.

ينظر: تاريخ الجبرتي (٢/ ١٨٣)، وحاشية الجمل على المنهج (٥/ ٣٣٦).

وابن عادل الحنبلي[1] [2]، وهو ظاهر كلام أبي حيان[3]، ووافقهم عليه الشنواني.

القول الثاني:

أنها اسم فعل فيه ضمير الفاعل، والمعنى: ارجعوا ارجعوا، فهو توكيد وليس ظرفًا.

وذهب إلى هذا القول أبو البقاء العكبري وابن هشام[4].

المناقشة:

ناقش أصحاب المذهب الثاني ما ذهب إليه القائلون بجواز كون «وراءكم» ظرفًا بما يلي:

أولًا: أن المعنى: ارجعوا تأخروا، فيكون توكيدًا بمرادف المعنى، أو: ارجعوا ارجعوا، فيكون لفظياً، أما الظروف فلا يؤكد بها[5].

---

(١) هو: عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي، أبو حفص، سراج الدين، صاحب التفسير الكبير المسمى «اللباب في علوم الكتاب».
ينظر: هدية العارفين (١/ ٧٩٤).

(٢) ينظر: الدر المصون (٦/ ٢٧٦)، والفتوحات الإلهية، للجمل (٤/ ٢٨٩)، واللباب، لابن عادل (١٨/ ٤٧٢).

(٣) البحر المحيط (٨/ ٢٢٠).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢٠٨)، واللمحة البدرية (١/ ١٦٨).

(٥) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢٠٨)، والبرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٣).

ثانيًا: أن الظرف إنما يُجاء به لتقييد العامل، فإذا قيل: جلست وراءك، فقد قُيد الجلوس بهذه الجهة، ولولا هذا القيد لكان الجلوس محتملاً لأن يكون فيها وفي غيرها، أما في هذه الآية فيكون التقدير - على الظرفية -: ارجعوا في الوراء، فالرجوع لا يكون إلا في الوراء؛ فتكون فائدة الظرفية قليلة؛ لأنه مستفاد من الفعل، ولا يكون الظرف كذلك[١].

وأُجِيب عن ذلك: بالمعنى أيضًا؛ إذ المعنى: ارجعوا إلى الموقف حيث أُعطِينا هذا النور، فالتمسوا هناك، فإنه من هناك يُقْتَبَس. أو: ارجعوا إلى الدنيا فالتمسوا نورًا بتحصيل سببه، وهو الإيمان، أو: ارجعوا خائبين، وتَنَحَوا عنا فالتمسوا نورًا آخر؛ فلا سبيل لكم إلى هذا النور[٢]. فتكون فائدة الظرف جليلة، وهي التحسير أو الإبعاد، ويكون الظرف ليس مستفادًا من الفعل[٣].

الترجيح:

والراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول ومنهم الشنواني؛ لما ثبت أن المعنى لا يأباه[٤]، مع كون الظرف غير مستفاد من الفعل، والله أعلم.

---

(١) اللباب، لابن عادل (١٨/ ٤٧٢).

(٢) الدر المصون (٦/ ٢٧٦)، والفتوحات الإلهية (٤/ ٢٨٩).

(٣) المرجعان السابقان (الصفحات نفسها).

(٤) المحرر الوجيز (٥/ ٢٦٢).

عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها

يقول الشنواني شارحًا قول الشيخ خالد عن ثالث نوع من أنواع الحال، وهو: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها: «قوله: وعامل الثالثة: أي: المؤكدة لمضمون جملة قبلها، محذوف وجوبًا.

قال بدر الدين بن مالك: والعامل في الحال من هذا النوع -يعني: الحال المؤكدة لمضمون جملة- مضمر، تقديره: أحقه، أو أعرفه، إن كان المبتدأ غير «أنا»، وإن كان «أنا»، فالتقدير: أحق، أو أعرف، أو أعرفني...»[1].

تنقسم الحال قسمين: حال مُؤَسِسَة، وحال مُؤَكدة[2]:

فالمُؤسِسة هي: التي تبين هيئة صاحبها، ولا يستفاد معناها بدونها[3]، أي: إنها تدل على معنى لا يفهم مما قبلها[4]؛ كـ «جاء زيد ماشيًا»؛ فإن «ماشيًا» حال مؤسسة؛ لأنها قد دلت على معنى لا يستفاد من الجملة بدونها؛ لأن معنى المشي لا يفهم مما قبل الحال؛ إذ ليس في قولنا: «جاء زيد» دلالة على هيئة مجيئه؛ فقد يجيء ماشيًا أو ساعيًا أو راكبًا... إلخ؛ فلم يُستفد معنى المشي إلا بذكر

---

(١) الدرر البهية (٨٩ ب).

(٢) ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٧٩، ٨٠)، والمقتضب (٤/ ٣١٠)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٢)، وشرح شذور الذهب(٢٤٦)، وهمع الهوامع (٤/ ٣٩)، والتصريح (١/ ٣٨٧) ، وحاشية الخضري (١/ ٢١٩).

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب (٢٤٦)، وحاشية الخضري (١/ ٢١٩)، وشرح الأشموني (١/ ٤٢٩).

(٤) ينظر: همع الهوامع (٤/ ٣٩).

الحال «ماشيًا». وهذه الحال تسمى أيضًا: الحال المُبَيِّنة[١].

والمُؤكِدة هي: الحال التي يستفاد معناها بدونها، أي: إنها تدل على معنى يفهم مما قبلها[٢].

وقد اختلف النحاة في إثبات الحال المؤكدة على قولين:

القول الأول: إثبات هذه الحال، وأنها تأتي على أقسام سيذكرها الباحث لاحقًا، وإن كان الغالب في الحال أن تكون مُبَينة[٣]، وهو مذهب الجمهور[٤].

القول الثاني: إنكار هذه الحال، وأن الحال لا تكون إلا مؤسسة. وإلى هذا ذهب الفَّراء والمبرد والسهيلي؛ وعلَلوا لذلك بأن الحال لا تخلو من فائدة ما عند ذكرها[٥]، وما ورد مما عُدَّ من الحال المؤكدة ردَّه هؤلاء إلى الحال المُبيِّنة أو المُؤسِسة[٦].

إذا تقرر هذا، فالتفريع على مذهب الجمهور: أن الحال المُؤَكِّدة تأتي على ثلاثة أقسام[٧]:

---

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) ينظر: التصريح (١/ ٣٨٧)، وهمع الهوامع (٤/ ٤٠،٣٩)، وحاشية الخضري (١/ ٢١٩).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٤/ ٤٠،٣٩)، وحاشية الخضري (١/ ٢١٩).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٢)، و همع الهوامع (٤/ ٤٠،٣٩)، والتصريح (١/ ٣٨٧).

(٥) ينظر: همع الهوامع (٤/ ٤٠).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٢)، و التصريح (١/ ٣٨٧)،.

(٧) ينظر: همع الهوامع (٤/ ٣٩)، وحاشية الخضري (١/ ٢١٩).

القسم الأول: الحال المؤكدة لعاملها:

وقد عَّرفها السيوطي وغيره بأنها: التي يُسْتَفاد معناها من صريح لفظ عاملها(١)، وهذا يعني أنها لو لم تُذْكَر، لأفاد عاملها معناها(٢).

وهذه الحال نوعان(٣): إما أن توافق عاملها معنى ولفظًا، وإما أن توافقه في المعنى فقط دون اللفظ؛ لذا حد الأشموني الحال المؤكدة لعاملها بقوله: «هي كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ... أو معنى ولفظًا»(٤).

فمن الحال المؤكدة لعاملها الموافقة له لفظًا ومعنى، قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [النساء: ٧٩]، فـ «رسولاً» حال من المفعول به، وهو الكاف في قوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ ﴾، وهي مؤكدة لعاملها، وهو «أرسلنا»، وموافقة له في اللفظ والمعنى.

ومثل ذلك - أيضًا - قوله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق: ٣١] فـ «غير بعيد» حال من نائب الفاعل وهو الجنة، وهي - أي الحال - مؤكدة لعاملها «أُزْلِفت» في المعنى، مخالفة له في اللفظ، ووجه موافقتها له في

---

(١) همع الهوامع (٤/ ٣٩)، التصريح (١/ ٣٨٧)

(٢) شرح شذور الذهب (٢٤٧).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٥)، وشرح ابن عقيل (١/ ٦٥٣)، وارتشاف الضرب الضرب (٢/ ٣٦٢)، والتصريح (١/ ٣٨٧)، وهمع الهوامع (٤/ ٣٩، ٤٠)، وشرح الأشموني (١/ ٤٢٩، ٤٣٠).

(٤) ينظر: شرح الأشموني (١/ ٤٢٩).

المعنى: أن الإزلاف هو التقريب؛ فكل مُزْلَف قريب، وكل قريب غير بعيد[1]،ففيهازيادة فائدة لاختلاف مسافة القرب.

ومنه قول الشاعر:

أَصِخْ مُصِيخًا لِمَن أبدى نصيحتَه والزمْ توقِّيَ خَلْطِ الجِد باللَعِبِ[2]

فـ «مصيخا» حال من الفاعل، وهو الضمير المستتر في قوله: «أصخ»، وهو مؤكد له لفظًا ومعنى؛ «وذلك لأنَ الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل»[3].

ومثل ذلك قول امرأة من العرب:

قُمْ قائمًا قُم قائمًا صادفْت عبدًا نائمًا[4]

وقول لبيد[5]:

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب (٢٤٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٠)، وشرح عمدة الحفاظ (٤٤٠)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٨٥)، والتصريح (١/ ٣٨٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٥٥).

(٣) ينظر: التصريح (١/ ٣٨٧).

(٤) الرجز لامرأة من العرب في المقاصد النحوية (٣/ ١٨٤)، وبلا نسبةفي الصاحبي (٢٣٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٣١٧) وفيه: «صائما»، والدرر (٦/ ٤٩) وفيه: «سالما».

(٥) هو: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عُقيل العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ، ويُعد من أصحاب النبي ﷺ، وهو أحد أصحاب المعلقات، توفي سنة إحدى وأربعين هجرية.

ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٥٠٠)، والمحبر (١/ ٧٨)، والمعارف (٣٣٢).

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلامِ مُنِيرَةً   كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها[1]

القسم الثاني: الحال المُؤَكِّدة لصاحبها:

وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها[2].

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩] فـ «جميعًا» حال من الفاعل، وهو الاسم الموصول «من» وهي مؤكدة له؛ لأن «من» الموصولة تدل على العموم، و«جميعًا» تدل على الإحاطة؛ فتكون مؤكدة لعموم «من».

وقد أورد ابن مالك في شرح التسهيل هذه الآية ضمن أمثلة الحال المؤكدة لعاملها في المعنى دون اللفظ[3].

وقال ابن هشام: «وهو سهو منه؛ لما رأينا هنا أن الحال مؤكدة لصاحبها، وليس لعاملها»[4].

---

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (٣٠٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٨١)، وبلا نسبة في شرح قطر الندى (٢٤١).

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب (٢٤٧)، والتصريح (١/ ٣٨٧)، وممن أغفل هذا القسم: ابن مالك في شرح التسهيل. ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٥) وما بعدها، وابن عقيل في شرح الألفية (١/ ٦٥٢) وما بعدها، وغيرهما.

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٦)، وشرح ابن الناظم (٣٣٣).

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب (٢٤٧-٢٤٨)، ومغني اللبيب (٦٠٦).

القسم الثالث: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها:

وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة(١).

ويتضح من هذا التعريف أنه يشترط في الجملة التي تأتي الحال لتأكيد مضمونها شروط(٢):

أحدها: أن تكون جملة اسمية؛ فإن اشتملت الجملة على فعل كانت الحال مؤكدة له، وليس لمضمون الجملة.

وثانيها: أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين؛ لأنه لا يُؤَكَّد إلا ما عُرِّف عند البصريين(٣).

وثالثها: أن يكون المبتدأ والخبر جامدين؛ إذ لو كان أحدهما مشتقًّا لكان هو العامل في الحال، ولأصبحت الحال مؤكدة له، لا لمضمون الجملة(٤).

كما يؤخذ أيضًا من حد تلك الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها: أنه يشترط أن تكون بلفظ دال على معنى مُلازِم، أو شبيه بالمُلازِم في تقدم العِلم به(٥).

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب (٢٤٧).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٧)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٦٥٤)، وحاشية الجمل (١/ ٢٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ٤٣٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٨٧).

(٣) ينظر: حاشية الجمل (١/ ٢٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ٤٣٠).

(٤) ينظر: المرجعان السابقان.

(٥) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٨).

ومن الأمثلة التي استوفت هذه الشروط قول سالم بن دارة:

أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِي   وهل بدارةَ يا لَلّناس مِن عارِ[(١)]

فـ «معروفًا» حال مُؤَكِّدة لمضمون جملة «أنا ابن دارة»، وهي جملة اسمية جُزْآها معرفتان جامدان، وجاءت الحال دالة على اللزوم.

وقد اختُلِف هاهنا في نحو قولهم: «زيد أبوك عطوفًا»:

فذهب بعض النحاة إلى أن الحال في هذا المثال ونحوه حال مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها؛ لأنها جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر معرفتين جامدين[(٢)].

وذهب بعضهم إلى أن الحال في هذا المثال ونحوه حال مؤكدة لعاملها، وهي مخالفة له في اللفظ، وموافقة له في المعنى، ومن هؤلاء ابن مالك؛ إذ قال وهو في صدد التمثيل للحال المؤكدة لعاملها معنى لا لفظًا: «ومن هذا القبيل عندي: «هو أبوك عطوفًا»، و«هو الحق بَيِّنًا»؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل؛ فلا حاجة إلى إضمار عامل بعدهما»[(٣)]، ووافقه الأشموني على ما ذهب إليه[(٤)].

---

(١) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة في الكتاب (٢/ ٧٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٤٧)، والخصائص (٢/ ٢٦٨،٣/ ٦٠)، وشرح المفصل (٢/ ٦٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٨٦)، وخزانة الأدب (١/ ٤٦٨، ٢/ ١٤٥، ٣/ ٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب (٢٩٦)، والتصريح (١/ ٣٨٨).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٧).

(٤) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٣١٦).

وفي كلام الخضري في حاشيته ما يكشف عن علة هـذا الخـلاف، وهـو: هل الجمود المُشْتَرط في جُزْأي الجملة التي تـأتي الحـال لتأكيـد مضـمونها هـو الجمود المحض أو غير المحض؟ إذ نبَّه على أن المراد بالجمود: الجمود المحض؛ ليخرج نحو: أنا الأسد مقدامًا؛ فإنها مؤكـدة لعاملهـا، وهـو الأسـد؛ لتأويلـه بالشجاع، لا للجملة؛ لأنه ليس جامدًا جمودًا محضًا، ومثله: زيد أبوك عطوفًـا؛ وهو الحق بيِّنًا؛ لتأويل «الأب» بـ«العاطف»، و«الحق» بـ«الواضح»؛ فجمودهمـا ليس محضًا[1].

ولم يُجْروا قولهم: «زيد أخوك عطوفًا» مُجْرَى «زيد أبوك عطوفًـا» في ذلـك، بل جعلوه من قبيل الجامد المحض؛ فتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة التـي قبلها، وسبب ذلك: أن عطف الأخ وحُنُوَّه قليل إذا قيس بـالأب، وغـير لازم له لزومه للأب؛ فلم يؤول «الأخ» بـ «العاطف»، بل جعل جامدًا جمـودًا محضًـا بخلاف الأب[2].

وتأتي الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، لأغراض متعددة، منها: بيـان اليقين، والفخر، والتعظيم، والتحقير، والتواضع، والوعيد[3].

فمثال التي لبيان اليقين: البيت السابق:

---

(١) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٣١٦)، وحاشية الخضري (١/ ٢٢٠).

(٢) ينظر: حاشية الخضري (١/ ٢٢٠).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٧، ٣٥٨)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٢)، والتصريح (١/ ٣٨٧، ٣٨٨)، وهمع الهوامع (٤/ ٣٩).

أنــــا ابــــن دارة معروفًــــا... ....

يعني: أنا ابن دارة لا شك فيَّ، ومنه قولك: «هو زيـد معلومًـا»، أي: هـو زيد لا شك فيه.

ومثال التي للفخر: «أنا زيد كريمًا» أو «شجاعًا»... إلخ.

ومثال التي للتعظيم: «هو زيد جليلاً» أو «مهابًا»... إلخ.

ومثال التي للتحقير: «هو فلان مقهورًا» أو «مغلوبًا»... إلخ.

ومثال التي للتواضع: «أنا عبدك فقيرًا إلى عفوك».

ومثال التي للوعيد: «أنا فلان متمكنًا منك، فاتَّقِ غضبي».

وعلى كلٍّ، فهذه الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلهـا، لا يجـوز تقـديمها على هذه الجملة؛ فلا تقـول: «عطوفًـا زيـد أخـوك»، ولا «معروفًـا أنـا زيـد»، وكذلك لا يصـح أن تتوسـط بـين المبتـدأ والخـبر؛ فـلا تقـول: «زيـد عطوفًـا أخوك»[1].

وقد اختلف النحاة في العامل في هذه الحال على ثلاثة أقوال[2]:

القول الأول: أن العامل فيها محذوف وجوبًا[3]، وقدره سـيبويه في جملـة

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٦٥٤)، وحاشية الخضري (١/ ٢٢٠).

(٢) ينظر: شرح التسـهيل (٢/ ٣٥٨)، وارتشـاف الضرب (٢/ ٢٦٣)، والتصريـح بمضـمون التوضيح (١/ ٣٨٨)، وهمع الهوامع (٤/ ٤٠).

(٣) ينظر: شرح ابـن عقيـل (١/ ٦٥٤، ٦٦٠)، وشرح الأشـموني (١/ ٤٣١)، وحاشـية الخضري (٢/ ٢٢٠).

«هو زيد معروفًا»: أَثْبِتْهُ أو الزمه معروفًا[1]، وفي غيره قال: أحقه.

وفَصَّل بعض النحاة كبدر الدين بن مالك، وأبي حيان، في تقدير العامل، فقال: إن كان المبتدأ «أنا» فتقدير العامل في الحال: «أحُقُّ»، أو «أعرف»، أو «أعرفني»، أو «أحُقُّني». وإن كان المبتدأ غير «أنا»، فتقدير العامل في الحال: «أحقه»، أو «أعرفه»[2].

وقد ذهب إلى هذا القول جمهور النحاة؛ كسيبويه، وبدر الدين بن مالك، وأبي حيان، وابن عقيل،والسيوطي، والأشموني، والشيخ خالد الأزهري، ووافقهم الشنواني، وجعله الخضري علةً، في كون هذه الحال لا يجوز تقديمها على الجملة[3].

القول الثاني:

أن العامل فيها هو الخبر، يُتَأول بـ«مسمى»؛ فيعمل في الحال نحو: أنا حاتم سخيًّا. وذهب إليه الزجاج[4].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٧٨/ ٧٩)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٣).

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (٣٣٦)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٣)، وهمع الهوامع (٤/ ٤٠).

(٣) ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٧٩، ٨٠)، وشرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (٣٣٦)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٣)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٦٥٤)، والتصريح (١/ ٣٨٨)، وهمع الهوامع (٤/ ٤٠-٤١)، وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥)، وحاشية الخضري (٢/ ٢٢٠)،وشرح الأزهرية مع حاشية العطار (٢٢٥).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم (٣٣٦)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٥١)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٣)، والتصريح (١/ ٣٨٨)، وهمع الهوامع (٤/ ٤٠).

القول الثالث:

أن العامل فيها هو المبتدأ؛ لتضمنه معنى «انتبه» نحو: أنا عمرو شجاعًا[1]. وذهب إلى القول بأن العامل في هذه الحال هو المبتدأ: ابن خروف[2].

القول الرابع:

أن العامل في هذه الحال هو معنى الجملة؛ كما قيل في المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره، فكأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفًا، ويرحم مرحومًا. وقد ذهب إلى هذا القول: الرضي، وعزاه لابن مالك، ولعل الرضي قد نسب هذا القول إلى ابن مالك لقول ابن مالك في شرح التسهيل عند حديثه عن الحال المؤكدة للخبر وإثباتها، في قول الشاعر:

فإني اللَّيثُ مرهوبًا حِماهُ وعندي زاجِرٌ دون افتِراسِي[3]

«فمرهوبًا حماه حال مؤكدة للخبر، وهو العامل فيها بما تضمن من معنى التشبيه»[4].

---

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (٤٣٥)، والشاهد فيه قوله: «فإني الليث مرهوبًا حماهُ»، فقد جاءت الحال، وهو قوله: «مرهوبًا»، متأخرة عن عاملها وجوبًا، لأن هذا العامل حرف تأكيد يتضمن معنى الفعل دون حرفه.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٣٥٦).

وقوله في بيت أمية بن أبي الصلت[1]:

سَــلامَكَ رَبَّنــا في كُــلِّ فَجــرٍ   بريئًــا مَــا تَغَنَّثُــكَ[2] الــذُمومُ[3]

«فبريئًا: حال مؤكدة لـ«سلامك»، ومعناه: البراءة مما لا يليق بجلالك، وهو العامل في الحال؛ لأنه من المصادر المجعولة بدلاً من اللفظ بالفعل. ومن هذا القبيل- عندي-: هو أبوك عطوفًا، وهو الحق بَيِّنًا؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما»[4].

إلا أن نص كلٍّ من الألفية، والتسهيل وشرحه عن العامل في الحال لا يساعد على هذا الفهم؛ فإن ابن مالك يقول في الألفية – وكذا في الكافية-:

وَإن تُؤَكِّــد جُملَــةً فَمُضــمَرٌ   عَامِلُهَــا وَلَفظُهَــا يُــؤَخِّرُ[5]

---

(١) هو: أمية بن عبد الله بن أبي الصلت الثقفي: شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف، وهو ممن حرَّموا على أنفسهم الخمر، ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية. قال الأصمعي: ذهب أمية في شعره بعامة ذكر الآخرة. توفي سنة خمس هـ.

ينظر: جمهرة الأنساب (٢٥٧)، خزانة الأدب (١/ ١١٩)، تهذيب ابن عساكر (٣/ ١١٥).

(٢) ما تغنثك: أي: ما تلزق بك، ولا تنسب إليك.

لسان العرب (غنث) (٥/ ٣٣٠٥).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٥٤)، والكتاب (١/ ٣٢٥)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٤٢٨)،ولسان العرب (غنث) (٢/ ١٧٤)، و(ذمم) (١٢/ ٢٢٠)، و(سلم) (٢٩١)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٣٥).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٧).

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٥)، وشرح ابن عقيل (١/ ٦٥٣).

ونص التسهيل: «ويؤكد بها أيضًا - أي: بالحال - في بيان يقين، أو فخر، أو تعظيم، أو تصاغر، أو تحقير، أو وعيدٍ خبرُ جملة جُزْآها معرفتان جامدتان جمودًا محضًا. وعاملها: أحق أو نحوه، مضمرًا بعدهما، لا الخبر مؤولا بـ «مسمًّى»، خلافًا للزجاج، ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا، خلافًا لابن خروف»[(١)].

وقال في شرحه: «ولا تكون هذه الحال - أعني المُؤَكِّدة - لهذه المعاني إلا بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم؛ في تقدم العلم به. وتقدير عاملها بعد الخبر: أحقه، أو: أعرفه، إن كان المخبر عنه غير «أنا»، وإن كان «أنا» فالتقدير «أحق» أو «أعرف» أو «اعرفني»، وهذا أولى من قول الزجاج: هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من قول ابن خروف: إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه»[(٢)].

فهو في هذه النصوص يذهب مذهب الجمهور، من أن عاملها مُقَدَّر، وعلى هذا وافقه ابن عقيل والأشموني في شرحيهما[(٣)].

واستدل الرضي لصحة ما ذهب إليه بأن قال: «إن الجملة، وإن كان جُزْآها جامدين جمودًا محضًا، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جُزْأَيْها إلى الآخر معنى من معاني الفعل؛ ألا ترى أن معنى: «أنا زيد»: أنا كائن زيدًا. فعلى هذا؛ لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة، ولا على أحدهما، لضعفها في العمل؛ وذلك لخفاء معنى الفعل فيها»[(٤)].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٥).

(٢) ينظر: السابق (٢/ ٣٥٨).

(٣) ينظر: المساعد (٢/ ٤٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٥٢).

المناقشة:

مناقشة المذهب الأول:

نوقش ما ذهب إليه سيبويه من تقدير العامل بـ «أحقه» بأنه لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفًا، وإن أراد أن المعنى: أعلمه عطوفًا، فهو مفعول ثانٍ لا حال[1].

مناقشة المذهب الثاني:

نوقش ما ذهب إليه الزجاج بأمور:

أحدها: ما فيه من تَكَلُّف ظاهر[2].

ثانيها: أن حاتمًا في قوله: «أنا حاتم سخيًّا» لم يكن سخيًّا وقت تسميته بحاتم – في هذا التقدير، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى.

ثالثها: أن هذا التقدير بمسمًّى لا يطرد فيما ليس الخبر فيه علمًا[3]، نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١].

رابعها: أنه يستلزم المجاز[4].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٥١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٨)، وهمع الهوامع (٤/ ٤٠).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٥١).

(٤) ينظر: التصريح (١/ ٣٨٨).

مناقشة المذهب الثالث:

نوقش ما ذهب إليه ابن خروف، من أن العامل في هذه الحال هو المبتـدأ، بأمور:

أحدها: أن الذي ضمن معنى التنبيه: الحروف لا الأسماء[١].

ثانيها: أن عمل الضمير والعلم في نحو: أنا زيـد، وزيـد أبـوك، لم يثبـت نظيره في شيء من كلام العرب[٢].

ثالثها: ما فيه من التكلف.

رابعها: أن هذا يقتضي جواز تقديم الحال على الخبر، وهـو ممتنـع؛ لعـدم تمام الجملة[٣].

الترجيح:

بعد عرض المذاهب السابقة، يترجح لدى الباحث مذهب الشنواني ومن وافقه من العلماء، القائل بأن عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلهـا يكـون محـذوفًا وجوبًا، ويقدر حسب المبتدأ؛ لأن فكرة حذف العامل وجوباً ممكنة ولها نظـائر وهـو مذهب جمهور النحويين وكبار حذَّاقهم ممن سبق بيان أسمائهم، لم يشذ عن ذلـك إلا القليل، كما أنه أبعد المذاهب عن التكلف[٤].

---

(١) ينظر: المساعد (٢/ ٤٣).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٥١).

(٣) ينظر: التصريح (١/ ٣٨٨).

(٤) ينظر: همع الهوامع (٤/ ٤٠).

المفعول معه

كون المفعول معه قياسياً أم سماعياً

يقول الشنوانيّ عن المفعول معه: «اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي، وغيره من المفاعيل لم يختلفوا فيه أنه قياسي، والأصح: أنه قياسي»[١].

اختلف النحاة في المفعول معه: هل هو قياسي أو سماعي على قولين[٢]:

القول الأول: إنه قياسي وهو ما ذهب إليه الشنواني، ونسبه ابن يعيش[٣] والرضي[٤] إلى أبي الحسن الأخفش، ونسبه صلاح الدين العلائي إلى أكثر البصريين[٥]، ونسبه الرضي إلى أبي علي الفارسي[٦]، وهو ما صححه أبو حيان[٧]، والسيوطي[٨]، وصلاح الدين العلائي[٩][١٠]، والأشموني، وذكر أنه

---

(١) الدرر البهية (٨٦ب).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٦٥)، والبصريات (١/ ٧٠١)، والمفصل (٥٩)، وشرح ابن يعيش (٢/ ٥٢)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٩٣)، وشرح اللمحة (٢/ ١٩٥)، وتوضيح المقاصد (١/ ٦٦٣)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٣٥)،.

(٣) ينظر: شرح المفصل (٢/ ٥٢).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ١٩٨).

(٥) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين بن كيكلدي العلائي (٢٠١).

(٦) ينظر: شرح الرضي للكافية (١/ ١٩٨).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣).

(٨) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٢٣٥).

(٩) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة (٢٠١).

(١٠) هو: خليل بن كيكلدي بن عبد الله، ، صلاح الدين أبو سعيد العلائي، كان فقيهًا، أديبًا، صحيح العقيدة سنيًّا، ومن تصانيفه: القواعد، ومنحة الرائض بعلوم آيات الفرائض. توفي بالقدس سنة إحدى وستين وسبعمائة.
ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٣/ ٩١).

وذكر أنه مُقْتَضَى إيراد ابن مالك للمفعول معه في نظمه[1]؛ لأنه قد بوب له مع الأبواب القياسية، ولم ينبِّه على أنه سماعي[2]؛ كما نقل السيوطي[3] القياس في هذا الباب عن المبرَّد[4]، والسيرافي[5]، غير أنهم اختلفوا في إطلاق القياسية أو تقييدها ببعض الشروط[6]:

ففريق من النحاة ذهب إلى أن القياس في هذا الباب في كل شيء، حتى حيث يُرَاد بالواو معنى العطف المحض؛ كما في «قام زيد وعمرو»، أو حيث لا يتصور العطف ألبتة؛ كما في «قعدت وطلوعَ الشمس»، ونسب السيوطي[7] ذلك إلى ابن مالك، وهو ما يتفق مع إيراد ابن مالك للمفعول معه في نظمه بين الأبواب القياسية مع عدم التنبيه على كونه سماعيًّا؛ كما نبه على ذلك الأشموني[8] وسبقت الإشارة إليه من قبلُ.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢/ ١٤١).

(٢) ينظر: حاشية الصبان (٢/ ١٤١).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(٤) ينظر: الكامل (٢/ ٨٣٣).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٦٥).

(٦) ينظر: الكامل (٢/ ٨٣٣)، والبصريات (١/ ٧٠١)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٦٥)، وشرح ابن يعيش (٢/ ٥٢)، وتوضيح المقاصد (١/ ٦٦٣)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٦٨)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٦٣)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (٢٠٢)، وارتشاف الضرب (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(٧) ينظر: همع الهوامع (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(٨) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ١٤١).

ونسب أبو حيان[1] إلى الجمهور أنهم خَصُّوا القيـاس في هـذا البـاب بـما صلح فيه معنى العطف، ومعنى المفعول معه، ومن ثَمَّ لم يجيزوا القياس حيـث لا يتصور معنى العطف؛ لقيام الأدلة على أن واو المعية عطف في الأصـل، ولا حيث تمحض معنى العطف؛ لأن دخول معنى المفعول معـه هـو الـذي سـوغ خروجه بما يقتضيه العطف من المُشَاكلة التي تؤثرها العـرب عـلى غيرهـا، إلى النصب.

ولا فرق عند هؤلاء في صحة القياس بين أن تكون صلاحية العطف من باب الحقيقة؛ كما في «جاء البَرد والطيالسةَ»[2]؛ إذ يصح المجيء منهما جميعًـا، أو من باب المجاز؛ كما في «سار زيدٌ والنيلَ»؛ لأن النيل يسير مع زيد مجـازًا مـن جهة أنه لا يفارقه في حال سيره؛ كما لا يفارقه من يسـير معـه ممـن يوجـد منـه السير حقيقة[3].

وخص المبرَّد[4] والسيرافي[5] القياس في هذا الباب بما كان فيه الثاني أثرًا للأول، وكان الأول سببًا له؛ كما في «جاء البرد والطيالسة» فإن البرد سبب لاسـتعمال الطيالسة؛ وكما في قول القائل: «جئت وزيدًا»؛ إذا كان سببًا في مجيئه.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٤٨٥)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٣٦،٢٣٥).

(٢) الطيالسة: جمع «طَيْلس»، و«طَيْلسان»، وهو نوع من الأكْسية.

ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٣٤)، ولسان العرب، مادة (طلس).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٢٣٦).

(٤) ينظر: الكامل (٢/ ٨٣٣).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٦٥).

وذهب ابن هشام الخضراوي[1] إلى أن القياس في هذا الباب يختص بالألفاظ التي سمعت عن العرب؛ كلفظ الاستواء، والمجيء، والصنع... إلخ، وما في معنى هذه الألفاظ؛ فيقاس «وصل» على «جاء»، و«وافق» على «استوى»، و«فعلت» على «صنعت» وهلمّ جرًّا، وأما ما ليس في معنى ما سمع من الألفاظ فلا يتأتى القياس فيه[2].

القول الثاني: إن المفعول معه سماعي، يقتصر فيه على ما ورد عن العرب ولا يقاس غيره عليه.

وإلى هذا ذهب فريق من النحاة[3]، ونسبه الأشموني[4] وغيره[5] إلى الأخفش، وهو رأي الزجاجي[6]، ونسبه أبو حيان إلى الأكثرين[7].

---

(١) هو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله، المعروف بابن البرذعي، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء. من تصانيفه: الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح، ، والنقض على الممتع لابن عصفور، وفصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، توفي بتونس سنة ست وأربعين وستمائة.

ينظر: التكملة لابن الأبار (٣٦١)، وبغية الوعاة (١/ ٢٦٧).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٢٣٦-٢٣٧)، والتذييل والتكميل (٣/ ٤٨٥)، وارتشاف الضرب (٢/ ٢٩٣).

(٣) ينظر: المفصل (٥٩)، شرح الرضي على الكافية (١/ ١٩٨)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٣٧)، وشرح الأشموني (٢/ ١٤١)،.

(٤) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ١٤١).

(٥) ينظر: الفصول المفيدة (٢٠٢).

(٦) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٦٨).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٤٨٥)، وارتشاف الضرب (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣).

يقول الأشموني: «ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي، وذهب غيره إلى أنه مَقِيْس»[1].

ويقول الزمخشري: «هذا الباب قياس عند بعضهم، وعند آخرين مقصور على السماع»[2].

الأدلة:

أدلة القول الأول:

يدلل للقول بأن المفعول معه قياسي ما يلي:

أولاً: أنه يجري مَجْرَى المصدر «المفعول المطلق» والظرف، ونحوهما؛ لصحة معناه، وصحة عامل النصب فيه[3].

ثانيًا: كثرة مجيء المفعول معه في كلام العرب[4]، فقد ورد في القرآن الكريم؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾ [هود: ١١٢]؛ فإن «مَن» في موضع نصب على أنها مفعول معه، والتقدير: فاستقم كما أمرت مع من تاب معك[5].

---

(١) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢/ ١٤١).

(٢) ينظر: المفصل (٥٩).

(٣) ينظر: الفصول المفيدة (٢٠٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل (٢/ ٢٥٢)، والتهذيب الوسيط في النحو (١٨٢، ١٨٣)، والفصول المفيدة المفيدة (٢٠٢).

(٥) ينظر: إملاء ما من به الرحمن (٢/ ٤٧)، والتهذيب الوسيط في النحو (١٨٢).

=

وقال تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ... ﴾ [البينة: ١]؛ فقوله: «المشركين» منصوب على أنه مفعول معه، والتقدير: لم يكن الكافرون مع المشركين.

قال سابق الدين بن يعيش الصنعاني[(١)]: «ولا يجوز أن يكون «والمشركين» عطفًا على «أهل»؛ لأنه لو كان عطفًا، لكان التقدير: من أهل الكتاب ومن المشركين، وذلك لا يجوز؛ لأن المشركين كلهم كفار، و«من» تقتضي التبعيض؛ فلهذا امتنع العطف»[(٢)].

وعلى النصب حملاً على المفعول معه -أيضًا- وجهت قراءة من قرأ «وشركاءكم»[(٣)] بالنصب في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ

=

ويجوز أن تكون الواو عاطفة؛ فيكون «من» معطوفًا على الضمير المستتر في «استقم»، وجاز هذا العطف مع عدم تأكيد الضمير المستتر بضمير منفصل؛ لقيام الفاصل مقام التأكيد.

ينظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٤٣٢).

(١) هو: الحسن بن محمد بن الحسن، ابن يعيش الصنعاني، فقيه الزيدية في عصره، من أهل صنعاء، ولي قضاءها إلى أن مات. من تصانيفه: التذكرة الفاخرة في الفقه، وتعليق على اللمع، ومختصر الانتصار، توفي سنة إحدى وتسعين وسبعمائة.

ينظر: البدر الطالع (١/ ٢١٠)، والأعلام (٢/ ٢١٦).

(٢) ينظر: التهذيب الوسيط في النحو (١٨٢)، والذي ذهب إليه العكبري في إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/ ٢٩١)، ومكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن (٢/ ٨٣١)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٤٠)، وأبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٥/ ٢٧١)- أن «المشركين» في هذه الآية الكريمة معطوف على «أهل».

(٣) ينظر: الكشاف (٢/ ٣٢٧)، والبحر المحيط (٥/ ١٥٣).

﴿وَشُرَكَآؤُكُمۡ﴾ [يونس: ٢٨]، أي: مكانكم أنتم مع شركائكم[١].

كما ورد المفعول معه في أشعار العرب كثيرًا، ومن ذلك قول الراعي عبيد بن حصين[٢]:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي لزم الرحالةَ أن تميلَ مميلا[٣]

فـ«الجماعة» نصب على المعية بفعل كون مضمر، والتقدير: أزمان كان قومي والجماعة.

ويقول الشاعر:

إذا أعجبتك الدهر حالٌ من امرئٍ فدعه وواكلْ أمره والليالِيا[٤]

---

(١) ينظر: الكشاف (٢/ ٣٢٧)، والبحر المحيط (٥/ ١٥٣)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (٤/ ١٣٩)، والتهذيب الوسيط في النحو (١٨٢، ١٨٣).

(٢) هو: عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، أبو جندل: شاعر فحل، كان من جلة قومه، قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل، عاصر جريرًا والفرزدق، وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جرير هجاء مرًّا. توفي سنة تسعين.

ينظر: الأغاني (٢٠/ ١٦٨)، ورغبة الآمل (١/ ١٤٦).

(٣) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه (٢٣٤)، والكتاب (١/ ٣٠٥)، والأزهية (٧١)، وخزانة الأدب (٣/ ١٤٥، ١٤٨)، والتصريح (١/ ١٩٥)، والدرر (٢/ ٨٩)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٨٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٥، ٥/ ٣٣٧).

والشاهد في البيت: قوله: و«الجماعة» حيث نصبه على المفعول معه.

(٤) البيت من الطويل وهو لأفنون التغلبي في حماسة البحتري (١٦٤)، ولمويلك العبدي في حماسة حماسة البحتري (٢١٥)، وبلا نسبة في والمقاصد النحوية (٣/ ٩٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٥).

والشاهد فيه قوله: «واللياليا» حيث نصبه على المعية، وهذا أرجح من النصب على العطف.

فقوله: «اللياليا» مفعول معه؛ لأن في جعله معطوفًا تعسفًا[1]، والتقدير: واكل أمره مع الليالي.

أدلة القول الثاني:

تمسك من قالوا: إن المفعول معه سماعي، بأن المفعول معه شيء وقع موقع غيره؛ فينبغي ألا يُصار إليه إلا بسماع من العرب، ويوقف عند هذا السماع[2].

وبيان ذلك: أن النصب على المفعول معه يتضمن وضع الواو في غير موضعها؛ لأن أصل الواو العطف، وهي في المفعول معه تجعل بمعنى «مع» اتساعًا، ويكون النصب بعدها بالعامل الذي قبلها؛ وكل ذلك خروج عن القياس؛ فينبغي أن يقتصر فيه على السماع[3].

الترجيح:

والذي يترجَّح من هذين القولَيْن هو القول الأول؛ القائل بأن المفعول معه قياسي، وهو ما أخذ به الشنواني؛ وذلك لأن قَصْرَ هذا الباب على السماع، لا يتناسب مع سعة وكثرة ما ورد منه، الأمر الذي يدعو إلى ترجيح القول بالقياس؛ وفي قصر الأمر على السماع مع سعته وكثرته تضييع لفائدة هذه النصوص؛ فينبغي ألا يقصر على السماع إلا ما كان وروده نادرًا؛ فإن مثله لا يقاس عليه؛ بخلاف ما كثر وروده؛ فإن في ترك القياس عليه تحجيرًا لواسع.

---

(١) ينظر: شرح الشواهد للعيني مع حاشية الصبان (٢/ ١٣٩).

(٢) ينظر: شرح المفصل (٢/ ٥٢).

(٣) ينظر: الفصول المفيدة (٢٠٢).

(د) المجرورات:

الممنوع من الصرف

سقوط الكسرة في حالة الجر

قال الشنواني - ناقلًا عن الرضي ومتابعًا له[1] -: «والأول أقرب، أعني: أن الكسر سقط تبعًا للتنوين؛ وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعًا له، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر؛ إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حُذِفَ -أيضًا- لِمَنْعِ الصرف كالتنوين؛ لم يعد بلا ضرورة إليه؛ إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة، وإنما تبعه الكسر في الحذف؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضًا؛ كما في الوقف، ومع الألف واللام، والإضافة، والبناء، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهة الفعل لا للإضافة، ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل؛ ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو: ضربني ويضربني»[2].

ذكر النحاة أن الكسرة تسقط عن الممنوع من الصرف في حالة الجر، وينوب عنها الفتحة، ما لم يضف، أو تلحقه «أل».

كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾ [النساء: ٨٦]، بجر «أحسن» بالفتحة؛ لما اجتمع فيه من الوصفية، ووزن

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ١٠٢، ١٠٣).

(٢) الدرر البهية (٣١أ).

الفعل، أما إن أضيف الممنوع من الصرف أو لحقت به «أل» فإن الكسرة تعود علامة لجره(1)؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الزمر: ٣٥]، بجر «أحسن» بالكسرة؛ لإضافتها لـ«الذي»، وكما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، بجر المساجد بالكسرة؛ لاقترانها ب"ال"، وهي على صيغة منتهى الجموع.

وكما في قول الشاعر:

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُه إِذا ... نَسِيتَ بِمَنْ تَهْواه ذِكْرَ العَوَاقِبِ(2)

وكذا لو اتصل الممنوع من الصرف بـ«أل» الزائدة، كقول ابن ميادة(3):

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١١٣)، والأصول (٢/ ٧٩)، والمفصل (١٦) وشرح الرضي على الكافية الكافية (١/ ٣٥)، والتهذيب الوسيط في النحو (٣٣٣)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ١٢٥)، وشرح الألفية للمرادي (٤/ ١١٩)، وشرح التحفة الوردية (٢٨)، وشرح الأشموني (١/ ٩٥)، والتصريح (١/ ٨٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية (١/ ٢١٥)، شرح الأشموني (١/ ٤٤). (١/ ٤٤).

والشاهد فيه قوله: «باليقظان» حيث صرفه، فجره بالكسرة، لدخول «أل» عليه.

(٣) هو: هو الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني، أبو شرحبيل، وميادة أمه وبنسبته إليها اشتهر، شاعر شاعر رقيق هجاء، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وقيل: شعراء غطفان المنسوبون إلى أمهاتهم في الإسلام ثلاثة: ابن ميادة وابن البرصاء وابن سهية.

ينظر: الأغاني ٢/ ٨٥- ١١٦، وإرشاد الأريب ٤/ ٢١٢ والأعلام ٣/ ٣١.

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا   شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ[1]

فـ«أل» في «اليزيد» زائدة[2]، «ولا تكاد تدخل الألف واللام فيما لا يُجْرَى مثل يزيد، ويَعمُر إلا في الشعر»[3].

ثم اختلف النحاة بعد ذلك في سقوط الكسرة حيث سقطت؛ هل هو لأن الصرف يعني الجر والتنوين معًا؛ فإذا مُنع الاسمُ الصرفَ، سقط الجرُّ بالكسر والتنوينُ معًا؛ أو أن الصرف هو مجرد التنوين فقط، وسقوط الكسر تبع له؟ وللنحاة في ذلك قولان[4]:

القول الأول: أن الصرف هو التنوين فقط؛ فيسقط من الاسم الممنوع من الصرف، وسقوط الكسر تبع له.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه (١٩٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٥١)، والمقاصد النحوية (١/ ٢١٨، ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦٤)، وشرح شواهد الشافية (١٢)، ولسان العرب (زيد) (٣/ ٢٠٠)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٦)، والدرر (١/ ٨٧)، ونسب إلى جرير في لسان العرب (وسع) (٨/ ٣٩٣)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣١٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٢٢)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦).

(٢) ينظر: الأشموني (١/ ٦٩).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٤٢).

(٤) ينظر: وشرح المفصل (١/ ٥٨، ٧/ ١٠، ١١)، واللباب (١/ ٥٢٠- ٥٢٢)، وشرح الرضي للكافية (١/ ٣٦)، وشرح الألفية للمرادي (٤/ ١١٩)، والتصريح (٢/ ١١٠)، شرح الأشموني (٣/ ٢٢٨).

وهذا ما ذهب إليه الشنواني، وذكر ابن يعيش[(١)] - وإليه ذهب - والأشموني[(٢)] أنه مذهب المحققين، وذكر ابن الحاجب أنه رأي الأكثرين[(٣)]، وهو ما يدل عليه كلام كل من سيبويه[(٤)]، والزجاج[(٥)]، وأبي البقاء العكبري[(٦)]، وابن مالك[(٧)]، وابن هشام الأنصاري[(٨)]، والرضي[(٩)].

يقول سيبويه: «فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»[(١٠)]، وهذه العبارة بنصها أيضًا عند أبي إسحاق الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف»[(١١)]، وهما قد جعلا التنوين علامة على الصرف، وعدمه علامة على عدم الصرف؛ إذ المعنيُّ بمصطلح «الأمكن» في

---

(١) ينظر: شرح المفصل (١/ ٥٧ - ٥٨).

(٢) ينظر: شرح الأشموني (٣/ ٢٢٨).

(٣) ينظر: شرح ابن الحاجب للكافية (١٩).

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٢٢، ٣/ ٢٢١).

(٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج (١).

(٦) ينظر: اللباب (١/ ٥٢٠- ٥٢٢).

(٧) ينظر: أوضح المسالك (٣/ ١٤٢)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٣٢)، والتصريح (٢/ ٢١٠)، وشرح وشرح الأشموني (٣/ ٢٢٨).

(٨) ينظر: أوضح المسالك (٣/ ١٤٠).

(٩) ينظر: شرح الرضي للكافية (١/ ٣٥، ٣٦).

(١٠) ينظر: الكتاب (١/ ٢٢).

(١١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (١).

كلامهما هو الاسم المنصرف[1] كما يدل على هذا قول ابن هشام: «المعرب إذا أشبه الفعل؛ منع الصرف، وسمي: غير أمكن، وإلا صرف وسمي: أمكن»[2].

ويقول سيبويه أيضًا: إن الممنوع من الصرف «إذا دخله الألف واللام، أو أضيف انْجَرَّ»[3]، فقال: «انْجَرَّ»، ولم يقل: «انصرف»؛ فدَلّ هذا على أن عود الكسر، لا لا يجعل الاسم مصروفًا، ولا يكون الاسم مصروفًا إلا بالتنوين.

ويقول الزجاج: «التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم»[4] أي: العرب، العرب، فجعل التنوين هو علامة الاسم الأمكن «المنصرف»، ولم يشرك معه الجر في ذلك؛ فدل ذلك على أن الساقط من الممنوع من الصرف هو التنوين، وأن سقوط الكسر تَبَعٌ له.

ومثل هذا أيضًا يفهم من قول ابن هشام: «الصرف: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل؛ كزيد، وفرس، وقد علم من هذا أن غير المنصرف: هو الفاقد لهذا التنوين»[5]، فصرح أن عدم الصرف هو فقد التنوين وحده.

---

(١) ينظر: المفصل (١٦)، وأوضح المسالك (٣/ ١٤٠)، والممنوع من الصرف (١١).

(٢) ينظر: أوضح المسالك (٣/ ١٤٠).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٢٢، ٣/ ٢٢١).

(٤) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (١).

(٥) ينظر: أوضح المسالك (٣/ ١٤٠).

وفي بيان ابن مالك للممنوع من الصرف قال في ألفيته:

الصَّرفُ تَنوينٌ أتى مُبَيِّناً مَعنىً بِهِ يكُونُ الإسمُ أمكَنَا[١]

وقد نبَّه الأشموني في شرحه لهذا البيت قائلاً: «ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين»[٢].

ويقول أبو البقاء العكبري: «حكم ما لا ينصرف ألا يجر ولا ينون؛ لأن الصرف هو التنوين، فأما الجر، فليس من الصرف على الصحيح، وإنما سقط تبعًا لسقوط التنوين»[٣].

ويقول ابن يعيش: «وأصل الصرف التنوين وحده»[٤].

القول الثاني: أن الصرف: هو الجر والتنوين معًا؛ فيكون سقوط الكسر في الممنوع من الصرف بالأصالة، لا بالتبعية للتنوين[٥]، وقد نسب الرضي[٦]، الرضي[٦]، وابن يعيش[٧]، والأشموني[٨] هذا القول إلى جماعة من النحاة، ولم ولم يسموهم، وهو الظاهر من قول الزمخشري: «الاسم المعرب على نوعين:

---

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ٣٢٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٢٤).

(٢) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣/ ٢٢٨).

(٣) ينظر: اللباب (١/ ٥٢٠- ٥٢٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل (١/ ٥٧).

(٥) ينظر: شرح الرضي للكافية (١/ ٣٦)، وشرح الأشموني (٣/ ٢٢٨).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٦).

(٧) ينظر: شرح المفصل (١/ ٥٨، ٧/ ١٠، ١١).

(٨) ينظر: شرح الأشموني (٣/ ٢٢٨).

نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين؛ كزيد، ورجل، ويسمى: المنصرف.

ونوع يختزل عنه الجر والتنوين؛ لشبه الفعل، ويحرك بالفتح في موضع الجر؛ كأحمد، ومروان، إلا إذا أضيف، أو دخله لام التعريف، ويسمى: غير المنصرف»[1].

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل من ذهبوا إلى أن الصرف هو التنوين وحده، وأن سقوط الكسر في الممنوع من الصرف تبع لسقوط التنوين منه - كما هو رأي الشنواني وغيره- بما يلي:

أولًا: أن الكسر يعود مع التنوين تابعًا له في حال الضرورة، مع أنه لا حاجة تدعو إلى إعادته إذ يبقى الفتح؛ لأن الوزن يستقيم بمجرد التنوين، فلو كان حذف الكسر لِمَنْع الصرف، وليس لتبعيته للتنوين، لما عاد معه مع عدم الحاجة إليه؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها، ولا تتجاوز القواعد من أجلها إلا بقدر الحاجة[2].

ثانيًا: أن تعلق الصرف بالتنوين دون الكسر هو الأنسب، من جهة أنه

---

(١) ينظر: المفصل (١٦).

(٢) ينظر: اللباب (١/ ٥٢٠- ٥٢٢)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٣٦).

مطابق للاشتقاق من الصريف، الذي هو بمعنى: الصوت[1]؛ إذ لا صوت في آخر الاسم زائد عنه إلا التنوين[2].

ثالثًا: أن الاسم الممنوع من الصرف لمَّا شَابَه الفعل، حذف لأجل هذا الشبه -«علامة تَمَكُّنِهِ، التي هي التنوين، أي: علامة إعرابه؛ لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين»[3].

رابعًا: أن الكسر لا يسقط من الممنوع من الصرف إذا أضيف، أو اتصل بـ«أل»؛ وذلك لأنه ليس في المضاف أو المتصل بـ«أل» تنوين، فلما لم يكن ثمة إسقاط للتنوين لم يسقط الكسر؛ فدل ذلك على أن سقوط الكسر تبع لسقوط التنوين[4].

خامساً: أن التنوين عندما حذف لم ينب عنه شيء في حين أن الكسرة عند حذفها اسْتُبْدِلت بالضمة.

أدلة القول الثاني:

احتج القائلون بسقوط الكسر من الممنوع من الصرف أصالة، وأن الصرف هو الجر والتنوين معًا بما يلي:

---

(١) ينظر: العين (٧/ ١١٠)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣٤٣)، ولسان العرب (صرف).

(٢) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٢٢٨).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٥).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٥).

أولاً: أن الصرف مأخوذ من التصرف، وهو التقلب في الجهات، ويـزداد تقلب الاسم في الإعراب بسبب الجر؛ فكان الجر من الصرف(١).

ثانيًا: أنه اشْتُهِرَ في عرف النحاة أن غير المنصرف هو ما لا يدخله الجر مع التنوين، وهذا حدٌّ للممنوع من الصرـف؛ فيجـب أن يكـون الحـد داخـلاً في المحدود(٢).

ثالثًا: أن الاسم إنما يمنع من الصرف؛ لمشابهته الفعل؛ لذا فهو يمنع مما لا يتأتى في الفعل، وهو الجر والتنوين معًا؛ وفي هذا يقول ابن السراج: «والجـر في الأسماء نظير الجزم في الفعل؛ لأن الجر يخص الأسماء، والجزم يخص الأفعـال، وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل، كما أعرب من الأفعال ما أشـبه الاسم، فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام، أو أضيف؛ جـر في موضع الجر. وإنما فعل به ذلك؛ لأنه دخل عليه ما لا يدخل عـلى الأفعـال، وما يؤمن معه التنوين، ألا تـرى أن الألـف والـلام لا يـدخلان عـلى الفعـل، وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شيء، وأن التنوين لا يجتمع مع الألف والـلام، والإضافة»(٣).

---

(١) ينظر: مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري (١٠٤).

(٢) ينظر: مسائل خلافية في النحو (١٠٤).

(٣) ينظر: الأصول (٢/ ٧٩).

المناقشة:

مناقشة القول الأول:

أولًا: قد يناقش ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من تبعية الكسر للتنوين في الحذف - بأنه إذا كان المنع من الصرف يعني المنع من التنوين؛ بناء على القول بأن الصرف هو التنوين وحده؛ فعلام -إذن- يتبعه الكسر في الحذف؟!

ويُجاب عن هذه المناقشة - أو التساؤل- بأن الكسر قد تبع التنوين في الحذف عند المنع من الصرف؛ لأن التنوين قد يحذف لغير مشابهة الفعل التي هي علة المنع من الصرف؛ فهو يحذف للإضافة، ومع الألف واللام، ويحذف من المبني، فلما كان حذف التنوين مشتركًا بين هذا كله؛ أرادوا أن يميزوا الممنوع من الصرف عن غيره فأتبعوا الكسر التنوين في الحذف؛ ليظهر بذلك من أول الأمر أن سقوط التنوين هو لمنع الاسم من الصرف؛ نظرًا لمشابهته الفعل، لا للإضافة ولا لشيء آخر؛ ومن ثم حذف الكسر، الذي لا يدخل الفعل[1].

ويذكر الأشموني علة أخرى لحذف الكسر مع التنوين عند المنع من الصرف، فيقول: «امتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين؛ لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء، ولتعاقبهما على معنى واحد في باب «راقودٌ[2] خلاًّ»، و«راقودُ خلٍّ»»[3].

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٥).

(٢) الراقود: دنٌّ طويل يطلى داخله بالقار.

ينظر: أساس البلاغة (١/ ٢٤٥)، وتاج العروس (رقد) (٨/ ١١٢).

(٣) ينظر: شرح الأشموني (١/ ٩٥).

يعني بذلك: أن التنوين والكسر يتناوبان على معنى واحد في قول القائل «راقودٌ خلًّا»، و«راقود خلٍّ»، هذا المعنى هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصًّا، أو احتمالاً؛ وذلك لأنه إذا قال: «عندي راقود خلاًّ»، كان القصد المظروف نصًّا؛ لأن التمييز المنصوب على معنى «من» نصًّا، وإذا قال: «عندي راقودُ خلٍّ»، احتمل أن يكون قوله «خل» تمييزًا على معنى «من»؛ فيكون القصد المظروف، واحتمل أن يكون «راقود» مضافًا إلى «خل» على معنى اللام؛ فيكون القصد الظرف، لا المظروف.

ووجه التعاقب الذي أراده الأشموني من ذلك أن «راقودًا» إن نوِّن، لم يجز «خلٍّ» بالجر، بل ينصب تمييزًا، وإن لم ينون «راقود» جُر «خل» بإضافة المميز إلى التمييز(١).

ثانيًا: قد يُنَاقش أيضًا ما تمسك به أصحاب القول الأول من تبعية الكسر للتنوين، بأن للأفعال أحكامًا وخصائص متعددة؛ فَلِم لَمْ يثبت للاسم الذي أشبه الفعل فمنع من الصرف - من هذه الأحكام والخصائص سوى حذف الكسر والتنوين؛ فهلا امتنع -أيضًا- كونه فاعلاً، أو وصله بالألف واللام، ونحو ذلك؟!

وأُجيب عن ذلك: بأن الألف واللام وغيرها من خصائص الاسم لها معنى في الأسماء؛ فلو منعها الاسم الذي أشبه الفعل؛ لكونها ليست في

---

(١) ينظر: حاشية الصبان (١/ ٩٥).

الأفعال، لبطل المعنى المراد لها في الاسم؛ بخلاف الجر والتنوين؛ فإن منع الاسم منهما لا يبطل معنى فيه[١].

مناقشة القول الثاني:

يناقش ما تمسك به القائلون بأن الصرف هو التنوين والجر معًا، من أن المنع من الصرف هو لوقوع شبه الاسم بالفعل؛ فيمنع مما يمنع منه الفعل - بما يلي:

أولاً: أن اشتقاق الصرف مما ذكرناه وهو الصريف، لا مما ذكروا؛ لأنه أقرب إلى الاشتقاق.

ثانيًا: أن تقلب الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفًا، وكذلك تقلب الفعل بالاشتقاق لا يسمى صرفًا، وإنما يسمى تصرفًا وتصريفًا.

ثالثًا: أن ما اشتهر في عرف النحويين ليس بتحديد للصرف، بل هو حكمُ ما لا ينصرف. فأما حقيقة الصرف فغير ذلك.

ويبطل أيضًا بالمضاف والمعرف بالألف واللام؛ فإن تقلبه أكثر ولا يسمى منصرفًا.

رابعًا: أن مقتضى قولكم في تعليل منع الصرف في الاسم بمشابهة الفعل، فيمنع مما يمنع منه الفعل: أن الممنوع من الصرف لم يصرف عن مشابهة الفعل،

(١) ينظر: اللباب (١/ ٥٢٠- ٥٢٢).

وأن الاسم المنصرف هو الذي قد صرف عن ذلك. وهذا غير صحيح، وإنما الاسم المنصرف قد سمي بذلك للصريف الذي في آخره وهو التنوين؛ على ما مضى بيانه، وفي هذا يقول ابن عصفور: «كل غير منصرف إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف - انْجَرَّ، ومنهم من قال: انصرف، وسبب اختلافُهم في هذا اختلافهم في تسمية المنصرف منصرفًا:

فالذي يقول: إنما سُمي منصرفًا؛ لأن في آخره صريفًا[(١)]، يجعل هذا مُنْجَرًّا لا منصرفًا، والذي قال: إنه إنما سمي منصرفًا؛ لأنه انصرف عن شبه الفعل، يجعل هذا منصرفًا»[(٢)].

ثم قال: «والأول هو الصحيح[(٣)]؛ لأنه ليس فيه صريف؛ لأنه لو كان المنصرف إنما سُمي منصرفًا لانصرافه عن شبه الفعل[(٤)]؛ للزم ألا يوجد اسم

---

(١) الصريف هو الصوت، والتنوين صوت أيضًا، ومنهم من يجعل المنصرف مشتقًّا من الصريف، وهو اللبن الخالص، فكأن الاسم المنصرف قد تخلص من شبه الفعل والحرف.
ينظر: شرح الجمل (٢/ ٢٠٥).

(٢) ينظر: شرح الجمل (٢/ ٢٢١).

(٣) وهو أن الممنوع من الصرف مع الإضافة واللام باق على منع صرفه.

(٤) ذهب إلى ذلك المبرد، فحكم عليه بأنه منصرف في حالتي جره، أو إضافته؛ لأن ما لا ينصرف امتنع من التنوين والخفض لشبهه بالأفعال، فإذا أضيف، أو أدخل عليه الألف واللام باين الأفعال، وذهب شبهها به؛ لأن الإضافة، والألف واللام لا يكونان في الفعل، فرجع إلى الاسمية الخالصة نحو: «مررت بالأحمرِ يا فتى»، و«مررت بأسودِكم».
ينظر: المقتضب (٣/ ٣١٣)، وحاشية الخضري (٢/ ٤٨).

منصرف إلّا وقد كان قبل ذلك قد أشبه الفعل، وذلك باطل، ألا ترى أن «زيدًا» منصرف، ولم يشبه الفعل في موضع؟!»[(١)].

الترجيح:

بعد ما سبق من دفع الاعتراضات أو المناقشات التي يمكن أن توجه إلى القول الأول، وبهذه المناقشة التي وجهت إلى القول الثاني -يتضح رجحان القول الأول؛ فيكون الصرف هو التنوين فقط، وسقوط الكسر تبع له.

ويؤكد هذا ما جرى عليه استعمال النحاة واللغويين -قديمًا وحديثًا- للصرف بمعنى التنوين، وإن لم يكن ثَمَّة جر؛ وفي هذا يقول الشيخ يس[(٢)] مرجحًا القول بتبعية الكسر للتنوين في السقوط، لا سقوطه أصالة: إنه مما يرجح ذلك «أنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع، أو المنصوب، نوَّنه -وقيل: صرفه- للضرورة، مع أنه لا جر فيه»[(٣)].

(١) ينظر: شرح الجمل (٢/ ٢٢١).

(٢) هو: ياسين بن زين الدين بن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي: شيخ عصره في علوم العربية. له حواش كثيرة، منها: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على القطر، وحاشية على شرح الاستعارات، وحاشية على التصريح شرح التوضيح في النحو. توفي سنة ألف وواحد وستين للهجرة.

ينظر: خلاصة الأثر (٤/ ٤٩١).

(٣) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٢٢٨).

ما ترتب على هذا الخلاف:

ترتب على هذا الخلاف بين النحويين في كون الصرف هو التنوين وحده، أو التنوين والجر جميعًا- اختلافهم في الحكم على الممنوع من الصرف عندما يضاف، أو تتصل به «أل» فيجر بالكسرة، هل يسمى -حينئذٍ- منصرفًا، أو لا؟

فمن قالوا: إن الصرف هو التنوين فقط، وأن سقوط الكسر تبع له، قالوا: إنه يسمى: ممنوعًا من الصرف، ولا تزول عنه هذه التسمية بجره بالكسرة -لإضافته، أو اتصال «أل» به- لأن الصرف هو التنوين وهو لا يزال ممنوعًا منه: وهذا هو الذي عليه الأكثرون كما قال ابن الحاجب[(١)]، وهو مذهب المحققين؛ كما قال ابن يعيش[(٢)] وهو مقتضى قول الشنواني.

وأما من قالوا: إن الصرف هو التنوين والجر معًا، وأن سقوط الكسر بالأصالة لا بالتبع، فإنهم جعلوا عود الكسر إلى الاسم عند إضافته أو اتصال «أل» به عودًا للصرف إليه؛ فيسمون الاسم حينئذ منصرفًا، وقد نسب هذا القول إلى المبرَّد والسيرافي والزجاجي وابن السراج[(٣)]، وقال الأشموني: وهو الأقوى[(٤)].

---

(١) ينظر: الإيضاح شرح المفصل (١/ ١٢٥)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٣٥، ٣٦).

(٢) شرح المفصل (١/ ٥٨).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ١٢٥)، وشرح المفصل، لابن يعيش (١/ ٥٨)، همع الهوامع (١/ ٧٦)، وشرح الأشموني (١/ ٩٧).

(٤) ينظر: شرح الأشموني (١/ ٩٧).

وفصَّل فريق ثالث - منهم ابن مالك[1]- في المسألة، فقالوا: إن الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلت عليه «أل» قد يسمى: منصرفًا حينئذ، وقد يبقى على المنع من الصرف، ويتوقف ذلك على بقاء العلتين اللتين من أجلهما منع من الصرف، أو ذهابهما، أو ذهاب إحداهما.

«فيكون غير منصرف إذا كانت العلتان باقيتين مع اللام، أو الإضافة، وإن زالتا معًا، أو زالت إحداهما كان منصرفًا»[2].

وبيان ذلك: أن العَلَمِيَّة تزول باللام، أو الإضافة، فإن كانت العَلَمِيَّة شرطًا للسبب الآخر زالتا معًا كما في «إبراهيم»، وإن لم تكن شرطًا كما في «أحمد» زالت بإحداهما، وإن لم تكن هناك علمية كما في «أحمر» بقيت العلتان على حالهما[3].

وهذا التفصيل الأخير هو الذي مال إليه بعض المتأخرين؛ كالصبان[4]،

(١) ينظر: شرح الأشموني (١/ ٩٧).

(٢) ينظر: حاشية الصبان (١/ ٩٧).

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية، للجامي (١/ ٢٥٠، ٢٥١).

(٤) ينظر: حاشية الصبان (١/ ٩٧).

والصبان هو: محمد بن علي الصبان، أبو العرفان: عالم بالعربية والأدب، مصري. من تصانيفه: الكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية في النحو، إسعاف الراغبين في السيرة النبوية، الرسالة الكبرى في البسملة. توفي بالقاهرة سنة ست ومائتين وألف هجرية.

ينظر: الجبرتي (٢/ ٢٢٧)، والخطط التوفيقية، لعلي مبارك (٢/ ٨٤)، وآداب اللغة (٣/ ٢٨٩).

والزنجاني[1].

والذي يراه الباحث هو أن يبقى الاسم الذي أشبه الفعل على المنع من الصرف مطلقًا كما هو مقتضى قول الشنواني وغيره؛ سواء أضيف، أم اتصلت به «أل» أم لا؛ وذلك بناء على ما ترجَّح في أصل المسألة من أن الصرف هو التنوين دون الكسر؛ فما دام الاسم ممنوعًا من التنوين ؛فهو ممنوع من الصرف؛ سواء جر بالفتحة أم بالكسرة.

---

(١) ينظر: الكافي شرح الهادي، لأبي المعالي الزنجاني (٣/ ١٠٢٤).

والزنجاني هو: عبد الوهاب بن إبراهيم بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني، صاحب شرح الهادي المشهور. من تصانيفه: التصريف المشهور بتصريف العزى، ومؤلفات في العروض والقافية.

ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٥٠، والأعلام ٤/ ١٧٩.

علة منع الوصف الذي على وزن "فعلان" من الصرف

قال الشنوانيُّ: «تنبيه: ما كان صفة على فَعْلان ثلاثة أقسام:

١ – قسم ممنوع[1] من الصرف بلا خلاف، وهو: ما كان مؤنثه على فَعْلَى.

٢ – وقسم مصروف بلا خلاف، وهو: ما كان مؤنثه على فَعْلانة.

٣– وقسم لا مؤنث به البتة كـ«رحمان» و«ثَرْيان» للمكان الندي و«لُحيان»[2] للكبير اللحية، وليس منه «رَيَّان»؛ لأن مؤنثه «رَيّا»، قاله الجوهري[3]، فهذا القسم[4] مختلف في صرفه: فمن جعل العلة وجود «فعلى» صَرَفه، ومن جعلها انتفاء «فعلانة» -وهو الصحيح- منعه من الصرف؛ لأنه وإن لم يكن له مؤنث موجود فله مؤنث مقدر نزل منزلة الموجود؛ بدليل إجماعهم على منع صرف «أَكْمر وآدَر»[5] مع أنه لا مؤنث له. وأيضًا، فإن فَعْلان فَعْلَى كثير؛ فإلحاقه به أولى، وفَعْلان فَعْلانة قليل؛ ولهذا قيل: إن كل وصف على فعلان فمؤنثه على فَعْلى، إلا اثني عشر موضعًا مؤنثها فعلانة»[6].

اتفق النحاة على صرف ما كان من الصفات منتهيًا بالألف والنون

---

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ٢١٥، ٢١٦)، والأصول (٢/ ٨٥، ٨٦).

(٢) ينظر: اللسان (لحا) (٥/ ٤٠١٦).

(٣) ينظر: الصحاح (٦/ ٢٣٦٣، ٢٣٦٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٦٠، ٦١)، والهمع (١/ ٩٥).

(٥) ينظر: شرح الأشموني (٣/ ٢٣٢).

(٦) الدرر البهية (٣٦ب).

الزائـدتين إذا كـان مؤنثـه عـلى وزن «فعلانـة»، نحـو سَـيْفان[1]، ونَـدْمان[2]، وحَبْلان[3]؛ فإن المؤنث منها: سيفانة، وندمانة، وحبلانة[4].

---

(١) السيفان: الطويل، يقال: رجل سيفان، أي: رجل طويل ممشوق.

ينظر: تاج العروس (سيف) (٢٣/ ٤٨٠).

(٢) الندمان: هو الموافق للشارب في فعله، من المنادمة، وليس من الندم؛ لأن «ندمان» من «الندم»، مؤنثه «ندمى» وهو ممنوع من الصرف.

ينظر: تاج العروس (ندم) (٣٣/ ٤٨٧)، وحاشية الصبان (٢/ ٢٣٢).

(٣) الحبلان: هو الممتلئ غضبًا.

ينظر: تاج العروس (حبل) (٢٨/ ٢٦٩).

(٤) وقد جمع ابن مالك في كتابه «نظم الفرائد» ما جاء على «فعلان»، ومؤنثه على «فعلانة» في قوله:

أجِزْ فَعْلى لِفَعْلانا ... إذا استثنيت حَبْلانا
ودَخْنَانًا وسَخْنَانا ... وسَيْفَانًا وضَحْيَانا
وصَوْجَانًا وعَلَّانا ... وقَشْوَانًا ومَصَّانا
ومَوْتانًا ونَدْمَانا ... وأتْبِعْهُنَّ نَصْرَانا

ينظر: المزهر (٢/ ١١٥).

وقد مضى تفسير: السيفان، والندمان، والحبلان، أما: الدخنان، فهو اليوم المظلم، والسَّخْنان: اليوم الحار، والضَحْيان: اليوم الذي لا غيم فيه.

والصَوْجان: البعير اليابس الظهر، والعَلَّان: الكثير النسيان.

وقيل: الرجل الحقير، والقَشْوان: الرقيق الساقين، والمَصَّان: اللئيم، والمَوْتان: البليد الميت القلب، والنَصْران: واحد النصارى.

ينظر: إصلاح المنطق (٣٥٨)، ولسان العرب (سخن)، وتاج العروس (حبل) (٢٨/ ٢٦٩)، و(ضحو) (٣٨/ ٤٦٣)، و(صوج) (٦/ ٧٤)، و(مصص) (١٨/ ١٥٩)، و(موت) (٥/ ١٠٦)، و(نصر) (١٤/ ٢٢٩)، وشرح الأشموني (٣/ ٢٣٢، ٢٣٣).

وقد استُدرِكَ على هذه الألفاظ التي ذكرها ابن مالك في نظمه لفظان آخران، هما: «خَمْصَان»، وهو الرجل ضامر البطن، وأَلْيَان، أي: كبير الألية.

=

كما اتفق النحاة -أيضًا- على أن ما كان من الصفات منتهيًا بالألف والنون الزائدتين؛ فإنه يمنع من الصرف؛ إذا كان مؤنثه على فَعْلى، ولم يأت له مؤنث على فَعْلانة، نحو: سكران، وظمآن، وعطشان، وغضبان؛ فإن مؤنثاتها: سَكْرَى، وظَمْأى، وعَطْشى، وغَضْبى[1].

فظهر من هذا أن هناك شرطين إذا وُجِدا معًا في صفة من الصفات لم يكن هناك خلاف في منعها من الصرف؛ وإذا انتفيا معًا لم يكن خلاف في الصرف، هذان الشرطان هما:

- أن يكون للصفة مؤنث على وزن «فَعلى».

- ألا يكون لها مؤنث على وزن «فعلانة».

وبعد هذا القدر المتفق عليه بين النحاة، اختلفوا في أي هذين الشرطين المعتمد - أو المُعَوَّل - عليه في المنع من الصرف، على قولين[2]:

=

ينظر: إصلاح المنطق (٣٥٨)، وهمع الهوامع (١/ ٩٦)، وتاج العروس (ألي) (٣٧/ ٩٦)، و(خمص) (١٧/ ٥٦٥).

وقد زاد المرادي هذين اللفظين نظمًا مذيِّلًا به نظم ابن مالك، فقال:

وزِدْ فِيهن خَمْصَانا ... على لُغَةٍ وأَلْيَانا

ينظر: المساعد (٣/ ٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣٣)، وهمع الهوامع (١/ ١١٢).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم (٤٥٣). والكافية (١/ ١٦٠)، والتصريح (٢/ ٢١٣).

(٢) ينظر: الأصول (٢/ ٨٥)، وشرح المفصل (١/ ٦٧)، واللباب (١/ ٥٠١، ٥٠٢)، وشرح الجمل، لابن عصفور (٢/ ٢١٤)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٣٨- ١٤٤٠)، وشرح الألفية، للشاطبي (٤/ ٦٧٥- ٦٧٧)، والتذييل والتكميل (٦/ ٣٠٥)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٥٦)، والتصريح (٢/ ٢١٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٢٦).

القول الأول:

أن علة منع الصفة التي على وزن «فَعْلان» من الصرف هي انتفاء تأنيثها بالتاء؛ فلا يأتي منها المؤنث على «فَعْلانة». وإلى هذا ذهب الشنواني؛ كما يظهر ذلك مما ذهب إليه من أن علة منع «رَيَّان» من الصرف هو انتفاء «فعلانة» فيها، وإلى هذا القول ذهب ابن السَّراج[(١)] - أيضًا- كما يدل على هذا قوله: «الرابع -أي: مما لا ينصرف- الألف والنون اللتان يضارعان ألفي التأنيث: اعلم أنهما لا يضارعان ألفي التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين زيدا معًا كما زيدت ألفا التأنيث معًا، وإذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تأنيث كما لا يدخل على ألفي التأنيث تأنيث، وذلك نحو «سكران»، و«غضبان»؛ لأنك لا تقول: «سكرانة»، و«غضبانة»، وإنما تقول: «غضبى» و«سكرى»، فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليهما ضارعا التأنيث»[(٢)].

فإن من يتأمل كلام ابن السَراج يجد أنه يعول في منع «فعلان» من الصرف على عدم مجيء «فعلانة» منها؛ لأنه جعل زيادة الألف والنون غير مانعة من الصرف إلا إذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تأنيث.

---

(١) هو: محمد بن السري البغدادي، أبو بكر بن السراج، كان أحدث أصحاب المبرد سنًّا، قال السيوطي: ويقال: ما زال النحو مجنونًا حتى عقَّله ابن السراج بأصوله. من تصانيفه: الأصول الكبير، وجمل الأصول، وشرح سيبويه ، توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة شابًّا.
ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٠٩، ١١٠)، وإنباه الرواة (٣/ ١٤٧).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٨٥، ٨٦).

وإلى هذا القول -أيضًا- ذهب متأخرو النحاة كابن مالك[١]، وابنه[٢]، وابن الحاجب والرضي[٣] والأشموني[٤]، والشيخ خالد الأزهري[٥].

فقد صرح ابن مالك في ألفيته بأن علة منع الصفة التي على وزن «فعلان» من الصرف عدم مجيء «فعلانة» منها، فقال في بيانه لأنواع الممنوع من الصرف:

وَزَائِداً فَعلاَنَ فِى وَصفٍ سَلِم مِن أن يُرَى بِتاءِ تَأنِيثٍ خُتِم[٦]

ويقول ابن الناظم: «اعلم أن ما كان صفة على «فعلان» فلا خلاف في منع صرفه إن كان له مؤنث على «فعلى»، ولا في صرفه إن كان له مؤنث على «فعلانة» أما ما لا مؤنث له أصلًا كـ«لحيان» فبين النحويين فيه خلاف: فمن ذاهب إلى أنه مصروف؛ لانتفاء «فعلى»، فلم يكمل فيه شبه الزيادة، بألِفَي التأنيث؛ إذ لم يصدق عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنثه.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٤٠).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم (٦٣٥).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ١٥٩).

(٤) ينظر: شرح الأشموني (٣/ ٢٣٢).

(٥) ينظر: التصريح (٢/ ٢١٢).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٣٩)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٣٢٢).

ومن ذاهب إلى أنه ممنوع من الصرف لانتفاء «فعلانة» وهو المختار»[1].

يقول ابن الحاجب: «ما فيه ألف ونون إن كان اسمًا، فشرطه العَلَمِيَّة كـ«عمران»، أو صفة فانتفاء «فعلانة» وقيل: وجود فعلى».

وعَقَّب الرضي على ذلك بقوله: «والأُولى أَوْلى»[2].

ويقول الأشموني: «ومنع صرف الاسم - أيضًا - زائدا «فعلان»، وهما الألف والنون.

وَزَائِداً فَعَلاَنَ فِي وَصفٍ سَلِم ... مِن أن يُرَى بِتاءِ تَأنِيثٍ خُتِم

إما لأن مؤنثه «فعلى» كسكران، وغضبان، وندمان من الندم، وهذا متفق على منع صرفه. وإما لأنه لا مؤنث له نحو «لحيان» لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف. والصحيح منع صرفه أيضًا»[3]؛ فالأشموني -في هذا النص- قد أشار إلى الخلاف في صرف «لحيان» ونحوه مما لا مؤنث له لا على «فعلى»، ولا «فعلانة»؛ فإن من يرى علة المنع من الصرف في «فعلان» هي أن مؤنثه «فعلى» قال بصرف «لحيان» ونحوه؛ لعدم وجود «فعلى»، ومن قال: العلة عدم وجود «فعلانة» منع صرفه، وهو ما صححه الأشموني؛ فدل ذلك على أنه يرى أن علة منع صرف «فعلان» هي عدم وجود «فعلانة» لا وجود «فعلى»، ومثل هذا

(١) ينظر: شرح الألفية، لابن الناظم (٦٣٧).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ١٥٨، ١٥٩).

(٣) ينظر: شرح الأشموني (٣/ ٢٣٢).

- أيضًا - يفهم من قول الشيخ خالد: «أما ذو الزيادتين فهو «فعلان» بشرط ألا يقبل التاء الدالة على التأنيث إما لأن مؤنثه «فعلى» بألف التأنيث المقصورة كـ«سكران» و«غضبان» و«عطشان»، فإن مؤنثاتها «سكرى» و«غضبى» و«عطشى»، أو لكونه لا مؤنث له أصلًا كـ«لحيان» للكبير اللحية، فالأول متفق على منع صرفه؛ لأنه صفة جاءت على «فعلان» والمؤنث منه على «فعلى»، وإنَّما كان ذلك مانعًا فيه لتحقق الفرعيتين به: فرعية المعنى، وفرعية اللفظ:

أما فرعية المعنى؛ فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوف يُنسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك.

وأما فرعية اللفظ؛ فلأن فيه الزيادتين: يقال: ««سكرانة كما يقال «حمراءة»، والمزيد فرع عن المجرد، فلما اجتمع في «فعلان» المذكر - الفرعيتان؛ امتنع من الصرف، والثاني وهو ما لا مؤنث له كـ «لحيان» مختلف فيه.

والصحيح منعه من الصرف».

القول الثاني:

إن علة منع الصفة التي على وزن «فعلان» من الصرف هي أن مؤنثها على وزن «فَعْلى»؛ فإذا لم يكن للصفة مؤنث على وزن «فعلى»، فإنها تصرف. وإلى هذا ذهب متقدمو النحاة؛ كسيبويه(١)، والمبرد(٢)، وتبعهم أبو حيان(٣).

---

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ٣١٩).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٣٥).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٦/ ٣٠٢)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٣٢).

يقول سيبويه: «هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو «بشرى» وما أشبهها. وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها «فعلى»، وهي زائدة، وذلك نحو: عريان وسرحان وإنسان»[1].

ويقول المبرد: «فإن كان «فعلان»، ليس له «فعلى» انصرف في النكرة - يعني: الصفة - ولم ينصرف في المعرفة، نحو عثمان، وعريان، وسرحان»[2].

ويقول أبو حيان: «ومنع صرف «لحيان» إذا لم يضف ولم تدخل «أل» قد اختاره بعضهم، والذي نذهب إليه أن صرفه هو الصحيح»[3]؛ فقد صحح صرف «لحيان» مع انتفاء «لحيانة» فيه؛ فدل ذلك على أنه يرى أن انتفاء «فعلانة» ليس مانعًا من الصرف، وإنما المانع وجود «فعلى».

الأدلة:

أدلة القول الأول:

احتجَّ أصحاب القول الأول - ومنهم الشنواني - لما ذهبوا إليه من أن علة منع «فعلان» من الصرف هي انتفاء «فعلانة» بما يلي:

أولاً: أن ما كان صفة على «فعلان»، ولم يوجد له «فعلى» حقيقة، فإن له «فعلى» تقديرًا؛ إذ لو فرض له مؤنث، لكان الأولى به أن يكون على «فعلى»، لا

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٣/ ٢١٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٣٥).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٦/ ٣٠٢).

«فعلانة»؛ لأن تأنيث «فعلان» على «فَعْلى» أوسع وأكثر من تأنيثه على «فعلانـة»، والإلحاق بالأوسع أولى؛ وإذا ثبت أن لـ«فعلان» الذي انتفت منـه «فعلانـة» – «فعلى» مقدرةً؛ ثبت أنه ممنوع من الصرف؛ لأن المقدَّر في حكم الموجود؛ وظهر بذلك أنه لا يشترط في «فعلان» لمنعها من الصرف وجود «فَعْلَى» حقيقـة، وإنـما المعول عليه هو انتفاء «فعلانة»[1]، يقول ابن مالك: «ومن حكـم بمنـع صرف «لحيان» قال: لحيان وإن لم يكن له «فعلى» وجودًا فله «فَعْلَى» تقـديرًا؛ وذلـك أن معناه غير لائق بمؤنث، فلو فُرِضَ خرق العـادة بوجـود معنـاه للمـرأة لكـان إلحاقه بباب «سكران» أولى من إلحاقه بباب «سيفان»، لأن باب «سيفان» ضـيق بقلة النظير، وباب «سكران» واسع؛ فالإلحاق به أولى»[2].

ويعلل ابن الناظم – معللاً اختيـاره لمنـع الصرـف في «فعـلان» الـذي لا «فَعلى» له في الوجود –بأنه: وإن لم يكن له «فعلى» وجودًا فله «فعلى» تقديرًا؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثًا لكان «فَعلى» أولى به من «فعلانـة»؛ لأنـه الأكثـر، والمقـدَّر في حكم الموجود[3].

ثانيًـا: قيـاس «فعـلان» الـذي لا «فعـلى» لـه ولا «فعلانـة» عـلى أكمـر[4]

---

(١) ينظـر: شرح الكافيـة الشـافية (٣/ ١٤٤٠)، وشرح ابـن النـاظم (٤٣٥)، وتوضـيح المقاصـد (٤/ ١٢٢)، والتصريح (٢/ ٢١٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٢٣٢، ٢٣٣)، والممنوع من الصرف في اللغة العربية (٤١٧).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٤٠).

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (٦٣٧).

(٤) الأكمر: هو الرجل العظيم الكمرة، وهي رأس الذكر.
ينظر: تاج العروس (كمر) (١٤/ ٦٦).

وآدر[١]؛ حيث أجمع النحاة على منعهما من الصرف، مع أنه لا مؤنث لهما[٢].

ولو فرض لهما مؤنث، لكان من المحتمل أن يكون كمؤنث «أرمل» وهو أرملة، فيقال: أكمرة، وآدرة، أو أن يكون كمؤنث «أحمر»، وهو حمراء، فيقال: كمراء، وأدراء، ولو حُمِل على مؤنث «أرمل»، لما منع من الصرف؛ لكنهم لما منعوه الصرف؛ دل ذلك على أنهم حملوه على مؤنث «أحمر»؛ لأنه أوسع وأكثر؛ فكان الحمل عليه أولى[٣]؛ وكذلك «لحيان» ونحوه مما لا مؤنث له على «فعلى» حقيقة؛ ينبغي أن يحمل على بابه؛ فيمنع من الصرف مثله.

أدلة القول الثاني:

احتج سيبويه والمبرَّد ومن نحا نحوهما، في أن علة منع «فعلان» من الصرف هي وجود «فعلى» بما يلي:

أولًا: أن الوصف الذي على وزن «فعلان» إنما منع من الصرف لشبهه بـ«فعلاء»، وهذا الشبه من وجهين:

أحدهما: أن في «فعلان» و«فَعْلاء» زيادتين قد زيدتا معًا، وأول هاتين الزيادتين ألف، وقبلها ثلاثة أحرف[٤].

---

(١) الآدر: هو الرجل كبير الخصيتين.

ينظر: لسان العرب (أدر).

(٢) ينظر: همع الهوامع (١/ ١١٦).

(٣) ينظر: وشرح ابن الناظم (٦٣٧)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٣٢٢). والتصريح (٢/ ٢١٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٢٣٢)،

(٤) ينظر: المحكم (١٠/ ٤٨٠).

ثانيهما: إن الوزنيْن كليهما لا تدخله تاء التأنيث، ومؤنث كـل مـنهما عـلى غير لفظ مذكره، فـ«فعلان» مؤنثه «فعلى»، و«فعلاء» مذكره «أفعل».

فإذا لم يكن لـ«فعلان» مؤنث على وزن «فعلى» اختلَّ وجـه الشـبه الثـاني؛ فضعفت المشابهة بين «فعلان»، و«فعـلاء»؛ ويضـعف بـذلك داعـي المنـع مـن الصرف؛ فتصرف[1].

يقول سيبويه: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلـم ينصرـف في معرفـة ولا نكرة، وذلك نحو: «عطشان»، و«سكران»، و«عجلان»، وأشباهها؛ وذلـك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد الألف كألف «حمراء»؛ لأنها عـلى مثالهـا في

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ٢١٤، ٢١٥)، وشرح المفصـل (١/ ٦٦)، واللبـاب (١/ ٥١٢). وقـد ذكـر المبرد في المقتضب (٣/ ٣٣٥) وجهًا آخر من الشبه بين «فعلان» و«فعلاء» وهو أن الألف والنون تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها: فأما بدل النون من الألف، فقولك في: «صنعاء» و«بهـراء»: «صنعاني» و«بهراني».

وأما بدل الألف منها فقولك إذا أردت «ضربت زيدًا» فوقفت قلت: ضربت زيدًا، وفي قولـك: اضربن زيدًا و«لنسفعًا» إذا وقفت قلت: اضربَا، ولنسفعا.

وردَّ الرضي في شرحه للكافية (١/ ١٥٨) هذا الوجه الذي ذكره المبرد، فقـال: «جهـة الشـبه أن النون في الأصل كانت همزة بدليل قلبها إليها في «صـنعاني» و«بهـراني»، في النسـب إلى «صـنعاء» و«بهراء».

وليس بوجه؛ إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبـدل منهـا، وأمـا «صـنعاني» و«بهراني» فالقياس صنعاوي وبهراوي، كـ«حمراوي»، فأبدلوا النون مـن الـواو شـذوذًا؛ وذلـك للمناسبة التي بينهما، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو؟! وجرأهم عـلى هـذا الإبـدال قـولهم في النسب إلى اللحية والرقبة: لحياني، ورقباني، بزيادة النون من غير أن تبدل مـن حـرف، فزيادتهـا مع كونها مبدلة من حرف يناسبها، أولى.

عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن «حمراء» لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث «سكران» بناء على حدة كما كان لمذكر «حمراء» بناء على حدَة، فلما ضارع «فَعْلاء» هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجرَاها»(١).

ثانيًا: احْتَجُّوا - أيضًا - بأن: الصرف هو الأصل في الأسماء، فإذا انتفى وجود «فعلى» في «فعلان»؛ ينبغي أن يعود الاسم إلى أصله، وهو الصرف؛ وفي هذا يقول أبو حيان: «ومنع صرف «لحيان» إذا لم يضف ولم تدخل «أل» قد اختاره بعضهم، والذي نذهب: أن صرفه هو الصحيح؛ لأنا قد جعلنا النقل عن الغريب، وقد ورد عليه شبهان: شبه يلحقه بأصل الأسماء من الصرف، وشبه يلحقه بغير أصله من شبه الفعل، فكان إلحاقه بما هو أصل الأسماء أولى بما هو فرع فيها، وهو كون الاسم لا ينصرف»(٢).

ثالثًا: أن ما لا «فعلى» له من «فعلان»، لو فرض له مؤنث، لكان «فعلانة»؛ فلا يمنع من الصرف، وفي هذا يقول ابن الناظم: «وحكي أن من العرب من يصرف «لحيان» حملوه على «ندمان» و«سيفان» على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء»(٣).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٣/ ٢١٥، ٢١٦).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٦/ ٣٠٢).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم (٦٣٧).

المناقشة:

نوقش ما تمسك به القائلون بأن علة منع «فعلان» من الصرف إذا كان وصفًا هي وجود «فعلى» منه – بأن وجود «فعلى» ليس مقصودًا لذاته، بل المطلوب منه انتفاء «فعلانة»؛ لأن كل ما يجيء منه «فعلى» لا يجيء منه «فعلانة» في لغة جميع العرب إلا عند بعض بني أسد؛ فإنهم يقولون في كل «فعلان» جاء منه «فعلى»: فعلانة أيضًا، نحو «غضبانة» و«سكرانة» فيصرفون، وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء، لا وجود «فعلى»[(١)].

وأجيب عن هذه المناقشة: بعدم تسليم أن وجود «فعلى» مطلوب ليتطرق به إلى انتفاء «فعلانة»، بل هو مقصود بذاته؛ لأنه يحصل بوجودها مشابهة بين الألف والنون وبين ألف التأنيث؛ لكون مؤنث هذا على غير لفظه، كما أن مذكَّر ذاك على غير لفظه.

ورد على هذا الجواب بأنه وإن كان يحصل بالاختلاف بين المذكر والمؤنث في الصيغتين مشابهة بينهما، فإنه ليس وجهًا للمشابهة ضروريًّا، بحيث لا يؤثر الألف والنون بدونه، بل الوجه الضروري في التأثير: انتفاء التاء، بدليل عدم انصراف «مروان»، و«عثمان» بمجرد انتفاء التاء، من دون وجود «فعلى».

يوضح ذلك ما ذكره الرضي في بيانه للمشابهة بين «فعلان» و«فعلاء»، حيث قال: «اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران، لمشابهتهما ألف التأنيث

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم (٦٣٧)، والتصريح (٢/ ٢١٢).

الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير.

وتشابهها أيضًا بوجوه أخر لا يضر فوتها، نحو تساوي الصدرين وزنًا، فـ«سكر» من «سكران»، كـ«حمر» من «حمراء»، وكون الزائدين في نحو «سكران» مختصين بالمذكر، كما أن الزائدين في نحو «حمراء» مختصان بالمؤنث، وكون المؤنث في نحو «سكران» صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو «حمراء» كذلك، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في «فعلان-فعلى»، غير حاصلة في «عمران»، و«عثمان»، و«غطفان» ونحوها»[1].

فنصَّ الرضي هنا على أن التشابه في اختلاف صيغة المذكر والمؤنث في «فعلان - فعلى»، و«أفعل - فعلاء» - ليس تشابهًا مؤثرًا في إلحاق «فعلان» بـ«فعلاء» في المنع من الصرف؛ ومن ثم فلا يضر فوته.

الترجيح:

وبهذه المناقشة القوية لما تمسك به أصحاب القول الثاني، وبرد جوابهم عن هذه المناقشة؛ يترجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، وعليه سار الشنواني من أن علة منع الصفات التي على وزن «فعلان»؛ كـ«ريان» و«لحيان»... إلخ من الصرف هي انتفاء «فعلانة» منها؛ يؤكد هذا ما اتضح من عرض المسألة من أنهم قد أجمعوا على صرف ما جاء منه «فعلانة»، واختلفوا فيما لم يوجد له «فعلى»؛ ومن ثَمَّ يكون الأولى إلحاق الحكم بما تعلق به الإجماع.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ١٥٧).

(هـ) التوابع:

العامل في النعت

قال الشيخ خالد: والرافع للنعت في هذه الأمثلة: ما رفع المنعوت لفظًا ومحلًّا، وعقب عليه الشنوانيُّ بقوله: «ما ذكره من أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، هو قول سيبويه؛ فإنه ذهب إلى أن العامل في النعت، والتوكيد، وعطف البيان، هو العامل في متبوعها.

وقال الأخفش[1]: العامل فيها معنوي كما هو في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة.

وقال بعضهم[2]: إن عامل الثاني مقدر من جنس الأول.

ومذهب سيبويه أولى؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه؛ فإن المجيء في «جاءني زيد الظريف» ليس في قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة، وكذا في «جاءني العالم زيد»، و«جاءني زيد نفسه»، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معًا كفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى - كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معًا؛ تطبيقًا للفظ بالمعنى.

أما إذا قلت: «جاءني غلام زيد» فالمنسوب إليه وإن كان الغلام مع زيد، إلا أن الثاني ليس هو الأول معنى، فلم يعمل العامل فيهما معًا.

---

(١) ينظر: شرح الكافية (١/ ٢٩٩)، وفي الهمع (٥/ ١٨٠).

(٢) ينظر: الهمع (٥/ ١٨٠)، وحاشية الصبان (٣/ ٥٨).

أما جعل العامل معنويًّا كما ذهب إليه الأخفش، فخلاف الظاهر؛ إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه، وتقدير العامل خلاف الأصل أيضًا؛ فلا يصارِ إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي»[١].

وقد اختلف النحاة في العامل في النعت على ثلاثة أقوال[٢]:

القول الأول - وهو الذي ذهب إليه الشنواني-: أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه ينصبُّ عليهما انصبابة واحدة. وقد ذهب إلى هذا القول سيبويه[٣]، والمبرد[٤]، وابن السَراج، وابن كيسان[٥]؛ كما نسبه إليهم أبو حيان في «الارتشاف»[٦]، والسيوطي[٧] في

(١) الدرر البهية (٦٨أ).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٩٢)، وهمع الهوامع (٥/ ١٨٠أ١٨١)، وحاشية الصبان (٣/ ٥٨).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٤٢١، ٤٢٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٣١٥).

(٥) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان أبو بكر يقول: إنه أنحى منهما، من تصانيفه: المهذب في النحو ، اللامات، البرهان، علل النحو، وغير ذلك. توفي سنة عشرين وثلاثمائة.
ينظر: معجم الأدباء (١٧/ ١٤١)، بغية الوعاة (١/ ١٨، ١٩).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٩٢).

(٧) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين أبو الفضل. توفي في سنة ٩١١هـ. ومن تصانيفه: الأشباه والنظائر، والحاوي للفتاوي، والإتقان في علوم القرآن.
ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٥١)، والضوء اللامع (٤/ ٦٥).

«الهمع»[1]، والأشموني[2][3]- وهو مذهبه .

وقيل: إن هذا القول هو مذهب جمهور النحاة[4]، وهو الذي صححه الرضي[5][6]، وخالد الأزهري [7]، واختاره ابن مالك، كما صرح بذلك الأشموني[8]، وكما يدل عليه قول ابن مالك في حد التابع حيث قال: «التابع هو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقا[9]»؛ فإنه جعل

---

(١) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٨٠).

(٢) هو: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، نحوي، من فقهاء الشافعية، ولي القضاء بدمياط. من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك في النحو، نظم المنهاج في الفقه، وشرحه، ونظم جمع الجوامع، مات نحو سنة تسعمائة.

ينظر: الخطط التوفيقية، لعلي مبارك (٨/ ٧٤)، الضوء اللامع (٦/ ٥)، وكشف الظنون (١/ ١٥٣)، ومعجم المطبوعات (٤٥١).

(٣) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٦٢)، وحاشية الصبان (٣/ ٥٨).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٩٢)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨١)، وشرح الأشموني (٢/ ٦٢)، وحاشية الصبان (٣/ ٥٨).

(٥) هو: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين، من علماء العربية، من أهل استراباذ من أعمال طبرستان، من تصانيفه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب، وشرح مقدمة ابن الحاجب المسماة بالشافية في علم الصرف. توفي سنة ثمانية وثمانيين وستمائة.

ينظر: مفتاح السعادة (١/ ١٤٧).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩).

(٧) ينظر: شرح التصريح (٢/ ١١٥).

(٨) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٦٢).

(٩) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٨٦).

التابع مشاركا للمتبوع في عامله، ومقتضى ذلك أن يكون العامل في المنعوت هو العامل في النعت أيضًا.

كما رجح هذا القول – أيضا – أبو البقاء العكبري(١) في «اللباب»(٢)، وأبو البقاء الكفوي(٣) في «الكليات»(٤).

كما أن ترجيح هذا القول هو ظاهر كلام ابن يعيش(٥) في «شرحه للمفصل» حيث قال: «التوابع: هي الثواني المساوية للأُوَلِ في الإعراب؛ بمشاركتها له في العوامل(٦)».

---

(١) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين: محب الدين أبو البقاء العكبري. من تصانيفه: إعراب القرآن، وإعراب الحديث. توفي سنة ست عشرة وستمائة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٨)، طبقات الحنابلة لابن يعلى (٢/ ١١٢).

(٢) ينظر: اللباب (١/ ٤٠٦، ٤٠٧).

(٣) هو: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء، كان من قضاة الأحناف، وأشهر تصانيفه: الكليات، وله مؤلفات بالتركية. توفي باستانبول سنة أربع وتسعين وألف.
ينظر: إيضاح المكنون (٢/ ٣٨٠)، ومعجم المطبوعات (٢٩٣)، وفيه وفاته سنة ١٠٩٥هـ، والأعلام للزركلي (٢/ ٣٨).

(٤) ينظر: الكليات (١/ ١٢٤).

(٥) هو: يعيش بن علي بن يعيش بن يحيى النحوي الحلبي، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش، من كبار أئمة العربية، من تصانيفه: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني. مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٥١).

(٦) ينظر: شرح المفصل (٣/ ٣٨، ٣٩).

وعلى ترجيح هذا القول – أيضًا – يدل كلام صاحب «دستور العلماء[(١)]»؛ حيث يقول: «والتابع – عند النحاة –: هو الاسم المتأخر رتبةً بجنس إعراب سابقه، حالَ كون إعرابهما ناشئا من جهة واحدة، مثل: جاء زيد العالم الكاتب؛ فإن كل واحد من «العالم» و«الكاتب» إذا لوحظ مع «زيد» كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه – وهو الرفع – والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة، وهي فاعلية زيد العالم الكاتب؛ لأن المجيء المنسوب إلى زيد في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، لا إليه مطلقا»[(٢)].

القول الثاني: إن العامل في النعت هو تبعيته للمنعوت[(٣)]. وقد ذهب إلى هذا القول الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والأخفش، والجرمي[(٤)]؛ نسبه إليهم أبو حيان[(٥)] والسيوطي[(٦)]، وشاركهما في نسبته إلى

(١) هو: عبد النبي الأحمد نكري ابن القاضي عبد الرسول من بني عثمان كما عرف بنفسه في مقدمة كتابه دستور العلماء (١/ ٧).

(٢) ينظر: دستور العلماء (١/ ٢٤٥).

(٣) ينظر: شرح الجمل (١/ ٢١٥)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٩٢)، وهمع الهوامع (٥/ ١٨٠)، وحاشية الصبان (٣/ ٥٨).

(٤) هو: صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري، مولى جرم بن زبان، من قبائل اليمن، كان فقيها عالما بالنحو واللغة، دينا ورعا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، ومن تصانيفه: كتاب التنبيه، وكتاب الأزمنة، وغريب سيبويه، وغير ذلك. توفي سنة خمس وعشرين ومائتين.
ينظر: تاريخ بغداد (٩/ ٣١٣- ٣١٥).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٩٢).

(٦) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٨٢).

إلى الأخفش[1] الرضيُّ في «شرحه للكافية»[2]، وجعله أبو حيان قول أكثر المحققين[3].

وقد صحح هذا القول ابن القيم[4]، وصلاح الدين العلائي[5].

والقائلون بهذا القول قد اختلفوا:

فمنهم من لاحظ التبعية من حيث اتحاد معنى الكلام، سواء اتفق الإعراب أم اختلف.

ومنهم من شرط اتحاد الإعراب، بصرف النظر عن اختلاف جهة الإعراب.

ومنهم من فصل فشرط مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته؛ فتكون العوامل من جنس واحد، وبشرط ألا تكون عوامل مختلفة[6].

---

(١) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه. من تصانيفه: الأوساط في النحو، معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق. مات سنة عشر- وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٩٠).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٩٢).

(٤) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ١٩١).

(٥) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة (١/ ٥٩).

(٦) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٨١)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٩٢).

القول الثالث: إن العامل في النعت هو عامل مقدر من جنس العامل الأول الذي عمل في المنعوت[1]. وقد ذهب إليه بعض النحاة؛ كما نص على ذلك الرضي في «شرحه للكافية»[2]، والصبان في حاشيته على الأشموني[3]، ولم يسموهما.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

احتج جمهور النحاة القائلون بأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت بما نص عليه الشنواني من أن المتكلم حينما ينسب شيئا إلى المنعوت فإنه يقصد نسبته إليه مع نعته.

وفي هذا يقول الرضي بعد أن ذكر أقوال العلماء في العامل في التابع مطلقا: «المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه؛ فإن المجيء في «جاءني زيد الظريف»، ليس في قصده منسوبا إلى زيد مطلقا، بل إلى

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٥٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٣٥، ٤٣٦).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩).

(٣) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٥٨). وقد اقترح السيوطي قولا رابعا لم ينص عليه أحد غيره، وهو أن يكون العامل في النعت هو المنعوت؛ كما كان العامل في الخبر هو المبتدأ، وفي المضاف إليه هو المضاف – عند من ذهب إلى ذلك – فقال بعد أن ذكر الخلاف في العامل في التابع مطلقا: «ولو قيل: العامل في الكل المتبوع، لكان له شواهد تؤيده، منها: قولهم: إن المبتدأ عامل في الخبر، والمضاف عامل في المضاف إليه، ولم أر أحدًا قال بذلك هنا».

ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٨١).

زيد المقيد بقيد الظرافة، وكذا في «جاءني العالم زيد»، و«جاءني زيد نفسه»؛ فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معًا كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى - كان الأَوْلى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا؛ تطبيقا للَّفظ بالمعنى»(١).

ويقول القاضي عبد النبي: إن الرفع في نحو: «جاءني زيد العالم الكاتب» إنما نشأ في النعت والمنعوت من جهة واحدة شخصية وهي فاعلية زيد العالم الكاتب؛ لأن المجيء المنسوب إلى «زيد» في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، لا إليه مطلقًا»(٢).

وهذا القصد الذي يقصد إليه المتكلم من نسبة الحكم إلى المتبوع مقيدٌ بتابعه يجعل من التابع والمتبوع شيئا واحدا؛ فلا بد أن يكون العامل فيهما واحدًا، وفي هذا يقول سيبويه: «فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: «مررت برجل ظريف قَبْلُ»، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد، وإنما صارا كالاسم الواحد من قِبَلِ أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف؛ فهو نكرة، وإنما كان نكرة؛ لأنه من أمة كلها له مثل اسمه؛ وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف؛ فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها»(٣).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩).

(٢) ينظر: دستور العلماء (١/ ٢٤٥).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٤٢١، ٤٢٢).

ويدل – أيضا – لكون النعت مع المنعوت كالاسم الواحد، حتى يجب أن يكون العامل فيهما واحدا–: أنه لا يجوز أن يكون النعت مقصودا وحده دون المنعوت؛ لأنه لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا إلى اسمين، وهو محال؛ وقد نص على هذا ابن يعيش، وأوضحه بمثال محسوس، فقال: «التوابع فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له؛ وذلك نحو قولك: «قام زيد العاقل»، فـ«زيد» ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، و«العاقل» ارتفع بما قبله – أيضًا – من حيث كان تابعًا لـ«زيد» كالتكملة له؛ إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه؛ فكانا لذلك اسما واحدا في الحكم؛ ألا ترى أن الوصف لو كان مقصودا، لكان الفعل مسندا إلى اسمين، وذلك محال؟! ونظير ذلك: أن الرجل ذا العبيد والأتباع يدعى إلى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيد، لكن ذلك بحكم التبعية، والمقصود بذلك السيد، كأنهم ليسوا غيره؛ لأنهم من لوازمه؛ كذلك هاهنا الإعراب يدخل التابع والمتبوع، لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود، والتابع بحكم الفرعية، وأنه تكملة الأول»(١).

أدلة القول الثاني:

احتج القائلون بأن العامل في النعت هو التبعية بما يلي:

أولًا: أنه لا يجوز أن يتقدم النعت على منعوته؛ لأن التابع لا يتقدم على

---

(١) ينظر: شرح المفصل (٣/ ٣٨، ٣٩).

المتبوع[1]، وفي هذا يقول السيوطي: «ولا يُقدَّم معمولها – أي: التوابع – على المتبوع؛ لأن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع»[2].

وامتناع تقديم النعت على المنعوت يدل على أن العامل في النعت ليس هو العامل في المنعوت؛ لأنه لو كان كذلك، لما امتنع أن يلي النعت عامله؛ كما في سائر المعمولات؛ فإن الفعل يليه الفاعل تارة، ويليه المفعول تارة أخرى؛ ويليه الحال، ويليه الظرف، وغير ذلك من المعمولات؛ فلو كان العامل في النعت هو العامل في المنعوت؛ لجاز أن يلي النعت العامل كما يليه المنعوت؛ قياسا على سائر المعمولات[3].

ثانيًا: أن النعت صفة لازمة للمنعوت قبل وجود العامل في المنعوت وبعد وجوده؛ فدل هذا على أنه لا تأثير للعامل في النعت، ولا تسلط له عليه، وإنما المؤثر فيه هو المنعوت؛ فيكون هو سبب رفعه، أو نصبه، أو جره، وليس العامل في المنعوت[4].

أدلة القول الثالث:

احتج من ذهبوا إلى أن العامل في النعت عامل مقدر من جنس العامل في

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٨٨)، وهمع الهوامع (٥/ ١٨٥).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٨٥).

(٣) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ١٩١).

(٤) ينظر: السابق نفسه.

المنعوت – بأن المعنى في بعض الجمل المشتملة على نعت ومنعوت لا يستقيم إلا بذلك؛ كما في قول القائل: أعجبني قيام زيد وعمرو؛ فإن هذا الكلام لا يستقيم معناه إلا بتقدير: أعجبني قيام زيد وقيام عمرو، وإنما لا يستقيم المعنى بدون هذا التقدير؛ «لأن الغرض الواحد لا يقوم بمحلين؛ فوجب أن يكون التقدير: قيام زيد وقيام عمرو»[1].

مناقشة الأدلة:

مناقشة دليل القول الأول:

نوقش ما احتج به الجمهور من أن المنعوت مقيد بالنعت في قصد المتكلم؛ فصارا كالاسم الواحد؛ فينبغي أن يكون العامل فيهما واحدا – بأن المضاف والمضاف إليه قد صارا بالإضافة شيئا واحدا، ومع ذلك فإن العامل في المضاف غير العامل في المضاف إليه.

وأجيب عن ذلك بأن الحكم في حال الإضافة وإن كان منسوبًا إلى المضاف مع المضاف إليه، إلا أن المضاف إليه ليس هو المضاف نفسه في المعنى؛ ومن ثم لم يكن العامل في المضاف عاملًا في المضاف إليه، بخلاف النعت والمنعوت؛ فإنه فضلًا عن كونهما كالاسم الواحد في قصد المتكلم؛ فإن النعت هو المنعوت نفسه في المعنى؛ فصح لذلك أن يكون العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وألا يكون العامل في المضاف إليه هو العامل في المضاف.

---

(١) ينظر: الإيضاح (١/ ٤٣٦).

وقد أشار إلى هذه المناقشة وجوابها الرضي؛ فقال: «لما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى - كان الأَوْلى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا؛ تطبيقا للَّفظ بالمعنى.

أما إذا قلت: «جاءني غلام زيد»، فالمنسوب إليه وإن كان «الغلام» مع «زيد»، إلا أن الثاني ليس هو الأول معنى؛ فلم يعمل العامل فيهما معا»[1].

مناقشة أدلة القول الثاني:

نوقش ما احتج به القائلون بأن العامل في النعت هو التبعية، من أن النعت يمتنع تقديمه على المنعوت؛ فلا يكون العامل فيهما واحدا - بوجهين:

أحدهما: أن امتناع تقديم النعت على المنعوت يحتمل أنه من أجل الضمير الموجود في النعت والذي يعود على المنعوت؛ فاقتضى ذلك تأخير النعت وتقديم المنعوت.

وأجيب عن ذلك بأن كون النعت مشتملا على ضمير يعود على المنعوت ليس بمقتضٍ تأخير النعت وتقديم المنعوت؛ بدليل أن الخبر يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ومع ذلك لا يمتنع أن يتقدم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع.

وفي هذا يقول ابن القيم: «فإن قيل: ولعل امتناع النعت من التقديم على

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩).

المنعوت إنما هو من أجل الضمير الـذي فيـه، والمضـمر حقـه أن يترتـب بعـد الاسم الظاهر.

قلت: هذا ليس بمانع؛ لأن خبر المبتدأ حامل للضـمير، ويجـوز تقديمـه، ورُبَّ مضمرٍ يجوز تقديمه على الظاهر إذا كان موضعه التأخير»[١].

الوجه الثاني: نـوقش الاحتجـاج بامتنـاع تقـديم النعـت عـلى المنعـوت –أيضا– بأن هذا الامتناع يحتمل أنـه كـان مـن أجـل أن النعـت تبيـين للمنعـوت، وتكملة لفائدته؛ فامتنع أن يتقدم عليه؛ كما يمتنع تقديم الصلة على الموصول.

وأجيب عن هذا بأنه اعتراض باطل؛ لأن النعت والمنعوت ليسا كالصلة والموصول؛ إذ المنعوت اسم يستقل به الكلام ولا يفتقـر إلى النعـت، بخـلاف الموصول؛ فإن الكلام لا يستقل به، وإنما يفتقر إلى الصـلة، ومـن ثـم لا يصـح قياس النعت والمنعوت على الصلة والموصول[٢].

مناقشة أدلة القول الثالث:

نوقش ما ذهب إليه أصحاب هذا القول من تقدير عامل في النعـت مـن جنس العامل في المنعوت – بأن هذا التقدير قد يترتـب عليـه فسـاد المعنـى في بعض الأحيان، كما في قول القائل: «جاءني غلام زيد وعمـرو»؛ فإنـه لـو كـان التقدير صحيحًا؛ لصار كأنه قال: «جاءني غلام زيد، وغلام عمـرو»؛ فيتعـدد الغلام، وهو في الحقيقة واحد، وهذا ظاهر الفساد[٣].

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ١٩١).

(٢) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ١٩١).

(٣) ينظر: الإيضاح (١/ ٤٣٥).

الترجيح:

والذي يترجح – في رأيي – بعد النظر في الأقوال الثلاثة وأدلتها ومناقشاتها، هو القول الأول الذي ذهب إليه الشنواني متفقا في ذلك مع جمهور النحاة؛ فيكون العامل في النعت هو العامل في المنعوت؛ وذلك لما يلي:

أولاً: أن جَعْل العامل في النعت هو التبعية خلاف الظاهر؛ لأنه يكون بذلك عاملا معنويا، و«العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ النادر؛ فلا يحمل عليه المتنازع فيه»[1].

ثانيا: أن التقدير خلاف الأصل؛ فلا يصح أن يصار إلى تقدير العامل في النعت ما أمكن أن يكون العامل فيه هو العامل في المنعوت، وذلك ممكن، ومن ثم فلا حاجة إلى التقدير، وفي هذا يقول الرضي: «تقدير العامل خلاف الأصل؛ فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي»[2].

ما يترتب على الخلاف في هذه المسألة:

رتب النحاة على الخلاف في هذه المسألة الخلاف في مسألتين أخريين، بيانهما كالآتي:

المسألة الأولى – الوقف على المنعوت:

ينبني على الخلاف بين القائلين بأن العامل في النعت هو العامل في

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٧٩).

(٢) ينظر: السابق نفسه.

المنعوت، وبين القـائلين بـأن العامـل في النعـت يقـدر مـن جـنس العامـل في المنعوت – خلاف آخر بينهم في جواز الوقف على المنعوت:

فمن قالوا: إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، لم يجيزوا الوقـف على المنعوت؛ لأن النعت لا يستقل بالكلام بدون منعوته؛ فلا يصح الوقـوف على المنعوت دون النعت.

ومن قالوا: إن العامل في النعت مقـدر مـن جـنس العامـل في المنعـوت، ذهبوا إلى جواز الوقف على المنعوت؛ لأن النعت مع تقدير العامـل فيـه يصـير جملة مستقلة يصح الوقوف دونها[(١)].

والراجح – في رأيي – من هذين القولين هـو عـدم صـحة الوقـف عـلى المنعوت كما ذهب إليه القائلون بأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وهو ما يؤكد رجحان مذهبهم في أصل هذه المسألة على ما تقدم.

وإنما كان الراجح عدم جواز الوقف على المنعـوت؛ لأن القـول بالتقـدير واستقلال جملة النعت قول فاسد؛ من جهة أنه يؤدي إلى عـدد غـير مُتنـاهٍ مـن الجمل والتقديرات، وفي هذا يقول ابن الحاجب: «على قـول مـن قـال بتقـدير عامل مثل الأول، فإذا قلت: جاءني زيد العاقل، وكان تقديره: جاءني العاقـل، كان جملة مستقلة؛ فيستقيم الوقف دونها، وهذا غير مستقيم؛ فإنه يؤدي إلى مـا لا يتناهى؛ لأنه إذا كان التقـدير: «جـاءني العاقـل»، كـان تقـدير «العاقـل» في

(١) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٥٨)، والإيضاح (١/ ٤٣٥).

«جاءني العاقل»: «جاءني زيد العاقل»، ثم تقدير «العاقل» كذلك إلى ما لا يتناهى؛ فظهر فساد ذلك، وأكثر الناس على أنه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه، وهو الصحيح»[1].

المسألة الثانية - الإتْبَاع والقَطْع عند تعدد العامل:

مما ينبني على الخلاف بين النحاة في العامل في النعت، خلافُهم في جواز إتباع النعت للمنعوت، أو قطعه عنه في حال تعدد العامل.

وقد صرح بهذا البناء أبو حيان؛ فقد ذكر حالات تعدد العامل وحُكْم الإتباع والقطع فيها وما وقع في ذلك من خلاف بين النحاة[2]، ثم قال عقب ذلك: «وهذا الخلاف في هذه المسائل مترتب على العامل في النعت ما هو»[3].

فمن ذهب إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، بني عليه: منعَ إتباع النعت للمنعوت وإيجاب قطعه عنه، في عدة صور:

إحداها: أن يختلف العاملان في المعنى والعمل واللفظ، نحو: «جاء زيد ورأيت عمرًا الفاضلين».

---

(١) ينظر: الإيضاح (١/ ٤٣٥).

(٢) ينظر: الارتشاف (٢/ ٥٩٠- ٥٩٢).

(٣) ينظر: السابق (٢/ ٥٩٢)، وينظر في صور تعدد العامل وما يتأتى فيه الإتباع منها: شرح التسهيل (٣/ ٣١٦- ٣١٩)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٢، ٢٠٣)، والارتشاف (٢/ ٥٩٠- ٥٩٢)، وشرح المكودي (٥٣٦)، وشرح التصريح (٢/ ١١٤، ١١٥)، وحاشية الخضري (٢/ ٥٤).

ثانيتها: أن يختلف العاملان في المعنى والعمل والجنس، نحو: «هذا ناصر زيد، ويخذل عمرًا العاقلان».

ثالثتها: أن يختلف العاملان في المعنى فقط، نحو: «جاء زيد، ومضى عمرٌو الكاتبان».

رابعتها: أن يختلف العاملان في العمل فقط، نحو: «هذا مؤلمُ زيدٍ، ومُوجعٌ عمرًا الشاعران».

فإنه في هذه الصور الأربع يجب قطع النعت عن المنعوت: إما بالرفع؛ على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فِعْلٍ، «ويمتنع الإتباع؛ لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفَي المعنى أو العملِ على معمول واحد من جهة واحدة؛ بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت»[1].

ومن ذهب إلى أن العامل في النعت هو التبعية، دون العامل في المنعوت، أجاز الاتّباع فيما إذا اختلف العاملان معنًى فقط، نحو: «وَجِدَ زيدٌ على عمرو، ووجد عمرو الضالةَ العاقلان»[2].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٣١٦- ٣١٩)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٢، ٢٠٣)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٩٠- ٥٩٢)، وشرح المكودي (٥٣٦)، وشرح التصريح (٢/ ١١٥)، وهمع الهوامع (٥/ ١٨٠،١٨١)، وشرح الأشموني (٢/ ٧٠- ٧٢)، وحاشية الخضري (٢/ ٥٤)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٦، ٦٧).

(٢) ينظر: شرح التصريح (٢/ ١١٥، ١١٦)، وهمع الهوامع (٥/ ١٨١).

حكم وصف النكرة بالمعرفة ووصف المعرفة بالنكرة

يقول الشنواني - ردًّا على أدلة المعترض على الشيخ خالد في تبعية النعت للمنعوت في الأمور الأربعة التي منها التعريف والتنكير -: «وأما قوله تعالى: ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ [الهمزة:١، ٢]، فـ﴿ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا ﴾ بدل لا نعت، أو أنه نعت مقطوع، والنعت المقطوع يجوز مخالفته للمنعوت تعريفًا وتذكيرًا كما قاله الرضي[(١)].

وأما قوله -تعالى-: ﴿ حمٓ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [غافر:١، ٢]: فـ«شديد العقاب» فيه جعله الزمخشري[(٢)] على تقدير «أل»، وجعل سبب حذفها إرادة الازدواج، وأجاز وصفيته -أيضًا- أبو البقاء[(٣)]، لكن على أن «شديد» بمعنى مشدد، كما أن الأذين في معنى المؤذن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل.

والذي قدمه الزمخشري أنه وجميع ما قبله أبدال، أما أنه بدل فلتنكيره، وكذا المضافات قبله، وإن كان من باب اسم الفاعل؛ لأن المراد بهما المستقبل، وأما البواقي فللتناسب.

وردَّ على الزجاج[(٤)] في جعله ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ بدلًا وما قبله صفات،

---

(١) ينظر: شرح الكافية (١/ ٣١٧).

(٢) ينظر: الكشاف (٣/ ٤١٣).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١١١٥).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٣٦٦).

وقال: في جعله بدلًا وحده من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر، وقد تبين بهذا صحة قوله: ويتبع منعوته في أربعة من عشرة»[1].

اختلف النحاة في جواز وصف النكرة بالمعرفة، ووصف المعرفة بالنكرة - على خمسة أقوال:

القول الأول:

أن النعت يجب أن يتبع المنعوت في تعريفه وتنكيره نحو: «مررت بزيدٍ الكريمِ»، و«مررت بقومٍ كرماءَ»، ولا يجوز أن تنعت معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة؛ فلا يقال: «مررت بزيدٍ كريمٍ»، ولا: «مررت بقومٍ الكرماءِ»[2]. وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى سيبويه وجمهور البصريين[3]، ونسبه الأشموني إلى جمهور النحاة[4]، وهو الذي قطع به كثير من النحاة: كالمبرد[5]، وابن جني[6]، وابن يعيش[7]، وابن مالك[8]، وابن هشام[9]

---

(١) الدرر البهية (٦٠أ).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٠٤)، والإنصاف (٢/ ٤٥٥)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٩٢)، واللباب للعكبري (١/ ٣٩٥)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٠٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٧٩، ٥٨٠)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٧٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٧٩).

(٤) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٦٢)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٠٤).

(٦) ينظر: اللمع (٨٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٣).

(٧) ينظر: شرح المفصل (٣/ ٥٤، ٥٥).

(٨) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٧).

(٩) ينظر: المغني (٢/ ١١٧٣).

الأنصاري[1]، وابن عقيل[2]، والمَكُّودي[3]، والشيخ خالد الأزهري[4]، والشنواني، وغيرهم[5].

القول الثاني:

أنه يجوز نعت النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم[6]. وقد ذهب إلى هذا

(١) هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، من أئمة العربية، وشيخ نحاة مصر، من تصانيفه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك. توفي سنة ٧٦١ هـ.
ينظر: الدرر الكامنة (٢/ ٣٠٨)، ومفتاح السعادة (١/ ١٥٩)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٦).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ١٩٢).
وابن عقيل هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي الهمداني، كان إماما في العربية والبيان والأصول والفقه، من تصانيفه: المساعد في شرح التسهيل، وشرح الألفية. مات بالقاهرة سنة تسع وستين وسبعمائة.
ينظر: الدرر الكامنة (٢/ ٢٦٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٤٧، ٤٨).

(٣) ينظر: شرح المكودي (٥٣٦).
والمكودي هو: عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي أبو زيد، من علماء العربية نسبته إلى بني مكُّود، قبيلة قرب فاس، من تصانيفه شرح ألفية ابن مالك، وشرح مقدمة ابن آجروم، والبسط والتعريف في علم التصريف. توفي سنة سبع وثمانمائة.
ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١/ ٧)، وسلوة الأنفاس (١/ ١٨٧)، والأعلام للزركلي (٤/ ٣١٨).

(٤) ينظر: شرح التصريح (٢/ ١٠٩).

(٥) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٥٥)، والكليات (١/ ١٠٣٤)، والمصباح المنير (١/ ١٥٠)، وشرح قطر الندى (١/ ٢٨٥)

(٦) كذا قيده بما فيه مدح أو ذم أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠)، والرضي في شرح الكافية الكافية (٢/ ٣٠٧)،والسيوطي في همع الهوامع (٥/ ١٧٢)،وأطلق ابن هشام الأنصاري القول
=

القول بعض الكوفيين؛ كما صرح بذلك الرضي[١]، والسيوطي[٢].

القول الثالث:

أنه يجوز نعت النكرة بالمعرفة؛ إذا تخصصت النكرة المنعوتة بوصف. وقد ذهب إلى هذا القول أبو الحسن الأخفش - رحمه الله تعالى - وقد نسبه إليه أبو حيان[٣]، والرضي[٤]، وابن هشام الأنصاري[٥]، والأشموني[٦]، والسيوطي[٧]، رحمهم الله تعالى.

=

بأن من النحاة من أجاز نعت النكرة بالمعرفة مطلقا،ولم يقيده بما فيه مدح أو ذم؛إذ قال معقبًا على من قالوا: إن ﴿ ٱلَّذِى ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ . ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ ﴾ - صفة: «﴿ ٱلَّذِى ﴾ بدل، أو صفة مقطوعة، بتقدير: (هو)، أو (أذم)، أو (أعني)، هذا هو الصواب، خلافًا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا».

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٧٢)، ونسب أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠) ذلك إلى بعض الكوفيين - أيضًا - لكن بعبارة يبدو أن فيها سهوًا، حيث قال: «وذهب بعض الكوفيين إلى جواز التخالف - أي: بين النعت والمنعوت - بكون النعت نكرة إذا كان لمدح أو ذم».
والصحيح أن الذي ذهب إليه بعض الكوفيين هو جواز التخالف بين النعت والمنعوت بكون النعت معرفة إذا كان لمدح أو ذم، كما هو صريح كلام الرضي والسيوطي، رحمهما الله تعالى.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ١١٨٦).

(٦) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٦٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠).

(٧) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٧٣).

القول الرابع:

أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة؛ إذا كان الوصف بها خاصًّا بالموصوف. وقد ذهب إلى هذا القول أبو الحسين بن الطراوة؛ كما نسبه إليه أبو حيان[١]، والسيوطي[٢]، والأشموني[٣].

القول الخامس:

أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة مطلقًا. ذكر هذا القول - أيضًا - غير واحد من النحاة، ونسبوه إلى بعضهم، وممن ذكره: أبو حيان[٤]، والسيوطي[٥]، والأشموني[٦].

الأدلة:

أدلة القول الأول:

احتج جمهور النحاة لعدم جواز نعت النكرة بالمعرفة أو نعت المعرفة بالنكرة، بأن تعريف الاسم يقتضي كونه معينًا مدلولًا عليه بحسب تعيينه، والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه؛ فيكون

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٧٣).

(٣) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٦٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠).

(٥) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٧٣).

(٦) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٦٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠).

الجمع بين النكرة والمعرفة حينئذ جمعًا بين النفي والإثبات، وهو محال أن يقع فيما هما واحد في المعنى كالنعت والمنعوت(١).

وفي هذا يقول ابن الأنباري: «امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة، أو المعرفة بالنكرة؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه؛ لأن النكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حال واحدة؛ فكذلك هاهنا»(٢).

ويقول السيوطي: «وإنما وجبت الموافقة في ذلك - أي: الموافقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير - حذرًا من التدافع بين ما هما في المعنى واحد؛ لأن في التعريف إيضاحًا، وفي التنكير إبهامًا، والنعت والمنعوت في المعنى واحد؛ فتدافعا»(٣).

وإنما صار النعت والمنعوت كالشيء الواحد حتى وجب أن يتبع النعتُ المنعوتَ في تعريفه أو تنكيره... إلخ؛ لأن النعت يخرج بالمنعوت من نوعه - الذي هو منه أصلًا - إلى نوع جديد هو أخص منه؛ فالنعت والمنعوت - كما يقول ابن يعيش - «بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده؛ فالنعت والمنعوت بمنزلة «إنسان»، والمنعوت وحده بمنزلة «حيوان»، فكما أن «إنسانًا»

---

(١) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٥٥)، وشرح المفصل (٣/ ٥٤، ٥٥)، وأسرار العربية (١/ ٢٦٠)، والتصريح (٢/ ١٠٩)، وهمع الهوامع (٥/ ١٧٣).

(٢) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٥٥).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٧٢).

أخص من «حيوان»؛ كذلك النعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت برجل»، فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، وإذا قلت: «مررت برجل ظريف» فهو من الرجال الظرفاء، الذين كل واحد منهم رجل ظريف؟! فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف، كما أن الرجال جملة لرجل، فرجل ظريف جزء للرجال الظرفاء، وهو أخص من رجل؛ ألا ترى أن كل رجل ظريف رجل، وليس كلُّ رجلٍ رجلًا ظريفًا؟!»(1).

أدلة القول الثاني:

احتج من ذهب إلى جواز نعت النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم من الكوفيين، بورود ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ . ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ [الهمزة، الآيتان ١،٢]. حيث وُصفت النكرة، وهي «كل همزة لمزة» بالمعرفة وهو ﴿ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ (2).

أدلة القول الثالث:

احتج أبو الحسن الأخفش لما ذهب إليه من جواز نعت النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة بالوصف؛ بورود ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ

---

(1) ينظر: شرح المفصل (٣/ ٥٥).

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٨٤)، وشرح قطر الندى (١/ ٢٨٥)، وهمع الهوامع (٥/ ١٧٢).

﴿ ٱلۡأَوۡلَيَـٰنِ ﴾ [سورة المائدة، الآية ١٠٧] فإنه جعل ﴿ ٱلۡأَوۡلَيَـٰنِ ﴾ - وهي معرفة - نعتًا لـ﴿ فَـَٔاخَرَانِ ﴾، وهي نكرة؛ وسوغ ذلك أنها تخصصت بالوصف بجملةِ ﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾؛ فاقتربت النكرة بهذا التخصيص من المعرفة؛ فلذلك جاز نعتها بمعرفة(١).

أدلة القول الرابع:

احتج أبو الحسين بن الطراوة لما ذهب إليه من جواز وصف المعرفة بالنكرة، بشرط كون الوصف خاصًّا بذلك الموصوف - بورود ذلك في قول النابغة الذبياني:

أبيت كأني ساورَتْنِي ضئيلةٌ … من الرقش في أنيابها السم ناقعُ(٢)

حيث جعل «ناقع» - وهي نكرة - وصفًا لـ«السم» وهو معرفة؛ وسوغ

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠)، وشرح الأشموني الأشموني (٢/ ٦٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (٣٣)، والكتاب (٢/ ٨٩)، والحيوان (٤/ ٢٤٨)، وسمط اللآلي (٤٨٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ٧٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٠)، ولسان العرب، مادة (طور) و (نقع)، وتاج العروس، مادة (طور) (١٢/ ٤٣٩).

قال العيني: ساورتني، أي: واثبتني، والضئيلة – بفتح الضاء المعجمة، وكسر الهمزة، وفتح اللام–: الحية الدقيقة، أتت عليها سنون كثيرة؛ فقلَّ لحمها، واشتد سمّها، والرقش – بضم الراء، وسكون القاف، وفي آخره شين معجمة–: جمع «رقشاء»: حية فيها نقط سود وبيض... وناقع – بالنون – أي: بالغ طري.

ينظر: شرح الشواهد للعيني، مع حاشية الصبان (٣/ ٦٠).

ذلك كون الوصف «ناقع» خاصًّا بالموصوف «السم»[1].

أدلة القول الخامس:

احتج القائلون بجواز وصف المعرفة بالنكرة مطلقًا؛ بورود ذلك في قوله تعالى: ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِ ﴾ [غافر، الآيات ١-٣] إذ نعت لفظ الجلالة ﴿ ٱللَّهِ ﴾- وهو معرفة بـ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾، وهو نكرة.

وإنما جعلوا ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ نكرة؛ لأن «شديد» صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة لا تكون إلا في تقدير الانفصال؛ بدليل أن قوله تعالى: ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ بمعنى: شديدٌ عقابُه، لا ينفك في المعنى عن ذلك[2].

وقد نُقل عن سيبويه: «أنه قد نص على أن كل ما كانت إضافته لفظية، جاز أن تجعل محضة - أي: معنوية - إلا الصفة المشبهة. وإنما استثنى الصفة المشبهة؛ لأنها ليست بمعنى الحدوث؛ فلا يشترط في عملها الزمان المخصوص، فتكون عاملة ألبتة، وتكون إضافتها لفظية دائمًا؛ فلا تتعرف بالإضافة»[3].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٧٩)، وهمع الهوامع (٥/ ١٧٣)، (٥/ ١٧٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٦٣، ٦٤)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠)، وحاشية الدسوقي (٢/ ١١٧٩).

(٢) ينظر: الكشاف (٣/ ٤١٢، ٤١٣)، وشرح قطر الندى (١/ ٢٨٥)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٧٩، (٢/ ١١٧٩، ١١٨٠)، وحاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي (٤/ ٢١٨).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ١٩٤)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٨٠).

كما احتجوا - أيضًا - بقول الشاعر:

.... وللمُغَنِّي رسولِ الزور قوَّادِي[1]

حيث وصف المعرفة «المُغَني» بالنكرة «قواد»[2].

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول:

نوقش ما احتج به جمهور النحاة لمنع نعت النكرة بالمعرفة، أو نعت المعرفة بالنكرة؛ من أن في التعريف إيضاحًا وتعيينًا، وفي التنكير شيوعًا وإبهامًا؛ فلا يصح اجتماعهما في النعت والمنعوت، وهما كالاسم الواحد - نوقش ذلك بأن البدل والمبدل منه شيء واحد، ومع ذلك يجوز تخالفهما، مع أنه قد يقصد فيهما الإيضاح؛ فإذا جاز ذلك في البدل والمبدل منه، ينبغي أن يجوز مثله في النعت والمنعوت.

وأجيب عن ذلك: بالفرق بين البدل والمبدل منه، وبين النعت والمنعوت؛ من جهة أن النعت والمنعوت واحد بالذات دائمًا، بخلاف البدل والمبدل منه؛ فإنهما يتغايران ذاتًا فيما عدا بدلَ كُلٍّ من كل، الذي حُمل على أخوَيْهِ.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري، وصدره:

لابن اللعين الذي يُخبا الدخان له ....

ينظر: ديوانه (١١٢)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠)، وهمع الهوامع (٥/ ١٧٣).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠)، وهمع الهوامع (٥/ ١٧٣).

كما أن البدل على نية تكرار العامل؛ فكأنه من جملة أخرى.

وإذا ثبت الفرق بين البدل والنعت، لم يصح تجويز تخالف النعت والمنعوت تنكيرًا وتعريفًا، قياسًا على تجويز ذلك في البدل والمبدل منه(١).

مناقشة أدلة القول الثاني:

نوقش احتجاج الكوفيين بقوله تعالى: ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ . ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ ﴾ - بأن ﴿ ٱلَّذِى ﴾ ليس نعتًا لـ﴿ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ﴾؛ وإنما هو بدل، أو نعت مقطوع، والتقدير: هو الذي، أو: أذم الذي، أو أعني الذي... والنعت المقطوع يجوز مخالفته للمنعوت تعريفًا وتنكيرًا(٢)، وهو ما صوبه ابن هشام في المغني(٣)، وقطع به مكي بن أبي طالب القيسي(٤) في «مشكل إعراب القرآن»، حيث قال: «قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَمَعَ ﴾: ﴿ ٱلَّذِى ﴾ في موضع رفع؛ على إضمار مبتدأ، أي: هو الذي، أو في موضع نصب، على: أعني الذي، أو في موضع خفض؛ على البدل من ﴿ لِّكُلِّ ﴾»(٥).

---

(١) ينظر: حاشية الشيخ يس (٢/ ١٠٩).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٤٩٩)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٨٦) ، والفتوحات الإلهية (٢/ ٥٨٥).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ١١٨٦).

(٤) هو: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسي، من تصانيفه: إعراب القرآن، والموجز في القراءات، والتبصرة في القراءات. توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٩٨).

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٤٩٩).

مناقشة أدلة القول الثالث:

نوقش احتجاج الأخفش بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ – بأن ﴿ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ ليست نعتًا لـ«آخران»، وإنما هي بدل، أو خبر مبتدأ محذوف[1].

قال الشيخ الدسوقي[2] في حاشيته على مغني اللبيب: «والحق أنها بدل»[3].

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: «قوله تعالى: ﴿ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾: مَن رفعه وثناه، جعله بدلا من «آخران»، أو من المضمر في ﴿ يَقُومَانِ ﴾»[4].

ويقول الصبان: «يصح جعل ﴿ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ خبرَ محذوفٍ، أي: هما الأوليان، أو خبرَ «آخران»؛ لتخصيصه بالصفة، أو مبتدأً خبرُه ﴿ فَـَٔاخَرَانِ ﴾»[5].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي من علماء العربية ومن فقهاء المالكية. من تصانيفه: حاشيته على الشرح الكبير على مختصر خليل في فقه المالكية، وحاشية على مغني اللبيب. توفي سنة ثلاثين وألف ومائتين.

ينظر: شجرة النور الزكية (٣٦١)، ومعجم المؤلفين (٩/ ٢٩٢).

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي (٢/ ١١٨٦).

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٥٢).

(٥) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٦٠).

مناقشة أدلة القول الرابع:

نوقش ما احتج به أبو الحسين بن الطراوة من قول النابغة:

أبيــت كــأني ســاورَتْنِي ضـئيلةٌ   من الـرقش في أنيابها السـم نـاقعُ

بأن «ناقع» ليست نعتًا لـ«السم»؛ وإنما هي خبر لـه، و«في أنيابهـا» متعلـق بـ«ناقع»[1]، وهو الذي استصوبه ابن هشام في «المغني»، وذكـر أنـه يحتمـل أن يكون خبرًا ثانيًا للسم[2]. وقيل - أيضًا-: يجـوز أن تكـون «نـاقع» بـدلا مـن «السم»[3].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ١١٧٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠)، وهذا التوجيه هو الذي يدل عليه قول سيبويه، حيث أورد هذا الشاهد في باب ما ينتصب فيه الخبر، فقال: «هذا باب مـا ينتصـب فيه الخبر؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته، أو ما أخرته، وذلك قولك: «فيها عبد الله قائما»، فـ «عبد الله» ارتفع بالابتداء؛ لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هـو موضـع لـه، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبلـه؛ ألا تـرى أنـك لـو قلـت: «فيهـا عبـد الله» حسـن السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسن واستغنى في قولك: «هذا عبد الله»، وتقـول: «عبـد الله فيها»، فيصير كقولك: «عبد الله أخوك» إلا أن «عبد الله» يرتفع مقدمًا كان أو مؤخرًا بالابتداء... فصار قولك: «فيها» كقولك: «استقر عبد الله»، ثم أردت أن تخبر عن أية حـال اسـتقر، فقلـت: «قائما»، فـ «قائمًا» حال مستقر فيها، وإن شئت ألغيت «فيهـا»، فقلـت: فيهـا عبـد الله قـائم، قـال النابغة:

فبِـــتُّ كـــأني ســـاورتني ضـــئيلة   مـــن الـــرقش في أنيابهـــا الســـم نـــاقع

الكتاب (١/ ٨٨، ٨٩).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ١١٧٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٧٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٠).

كما نوقش الاحتجاج بهذا الشاهد أيضًا – بأن «السم» في معنى النكرة؛ لأن «أل» الداخلة عليها للجنس، والمعرَّف بـ«أل» الجنسية في حكم النكرة؛ وعلى هذا يكون الشاهد من قبيل وصف النكرة بالنكرة، ولا حجة فيه لابن الطراوة على جواز وصف المعرفة بالنكرة(١).

مناقشة أدلة القول الخامس:

نوقش احتجاج المجيزين لوصف المعرفة بالنكرة مطلقًا بقوله تعالى: ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ – بأن قوله ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ يمكن حمله على أحد ثلاثة أوجُه:

الوجه الأول: أنه على تقدير «أل»، أي: «الشديد العقاب»، وحذفت «أل»؛ للمزاوجة بين ما قبلها وما بعدها لفظًا؛ ويشهد لذلك أن العرب غيروا كثيرًا من كلامهم عن قوانينه؛ لأجل الازدواج(٢).

ومنه قول النبي ﷺ: «ارجعن مأزوراتٍ غيرَ مأجورات»(٣)؛ إذ أصل «مأزورات»: «وازرات» من «الوزر»؛ «فأخرج على لفظ المفعول؛ فصار: «موزورات»، فقلبت الواو ألفًا؛ فصار «مأزورات»؛ ليزاوج «مأجورات»(٤).

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي (٢/ ١١٧٩).

(٢) ينظر: الكشاف (٣/ ٤١٣)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٨٠)، وحاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي (٤/ ٢١٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١/ ٥٠٣)، في الجنائز، باب: ما جاء في اتباع النساء الجنائز (١٥٧٨).

(٤) ينظر: حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي (٤/ ٢١٩).

ومنه – أيضًا – قراءة من قرأ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضم الدال واللام تارة، وبكسرهما أخرى[1].

ومنه قول العرب: «ما يعرف سُحَادِلَيْهِ من عُنَادِلَيْهِ»؛ إذ أصل «سحادليه»: «سُحادِله» مفردًا؛ لأن السُّحادل هو الذكَر، والعُنادلان هما الخصيان، فثنى السحادل؛ ليزاوج العُنادلين.

الوجه الثاني: أن يكون ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ بدلا من لفظ الجلالة «الله»، وبدل النكرة من المعرفة جائز[2].

وفي توجيه كون ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ بدلًا، يقول الزمخشري: «وأما ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ فأمره مشكل؛ لأنه في تقدير «شديد عقابه»، لا ينفك من هذا التقدير.

وقد جعله الزجاج بدلًا، وفي كونه بدلا وحده بين الصفات نبوٌّ ظاهر[3]، والوجه أن يقال: لما صودفت بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة، فقد

---

(١) قرأ بضم الدال واللام معًا: إبراهيم بن أبي عبلة، وقرأ بكسرهما: الحسن البصري، وزيد بن علي. ينظر: الإملاء للعكبري (١/ ٣)، والإعراب للنحاس (١/ ١٢٠)، وإتحاف فضلاء البشر (١٢٢)،.

(٢) ينظر: الكشاف (٣/ ٤١٢، ٤١٣)، وحاشية الدسوقي (٢/ ١١٨٠)، وحاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي (٤/ ٢١٩).

(٣) اعترض أبو حيان على ذلك في البحر المحيط (٧/ ٤٤٧، ٤٤٨)، فقال: وليس في كونه بدلا نبو ظاهر كما قال الزمخشري؛ لأن الجري على القواعد التي استقرت وصحت هو الأصل.

آذنت بأن كلها أبدال[1] غير أوصاف، ومثل ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها[2] كلها على «مستفعلن»؛ فهي محكوم عليها بأنها من بحر الرجز، فإن وقع فيها جزء واحد على «متفاعلن» كانت من الكامل»[3].

الوجه الثالث: أن تكون ﴿ شَدِيدِ ﴾ بمعنى «مشدِّد»؛ كـ«أذين» بمعنى: «مؤذِّن»، وبهذا التأويل تخرج «شديد» عن باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل؛ فتصير الإضافة محضة، ويكون النعت بـ ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ من قبيل نعت المعرفة بالمعرفة[4].

وإلى الوجهين الأخيرين يشير أبو البقاء العكبري بقوله: «وأما ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾ فنكرة؛ لأن التقدير: شديدٌ عقابُه؛ فيكون بدلًا.

---

(١) اعترض أبو حيان على هذا التركيب في البحر المحيط (٧/ ٤٤٧، ٤٤٨)، فقال: إن قوله: «لما صودفت... كلها أبدال» تركيب غير عربي؛ لأنه جعل «فقد آذنت» جواب «لما»، وليس في كلامهم: «لما قام زيد، فقد قام عمرو».

كما أن في قول الزمخشري «كلها أبدال» تصريحًا بتكرير البدل، وقد تعقبه أبو حيان قائلا: «أما بدل البداء عند من أثبته، فقد تكررت فيه الأبدال، وأما بدل كل من كل، وبدل اشتمال، فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها، أو منعه، إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البدل لا يكرر».

(٢) اعترض أبو حيان في البحر المحيط (٧/ ٤٤٧، ٤٤٨) على هذه الصيغة بأن (تفاعيل) جمع (تفعال)، أو (تفعول)، أو (تفعيل)، وليس شيء من هذه الأوزان الثلاثة معدودًا في أجزاء العروض، ومن ثم رأى أبو حيان أن الصواب أن يقال: جاءت أوزانها كلها على (مستفعلن).

(٣) ينظر: الكشاف (٣/ ٤١٢، ٤١٣).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١١١٥)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٨٠)، وحاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي (٤/ ٢١٩).

ويجوز أن يكون ﴿ شَدِيدِ ﴾ بمعنى «مشدِّد»؛ كما جاء «أذين» بمعنى «مؤذن»؛ فتكون الإضافة محضة، فتعرّف، فتكون وصفًا أيضًا»[1].

كما نوقش ما احتجوا به من قول الشاعر:

....   وللمُغَنِّى رسولِ الزور قوادِ

بأن «قواد» بدل من «المغني»، وليست نعتا له[2].

الترجيح:

بعد عرض هذه الأقوال الخمسة وأدلتها ومناقشاتها؛ يترجح في رأي الباحث القول الأول، الذي ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم الشيخ خالد والشنواني، وهو أنه لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة، ولا نعت المعرفة بالنكرة؛ وذلك لقوة ما تمسكوا به من الدليل، وبطلان ما وجه إليه من المناقشة بالجواب القاطع، في حين إن ما تمسك به أصحاب الأقوال الأخرى جميعها قد أمكن تأويله على غير ما حملوه عليه؛ والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال لم يصح به الاستدلال.

كما أن جري اللسان في النعت والمنعوت على عمل واحد من تعريف أو تنكير أخف من الاختلاف؛ على ما صرح به الفيومي[3] في «المصباح المنير»[4].

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١١١٥).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٥/ ١٧٣).

(٣) هو: أحمد بن محمد الفيومي بن الحموي، نشأ بالفيوم، وتتلمذ على أبي حيان، وكان فاضلا عارفا باللغة والفقه. توفي سنة سبعين وسبعمائة.
ينظر: الدرر الكامنة (١/ ٣٧٢)، بغية الوعاة (١/ ٣٨٩).

(٤) ينظر: المصباح المنير (١/ ١٥٠).

إفراد النعت السببي وتكسيره

يقول الشنواني: «قوله: والأحسن في جمع التكسير الجمع: وهو ما نص عليه سيبويه في بعض نسخ الكتاب، وهو مذهب المبرد[(١)]، وجرى عليه [أي ابن مالك] في التسهيل[(٢)]، وإنما كان الأحسن فيه الجمع؛ لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا جُمع جَمع تكسير خرج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه -أيضًا- [شبه اجتماع فعلين[(٣)]]، نحو: «قعود غلمانه» كما في قاعدون.

وقيل: الإفراد أحسن، ونُسب إلى الجمهور[(٤)].

وفصل بعضهم، فقال: الجمع أولى إن تبع جمعًا[(٥)]، والإفراد أولى إن تبع مفردًا أو مثنى[(٦)]»[(٧)].

قسم النحاة النعت قسمين:

أحدهما: النعت الحقيقي، «وهو: ما رفع ضمير الموصوف»[(٨)]، نحو:

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٦١، ٦٢).

(٢) ينظر: التسهيل لابن مالك (١٤٠).

(٣) الأقرب أن تكون العبارة: (شبهة اجتماع فاعلين) والله أعلم.

(٤) ينظر: الارتشاف (٣/ ٢٥٠).

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٢٠)، والارتشاف (٣/ ٢٥٠).

(٦) ينظر: الهمع (٣/ ٨٧، ٨٨).

(٧) الدرر البهية (٦٠أ، ٦٠ب).

(٨) ينظر: شرح المكودي (٥٣٦).

«زيد رجلٌ حسنٌ»؛ فإن «حسن» قد عمل الرفعَ في ضميرٍ يعود على «الموصوف»، وهو «رجل».

ثانيهما: النعت السببي، «وهو: ما رفع ظاهرًا متلبسًا بضمير الموصوف»[1]، نحو: «هذا رجلٌ قائمٌ أبوه»؛ فإن «قائم» قد رفع اسمًا ظاهرًا هو «أبوه»، وقد اشتمل هذا الاسم على ضميرٍ «الهاء» يعود على الموصوف «رجل».

وحاصل ما ذكره النحاة في هذين القسمين:

أن النعت الحقيقي يطابق منعوته في إعرابه: رفعًا، ونصبًا، وجرًّا؛ وفي نوعه: تذكيرًا وتأنيثًا؛ وفي عدده: إفرادًا وتثنية وجمعًا؛ وفي تعيينه: تعريفًا وتنكيرًا، فيقال: «مررت برجلٍ عاقلٍ، وامرأةٍ عاقلةٍ، ورجلين عاقلين، وامرأتين عاقلتين، ورجالٍ عقلاءَ...» وهلم جرا[2].

وأما النعت السببي، فإنه يطابق منعوته في إعرابه: رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ كما يطابقه تعريفًا وتنكيرًا، أما في النوع: تذكيرًا وتأنيثًا، وفي العدد: إفرادًا، وتثنية، وجمعًا – فإنه يكون بحسب الاسم الظاهر الذي بعده، وهو في هذا يجري

---

(١) ينظر: السابق، الصفحة نفسها.

(٢) ينظر: شرح المفصل (٣/ ٥٤، ٥٥)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٠٧، ٣٠٨)،وشرح ابن عقيل (٢/ ١٩٢– ١٩٤)، ، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٢– ٣٠٨)، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٧٩– ٥٨١)، وشرح المكودي (٥٣٦)، وهمع الهوامع (٥/ ١٧٢) ، وشرح التصريح (٢/ ١٠٩، ١١٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٦٣– ٦٥)، وحاشية الصبان (٣/ ٥٩– ٦٢)، وحاشية الخضري (٢/ ٥٢).

مجرى الفعل؛ فيؤنَّث إن أسند إلى مؤنث وإن كان المنعوت مذكرًا، فيقال: «مررت برجلٍ حسنةٍ أُمُّه»، ويُذَكَّر إن أسند إلى مُذَكر وإن كان المنعوت مؤنثًا، نحو: «مررت بامرأةٍ حسنٍ أبوها».

وإن أسند النعت السببي إلى مفرد أو مثنى أو مجموع، فإنه يبقى مفردا ولا يثنى، ولا يجمع جمع سلامة، سواء أكان المنعوت مفردًا أم مثنًّى أم جمعًا، فيقال: «مررت برجلٍ حسنٍ أبوه، وبرجلينِ حسنٍ أبواهما، وبرجالٍ حسنٍ آباؤهم»، ولا يقال: «مررت برجلين حسنين أبواهما، أو حُسَّان آباؤهم»، إلا على لغة من قال: «أكلوني البراغيثُ»، وهي لغة ضعَّفها جمهور النحاة، ولا خلاف في شيء من ذلك بين النحاة[1].

كما أنه لا خلاف بينهم أيضًا في أنه إذا أسندت الصفة إلى جمعٍ: أنه يجوز إفرادها، ويجوز جمعها جمع تكسير[2]، فيقال: «رأيت رجلًا قاعدًا غلمانه»، و«قعودًا غلمانه»، وإنما اختلفوا في أي هذين الوجهين أرجح[3] على النحو

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٤١- ٤٣)، والمقتضب (٤/ ١٥٤- ١٦٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٨، ٣٠٩)، وارتشاف الضرب (٣/ ٢٤٩)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٩٣، ١٩٤)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٠٣)، ومغني اللبيب (٢/ ١٣٤٢)، وشرح المكودي (٥٣٧)، والتصريح (٢/ ١٠٩، ١١٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٠).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٨)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٠٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٦٦)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/ ٤٣)، وارتشاف الضرب (٢/ ٢٥٠)، ومغني اللبيب (٢/ ١٣٤٢)، وشرح قطر الندى (٢٨٨)، وشرح شذور الذهب (٥٥٨)، وشرح التصريح (٢/ ١١٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٠)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٢)، وحاشية الخضري (٢/ ٥٢).

الآتي:

أقوال النحاة في المسألة:

اختلف النحاة فيما إذا أسند النعت السببي إلى جمع، فهل يكون الراجح إفراد النعت، أو جمعه جمع تكسير؟ على ثلاثة أقوال[(١)]:

- **القول الأول**: أن إفراد النعت أولى من تكسيره، سواء أكان المنعوت مفردا، أم مثنى، أم جمعًا، فيكون الأحسن أن يقال: «مررت برجل قاعدٍ غلمانُه، ورجلين قاعدٍ غلمانُهما، ورجالٍ قاعدٍ غلمانُهم»[(٢)]. وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى جمهور النحاة، وذكر أن ممن اختاره الأستاذ أبو علي الشَّلُوبِين[(٣)]، وأبو الحسن الأُبَّذِي[(٤)]، شيخ أبي حيان[(٥)].

وعلى هذا القول اقتصر بعض شُراح الألفية، فنصوا عليه، ولم يعرجوا

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٢٥٠)، شرح التصريح (٢/ ١١٠)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٢).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) هو: عمر بن محمد بن عمر، الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين، كان إمام عصره في العربية، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، من تصانيفه: تعليق على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية، والتوطئة في النحو، توفي سنة خمس وأربعين وستمائة.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) هو: علي بن محمد بن الخشني الأبذي، أبو الحسن. قال أبو حيان : كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية، وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه، مات سنة ثمانين وستمائة.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٩٩).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٢٥٠)، وشرح التصريح (٢/ ١١٠). حاشية الصبان (٣/ ٦٢).

على القولين الآخرين، ومن هؤلاء: ابن عقيل»[1] والمكودي »[2].

القول الثاني: أن التكسير أولى من الإفراد، سواء أكان المنعوت مفردًا، أم مثنى، أم جمعًا، فالأحسن أن يقال: «مررت برجل قعودٍ غلمانُه، ورجلين قعودٍ غلمانهما، ورجال قعودٍ غلمانُهم»، فهو أفضل من: «مررت برجل قاعد غلمانه، ورجلين قاعد غلمانهما، ورجال قاعدٍ غلمانهم»[3].

وقد ذهب إلى هذا القول الشنواني – كما هو واضح من كلامه – وهو يتفق في ذلك مع عدد كبير من أعلام النحاة، منهم: سيبويه والذي نص على ترجيح التكسير، فقال: «واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون، نحو: «حسن»، و«حُسّان»، فإن الأجود فيه أن تقول: «مررت برجل حُسّان قومه»، وما كان يجمع بالواو والنون، نحو «منطلق»، و«منطلقين»، فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: «مررت برجل منطلق قومه»[4]. كما ذهب إلى هذا القول أبوالعباس المبرد[5]، وابن مالك الذي نص – أيضاً – على

(١) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ١٩٤)، وحاشية الخضري (٢/ ٥٢).

(٢) ينظر: شرح المكودي (٥٣٨).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/ ٤٣)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٠٧)، وارتشاف الضرب (٣/ ٢٥٠)، ومغني اللبيب (٢/ ١٣٤٢)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٠٣)، وحاشية الدسوقي (٢/ ١٣٤٢) وحاشية الخضري (٢/ ٥٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٢/ ٤٣).

(٥) ينظر: حاشية الخضري (٢/ ٥٢)، وممن قال بهذا القول من أعلام النحاة – أيضًا – أبو موسى الجزولي، وابن بطال صاحب كتاب التمهيد، نص على هذا أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣/ ٢٥٠)، وشرح التصريح (٢/ ١١٠)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٢).

ترجيح تكسير النعت السببي المسند إلى الجمع فقال: «والأحسن فيما فاعلها – أي: فاعل الصفة – جمعٌ: أن تجمع جمع تكسير؛ كقولك: «مررت برجالٍ حُسَّانٍ غلمانهم»[(١)]، وممن ذهب إلى ذلك أبوحيان[(٢)]، وابن هشام[(٣)]، والخضري[(٤)(٥)].

– **القول الثالث:** التفصيل: فيكون إفراد النعت السببي المسند إلى جمع، أَوْلى من تكسيره إذا كان المنعوت مفردًا، أو مثنى، نحو: «مررت برجل قاعد غلمانه، وبرجلين قاعد غلمانهما»، فهذا أحسن من: «قعود غلمانه، وقعود غلمانهما». أما إذا كان المنعوت جمعًا، فإن تكسير النعت في هذه الحالة يكون أولى من إفراده، فيكون قول القائل: «مررت برجال قعود غلمانهم»، أحسن من قوله: «مررت برجال قاعد غلمانهم»[(٦)]. وذهب إلى هذا القول بعض النحاة؛ نص على ذلك أبو حيان في الارتشاف[(٧)] دون تحديد.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٠).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٢٤٩).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ١٣٤٢).

(٤) هو: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعي، عالم بالعربية. من تصانيفه: حاشية على شرح ابن عقيل، وشرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة، توفي سنة سبع وثمانين ومائتين وألف هـ.

ينظر: الفهارس التيمورية (٣/ ٨٩)، ومعجم المطبوعات (٨٨٦).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ١٩٣)، وحاشية الخضري (٢/ ٥٢).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٢٥٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٠)، وشرح التصريح (٢/ ١١٠)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٢).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٢٥٠).

الأدلــة:

أدلة القول الأول:

احتج من رجحوا إفراد النعت على تكسيره، وجعلوا قولهم: «مررت برجل قاعد غلمانه» ونحوه، أحسن من: «قعود غلمانه» ونحوه – بأن النعت السببي ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر، والفعل لا يثنى ولا يجمع؛ فينبغي أن تكون الصفة مفردة، فيقال: «مررت برجل قاعد غلمانه، وبرجلين قاعد غلمانهما، وبرجال قاعد غلمانهم»؛ كما يقال: «مررت برجل قَعَدَ غلمانُه، وبرجلين قعد غلمانهما، وبرجال قعد غلمانهم» سواء بسواء[(١)].

أدلة القول الثاني:

استدل من ذهبوا إلى أن تكسير النعت المسند إلى جمع، أَوْلى من إفراده – بمثل ما أورده الشنواني، من أن الاسم المشابه للفعل إذا كُسِّر، فإنه يخرج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسَّر؛ ومن ثم فإنه لا يترتب على قول القائل: «مررت برجل قعودٍ غلمانه» ما يترتب على قوله: «مررت برجل قاعدِينَ غلمانه» من شبهة اجتماع الفاعلين، التي من أجلها ضعف جمع الصفة جمعَ مذكر سالمًا، وضعفت لغة من قالوا: «أكلوني البراغيث»؛ لاجتماع فاعلين في مثل هذه التراكيب ظاهرا. وإذا انتفت هذه الشبهة، وكان جمع التكسير غير جارٍ مجرى الفعل، فإنه ينبغي أن يكون التكسير هو الأرجح[(٢)].

---

(١) ينظر: شرح المفصل (٣/ ٥٥)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٨، ٣٠٩)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٩٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ٤٢، ٤٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٩)، وارتشاف الضرب (٣/ ٢٤٩، ٢٥٠)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٢)، وحاشية الخضري (٢/ ٥٢).

وفي هذا يقول سيبويه: «تقول: مررت برجل حُسَّان قومه، وليس يجري هذا مجرى الفعل، إنما يجري مجرى الفعل ما دخله الألف والنون، والواو والنون في التثنية والجمع، ولم يغيره، نحو قولك: «حسن وحسنان»، فالتثنية لم تغير بناءه، وتقول: «حسنون»، فالواو والنون لم تغير الواحد، فصار هذا بمنزلة «قالا»، و«قالوا»؛ لأن الألف والواو لم تغير «فعل».

وأما «حُسَّان»، و«عُوَّر» فإنه اسم كسر عليه الواحد... فأجري مجرى الواحد؛ ومما يدلك على أن هذا الجميع ليس كالفعل: أنه ليس شيء من الفعل إذا كان للجميع يجيء مبنيًّا على غير بنائه إذا كان للواحد؛ فمن ثم صار «حسان» وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد»(١).

أدلة القول الثالث:

يدل لما ذهب إليه أصحاب القول الثالث، من ترجيح الإفراد على تكسير الصفة المسندة إلى الجمع؛ في حال كون المنعوت مفردًا أو مثنى – ما احتج به أصحاب القول الأول من ترجيح الإفراد مطلقًا.

كما أنه يدل لما ذهبوا إليه من ترجيح التكسير على الإفراد في حال كون المنعوت جمعًا – ما احتج به أصحاب القول الثاني من ترجيح التكسير على الإفراد مطلقا.

وأما ما ذهبوا إليه من التفريق بين ما كان فيه المنعوت مفردًا أو مثنى، وما

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٤٢، ٤٣).

كان فيه المنعوت جمعًا؛ فإن وجهه هو المشاكلة؛ فإن إفراد النعت في حال كون المنعوت مفردا أو مثنى أشبهُ وأنسب من جمعه، وجمعه حال كون المنعوت جمعًا أشبه وأنسب من إفراده[1].

الترجيح:

والذي يترجح في رأي الباحث بعد النظر في هذه الأقوال الثلاثة وأدلتها: هو القول الأول، الذي نسبه أبو حيان إلى جمهور النحاة، فيكون إفراد النعت السببي المسند إلى جمع، أَوْلى من تكسيره، وهو خلاف ما ذهب إليه الشنواني؛ وذلك لأن الإفراد هو الأقيس[2]، فيكون في ترجيحه طردٌ للباب على وتيرة واحدة، فيجري جمع التكسير مجرى جمع المذكر السالم في التضعيف؛ خروجًا من التفريعات والاستثناءات التي كثيرًا ما تكون عبئًا على المتعلمين والدارسين؛ وبسببها تتعالى الصيحات والشكوى من صعوبة النحو، ولا شك أن في العمل على اطراد القواعد تخفيفًا على الدارسين، وتسهيلا للدرس النحوي.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٦٢).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٢/ ١١٠).

التوكيد والتأكيد

قال الشنواني: «قوله: التوكيد: يقال فيه - أيضًا -: التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفًا على القياس في نحو «فأس ورأس»، والأول أفصح[1]؛ قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل:٩١].

والتوكيد[2] مصدر سمي به التابع؛ لأنه يفيد.

ويقال[3]: أكَّد تأكيدًا، أو وكَّد توكيدًا»[4].

التوكيد أو التأكيد مصطلح نحوي لأحد التوابع، ويعنى به: التابع الذي يقصد به كون المتبوع على ظاهره[5]، وهو قسمان:

لفظي: ويكون بإعادة اللفظ الأول، أو مرادفه.

ومعنوي: ويكون بألفاظ محصورة، فمن ثم لا يحتاج إلى حد، وهذه الألفاظ هي: النفس، والعين، وكل، وأجمع وتوابعها، وهي: أكتع، وأبتع، وأبصع.

وقد ذهب بعض العلماء - ومنهم الزجاج، وتبعه الزمخشري والقيسي-[6]

---

(١) ينظر: القاموس واللسان (أكد، وكد)، وفي الصبان (٣/ ٧٣).

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي (٣/ ٥٧٦)، المساعد (٢/ ٣٨٤).

(٣) ينظر: اللسان (أكد)، وشرح التسهيل للمرادي (٣/ ٥٧٦)، والصبان (٣/ ٧٣).

(٤) الدرر البهية (٦٨ب).

(٥) همع الهوامع (٥/ ١٩٧).

(٦) زاد المسير (٤/ ٤٨٤)، ومشكل إعراب القرآن (١/ ٤٢٤)، والكشاف (٢/ ٥٨٨)، لسان العرب (أكد).

إلى أن لفظ «التوكيد» أصل للفظ «التأكيد»، والألف بدل من الواو، قياسًا على ما يأتي مهموزًا ومسهلًا من الألفاظ، نحو قول أهل الحجاز في: فأس ورأس: فاس وراس، وما نقل عنهم من أنهم لا ينبرون، قال ابن الأثير(١): ولم تكن قريش تهمز في كلامها، ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلي بالمدينة، فهمز، فأنكر عليه أهل المدينة، وقالوا: إنه ينبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن!(٢).

يقول الزجاج: يقال: وكَّدت الأمر وأكَّدت: لغتان جيدتان، والأصل: الواو(٣)، والهمزة بدل منها(٤). وأيدوا ما ذهبوا إليه بأن زعموا أن «التوكيد» أكثر استعمالًا.

إلا أن الصحيح أن كلًّا من «التوكيد» و«التأكيد» أصل برأسه، وأنهما لغتان، وقد نص على ذلك كبار علماء اللغة، فقد ذكرهما ابن السكيت(٥) في

---

(١) هو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، العلامة مجد الدين، أبو السعادات، ابن الأثير الجزري، كان فقيهًا، محدثًا، أديبًا، نحويًّا، ورعًا. من تصانيفه: «النهاية في غريب الحديث»، و«جامع الأصول»، و«شرح مسند الشافعي»، و«الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف: تفسير الثعلبي والزمخشري»، توفي في آخر يوم من سنة ست وستمائة هـ.
ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ٦٠)، طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (٨/ ٣٦٦).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٦).

(٣) اللباب (١٢/ ١٤٨).

(٤) زاد المسير (٤/ ٤٨٤).

(٥) هو: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت: إمام في اللغة والأدب، أصله من خورستان خورستان «بين البصرة وفارس». اتصل بالمتوكل العباسي فعهد إليه بتأديب أولاده. من مصنفاته: إصلاح المنطق، قال المُبَرِّد: ما رأيت للبغداديين كتابًا أحسن منه، والألفاظ والأضداد، والقلب والإبدال، وسرقات الشعراء. توفي سنة (٢٤٤).
ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٣٠٩)، هدية العارفين (٢/ ٥٣٦).

باب مما يقال بالهمز مرة، وبالواو أخرى(١).

وقال الجوهري: التأكيد لغة في التوكيد(٢)، وكذا قال ابن منظور(٣).

وقال السيوطي في الهمع عن التوكيد: وهو مصدر وكَّد، والتأكيد مصدر أكّد: لغتان(٤)، ونسب التوكيد في المزهر(٥) إلى أهل الحجاز، والتأكيد إلى بني تميم.

كما أن ما أيد به القائلون بالإبدال مذهبهم مردود في اللغة؛ فرغم أن قلة الاستعمال وكثرته يعد حكمًا في بيان الأصل والفرع من الكلمات، إلا أنه لا ينطبق على ما نحن فيه؛ إذ إن الاستعمالين في المادتين متساويان؛ فليس ادعاء كون أحدهما أصلًا أولى من الآخر(٦).

ولم يختلف العلماء في أن معنى «التوكيد» و«التأكيد» واحد، وهو التشديد

---

(١) إصلاح المنطق (١٥٩).

(٢) الصحاح (أكد)، ومختار الصحاح (أكد) (٨).

(٣) لسان العرب (أكد).

وابن منظور هو: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل الأنصاري، الإمام اللغوي الحجة. خدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر فتوفي بها سنة (٦٣٠هـ). من تصانيفه: (لسان العرب)، و(مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر)، توفي سنة (٧١١هـ).
ينظر: شذرات الذهب (٦/ ٢٦)، وفوات الوفيات (٤/ ٤٩٦)، والأعلام (٧/ ٣٢٩).

(٤) همع الهوامع (٥/ ١٩٧).

(٥) المزهر (٢/ ٢٤٠).

(٦) اللباب، لابن عادل (١٢/ ١٤٨).

والتوثيق(١)، ولكنهم اختلفوا في الأفصح استعمالًا:

فذهب الأزهري وابن منظور والزبيدي(٢) إلى أن لفظ «التأكيد» مع العقد أجود، يقال: إذا عقدت فأكّد، وإذا حلفت فوكِّد(٣).

وذهب الجوهري - وتبعه الرازي(٤) - والفيروزابادي، والشنواني إلى أن لفظ «التوكيد» أفصح.

وهذا المذهب الأخير هو ما يرى الباحث أنه الأقوى؛ لما يؤيَّد به من وروده في الكتاب العزيز، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١]، وهذا لا يعني أن لفظ «التأكيد» غير فصيح، ولكن «التوكيد» أفصح.

---

(١) الصحاح (وكد).

(٢) هو: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض الملقب بمرتضى، من علماء اللغة والحديث، والرجال والأنساب، ومن كبار المصنفين، أقام بمصر، وأشتهر فضله، من تصانيفه: «إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين»، «وتاج العروس». توفي بالطاعون في مصر سنة خمس ومائتين وألف.

ينظر: تاريخ الجبرتي (٢/ ١٩٦)، وفهرس الفهارس (١/ ٣٩٨)، وخطط علي مبارك (٢/ ٩٤).

(٣) لسان العرب (وكد)، وتهذيب اللغة (١٠/ ١٨٠)، وتاج العروس (وكد) (٩/ ٣٢٠).

(٤) هو: محمد بن عمر بن الحسين ، العلامة سلطان المتكلمين في زمانه، فخر الدين أبو عبد الله الرازي، المفسر، المتكلم، إمام وقته في العلوم العقلية، وأحد الأئمة في علوم الشريعة، صاحب المصنفات المشهورة، أتقن علومًا كثيرة وبرز فيها. من تصانيفه: تفسير كبير سماه «مفاتيح الغيب»، و«كتاب المحصول»، و«المنتخب». توفي بهراة يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة.

ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/ ٨١).

فائدة تكرار التوكيد المعنوي

قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [**الحجر**: ٣٠].

يعترض الشنوانيّ على أن القول بأن ذكر «كل» رفع وَهمِ مَنْ يتوهّم أنّ السّاجد البعض، وفائدة ذكر ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ رفع وهمِ من يتوهّم أنّهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين؛ فيقول: «قال بعض العلماء: فائدة: ذكر «كل» فيه رفع وهم مَنْ يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر «أجمعون» رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين. والأول صحيح[١]، والثاني باطل[٢]؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٢]، لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فدل على أن «أجمعين» لا تعرض فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى «كل» سواء، وهو قول جمهور النحويين[٣]، وإنما ذكر في الآية تأكيدًا على تأكيد، كما قال تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ [الطارق:١٧]»[٤].

مدار الحديث في هذه الآية حول كلمتين هما: «كلهم»، و«أجمعون»، وقبل الحديث عما دار من خلاف في فائدة تكرار التوكيد في هذه الآية، يسوق الباحث طرفًا من معنى كلٍّ منهما:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي (٣/ ٥٩٢).

(٢) ينظر: شرح الشذور (٥١٢).

(٣) ينظر: التسهيل (١٦٥)، وشرحه للمرادي (٣/ ٥٩٦)، وشرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٨٨).

(٤) الدرر البهية (٧٢أ).

«**كل**»:

الكل: اسم يجمع الأجزاء، يقال: كلهم منطلق، وكلهن منطلقة ومنطلق، الذكر والأنثى في ذلك سواء[(١)].

وحكى سيبويه: كلتهن منطلقة، وقال: العالم كل العالم يريد بذلك التناهي، وأنه قد بلغ الغاية فيما يصفه به من الخصال. وقولهم: أخذت كل المال، وضربت كل القوم، فليس الكل هو ما أضيف إليه.

وتعد «كل» أقوى الصيغ الدالة على العموم؛ لأنه لا فرق فيها بين أن تقع مبتدأً بها، أو تابعة مؤكدة، إلا من جهة التأسيس والتوكيد، كما أنها «تشمل العاقل وغيره، والحيوان والجماد، وغير ذلك، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع»[(٢)].

والعام في اللغة: اسم فاعل من «عمَّ» أصله: عَامِم، اجتمع حرفان متماثلان ثانيهما متحرك من جنس واحد، فأدغما وأصبحا كالحرف الواحد؛ تخفيفًا في النطق، ومعناه: الشامل، يقال: عمهم الأمر يعمهم عمومًا: شملهم، ويقال: خير عام وغيث عام، أي: شاملان لكل الناس وجميع الأمكنة[(٣)].

وانطلاقًا من هذا المعنى اللغوي، جاء التعريف الاصطلاحي للعام، فعرفه الزركشي: بأنه «اللفظ المستغرِق لجميع ما يصلح له من غير حصر»[(٤)].

---

(١) لسان العرب (كلل) (٥/ ٣٩١٧).

(٢) تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم (٢٥٠).

(٣) لسان العرب (عمم) (٤/ ٣١١٢).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٢/ ١٧٩).

وزاد بعضهم على هذا التعريف: «بوضع واحد»، وهو ما ذهب إليه الرازي، واختاره البيضاوي[1].

«أجمعون»:

قال ابن سيده في المحكم: «أجمع» من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وليست بصفة، ولكن يعم بها ما قبله من الأسماء، ويجري على إعرابه؛ فلذلك قال النحويون: «صفة». والدليل على أنه ليس بصفة قولهم: «أجمعون»، فلو كان صفة لم يسلم جمعه، ولكان مكسرًا، والأنثى: جمعاء. وكلاهما معرفة لا تنكر عند سيبويه، وأما ثعلب[2] فحكى فيه التعريف والتنكير جميعًا، قال: تقول: أعجبني القصرُ أجمعُ وأجمعَ، الرفع على التوكيد، والنصب على الحال.

والجمع «جُمَع» معدول عن جمعاوات، أو جماعى، ولا يكون معدولًا عن «جُمَع»، لأن أجمع ليس بوصف، فيكون كحمراء وحمر.

قال أبو علي الفارسي: باب أجمع وجمعاء وأكتع وكتعاء، وما يتبع ذلك من

---

(١) ينظر: نهاية السول لجمال الدين الأسنوي (٢/ ٣١٢)، ومنهاج العقول للبدخشي (٢/ ٧٥)، والمحصول للرازي (٢/ ٣٠٩)، والتحصيل من المحصول للأرموي (١/ ٣٤٣)، والإبهاج لابن السبكي (٢/ ٨٢)، والبحر المحيط للزركشي (٣/ ٥).

(٢) هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان راوية للشعر، محدثًا، مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة. من تصانيفه: الفصيح، والمصون في النحو، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن والقراءات، وإعراب القرآن. وتوفي سنة مائتين وإحدى وتسعين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٩٦ - ٣٩٨)، ونزهة الألباب (٢٩٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٢١٤).

بقيته إنما هو اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها؛ لأن باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الموضع نكرات؛ نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، وهذا ونحوه صفات ونكرات.

فأما أجمع وجمعاء، فاسمان معرفتان، وليسا بصفتين، فإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها(١).

وقرر الأصوليون أن صيغة «جميع» تدل على مجموع الأجزاء، وكل جزء مجموع؛ لأنه جمع من غيره؛ فلا فرق بين قولك: «مجموع العشرة»، و«كل العشرة»، والإضافة فيهما بمعنى «مِن»، فإن أردت بالمجموع: الشيء المجزأ؛ كالعشرة نفسها، ساغ، وكان ذلك معنى آخر، وهو المتبادر إلى الذهن عند الأصوليين والفقهاء. وذكر الحنفية في أصولهم: أن «كل» تعم الأشياء على سبيل الانفراد، و«جميع» تعمها على سبيل الاجتماع، وكأنهم أرادوا ما أراده الأصوليون(٢)، حيث فرق الأصوليون بين «كل»، و«جميع» بأن دلالة «كل» على كل فردٍ فرد بطريق النصوصية، أما «جميع»، فإما أن يكون مدلولها كلًّا لا كلية؛ وذلك إذا أريد بها المجموع، وإما أن يكون مدلولها كلية؛ وذلك إذا أريد بها إحاطة الأجزاء كسائر صيغ العموم، وعندما يكون مدلولها كلية، لا يكون هذا على وجه التنصيص؛ كما في «كل»(٣)، وبالرغم من أنه يُراد بـ«جميع» الأجزاء

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١/ ٣٤٨)، وينظر: العدد في اللغة، له (٧٦).

(٢) تلقيح الفهوم (٢٩٨)، وأحكام كل (١٤٨).

(٣) ينظر: تلقيح الفهوم (٢٩٩)، وأحكام كل (١٤٨، ١٤٩)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٢٧، ١٢٨)، والبحر المحيط (٣/ ٧١).

المجتمعة إلا أن المجموع لازم لها، لا ينفك عنها أيضًا.

إذا ثبت هذا، فقد اختلف النحاة فيما دل عليه التوكيد بـ«أجمع» في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]: هل تفيد وقوع المؤكد بها دفعة واحدة، أو هي لمطلق العموم، ولا تقتضي الاتحاد في الزمان؟ على قولين:

القول الأول: أن «أجمع» تفيد وقوع المؤكد بها دفعة واحدة؛ فإذا قلت: «رأيت القوم أجمعين»، فمعناه: أنك قد رأيتهم في وقت واحد، دفعة واحدة.

القائل بهذا القول:

ذهب إلى هذا القول طائفة من النحويين والأصوليين؛ حيث نقله الزركشي والعلائي عن الحنفية، كما نقلاه عن الزجاج[(١)]؛ ونقله الزجاج عن المبرد، ونقله ابن مالك والأشموني عن الفراء[(٢)].

القول الثاني: أن «أجمع» لا تقتضي وقوع المؤكد بها دفعة واحدة، وإنما هي كـ«كل» في إفادة العموم مطلقًا؛ فلا تقتضي الاتحاد في الزمان. هذا ما صححه جمهور النحاة والأصوليين؛ كالعُكبري، وابن هشام، والرضيّ، ووافقهم عليه الشنواني[(٣)].

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٣/ ٧١)، وتلقيح الفهوم (٣٠١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٨٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٧٧)، واللباب للعكبري (١/ ٤٠٣)، وشرح شذور الذهب (٥٥٣، ٥٥٤)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٨١)، والبحر المحيط (٣/ ٧١)، وتلقيح الفهوم (٣٠١)، والإتقان (٢/ ١٧٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٨٣)، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح (٢/ ١٢٤).

المناقشة:

ناقش جمهور النحاة ما ذهب إليه المبرد والزجاج والفراء بما يلي:

أولًا: أنه لا يجوز القول بأن «أجمعين» تفيد اتحاد الوقت؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٢]، ومعلوم أن غوايتهم لم تقع في وقت واحد(١).

ثانيًا: أنه لو كان المراد بـ «أجمع» الدلالة على الاتحاد في الزمان، ووقوع المؤكد دفعة واحدة، لصح انتصابها على الحال؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]؛ فيقال: «جاء القوم كلهم أجمعين» أي: في حال اجتماعهم، ولكن المسموع: «جاء القوم كلهم أجمعون»؛ فأعربوه بإعراب ما قبله؛ فدل ذلك على أنهم قد أرادوا به التوكيد، لا الحال(٢).

وقد ذكر النحاة- إلا الفراء وابن دَرَسْتَويه(٣)- أنه لا يصح نصب «أجمع» على الحال(٤).

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٣/ ٧١)، وشرح الأشموني (٢/ ٨٣)،وحاشية الشيخ يس على التصريح (٢/ ١٢٤).

(٢) ينظر: تلقيح الفهوم (٣٠١).

(٣) هو: عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان، أبو محمد، من علماء اللغة، فارسي الأصل. من تصانيفه: تصحيح الفصيح يعرف: بشرح فصيح ثعلب، ومعاني الشعر، وأخبار النحويين، ونقض كتاب العين. توفي ببغداد سنة سبعٍ وأربعين وثلاثمائة.

ينظر: الفهرست لابن النديم (١/ ٦٣)، والوفيات (١/ ٢٥١)، وتاريخ بغداد (٩/ ٤٢٨)، ونزهة الألباب (٣٥٦).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٥)، وهمع الهوامع (٥/ ٢٠٣).

«وحكى الفراء: أعجبني القصرُ أجمعَ، والدار جمعاءَ، بالنصب على الحال، ولم يجز في «أجمعين»، و«جُمع» إلا التوكيد.

وأجاز ابن درستويه حالية أجمعين»(١).

وقد صحح ابن مالك ما ذهب إليه ابن درستويه، واستدل له بالحديث الصحيح: أن النبي ﷺ قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائمًا فصلوا قيامًا، وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعين»(٢) بنصب «أجمعين» على الحال، وقد نقل ابن مالك تصحيح النصب فيها عن القاضي عياض رحمه الله(٣).

ومقتضى ما صححه ابن مالك من نصب «أجمعين» على الحال هاهنا يبطل ما اعترض به النحاة على القائلين بدلالة «أجمع» على الاتحاد في الزمان، إلا أن

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٥).

(٢) أخرجه مالك من رواية البياضي في الموطأ (١/ ٨٠) كتاب الصلاة (٣)، باب: العلم في القراءة، حديث (٢٩)، وأحمد من طريق مالك في المسند (٤/ ٣٤٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١١-١٢) من طريق مالك، كتاب الصلاة، باب من لم يرفع صوته بالقراءة. وأخرج نحوه الحاكم من رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - في المستدرك (١/ ٢٣٥)، كتاب الصلاة، باب: إذا قام أحدكم يصلي إنما يقوم يناجي ربه.

(٣) ينظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ١٥٤)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٥).

والقاضي عياض هو: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل، أحد عظماء المالكية، كان إمامًا حافظًا محدثًا فقيهًا متبحرًا. من تصانيفه: التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة في فروع الفقه المالكي، والشفا في حقوق المصطفى، وإكمال المعلم في شرح صحيح مسلم.

ينظر: شجرة النور الزكية (١٤٠)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٢٨٥)، ومعجم المؤلفين (٨/ ١٦).

ابن مالك نفسه قد نص بعد ذلك على أنه «لا تعرض في أجمعين إلى اتحاد الوقت، بل هو ككل في إفادة العموم مطلقًا خلافًا للفراء»[1].

وهذا يعني أن ابن مالك رحمه الله لم يربط بين المسألتين؛ فلم يرَ في جواز انتصاب «أجمعين» على الحال دليلاً على أنها تقتضي الاتحاد في الزمان، في حين ربط العلائي بين المسألتين وجعل إبطال النصب على الحال دليلاً على عدم الدلالة على الاتحاد في الزمان.

ويجاب عما صححه ابن مالك بأن الحديث قد روي بالرفع أيضًا: «فصلوا جلوسًا أجمعون»[2] على أن «أجمعون» توكيد للواو من «فصلوا»[3].

فإن قيل: ورود الرفع لا ينافي الاستدلال برواية النصب، قيل: تخرج رواية النصب على أن «أجمعين» توكيد لضمير مقدر منصوب؛ كأنه قال: «فصلوا جلوسًا أعينكم أجمعين»[4].

ومما ينبغي التنبيه عليه هاهنا: أنه ليس مراد من قال: إن «أجمعين» لا تقتضي وقوع المؤكد بها دفعة واحدة- نفي ذلك عنها مطلقًا، بل المراد أن هذا ليس لازمًا لها، بل الأمران جائزان؛ فقد تأتي «أجمع» للدلالة على الاتحاد في

---

(١) السابق نفسه.

(٢) أخرج هذه الرواية مسلم في صحيحه (١/ ٣٠٩) كتاب الصلاة، باب: ائتمام المأموم بالإمام، حديث (٤١٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٥).

(٤) ينظر: السابق(الصفحة نفسها).

الزمان ووقوع المؤكد بها دفعة واحدة، وقد تأتي للدلالة على مجرد التوكيد دون تعرض للاتحاد في الزمن.

الترجيح:

يترجح لدى الباحث ما ذهب إليه جمهور النحاة - ووافقهم الشنواني - من استواء معنى «كل» و «أجمع»، وإنما جاء التكرار زيادة في التأكيد، مثل قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ [الطارق: ١٧] كما قال سيبويه وغيره[(١)].

ثمرة الخلاف في المسألة:

تظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة فيما إذا جمع في التوكيد بين «كل»، و«أجمع»: هل يكون التوكيد حاصلاً بالاثنين معًا، أو حاصلاً بكل واحد منهما على حدته؟[(٢)].

فإن قيل: التوكيد حاصل بهما معًا، اعترض على ذلك بأنه كيف يستفاد التوكيد من أحدهما إذا انفرد؟

وإن قيل: التوكيد حاصل بكل واحد منهما على حدته؛ اعترض على ذلك بأن مقتضى ذلك وقوع التوكيد بالأول منهما، فما فائدة الإتيان بالثاني؟

وقد حاول بعضهم التوفيق بين الرأيين السابقين، فقال إنه إذا اجتمع

---

(١) كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٧)، والمحرر الوجيز (٣/ ٣٦٠).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣/ ٧١)، وتلقيح الفهوم (٣٠١).

«كل»، و«جميع» كان التوكيد مستفادًا منهما معًا، أما إذا اقتصر على أحدهما كان التوكيد مستفادًا منه فقط.

ولكن اعترض على ذلك أيضًا بأن دلالة اللفظ لا تختلف إذا كانت متوحدة بحسب مراد المتكلم.

فالأَوْلَى أن يقال في ذلك: إن المقصود من «أجمع» بعد «كل» - زيادةُ التأكيد وتقويته؛ كما في التوابع الآتية بعد «أجمع»[(١)]، وهو ما يعني: أن «أجمع» تفيد تقوية التوكيد المستفاد من «كل» وتمكينه في النفس.

وهذا ما يقتضيه قول النحاة؛ إذ نصوا على أنه إذا أريد تقوية التوكيد، جاز إتباع «كله» بـ«أجمع»، و«كلها» بـ«جمعاء»، و«كلهم» بـ«أجمعين»، و«كلهن» بـ«جُمَع»، فتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والقوم كلهم أجمعون، والنساء كلهن جُمَع[(٢)].

ونقل الشيخ يس عن الزرقاني[(٣)]: أنه يجوز أن يكون المراد من إتباع «أجمع» لـ «كل» ليس مجرد تقوية التوكيد، بل قد يراد بذلك دفع توهم إرادة البعض بالكل؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾ [طه: ٥٦]؛

---

(١) تلقيح الفهوم (٣٠١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٢٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٨١).

(٣) هو: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني، فقيه مالكي، مات سنة تسع وتسعين وألف بمصر. من تصانيفه: شرح مختصر خليل، وشرح العزية، ورسالة في الكلام على «إذا».

ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ٢٨٧).

فإن الله لم يطلعه على جميع آياته، وهذا وارد على قولهم: إن التوكيد بـ«كل» للإحاطة والشمول[1].

(١) ينظر: حاشية يس على التصريح (٢/ ١٢٤).

مصطلح البدل

قال الشنوانيّ: «قوله: البدل: هو اصطلاح البصريين[1] ونحن معهم، وأما الكوفيون؛ فقال الأخفش[2]: يسمونه بالترجمة والتبيين.

وقال ابن كيسان[3]: يسمونه بالتكرار»[4].

يعد المصطلح عنصرًا مهمًّا من عناصر الاختصار والدقة في الأمور العلمية، والدليل على ذلك: ما نجده في كتاب سيبويه في أسماء الأبواب التي تتعدى السطر وأحيانًا السطرين؛ إذ لم يكن أمر المصطلحات النحوية قد استقر بعد.

ومن المعلوم أن النحو شق طريقه في البصرة وعرف مكانه فيها قبل الكوفة، وتعلم كثير من نحاة الكوفة على أيدي نحاة البصرة، وأراد الكوفيون الانفراد بكيان جديد عن البصريين، فاتخذوا - في سبيل ذلك - عدة طرق توصلهم إلى هدفهم هذا، ومن هذه الطرق: مخالفة بعض مصطلحات البصريين؛ فإنا نجد المصطلحات عند الكوفيين قد اتخذت شكلين أساسين:

الأول: مصطلحات جديدة لم يعرفها البصريون، ومن هذه المصطلحات: مصطلح الخلاف[5]، وأحرف الصرف[6].

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ١٥٨)، والمقتضب (٤/ ٢٩٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن (١/ ٧، ١٩٢، ٢/ ٥٨)، وشرح التسهيل للمرادي (٣/ ٦٤٨).

(٣) ينظر: الارتشاف (٢/ ٦١٩)، والهمع (٥/ ٢١٢)، والأشموني (٣/ ١٢٣).

(٤) الدرر البهية (٨٠ب).

(٥) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (٣٦٤).

(٦) السابق (٣٧٨، ٣٧٩).

الثاني: مصطلحات مقابلة لمصطلحات بصرية، ومثل هذا كثير عند الكوفيين، ومن أمثلته: مصطلح «المحل» ويعنون به: الظرف عند البصريين، ومصطلح «الجحد» ويُعنى به: النفي عند البصريين، والفعل الدائم ويقصد به: اسم الفاعل عند البصريين، والأدوات، ويقصدون بها: حروف المعاني، والعماد، ويقابل ضمير الفصل(١).

ومن بين المصطلحات البصرية التي قوبلت بمصطلحات كوفية: مصطلح «البدل» ويُعنى به: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة(٢)، وهو لغة: الخلف من الشيء والعوض(٣)، قال تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾ [القلم: ٣٢].

وهذا المصطلح قد استخدمه سيبويه والمبرد وابن مالك والسيوطي وغيرهم من البصريين(٤).

فمن ذلك قول سيبويه: «هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجرى على الاسم كما يجرى «أجمعون» على الاسم، وينصب بالفعل؛ لأنه مفعول، فالبدل أن تقول: ضُرِب عبدُ الله ظهرُه وبطْنُه...»(٥).

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (٣٨٣- ٣٨٦)، ودراسة في النحو الكوفي (٢١٢) وما بعدها.

(٢) ينظر: المساعد (٢/ ٤٢٧)، وشرح شذور الذهب (٥٦٧)، شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٧).

(٣) لسان العرب (بدل) (١/ ٢٣١).

(٤) كتاب سيبويه (١/ ١٥٨)، والمقتضب (٤/ ٢٩٥)، والمساعد (٢/ ٤٢٧)، وهمع الهوامع (٥/ ٢١٢).

(٥) كتاب سيبويه (١/ ١٥٨).

ويقول المبرد: «واعلم أن البدل في الكلام يكون على أربعة أضرب...»[1].

ويقول ابن مالك:

التَّابعُ المَقصُودُ بِالحُكم بِلاَ ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاَ[2]

وقد تعددت اصطلاحات الكوفيين المقابلة لمصطلح «البدل»، ومن ذلك: «الترجمة»، و«التكرير»، يقول الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠﴾ [طه]، «وإن شئت جعلت ﴿هَٰرُونَ أَخِي﴾ مترجمًا عن الوزير، فيكون نصبًا بالتكرير»[3].

ويقول عند حديثه على قاعدة «إلا» في توجيهه لكلمة «موحشًا» من قول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كأَنَّهُ خِلَلُ[4]

«قد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم، يكون الطلل ترجمة عنه؛ كما تقول: عندي خراسانية جارية، والوجه النصب في خراسانية»[5].

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٩٥).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٧)، والمساعد (٢/ ٤٢٧).

(٣) معاني القرآن، للفراء (٢/ ١٧٨).

(٤) البيت من مجزوء الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه (٥٠٦)، والكتاب (٢/ ١٢٣)، ولسان العرب (وحش) (٦/ ٣٦٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٤٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٦٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية (١٤٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٣١٠)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٣).

(٥) معاني القرآن للفراء (١/ ١٦٧، ١٦٨).

ويقـول في قولـه تعـالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾: «إن جعلت «من» مردودة على خفض «الناس» فهو من هذا»[1]. فهـو يسمي البدل مردودًا.

ويقول ثعلب عنـدما تعـرَّض لشرـح قولـه تعـالى: ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ [المدثر: ٩]: يومئذ مرافـع ﴿ فَذَٰلِكَ ﴾ - أي: أنـه يقصـد أن يـومئــذ خـبر للمبتدأ ﴿ فَذَٰلِكَ ﴾ - ويوم عسير ترجمة ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾.

كما نقل عن ابن كيسان تسميته: تكريرًا، ونقل الأخفـش أنهـم يسـمونه: التبيين والترجمة، وقد حاول أحد الباحثين تـرجيح اصـطلاح الكـوفيين عـلى تسمية البدل ترجمة وتبيينًا في مثل قولـه تعـالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

وقولــه تعــالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، وجعل اصطلاح الكوفيين فيها أولى؛ لاقترابـه مـن المعنى المقصود بالبدل[2]، والحق أن مصطلح كل من المِصْرَيْنِ له وجهته؛ فـإن كان مصطلح الترجمة والتبيين موافقًا للمعنى المقصود، فـإن مصـطلح البـدل معنـيٌّ بجانب الحكم اللفظي للكلمة، ولا مشاحة في الاصطلاح. والله أعلم.

---

(١) السابق (١/ ١٧٩).

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (٣٨٤).

أقسام البدل

بدل الكل من البعض

يعترض الشنوانيّ على بعض النحاة الذين يضيفون قسمًا جديدًا للبدل، ويسمونه بـ«بدل كل من بعض»؛ فيقول: «وزاد بعضهم قسمًا آخر هو بدل كل من بعض، نحو: نظرت القمر فلكه، وأجيب: بأنا لا نسلم صحة هذا التركيب، وبتقدير صحته لا نسلم أن الفلك كل القمر؛ إذ القمر ليس جزءًا منه، بل مذكورًا فيه، كالفص في الخاتم، «فالفلك» ظرف له وهو مظروف، والمظروف ليس جزءًا للظرف؛ فيكون بدل اشتمال؛ لما بينهما من الملابسة بغير البعضية والكلية. ومنهم من حمله على بدل الغلط»[1].

اتفق النحاة على أن للبدل أربعة أقسام، وهي:

١- بدل كل من كل، ويسمى: البدل المطابق، وهو بدل الشيء مما يطابق معناه، كقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ... ﴾ الآية [إبراهيم: ١، ٢]، ومثل: أكرمت محمدًا أخاك.

٢- بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله قلَّ أو كثر أو ساوى، مثل: أكلت الرغيف نصفه.

٣- بدل الاشتمال: وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه إجمالًا؛ لأنه يقصد قصد الثاني، مثل: أعجبني زيد علمه، وقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

---

(١) الدرر البهية (٨١أ).

٤- البدل المباين: وقد اختلفوا في أنواعه، وحاصلها ثلاثة أنواع:

أولها: بدل الغلط: وذلك إن لم يكن المبدل منه مقصودًا، وإنما سبق اللسان إليه.

وثانيها: بدل النسيان: وذلك إن كان المبدل منه مقصودًا، ثم تبين بعد ذكره فساد قصده.

وثالثها: بدل الإضراب، ويسمى بدل البداء، وذلك إذا كان كل من البدل والمبدل منه مقصودًا قصدًا صحيحًا، ولا تناسب بينهما بموافقة، ولا خبرية، ولا تلازم، بل هما متباينان لفظًا ومعنى، مثل: اشتريت لحمًا خبزًا، أخبر أولًا أنه اشترى لحمًا، ثم بدا له أن يخبر أنه اشترى خبزًا من غير إبطال للأول، فكأنهما إخباران مُصرَّح بهما على تفصيل في ذلك بينهم(١).

واختلفوا في إثبات نوع خامس للبدل على قولين:

القول الأول:

إثبات نوع خامس للبدل يسمى: بدل كل من بعض، نحو قول القائل: نظرت إلى القمر فَلَكِه. ونسب أبو حيان هذا القول إلى بعض النحاة، واختاره السيوطي(٢).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٨٤)، والمساعد (٢/ ٤٣٤)، وهمع الهوامع (٥/ ٢١٤).

(٢) ينظر: البحر المحيط (١/ ٥٨٩)، وهمع الهوامع (٥/ ٢١٢).

القول الثاني:

الاقتصار على الأنواع الأربعة السابقة، وتأويل ما يرد مخالف . ذهب إلى هذا القول أبو حيان، ونسبه هو والسيوطي إلى جمهور النحاة[1]، ووافقهم على ذلك الشنواني.

الأدلة:

استدل القائلون بإثبات بدل كل من بعض بورود ذلك في الكلام الفصيح، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١].

وقول امرئ القيس:

كَـأَنِّي غَـداةَ البَـينِ يَـومَ تَحَمَّلـوا   لَدى سَمُراتِ الحَيِّ ناقِفُ حنظـلِ[2]

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات[4]:

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٨٥)، والبحر المحيط (١/ ٥٨٩)، وهمع الهوامع (٥/ ٢١٢)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٨٩)، وخزانة الأدب (٨/ ١٤).

(٢) يقال: تنَقَفْت الحنظل: شَقَقْتُه. ينظر: لسان العرب (نقف) (٦/ ٤٥٢٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٩)، ولسان العرب (نقف) (٦/ ٤٥٢٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠١)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٦، ٣٧٧) والدرر (٦/ ٦٠).

(٤) هو: عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني لؤي بن غالب، كان شعره في الغزل والنسيب، وعده بعضهم شاعر قريش في الإسلام. توفي سنة خمس وثمانين.

ينظر: طبقات فحول الشعراء، للجمحي (٢/ ٦٤٧)، والأغاني (٤/ ١٥٤ – ١٦٦)، والأعلام (٤/ ٣٥٢).

رحم اللهُ أَعظُمًا دَفَنوها بِسِجِستانَ طَلحَةِ الطَّلَحاتِ[(١)]

ونحو قول القائل: نظرت إلى القمر فلكه.

فإنهم قالوا: «جنات» بدل من «جنة»، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، و«يوم» بدل من «غداة» وهي بعضه، و«طلحة»[(٢)] بدل من «أعظُم» وهي بعضه، و«الفلك» بدل من «القمر» وهو بعضه.

المناقشة:

نوقش ما ذهب إليه المثبتون لبدل كل من بعض بما يلي:

أولًا: لا نسلم بأن في الآية بدل كل من بعض، بل يجوز أن يكون بدل الشيء من الشيء؛ لأن الألف واللام في قوله: ﴿ ٱلْجَنَّةَ ﴾ للجنس، وإذا كانت للجنس جاز أن يراد بها جميع الجنات، فيكون قوله: ﴿ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ﴾ بدلًا من ﴿ ٱلْجَنَّةَ ﴾ بدل الشيء من الشيء؛ لأن المراد بالأول: الجمع[(٣)].

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (٢٠)، والحيوان (١/ ٣٣٢)، وشرح المفصل (١/ ٤٧)، ولسان العرب (طلح) (٢/ ٥٣٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٩٤)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠، ١٤)، وبلا نسبة في الإنصاف(٤١)، وتخليص الشواهد (٩٨)، والجنى الداني (٦٠٥).

(٢) وطلحة المقصود هو: طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني، أبو محمد، صحابي، شجاع، من الأجواد، وهو أحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى، وأحد الثمانية السابقين إلى الإسلام. توفي سنة ست وثلاثين من الهجرة.
ينظر: طبقات ابن سعد (٣/ ١٥٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٠)، وغاية النهاية (١/ ٣٤٢)، وحلية الأولياء (١/ ٨٧).

(٣) ينظر: حاشية الخضري (٢/ ٦٩)، وأضواء البيان للشنقيطي (٤/ ٣٦١).

ثانيًا: يمكن أن يحمل «اليوم» في بيت امرئ القيس على معنى الوقت، فيكون بدلًا مطابقًا[1].

ثالثًا: أن الأعظُم في بيت ابن قيس الرقيات كناية عن الشخص، فيكون بدلًا مطابقًا أيضًا؛ إذ إنهم لم يدفنوا الأعظُم وحدها، بل دفنوا كل الشخص، وعبر هو عنه بالأعظم[2].

وفي ذلك يقول أبو حيان: نصب «طلحة» بالرد على الأعظُم، يعني: البدلية، وزعم بعضهم أنه بدل كل من بعض، وزاد هذا القسم في الأبدال.

والصحيح أنه بدل كل من كل؛ بجعل «أعظُم» من قبيل ذكر البعض وإرادة الكل؛ بدليل المعنى.

ونقل البغدادي عن ابن السِيد البطليوسي[3] أنه قال: من نصب «طلحة» فعلى إضمار «أعني»؛ لأنه نبه عليه بضرب من المدح؛ لما تقدم من الترحم عليه. وذهب آخرون في نصبه إلى حذف حرف الجر؛ كأنه أراد: رحم الله أعظمًا دفنوها لطلحة، فلما حذف الجار نصب.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ١٨٨).

(٢) السابق نفسه (الصفحة نفسها).

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد، المعروف بابن السيد البطليوسي، النحوي اللغوي الأديب. من تصانيفه: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وشرح الموطأ، والمثلث في اللغة. تُوفي ابن السيد البطليوسي بمدينة «بلنسية» سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٣٢)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٣٠٧)، ومرآة الجنان (٣/ ٢٢٨)، والبداية والنهاية (١٦/ ٢٧٦).

وقد دفع قومٌ النصب، وأنشدوه بالجر على تقدير مضاف، كأنه في التقدير: أعظم طلحة الطلحات، ثم حذف الثاني؛ لدلالة الأول عليه. وهذا شاذٌّ؛ يقل في كلامهم حذف الجار مع بقاء عمله[1].

رابعًا: لا نسلم بأن قول القائل: «نظرت إلى القمر فلكه» صحيح التركيب، وعلى فرض صحته فإنه يكون بدل اشتمال[2]؛ لما بينهما من الملابسة بغير البعضية والكلية، فالفلك ظرف للقمر وهو مظروف، والمظروف ليس جزءًا للظرف.

الترجيح:

بعد عرض ما سبق من أدلة ومناقشات حول إثبات بدل كل من بعض؛ يترجح - لدى الباحث - ما ذهب إليه جمهور النحاة، ووافقهم الشنواني، من عدم إثباته؛ وذلك لاندراج ما ورد منه ضمن أنواع البدل المعروفة.

(١) خزانة الأدب (٨/ ١٤، ١٥).

(٢) الكليات (٢٣٢، ١٠٦٢).

ثانياً: الأفعال

الفصل بين "كي" ومعمولها

قال الشّنوانيّ: «لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها عند الجمهور خلافًا للكسائي؛ حيث أجاز «جئت النحو كي أتعلم»، ولو فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافًا له -أيضًا- فيمنع: حيث كي فيك أرغبَ بالنصب، ويجيز الرفع، والصحيح: أن الفصل بينهما لا يجوز في الاختيار»[1].

تأتي «كي» على استعمالات ثلاثة ذكرها النحويون:

الأول: أن تكون اسمًا مختصرًا من «كيف»، وذلك إذا وليها اسم أو فعل ماض، أو مضارع مرفوع[2]، كما في قول الشاعر:

كي تَجْنَحُونَ إلى سلْمٍ وما ثُئِرَتْ ... قَتْلاكُمُ ولَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ[3]

كما قال بعضهم: سَو أفعل، يريد: سوف[4].

الثاني: أن تكون حرف جر، ومعناها: التعليل كاللام، ويكون النصب بعدها بـ«أن» مضمرة غير جائزة الإظهار[5].

---

(١) الدرر البهية (٩٩أ).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣٤).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني(٢٦٥)، وجواهر الأدب (٢٣٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٧، ٢/ ٥٥٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٨)، وهمع الهوامع (٣/ ٢١٥)، وخزانة الأدب (٧/ ١٠٦)، والدرر (٣/ ١٣٥).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (٢٤١)، وخزانة الأدب (٧/ ٩٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٢١٨)،.

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣١).

الثالث: أن تكون مصدرية ناصبة بمعنى «أن»، ومساوية لها في الاستقلال بالعمل[1].

نحو قول الله سبحانه: ﴿ كَىۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾ [الحشر: ٧]، وقول الشاعر:

أردتُ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[2]

ونحو: جئتك لكي تكرمني؛ فإنها لو كانت تعليلية لكانت جارّة، ولا يجوز دخول الجار على الجار.

وإن وقعت بعدها «أن» - وهو جائز في الشعر، خلافًا للكوفيين، نحو: جئتك كي أن تكرمني - تعين أن تكون تعليلية بمعنى «اللام»، وكون النصب بـ«أن»؛ لأنها لو قدرت مصدرية، لزم دخول الحرف المصدري على مثله، وذلك لا يجوز.

وإن لم تتقدم عليها «اللام»، ولا تأخرت عنها «أن»، نحو: جئتك كي تكرمني، احتمل أن تكون مصدرية ناصبة، فيكون قبلها «لام» التعليل مقدرة. واحتمل أن تكون تعليلية، فيكون بعدها «أن» مضمرة ناصبة.

وقد اختلف النحاة في «كي» مع معمولها: هل يجوز الفصل بينها وبينه،

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣١)، ومصابيح المغاني (٣٥٨)، والجنى الداني (٢٦١)، وشرح الألفية للمرادي (٢/ ١٨٩)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٧٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٨٠)، وخزانة الأدب (١/ ٣٨، ٨/ ٤٨٥).

وهل يجوز تقديم ما عمل فيه معمولها عليها؟

وفيما يلي بيان لهذين المسألتين.

أولاً: الفصل بين «كي» ومعمولها:

«كي» عامل حرفي، والأصل أن يتصل العامل الحرفي بمعموله، إلا أن النحاة ذكروا أداتين يمكن الفصل بهما بين «كي» ومنصوبها، مع بقاء النصب إجماعًا[1]، وهاتان الأداتان هما «لا» و«ما».

فمثال الفصل بين «كي» ومعمولها بـ«لا» مع بقاء عمل «كي»:

قوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر: ٧]، والفصل بـ«لا» كلا فصل.

ومثال الفصل بين «كي» و«ما» الزائدة قول أبي ذؤيب الهذلي[2]:

تُرِيدينَ كَيما تَجمَعيني وَخالِداً وَهَل يُجمَعُ السَيفانُ وَيحَكِ في غِمدِ[3]

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٤)، وهمع الهوامع (٤/ ٩٧).

(٢) هو: خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب، من بني هذيل، شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وسكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان، له ديوان شعر، توفي بمصر، وقيل بإفريقيا سنة سبع وعشرين هـ.
ينظر: الأغاني (٦/ ٥٦)، ومعاهد التنصيص (٢/ ١٦٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/ ٢١٩)، ولسان العرب (ضمد) (٣/ ٢٦٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٤)، والدرر (٤/ ٦٨)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٤/ ١٠١).

ففصل بين «كي» ومنصوبها بـ«ما» كما يفصل بها بين الجار والمجرور، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقد يفصل بـ«ما» الزائدة، و«لا» النافية معًا، ومن ذلك ما أنشده أبو العباس ثعلب لأبي ثَرْوَان:

أردتُ لكيما لا تـرَى لِيَ عَثْـرَة ... ومَن ذا الذي يُعطي الكَمالَ فيكمُلُ (١)

إلا أن النحاة قد اختلفوا في الفصل بغير هاتين الأداتين على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنه لا يجوز الفصل بين «كي» ومعمولها بغير «لا» و«ما» مطلقًا، أي: سواء رفع معمولها، أو بقي عملها فيه فنصب. وممن ذهب إلى هذا القول: جمهور البصريين، وبدر الدين، وبعض الكوفيين(٢).

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ثروان العُكْلِي في لسان العرب (أثل) (١١/ ٨)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٨٦)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢/ ٥)، والدرر (٤/ ٦٩).

وأبوثروان هو علي بن إبراهيم العكلي، من بني عُكْل من حِمْيَر، كان أعرابياً واشتهر بالفصاحة. تعلم وهو في البادية، وصنف كتابين هما: معاني الشعر، وخلق الفرس.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٤)، والمساعد (٣/ ٧٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٧١).

وبدر الدين هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الإمام بدر الدين ابن الإمام ابن مالك. وكان هو إمامًا فَهِمًا ذكيًّا، حاد الخاطر. من تصانيفه: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، تكملة شرح التسهيل، لم يتمه، مات سنة ست وثمانين وستمائة.

ينظر: الوافي بالوفيات (١/ ٢٠٤)، وبغية الوعاة (١/ ٢٢٥).

القول الثاني:

أنه يجوز الفصل بين «كي» ومعمولها بأحد ثلاثة أشياء:

١- معمول الفعل الذي دخلت عليه، مثل: أزورك كي زيدًا تكرم، وجئت كي فيك أرغب.

٢- القسم، مثل: أزورك كي والله تزورني.

٣- الشرط الملاصق لـ«كي»، مثل: أزورك كي إلا تكافئني أكرمك.

وفي هذه الأحوال الثلاثة يبطل عمل «كي»(١) وذهب إلى القول بجواز الفصل بما سبق مع إبطال عمل «كي»: الكسائي(٢).

القول الثالث:

أن الصحيح عدم جواز الفصل بين «كي» ومعمولها في الاختيار، وإذا فصل بينها وبين معمولها فإنَّ عمل «كي» في معمولها يظل باقيًا. وذهب إلى هذا القول: ابن مالك(٣)، وولده بدر الدين(٤)، وابن عقيل(٥)، والأشموني(٦)

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٤)، والمساعد (٣/ ٧٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٧١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥، ١٦)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٤)، والمساعد (٣/ ٧٢)، وهمع الهوامع (٤/ ١٠٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥).

(٤) ارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٧٢).

(٥) المساعد (٣/ ٧١، ٧٢).

(٦) شرح الأشموني (٣/ ٥٠٤).

والشنواني، وفي ذلك يقول أبو حيان: «وهذا الذي قاله ابن مالك وشرحه ابنه موافق عليه قول ثالث لم يتقدم إليه»(١)، وقال الأشموني: «إذا فصل بين «كي» والفعل لم يبطل عملها خلافًا للكسائي، نحو: جئت كي فيك أرغب، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب.

وقيل: والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار»(٢).

وقد أشار سيبويه إلى قبح الفصل بين «كي» ومعمولها، وذلك عند تقسيمه للكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومحال كذب؛ إذ يقول: «وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا»(٣)، كما ذكر في موضع آخر قبح أن يذكر الاسم بعد «أن» ويبتدأ بعدها بما يفيد تقبيحه لمثل قول القائل: كي عبد الله يقول ذلك(٤).

فنراه قد حكم على التركيب بالاستقامة، وفيه فصل بين «كي» ومعمولها، وفي الوقت نفسه فقد حكم عليه بالقبح؛ لأن «كي» إنما تطلب كلمة من حقل الأفعال، إلا أنه لم يجزم بحكم الفعل في هذه الحالة: هل يظل على تأثره بعامله «كي» أو يبطل عملها؟

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٤)، وهمع الهوامع (٤/ ١٠٢).

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٥٠٤).

(٣) الكتاب (١/ ٢٦).

(٤) السابق (١/ ٢٩٤).

الترجيح:

بعد عرض المسألة وبيان آراء النحاة فيها، يرى الباحث أن الراجح هو ما ذهب إليه جمهور البصريين وتبعهم الشنواني، من أن الفصل بين «كي» والفعل لا يجوز في الاختيار؛ وسبب ذلك - كما يقول الرضي[(١)] - أنها ناصبة للفعل بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله؛ لأن الحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التي لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها، ويؤيد ذلك وصف سيبويه لذلك التركيب بالقبح[(٢)].

ثانيًا: تقديم معمول معمول «كي» عليها:

يأتي تركيب «كي» مع معمولها ومعمول معمولها على صور أربع:

الأولى: أن تأتي على الأصل، مثل قولنا: جئت كي أتعلم النحو.

والثانية: أن يتقدم معمول معمولها على المعمول فقط، مثل: جئت كي النحو أتعلم.

والثالثة: أن يتقدم معمول معمولها على «كي» فقط، مثل: جئت النحوَ كي أتعلمَ.

والرابعة: أن يتقدم معمول معمولها على المعلول أيضًا، نحو: النحو جئت كي أتعلم[(٣)].

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٦١).

(٢) الكتاب (١/ ٢٦، ٢٩٤).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٤/ ١٠٢).

والصورة الأولى لا إشكال فيها، ولا خلاف بين النحاة حولها.

أما الصورة الثانية، فإنها تندرج ضمن المسألة السابقة، وهي مسألة الفصل بين «كي» ومعمولها بمعموله، أي: معمول الفعل الذي دخلت عليه، وقد سبق بيان المذاهب فيها، وأن البصريين لم يجيزوا الفصل بالمعمول في الاختيار، وأجازه الكسائي ولكن على إبطال عمل «كي»، أما ابن مالك فقد أجاز الفصل مع إبقاء عمل «كي».

وأما الصورة الثالثة فهي محل الخلاف بين النحاة، وقد جاء خلافهم فيها على مذهبين:

المذهب الأول:

أنه يجوز تقديم معمول معمول «كي» على «كي» في نحو قول القائل: جئت النحو كي أتعلم، أي: كي أتعلم النحو. ونسب ابن مالك وأبو حيان هذا المذهب إلى الكسائي، يقول ابن مالك عن «كي»: «ولا يتقدم معمول معمولها، ولا يبطل عملها الفصل، خلافًا للكسائي في المسألتين»[1] أنه لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها، فلا يجوز أن يقال: جئت النحو كي أتعلم. وذهب إلى منع تقديم معمول معمول «كي» عليها ابن مالك، وابن عقيل، والرضي، وأبو حيان، والسيوطي، والأشموني، والشنواني، ونسبوه إلى جمهور النحاة[2].

---

(١) التسهيل مع شرحه لابن مالك (٤/ ١٥)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٥).

(٢) شرح التسهيل (٤/ ١٥)، والمساعد (٣/ ٧٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٥١)، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٥)، وهمع الهوامع (٤/ ١٠٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٠٤)، وحاشية الشيخ يس على التصريح (٢/ ٢٣٢).

الأدلة:

استدل جمهور النحاة على صحة ما ذهبوا إليه من منع تقديم معمول معمول «كي» عليها بأن قالوا: إن «كي» إن كانت حرفًا مصدريًّا فلا يتقدم معمول معمولها عليها؛ لأنها إذ ذاك موصولة، ومعمول المعمول من تمام الصلة، فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول؛ كذلك لا يتقدم صلة الحرف الموصول، وينبغي أن يكون المنع آكد في مسألة «كي»؛ لأنها مؤثرة في الصلة.

وإن كانت حرف جر، فالنصب بعدها بإضمار «أن»، وذلك الفعل المنصوب صلة لـ«أن» المضمرة، ويلزم من تقديمه على اللام تقديمه على «أن» المضمرة، ولا يجوز ذلك؛ لأن «أن» أيضًا حرف موصول عامل في صلته.

والراجح: أنه لا يجوز تقديم معمول معمول «كي» عليها؛ لما سبق من أن «كي» من الموصولات، وكما يجوز تقدم الموصول على صلته؛ فكذلك هاهنا.

وأما الصورة الرابعة، وهي نحو قول القائل: النحو جئت كي أتعلم، فظاهر كلام ابن عقيل والسيوطي أنه لم يقل بها أحد من النحاة، إنما استنبطوا من تجويز الكسائي للصورة الثالثة أنه يجوِّز هذه الصورة من التقديم، يقول ابن عقيل - شارحًا لقول ابن مالك: خلافًا للكسائي في المسألتين-: «وإطلاق التقديم يتناول مثل: النحو جئت كي أتعلم، والجمهور على منعه، ولا يبعد عن الكسائي إجازته، كما هو مقتضى كلام المصنف»(١).

---

(١) المساعد (٣/ ٧٢).

ويدل عليه أيضًا قول السيوطي نقلًا عن أبي حيان: «ولا يبعـد أن يجـزئ في الثالثة – وهي الصورة الرابعة عندنا – لكنه لم ينقل»[1].

والراجح في هذه الصورة هو ما رُجـح في الصـورة السـابقة، وهـو رأي جمهور النحاة القائل بمنحها كما سبق.

(١) همع الهوامع (٤/ ١٠٢).

«أبالي» بين التعدي واللزوم

قال الشنوانيّ: «قال الجوهري[1]: وقولهم: «لا أباليه» أي: لا أكترث به، فهو فعل متعد بنفسه، ويقرب من معنى الفعل القلبي؛ لأن معنى «به»: لا أفكر فيه ازدراءً به، فجاء التعليق من هذه الجهة.

واستعمل في المغني «أبالي» متعديًا بالباء، حيث قال: «وما أبالي بقيامك وعدمه».

وقد تقدم عن الجوهري ما يقتضي أنه متعد بنفسه، وكذا في القاموس ولم يذكر تعديته بالباء، فحرره.

قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: وقولهم: «لا أبالي به» قد استعملوه في هذه الكتب وغيرها، وهو صحيح، وقد أنكره بعض المتحذلقين من أهل زماننا، وزعم أن الفقهاء يلحنون في هذا، وأن الصواب: «لا أباليه»، وأنه لم يسمع من العرب إلا هكذا، وغلط هذا الزاعم، بل أخبرنا بجهالته وقلة بضاعته، بل يقال: «لا أبالي به» وهو صحيح مسموع من العرب»[2].

التعدي هو: تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول يحتاج إليه ويكمله، ويسمى الفعل الذي يتجاوز فاعله: فعلًا متعديًا، ويقابل التعدي: اللزوم، وهو: اكتفاء الفعل بفاعله[3].

---

(١) ينظر: الصحاح (بلا) (٦/ ٢٢٨٥).

(٢) الدرر البهية (٧٦ب).

(٣) التصريح (١/ ٣٠٨، ٣٠٩).

وقد اختلف العلماء في استعمال الفعل «أبالي» متعديًا بالباء على قولين:

القول الأول:

أن «أبالي» متعد بنفسه، ولا يكون متعديًا بالباء ولا بغيرها، ووروده متعديًا بالباء لحن؛ فلا يجوز إلا: لا أباليه. ونسب الإمام النووي هذا الرأي إلى من سماهم بعض المتحذلقين من أهل زمانه، ولم يسمِّهم[1].

القول الثاني:

أن «أبالي» يجوز استخدامه متعديًا بنفسه وبالباء، فيقال: لا أباليه، ولا أبالي به. وذهب إلى هذا القول الإمام النووي، ووافقه عليه الشنواني معلقًا على ما وقع لابن هشام في مغني اللبيب من قوله: «وما أبالي بقيامك وعدمه»[2].

الأدلة:

أدلة القول الأول:

احتج القائلون بمنع تعدِّي «أبالي» بالباء بعدم وروده في اللغة، وأن الجوهري قال: «وقولهم: ما أباليه، أي: ما أكترث له»[3]، ولم يذكر تعديه بالباء[4].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٣٠).

(٢) مغني اللبيب (٢٤).

(٣) الصحاح (بلى) (٦/ ٢٠٧).

(٤) ورد في الصحاح للجوهري استعمال «أبالي» متعديًا بالباء، وذلك في قوله: «ويقال: ما أكترث له، أي: ما أبالي به».
الصحاح (كرث) (١/ ٤٣٠).

وذهب الزمخشري إلى أن تعدِّيه بنفسه أفصح من تعديه بالباء؛ واستدل على ذلك بقول زهير بن أبي سلمى[(١)]:

لَقَد بالَيتُ مَظعَنَ أُمِّ أَوفى   وَلَكِن أُمُّ أَوفى لا تُبالي[(٢)]

أدلة القول الثاني:

استدل القائلون بجواز تعدي «أبالي» بالباء كما تُعدَّى بنفسها، بورود ذلك في المسموع من كلام العرب:

فمن ذلك قول النبي ﷺ الثابت في صحيح البخاري: «ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال: أمن حلال، أم من حرام»[(٣)]، وفي الصحيح «عن أنس بن مالك أَن رَسول الله ﷺ أتى على امرَأة تَبْكِي على صَبِيٍّ لها فقال لها: اتقِي اللهَ وَاصْبِرِي. فقالت: وما تُبَالِي بمصيبتي؟! فلما ذهب قِيلَ لها: إنه رسول الله ﷺ؛ فأخذها مِثْلُ الموت، فأتت بابه فلم تَجِدْ على بابِهِ بَوَّابِينَ فقالت:

---

(١) هو: زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، وكان أبوه وخاله وأخته الخنساء وابناه كعب وبجير شعراء جميعًا، وكان ينظم القصيدة في شهر وينمقها ويهذبها في سنة، فكانت قصائده تسمى (الحوليات)، وتوفي سنة ثلاث عشرة ق.هـ.

ينظر: العمدة (١/ ١٠٠)، والشعر والشعراء (٤٤)، وطبقات فحول الشعراء (١/ ٦٣)، والمزهر (٢/ ٤٧٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير في ديوانه (٣٤٢)، ولسان العرب (بول) (١/ ٣٩٠)، وأساس البلاغة (بلو) (١/ ٦٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤/ ٣٩٢) كتاب البيوع، باب: قال الله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، حديث (٢٠٨٣).

يا رسول الله، لم أَعْرِفْكَ!! فقال: إنما الصبْر عند أَول صَدْمَة، أو قال: عنـدَ أَولِ الصَّدْمَة»[1].

وعن معاوية بن أبي سفيان[2] قال: قال رسـول الله ﷺ: «إن الله لا يُغْلَـب ولا يُخْلَب ولا يُنَبَّأُ بما لا يعلم، ومن يرد الله به خـيرًا يفقهـه في الـدين، ومـن لم يفقهه في الدين لم يبالِ به»[3].

المناقشة:

نوقش ما احتج به القائلون بعدم جواز تعدي «أبالي» بالبـاء بأنـه لا يلـزم من عدم ذكر الجوهري لتعديه بالباء أنه غير صحيح؛ ولا سيما وقـد نـص كثـير مـن اللغويين على استعمالها، يقول الزمخشري: «ومنه قولهم: لا أباليه، أي: لا أخابره؛ لقلـة اكتراثي له، وهو أفصح من: لا أبالي به»[4].

---

(١) أخرجه البخـاري (٣/ ٤٩٢، ٤٩٣) كتـاب الجنـائز، بـاب: زيـارة القبـور، حـديث (١٢٨٣)، ومسلم (٢/ ٦٣٧، ٦٣٨) كتاب الجنائز، بـاب: في الصـبر عـلى المصيبة عنـد الصـدمة الأولى، حديث (١٥/ ٩٢٦).

(٢) هو: معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب الأموي، أبو عبد الرحمن، أسلم زمـن الفـتح، ولي الشام عشرين سنة، والخلافة عشرين سنة، وكان حليمًا، كريمًا، سائسًـا، عـاقلا، خليقًـا للإمـارة كامل السؤدد. توفي سنة ستين هـ.

ينظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ١٧٦)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٠٧)، والثقات (٣/ ٣٧٣).

(٣) أخرجـه الطـبراني في مسـند الشـاميين (١/ ٢٤٠)، وأبـو نعـيم في حليـة الأوليـاء (٥/ ٢١٩)، وأبو يعلى في معجمه (١٣/ ٣٧١)، بلفظ: لم يبل به.

(٤) أساس البلاغة (١/ ٥١).

فوصفه لـ«لا أباليه» بالفصاحة، لا يقتضي أن «لا أبالي بـه» لحـن أو خطـأ، ويقول الفيومي: «وقولهم: لا أباليه، ولا أبالي به، أي: لا أهـتم بـه ولا أكـترث له»[1].

وفي حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: «واعلم أن «أبالي» فعـل يتعـدى بنفسه، تقول: ما أباليه، أي: لا أكترث به؛ وقد يتعدى بحرف الجر؛ ولذا قال الشارح بعد: وما أبالي بقيامك...» ونسبه إلى الدماميني[2].

وقال الزبيدي: «وقولهم: ما أباليه، أي: ما أكترث له. قـال شـيخنا: وقـد صححوا أنه يتعدى بالباء أيضًا؛ كما قاله البدر الـدماميني في حـواشي المغنـي. انتهى. أي: يقال: ما باليت به، أي: لم أكترث به. وبهما رُوي الحـديث: وتبقـى حثالة لا يباليهم الله بالة.

وفي رواية: لا يبالي بهم بالة[3].

ولكن صرح الزمخشري في الأساس[4] أن الأُولى أفصح...» اهـ[5].

الترجيح:

يترجح - لدى الباحث - ما صححه النووي وتابعه الشنواني، من صحة قولنا: لا أبالي به؛ وذلك لصحة وروده عن العـرب الفصـحاء، وإقـرار علـماء اللغة به.

---

(١) المصباح المنير (بلى) (٦٢)، والتعاريف للمناوي (١٢٤).

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/ ٢٩).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (بلا) (١/ ١٥٦).

(٤) أساس البلاغة (١/ ٥١).

(٥) تاج العروس (بلى) (٣٧/ ٢٠٩، ٢١٠).

ثالثًا: الحروف

نوع اللام في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾ [إبراهيم:٤٦]

قال الشنواني عن لام الجحود: «قوله: وهي المسبوقة بما كان أو لم يكن: أي: بكون ماضٍ وهو منفي ناقص مسند لما أسند إليه الفعل المقرون باللام كما في المغني: منفي بما أو لم[1].

وألحق بعضهم بلم: لمّا، وبما: أن، وشرط النفي ألا ينتقض بإلا، فيمتنع: ما كان زيد إلا ليفعل.

ولا يدخل في هذا الحكم بقية أخوات كان، خلافًا لمن أجازه قياسًا في أخواتها، ولمن أجازه في ظننت.

قال في المغني: وزعم كثير من الناس في قوله - تعالى -: ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾ [إبراهيم:٤٦]، في قراءة غير الكسائي - بكسر اللام الأولى وفتح الثانية- أنها لام الجحود.

وفيه نظر؛ لأن النافي على هذا غير «ما» و«لم»، ولاختلاف فاعلي «كان» و«تزول».

والذي يظهر لي أنها لام «كي»، وأن «إنْ» شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدته معدًّا لأجل زوال الأمور

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (٢٧٨، ٢٧٩).

العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان، وإن كان معدًّا للنوازل»[1].

قرر النحاة في باب «إعراب الفعل» أن المضارع ينصب إذا صحبه حرف ناصب، وجعلوا «أنْ» مختصة من بين أخواتها بالعمل مظهرة أو مضمرة، ويكون ظهورها واجبًا إذا وقعت بين لام الجر، و«لا» النافية، نحو: «جئتك لئلا تضرب زيدًا»[2].

أما إذا وقعت «أنْ» بعد لام الجر، ولم يقترن الفعل بـ«لا» النافية، ولم يسبق بكون ماضٍ ناقص منفي – فإنه يجوز إظهار «أن» وإضمارها:

فالإظهار، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [سورة الزمر، الآية (١٢)].

والإضمار نحو قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3] [سورة الأنعام، الآية (٧١)].

وتسمى اللام الداخلة على الفعل فيما سبق لام «كي»؛ لأنها مثلها في إفادة التعليل[4].

---

(١) الدرر البهية (٩٩ب، ١٠٠أ).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٣٤٦)، وشرح المكودي (٦٨٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٨، ٢٨٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩١)،.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٤٠٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩١).

(٤) ينظر: شرح المكودي (٦٩٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩٢)، وحاشية الخضري (٢/ ١١٣).

وإن وقعت «أن» بعد لام الجر، وسبقت بكون ناقص ماضٍ منفي، فإنه يجب إضمار «أن»؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ [البقرة، الآية ١٤٣] ، وقوله تعالى: ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴾ [النساء، الآية ١٣٧]، وتسمى هذه اللام بـ «لام الجحود»(١)؛ لأنها تلازم الجحد – أي: النفي – دائمًا(٢)، وسماها النحاس(٣): لام النفي؛ لأن النفي أعم من الجحد(٤)، واستحسن ذلك منه الأشموني في شرحه للألفية، وقال: «وهو الصواب»(٥)، ويدفع هذا التصويب ما ذكره الشيخ خالد الأزهري في "التصريح"، من أن تسمية هذه اللام بـ «لام الجحود» هو «من تسمية العام بالخاص؛ فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق، لا عن مطلق النفي، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني»(٦)، قال الصبان معلقًا على الأشموني:

---

(١) ينظر: وشرح التسهيل (٤/ ٢٢، ٢٣)، ومغني اللبيب (١/ ٤٨٣)، وشرح المكودي (٦٩٣)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩٢)، وحاشية الخضري (٢/ ١١٣).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٤٨٣).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس، من علماء التفسير واللغة، كان من نظراء نفطويه، وابن الأنباري، من تصانيفه: تفسير القرآن، وإعراب القرآن، وتفسير أبيات سيبويه، وشرح المعلقات السبع، توفي سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائة.

ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٩٩)، والنجوم الزاهرة (٣/ ٣٠٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٣٦).

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي (١/ ٤٨٣). وعقب على هذه التسمية بقوله: «وحينئذ؛ فمقتضاه أن مدخول اللام إذا كان منفيًّا غير معلوم، لا تسمى لام الجحود، وليس كذلك».

(٥) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٢٨٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩٢).

(٦) ينظر: شرح التصريح (٢/ ٢٣٦).

«وبهذا يندفع تصويب قول النحاس»[1].

وإذا ثبت هذا، فقد اختُلف في اللام الداخلة على الفعل «تزول» في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ على قولين، بيانهما كالآتي:

تفصيل الخلاف في المسألة وبيان محله:

وردت في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ قراءتان[2]:

القراءة الأولى: قرأ بها ابن عباس، ومجاهد[3]، وابن وثاب[4]، وابن مُحَيِّصِن[5]،

---

(١) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٢٩٢).

(٢) تنظر القراءتان في: معاني القرآن للفراء (٢/ ٧٩)، والسبعة (٣٦٣)، والمحتسب (١/ ٣٦٥)، وتفسير الطبري (١٣/ ١٦٠)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٤/ ٤٠٢، ٤٠٣)، والبحر المحيط (٥/ ٤٣٧، ٤٣٨).

(٣) هو: مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج المخزومي المقرئ، قال خصيف: كان أعلَمَهم بالتفسير مجاهد، وبالحج عطاء، مات سنة مائة هـ.

ينظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٢٨)، وتقريب التهذيب (٢/ ٢٢٩)، والكاشف (٣/ ١٢٠).

(٤) هو: يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي المقرئ، روى عن ابن عباس وعبد الله بن عمر، وثَّقه النسائي، وقال أبو الشيخ: إمام في القراءة، توفي سنة ثلاث ومائة.

ينظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٩٤)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٣/ ١٦٢)، وتاريخ البخاري الكبير (٨/ ٣٠٨).

(٥) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مولاهم، المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، وقيل: اثنتين وعشرين ومائة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٦٧).

وابن جُرَيْج[1]، والكسائي وهي: «وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ» بفتح اللام الأولى من «لتزول» وضم اللام الأخيرة.

والقراءة الثانية: قرأ بها الجمهور: «وإن كان مكرهم تزول منه الجبال» بكسر اللام الأولى وفتح الأخيرة.

والخلاف بين النحاة في نوع اللام الداخلة على «تزول» هو بحسب هذه القراءة الثانية[2]، وقد اختلف النحاة في ذلك على قولين[3]:

- **القول الأول:** أن هذه اللام هي لام «كي»، وأن «إنْ» شرطية، والمعنى: «وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدته معَدًّا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال؛ كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل»[4].

---

(١) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد المكي، أصله رومي، سيد شباب أهل الحجاز، ومن قرَّائهم. مات سنة تسع وأربعين ومائة، وقيل خمسين ومائة.

ينظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٣٣٨)، وتقريب التهذيب (١/ ٥٢٠)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢/ ١٧٨).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٤٨٤)، واللامات (١٦٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠، ٢٩١)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩٤).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٩٠)، وحاشية الخضري (٢/ ١١٣)، وحاشية الدسوقي (١/ ٤٨٤، ٤٨٥)، وحاشية الأمير (١/ ١٧٧).

(٤) ينظر: الكشاف (٢/ ٥٦٥)، ومغني اللبيب (١/ ٤٨٤، ٤٨٥)، وشرح الأشموني(٢/ ٣٩١)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩٤)، وحاشية الخضري (٢/ ١١٣)، وحاشية الدسوقي (١/ ٤٨٤، ٤٨٥)، وحاشية الأمير (١/ ١٧٧)، واللامات (١٦٠).

وإلى هذا القول ذهب الشنواني، وهو يتفق في هذا مع ابن هشام[1]، والأشموني[2]، والخضري[3]، فقد نص كل منهم على أن اللام في الآية هي لام «كي»؛ ووجهوا الآية على المعنى المذكور، وعبارتهم في ذلك تكاد تكون عبارة واحدة.

قال ابن هشام: «وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ في قراءة غير الكسائي - بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية - أنها لام الجحود، وفيه نظر... والذي يظهر لي: أنها لام كي...»[4] ثم ساق التوجيه والمعنى على النحو المتقدم.

وقد علق الدسوقي على قوله: «والذي يظهر لي» بأنه «ليس من مخترعاته، بل من كلام الزمخشري»[5].

ونص كلام الزمخشري: «﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾: وإن عظم مكرهم، وتبالَغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلًا؛ لتفاقمه وشدته، أي: وإن كان مكرهم مسوًى لإزالة الجبال، معدًّا لذلك، وقد جعلت «إن» نافية، واللام مؤكدة لها؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾

(١) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٤٨٤، ٤٨٥)، وحاشية الأمير (١/ ١٧٧).

(٢) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٢٩٠، ٢٩١)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩٤).

(٣) ينظر: حاشية الخضري (٢/ ١١٣).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٤٨٤، ٤٨٥).

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي (١/ ٤٨٤).

[سورة البقرة، الآية (١٤٣)]، والمعنى: ومحال أن تزول الجبال بمكرهم على أن الجبال مَثَلٌ لآيات الله وشرائعه؛ لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتًا وتمكنًا»[١].

- **القول الثاني**: أن اللام في قوله تعالى: ﴿ لِتَزُولَ ﴾ هي لام الجحود، والمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال؛ استحقارًا لهذا المكر منهم؛ فإنه أهون من أن تزول منه الجبال، التي هي مَثَلٌ لشرائع الله تعالى[٢]. ونسب ابن هشام في المغني[٣]، والأشموني في شرحه للألفية[٤]، والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل[٥]، هذا القولَ إلى كثير من الناس.

وقد ذهب إلى هذا القول مكي بن أبي طالب في إعرابه لهذه الآية، فقال: «مَن نصب ﴿ لِتَزُولَ ﴾ فاللام لام الجحد، والنصب على إضمار «أنْ»... وتقديره: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال؛ على التصغير والتحقير لمكرهم، أي: هو أضعف وأحقر من ذلك. فالجبال في هذه القراءة تمثيل لأمر النبي ﷺ، ونبوته ودلائله، وقيل: هو تمثيل للقرآن»[٦].

---

(١) ينظر: الكشاف (٢/ ٥٦٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء (٢/ ٧٩)، ومشكل إعراب القرآن (١/ ٤٥٣)، واللامات (١٦٠)، واللباب (١١/ ٤١٣)، والجنى الداني (١١٧)، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر (٤/ ٤٠٢).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٤٨٤)، وحاشية الأمير (١/ ١٧٧).

(٤) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٢٩٠)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩٤).

(٥) ينظر: حاشية الخضري (٢/ ١١٣).

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ٤٥٣).

وذهب إلى هذا القول أيضا أبـو القاسـم النـويري[1] في توجيهـه لقـراءة جمهور القـراء ﴿ لِتَزُولَ ﴾ بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية، فقال: «ووجه الكسر: جعل «إنْ» نافية؛ كـ «ما»، واللام للجحود، والفعل منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ ﴾ [آل عمران، الآية ١٧٩] »[2].

الأدلة:

أدلة القول الأول:

يدل لما ذهب إليه القائلون بأن اللام في ﴿ لِتَزُولَ ﴾ هي لام «كي» ما يلي:

أولًا: أن مِن شرط لام الجحود: أن يكون النافي معها «ما»، أو «لم»، والنافي في الآية غيرهما؛ فلا تكون اللام لام الجحود[3].

يقول الشيخ خالد الأزهري: «ينصب المضارع بـ «أن» مضمرة وجوبًا في

---

(١) هو: محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري، فقيه مالكي، عالم بالقراءات.

من تصانيفه: شرح المقدمات الكافية في النحو والصرف والعروض والقافية، والغياث، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر، وشرح الدرة المضية، توفي بمكة سنة سبع وخمسين وثمانمائة هـ.

ينظر: الضوء اللامع (٩/ ٢٤٦)، والفهارس التيمورية (٣/ ٣٠٨).

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر (٤/ ٤٠٢).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٤٨٤، ٤٨٥)، وحاشية الدسوقي (١/ ٤٨٤)، وحاشية الأمير (١/ ١٧٧).

خمسة مواضع:

أحدها: بعد اللام إن سُبقت بكونٍ ناقص ماضٍ - لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا - منفي، الأول بـ «ما»، والثاني بـ «لم»، دون غيرهما من أدوات النفي، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [سورة الأنفال، الآية (٣٣)] و﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [سورة النساء، الآية (١٣٧)]..»[١].

ثانيًا: أن شرط لام الجحود اتفاق فاعل «كان» والفعل الذي دخلت عليه اللام، والفاعل في الآية مختلف[٢].

بمعنى: أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق[٣] المرفوع بفعل الكون؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾، فإن الفعل «يعذب» قد رفع ضمير لفظ الجلالة الذي هو مرفوع «كان».

أما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾، فإن مرفوع الفعل الذي دخلت عليه اللام «لتزول» هو «الجبال»، ومرفوع «كان» هو «مكرهم» فاختلفا؛ فلا تكون اللام للجحود، وإنما تكون لام «كي»؛ لأن لام «كي» يصح أن يَرفع الفعل الذي بعدها غير ضمير الاسم السابق عليها[٤].

---

(١) ينظر: شرح التصريح (٢/ ٢٣٥).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٤٨٤)، وحاشية الدسوقي (١/ ٤٨٤).

(٣) ينظر: شرح الأشموني (٢/ ٢٩١)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩٤)، وحاشية الخضري (٢/ ١١٣).

(٤) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٢٩٤).

ثالثًا: أن اللام لا تدخل على «إن» إذا كانت نافية، فدل دخول اللام في الآية على «إنْ» أنها ليست نافية، وإذا لم تكن «إن» نافية، لم تكن اللام للجحود؛ لأن شرط لام الجحود أن تسبق بكون منفي[1]، وفي هذا يقول الزجاجي: «قال بعضهم: يجوز أن تكون «إن» نافية بمعنى «ما» التي تكون جحدًا، كأنه: ما كان مكرهم لتزول منه الجبال؛ استحقارًا بمكرهم من أن تزول منه الجبال، وهذا جيد في المعنى، إلا أنه ضعيف في العربية؛ لأن اللام لا تدخل على «إن» إذا كانت نافية»[2].

أدلة القول الثاني:

احتج القائلون بأن اللام في قوله تعالى: ﴿ لِتَزُولَ ﴾ هي لام الجحود - بأنه لا يحسن إظهار «أن» في الآية الكريمة، وهكذا تكون لام الجحود؛ فإنه لا يحسن معها إظهار «أن»، في حين أنه جائز مع لام «كي»، وإنما لم يحسن إظهار «أن» مع لام الجحود؛ لأنها مع الفعل كالسين معه في نحو: «سيقوم»؛ لأن معنى النفي مع لام الجحود هو نفي مستقبل؛ «فكما لا يحسن أن يفرق بين السين والفعل؛ كذلك لا يحسن أن يفرق بين اللام والفعل»[3].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٤/ ٢٢، ٢٣)، وشرح المكودي (٦٩٣)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩).

(٢) ينظر: اللامات (١٦٠).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ٤٥٣).

الترجيح:

والذي يترجح - في رأي الباحث - بعد النظر في أدلة القولين: هو القول الأول، الذي ذهب إليه الشنواني؛ فتكون اللام في الآية الكريمة لام «كي»، وليست لام الجحود؛ وذلك لقوة الأدلة التي احتج بها أصحاب القول الأول وكثرتها، في حين تمسك أصحاب القول الثاني بدليل لا يكاد ينهض حجة على مطلوبهم.

ولأن في حمل هذه الآية على أن اللام لام «كي»، وأن المعنى: تعظيم مكر هؤلاء الكفار - توفيقًا بين معنى قراءة الجمهور وقراءة الكسائي ومن تابعه(١)، والتوفيق بين معاني القراءات أولى من حملها على الاختلاف.

كما يترجح هذا القول بأن «إن» في الآية نافية؛ بدليل قراءة من قرأ: «وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ»(٢).

ويدل لتعظيم مكر الكفار قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٍ ﴾ [إبراهيم، الآية ٤٦] فليس هناك ما يمنع أن يكون المراد - أيضًا - في هذه الآية هو تعظيم مكر الكفار على المعنى الذي ذكره أصحاب القول الأول.

---

(١) ينظر: اللباب لابن عادل الحنبلي (١١/ ٤١٣).

(٢) ينظر: الكشاف (٢/ ٥٦٥، ٥٦٦)، واللباب، لابن عادل (١١/ ٤١٣)، وتنظر القراءة في الحجة (٥/ ٣١)، وإعراب القراءات السبع (١/ ٣٣٦، ٣٣٧)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/ ١٧١)، والمحرر الوجيز (٣/ ٣٤٦).

دخول «بل» على الجملة

قال الشنواني: «قوله: فإن دخلت على جملة فهي حرف ابتداء: أي: حرف تَبدأ بعده الجمل، أي: تستأنف وتقطع عما قبلها، وما ذكره من أنها حرف ابتداء إذا دخلت على جملة، هو الصحيح.

وقد صرح بأنها عاطفة بدر الدين بن مالك في قوله: فإن كان المعطوف بها جملة»(١).

تدخل «بل » على المفرد وعلى الجملة:

فإن دخلت على المفرد؛ كانت حرف عطف، وأفادت أحد معنيين(٢):

المعنى الأول: أن تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يحكم عليه بشيء، ويثبت الحكم لما بعدها؛ وذلك إذا تقدمها أمر، أو إيجاب، نحو: اضرب زيدًا بل عمرًا، و: قام زيد بل عمرو؛ فإن «زيدًا» في هذين المثالين يكون كالمسكوت عنه؛ ويكون الضرب واقعًا على «عمرو» في المثال الأول، والقيام منسوبًا إليه في المثال الثاني.

المعنى الثاني: أن تقرر ما قبلها على حاله، وتجعل ضد حكمه لما بعدها،

(١) الدرر البهية (٧٩ب).

(٢) ينظر: شرح المفصل (٨/ ١٠٤)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٨)، وشرح ابن الناظم (٥٤٠)، والجنى الداني (٢٣٥)، ورصف المباني (٢٣٠)، ومغني اللبيب (١/ ١٠٣)، والتهذيب الوسيط في النحو (١٦٢)، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣/ ١١٢)، وهمع الهوامع (٥/ ٢٥٦-٢٥٧)، والتعليق للدماميني (١/ ٢٣٢).

وذلك إذا تقدمها نفي، أو نهي، نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو؛ فإن «زيدًا» من هذين المثالين يبقى على حاله من نفي القيام أو نهيه عنه، ويثبت ضد ذلك لـ«عمرو»؛ فيكون هو الذي حصل منه القيام في المثال الأول، والمأمور بالقيام في المثال الثاني.

أما إن دخلت «بل» على الجملة؛ فإنها تكون حرف إضراب، وتفيد أحد معنيين أيضًا(١):

الأول: الإبطال؛ فيكون القصد من الإضراب إبطال الحكم المتقدم، وتقرير حكم مخالف له؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد مكرمون، فأبطلتْ «بل» افتراءَ من زعموا اتخاذ الله -سبحانه- ولدًا من عباده، وقررت أن هؤلاء الأولاد المزعومين ما هم إلا عباد مكرمون.

المعنى الثاني: الانتقال؛ فيكون القصد من الإضراب انتقال المتكلم من غرض إلى غرض آخر من أغراض كلامه؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ١٦ ﴾ [الأعلى: ١٥، ١٦].

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٤٣٥، ٤٣٩- ٤٤٠)، والمقتضب (١/ ١٥٠، ٣/ ٢٠٥، ٤/ ٢٩٨)، وحروف المعاني للزجاجي (١٤)، ومعاني الحروف للرماني (٩٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/ ٧٨٦)، وشرح المفصل (٨/ ١٠٤)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٨)، وشرح ابن الناظم (٥٤٠)، والجنى الداني (٢٣٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٠٣)، والتصريح (٢/ ١٤٨)، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣/ ١١٣)، ومصابيح المغاني (٢١٠).

وذكر الجوهري أن لـ«بل» معنيين:

الأول: أن تكون بمعنى «إن»، وذلك مثل ما ذكره الأخفش عن بعضهم في قول الله - سبحانه-: ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢ ﴾ (١) [ص:١، ٢] معناه: إن الذين كفروا، قال: وذلك أن أن القَسَم لا بد له من جواب(٢).

الثاني: تكون بمعنى «رب» مجازًا كما يوضع الحرف موضع غيره اتساعًا، قال رؤبة بن العجاج:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بعد مَهْمَه(٣)

يعني: رُبَّ مهمه.

وقال أبو النجم العجلي(٤):

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٠، ٢١).

(٢) ينظر: الصاحبي (٢٠٩).

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج وهو في ملحق ديوانه (١٦٦)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٨٩)، وشرح شواهد الشافية (٢٠٢)، ولسان العرب (بلل) (١١/ ٧٠)، وله أو للعجاج في المقاصد النحوية (٣/ ٣٤٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٧٧).

والشاهد فيه قوله: «بل مهمه» حيث جر «مهمه» بـ«رب» المحذوفة بعد «بل».

(٤) ينظر: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٧٤٩- ٧٥٣)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٠٣).

والعجلي هو: أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشادا للشعر، نبغ في العصر الأموي. توفي سنة ثلاثين ومائة هـ.

ينظر: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٧٤٥)، وبغية الطلب (١٠/ ٤٦٤٠).

بَلْ مَنْهَلٍ نَاءٍ عَنِ الغِيَاضِ[1]

قال المَوْزَعي[2]: وأما «لا بل»، فإنها «بل» زيدت قبلها «لا»؛ إما لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، مثل قول الشاعر:

وجهُكَ البدرُ لا بلِ الشمسُ لـوْ لم ... يُقْضَ لِلشمسِ كَسْـفَةٌ أوْ أفُـولُ[3]

وإما لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي.

وقد منع ابن درستويه[4] زيادة «بل» بعد النفي.

قال ابن هشام[5]: وليس بشيء، وأنشد:

وَمَا هَجَرْتُـك لا بَـلْ زادَني شَـغَفًا ... هَجْرٌ وبُعْدٌ تَرَاخَى لا إلي أجَـلِ[6]

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في لسان العرب (قضض) (٧/ ٢٢٢)، وتاج العروس (قضض) (١٩/ ٢٩).

(٢) هو: الإمام جمال الدين محمد بن علي بن عبد الله، الخطيب الموزعي، وبرع في فن الأصول وعلم الفقه واللغة حتى حاز رتبة الاجتهاد. توفي بعد سنة عشرة وثمانمائة.
ينظر: تحفة طبقات صلحاء اليمن (٢٦٨).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ١١٣)، والتصريح (٢/ ١٤٨)، وهمع الهوامع (٥/ ٢٥٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٨)، والدرر (٦/ ١٣٥).
والشاهد فيه قوله: «لا بل الشمس» حيث زيدت «لا» قبل «بل» لتوكيد الإضراب عبد الإيجاب.

(٤) ينظر: المغني (١٢٠)، الهمع (٥/ ١٥٧).

(٥) ينظر: المغني (١٢٠).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب (١/ ١١٣)، والتصريح (٢/ ١٤٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٨)، وهمع الهوامع (٥/ ٢٥٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٩)، والدرر (٦/ ١٣٨).
والشاهد فيه: «لا بل زادني شغفًا» حيث زاد «لا» قبل «بل» في الإيجاب.

واختلف النحاة في «بل» هذه التي تدخل على الجملة: هل تكون عاطفة، أو حرف ابتداء - على قولين:

القول الأول: أن «بل» قبل الجمل تكون حرف ابتداء، وليست بعاطفة. وإلى هذا القول ذهب جماعة من النحاة(١)، وهو ما قال به الشنواني، وصححه ابن هشام(٢)، والأشموني(٣)، وغيرهما.

يقول ابن هشام: «بل» حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال... وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته(٤) أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ ﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٦]، ونحو: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ ﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣]، وهي في ذلك كله حرف ابتداء، لا عاطفة على الصحيح(٥).

---

(١) ينظر: الجنى الداني (٢٣٦).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (١/ ١٠٣).

(٣) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣/ ١١٣).

(٤) يقول ابن مالك في شرح الكافية: وأما «بل» فللإضراب، وحالها فيه مختلف: فإن كان الواقع بعدها جملة؛ فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه.

ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٣).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (١/ ١٠٣).

ويقول الأشموني: «ولا بد لكونها - أي: بل - عاطفة، من إفراد معطوفها، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء، لا عاطفة على الصحيح، وتفيد -حينئذٍ- إضرابًا عمَّا قبلها»[1].

القول الثاني: أن «بل» الداخلة على الجمل تكون عاطفة. وإلى هذا القول ذهب بعض النحاة، منهم المالقي[2] صاحب رصف المباني[3]، وقد ذكر المرادي أن هذا هو ظاهر كلام ابن مالك[4]؛ كما صرح به أيضًا ابنه في شرحه للألفية؛ حيث قال: «فإن كان المعطوف بها -أي: بل- جملة، فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف؛ كما تقول: زيد شاعر، بل فقيه»[5]؛ فقد جعل ما بعدها معطوفًا؛ وهذا لا يكون إلا إذا كانت عاطفة.

الترجيح:

والراجح من هذين القولين هو القول الأول الذي أخذ به الشنواني، أن «بل» قبل الجملة حرف ابتداء، وليست عاطفة؛ وذلك لأن العطف يقتضي

(١) ينظر: شرح الأشموني (٣/ ١١٣).

(٢) هو: أحمد بن عبد النور بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي، كان عالمًا بالنحو. من تصانيفه: شرح الجزولية، ورصف المباني في حروف المعاني، من أعظم ما صُنف، ويدل على تقدمه في العربية. توفي سنة اثنتين وستين وستمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٣١، ٢٣٢).

(٣) ينظر: رصف المباني (٢٣٢).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٤).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم (٥٤٠).

التشريك في الحكم بين ما بعد حرف العطف وما قبله، والجملة التي بعد «بـل» تكون مستقلة عما قبلها؛ ومن ثم لا يصح إعرابها خبرًا ولا غير خبر عما قبل «بل»، وقد نقل السيوطي إجماع النحاة على عدم صحة الإخبار بالجملة الواقعة بعد «بل»، فقال: «لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية، نحو: «زيد يا أخاه»، ولا مصدرة بـ«لكن»، أو «بل»، أو «حتى» بالإجماع في كل ذلك»[1].

(١) ينظر: همع الهوامع (٥/ ٢٥٧).

موقع الجملة المحكية بالقول

نقل الشنواني عن ابن هشام موافقًا لـه قولـه: «**وتقـع الجملـة مفعـولًا في ثلاثة أبواب:**

أحدها: باب الحكاية بالقول، أو مرادفه.

فالأول: نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠] **وهل هي مفعول به، أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في: «قعد القرفصاء»؛ إذ هي دالة عـلى نـوع خاص من القول؟**

فيه مذهبان: ثانيهما: اختيار ابن الحاجب، قال: «والذي غر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقهـا بــ«علـم» في «علمـت لزيـد منطلـق»»، ولـيس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم فافترقا» انتهى.

والصواب قول الجمهور؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كـما يخـبر عـن «زيد» من «ضربت زيدًا» بأنه مضروب، بخلاف «القرفصاء» في المثـال، فـلا يصـح أن يخبر عنها بأنها مقعـودة؛ لأنهـا نفـس القعـود، وأمـا تسـمية النحـويين الكـلام قـولًا، فكتسميتهم إياه لفظًا، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ»[1].

قبل الحديث عن خلاف النحويين في الموقـع الإعـرابي للجملـة المحكيـة بالقول، وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق، تنبغي الإشارة إلى أنه قد ينـوب عن المفعول المطلق أشياء، منها:

---

(١) الدرر البهية (١٠٩/ أ).

مرادف معناه، وقد يكون هذا المرادف لمعناه ملاقيًا للفعل في اشتقاقه كاسم المصدر غير العلم، مثل: اغتسل غُسْلًا، وأعطى عطاءً.

وقد يكون اسم عين، كما في قوله تعالى: ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتًا ﴾[1]، وقد يكون مصدرًا لفعل آخر، من نحو قوله تعالى: ﴿ وتبتل إليه تبتيلًا ﴾[2].

فمصدر «تبتل»: تبتُّلًا، أما «تبتيلًا» فهو مصدر «بَتَّلَ»[3].

كما قد يكون النائب عن المصدر مصدرًا لا يلاقي الفعل في الاشتقاق ولكنه دال على نوع من المصدر، ومن أمثلته: قعد القرفصاء، ورجع القَهْقَرَى؛ فـ«القرفصاء» و«القَهْقَرَى» منصوبان على أنهما نائبان عن المفعول المطلق، والأصل: قعد القعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القَهْقَرَى، فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه[4].

وبناء على جواز نيابة مرادف المصدر له؛ وقع خلاف بين النحاة حول موقع الجملة المحكية بالقول، من نحو قوله تعالى: ﴿ قال إني عبد الله ﴾ ؛ هل هي مفعول به، أو مفعول مطلق مبين للنوع – على قولين:

---

(١) نوح: ١٧.

(٢) المزمل: ٨.

(٣) ينظر: المفصل (٥٥)، والتصريح (١/ ٣٢٧، ٣٢٨).

(٤) ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٣٥)، وأسرار العربية (١٦٥)، وأوضح المسالك (٢/ ٢١٣)، والتصريح (١/ ٣٢٨).

القول الأول:

أن الجملة المحكية بالقول في محل نصب على أنها مفعول مطلق مبين للنوع؛ لدلالة الجملة المحكية على نوع خاص من القول؛ فتكون كمرادف مصدره. وذهب إلى هذا القول ابنُ الحاجب[١].

القول الثاني:

أن الجملة المحكية بالقول في محل نصب على أنها مفعول به. وذهب إلى هذا القول الرضيُّ وابن هشام[٢]، والشنواني، والصبان[٣]، وعزاه ابن هشام والصبان إلى الجمهور.

الأدلة والمناقشة:

استدل ابن الحاجب على أن الجملة المحكية بالقول في محل نصب مفعول مطلق - بأن الجملة هي عين القول الذي قيل ويحكى، والذي هذه حاله يكون مفعولًا مطلقًا، وقد نقل عنه ابن هشام أنه قال: «والذي غَرَّ الأكثرين: أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بـ«عَلِمَ» في «عَلِمْتُ لزَيْدٌ منطلقٌ» وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم؛ فافترقا».

ونوقش ما ذهب إليه ابن الحاجب من وجهين:

---

(١) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (٤/ ١٤٤، ١٧٥).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (٥٣٨).

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٧، ٢/ ٥٤).

الأول: أنه يصح أن يطلق «القول» ويراد به «المقول»؛ وذلك كما في تسمية النحويين لـ«اللفظ» بـ«الملفوظ»[1].

والثاني: أنه يجوز أن يقال: «أنا قائِلُ: زيدٌ قائمٌ» من غير تنوين «قائل»، وذلك بإضافة الفاعل «قائل» إلى جملة «زيد قائم»، فإذا جازت إضافة اسم الفاعل «قائل» إلى الجملة التي بعده؛ عُلِمَ أن هذه الجملة ليست مفعولًا مطلقًا؛ إذ اسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر كما نص عليه النحاس[2]؛ فلا يقال: زيدٌ ضاربُ الضربِ القويّ.

الترجيح:

بعد عرض قولي العلماء في المسألة؛ يتبين رجحان مذهب جمهور النحاة والشنواني، القائل بأن الجملة المحكية بالقول في محل نصب على أنه مفعول به؛ وذلك لسلامته من المعارض الراجح.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٧٥)، ومغني اللبيب (٥٣٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس (٢/ ٣٧)، وشرح الرضي على الكافية (٤/ ١٤٤)، وهذا بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل؛ إذ هي جائزة، ووردت في كلام العرب بكثرة.

ينظر: اللمع (١٩٦، ١٩٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٢١٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٦٣).

تعيين النون المحذوفة من «إنِّي» و «إنَّا»

يقول الشنواني: «قولـه: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾: أصـل «إني» «إننـي»، وفي المحذوف منه خلاف؛ فقد ذهب ابن مالك[1] إلى أن المحذوف منـه ومـن «إني، ولكنـي، وكـأني» نـون الوقايـة، وهـو مـذهب الأكثـرين مـن البصـريين والكوفيين[2].

وذهب بعضهم[3] إلى أن المحذوف هو النـون الأولى، وبعضـهم[4]: هـو النون الثانية.

والصحيح الأول؛ لأنها طرف، وبدليل «لعلي»، وهو مذهب سيبويه[5].

وأما نحو «إنا»، فقد حكى بعض النحويين فيـه المـذاهب الثلاثـة، إلا أن الصحيح – هنا – حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هي الضمير، ولثبـوت حـذفها مع «إن» إذا خففت»[6].

تحدث الشنواني عن أصل كلمة «إني» في نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٦).

(٢) الارتشاف (١/ ٤٧٠)، وتوضيح المقاصد (١/ ١٥٩).

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه.

(٥) الكتاب (٢/ ٣٦٩).

(٦) الدرر البهية (١٠٩ب، ١١٠أ) والنص من أول قوله:"فقد ذهب ابن مالـك" إل آخـره منقـول عن توضيح المقاصد (١/ ١٥٩).

ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠]، وذكر أن الأصل أن تلحق نونُ الوقاية «إن» وأخواتها، فيقال: إنني، وأنني، وكأنني، ولكنني، وقد تحذف.

ونون الوقاية: نون تلحق آخر الفعل لتقيه من أن تدخله كسرة لازمة عند اتصاله بياء المتكلم، وتسمى أيضًا: نون العماد[(١)].

هذا هو الأصل فيها، غير أنها قد دخلت على «إن» وأخواتها؛ لأن «هذه الحروف مُشْبِهة للفعل مفتوحة الأواخر، فزدْتَ فيها النون كما زدت في الفعل لتسلم حركاتها» كما يقول المبرد[(٢)]، ولمّا كانت هذه الأحرف مشبهة للفعل وليست بأفعالٍ حقيقيةً؛ فقد جاز حذف النون[(٣)].

يقول ابن الناظم: «تقول: إني وإنني، وكأني وكأنني، ولكني ولكنني، بإثبات النون وحذفها؛ لأن هذه الحروف قريبة الشبه من الفعل؛ فحَسُنَ أن تصان عما صِينَ عنه الفعل تارةً إلحاقًا لها به، وألا تصان عنه أُخرى؛ فرقًا بينهما وبينه»[(٤)].

وقد عللوا كذلك حذف النون بكثرة الاستعمال وإرادة التخفيف، فقد اجتمعت في آخرها نونات ثلاث، وبناء على اعتبار أن الأصل لحاق نون الوقاية في هذه الحروف؛ فقد اختلف العلماء في تعيين النون المحذوفة من مثل

---

(١) شرح ابن عقيل (١/ ١٠٨).

(٢) المقتضب (١/ ٢٥٠).

(٣) شرح المفصل (٣/ ١٢٣)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٦)، والكليات للكفوي (٤٦).

(٤) شرح ابن الناظم (٦٩).

«إنِّي»، ومثل «إنَّا» كالتالي:

أولًا: النون المحذوفة من مثل «إنِّي»:

اختلف العلماء في تعيين النون المحذوفة من «إني» ونظيراتها -كأني، ولكني- على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن المحذوف من «إنِّي» هي النون الأولى من نوني «إنَّ» ونظيراتها، وهي النون التي سكنت فأدغمت في الثانية. ولم تنص أيّ من المصادر التي بين يدي على نسبة هذا القول لأحد من العلماء.

القول الثاني:

أن المحذوف من «إني» هو النون الثانية من نوني «إنَّ» ونظيراتها. ولم تنص المصادر - التي ذكرت الخلاف في المسألة - على القائل بهذا القول أيضًا.

القول الثالث:

أن المحذوف من «إني» هو نون الوقاية. وذهب إلى القول بأن المحذوف من «إني» هو نون الوقاية: سيبويه(١)، والمبرد(٢)، وابن يعيش(٣)،

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٦٩).

(٢) المقتضب (١/ ٢٥٠).

(٣) شرح المفصل (٣/ ١٢٣).

وابن مالك[1]، وابنه[2]، والشيخ خالد[3]، والأشموني[4]؛ كما يفهم من كلامهم، وصححه الشنواني، وعزاه إلى الأكثرين من البصريين والكوفيين[5]، كما عزاه الكفوي إلى الجمهور[6].

الأدلة:

علَّل بعض النحويين للقولِ الأول الذي يرى أن النون الأولى من نونَيْ «إنَّ» ونظيراتها هي المحذوفة في «إني» بأن: هذه النون لَمَّا اعتلَّت بالسكون جاز أن تعتلَّ بالحذف؛ إذ الساكن يُسْرِع إليه الاعتلال[7].

وعُلِّلَ للقول الثاني الذاهبِ إلى أن النون الثانية من نوني «إن» ونظيراتها هي المحذوفة في «إني» بأنها في الطرف من الحرف «إنَّ» وأمثاله، والطرف هو محلُّ لامات الكلمة، التي يلحقها التغيير؛ فالقول بأنها هي المحذوفة أَوْلَى[8].

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٦).

(٢) شرح ابن الناظم (٦٩).

(٣) التصريح (١/ ١١٢).

(٤) شرح الأشموني (١/ ١٨٢).

(٥) توضيح المقاصد (١/ ١٥٩).

(٦) الكليات (٤٦).

(٧) همع الهوامع (٢/ ١٨٠-١٨١)، وحاشية الصبان (١/ ١٨٢)، وحاشية يس على التصريح (١/ ١١٢).

(٨) المراجع السابقة.

وعُلِّلَ للقول الثالث الذي يقول: إن النون التي حذفت من «إني» هي نون الوقاية بأنها هي منشأ الثقل؛ إذ بإضافتها جُعلت النونان ثلاثًا.

ونوقش قول الجمهور بأن نون الوقاية إنما دخلت للفرق مشابَهةً للفعل؛ فلا تحذف[1].

ويجاب عن هذه المناقشة بأن: دخول النون على هذه الحروف «إن» وأخواتها فرعيٌّ لا أصلي[2]؛ إذ هو من باب إلحاقها تكميلًا لمشابهتها للفعل الذي عملت لأجله[3]؛ فيختلف بذلك حكم حذفها منها عن غير هذه الحروف.

الترجيح:

والذي يترجح بعد عرض التعليلات المذكورة لأقوال النحاة في هذه المسألة هو قول سيبويه وجمهور النُحاة وصححه الشنواني، الذي يقول بأن المحذوف من «إني» ونظيراتها هو نون الوقاية؛ إذ إن القولين الآخرين إذا كانا يستأنسان بعموم القواعد النحوية؛ كالساكن يسرع إليه الاعتلال، أو الطرف محل التغيير؛ فإنا نقول: إن هذه القواعد العامة القاضية بترجيح أحد القولين الأولين - أبعدُ عن طبيعة «إن» وأخواتها من قاعدة حذف ثالث، النونات التي يقول بها جمهور النحاة هنا؛ وذلك لما مرَّ أن لحاق النون بهذه الحروف ليس

(١) همع الهوامع (١/ ٢٢٢).

(٢) شرح المفصل (٣/ ١٢٣).

(٣) همع الهوامع (١/ ٢٢٢).

أصلًا؛ بل تكميلًا للمشابهة بالفعل، ولأن هذه القواعد أصدق ما تكون على غير الحروف، وإن كانت تجري عليها أيضًا.

كما يتأيد هذا القول بما ورد من حذف -وإن كان قليلًا[1]، وعلله النحاة بتعليلات أخرى كالندرة والضرورة- في «ليت»، وفي «لعل»؛ إذ ليس بهما نون أخرى؛ فلا يشك أحد أن المحذوف منهما هي نون الوقاية؛ فالقول بأن المحذوف من «إن» وأخواتها هو نون الوقاية مثلما يقال في «ليتي» و«لعلي» أقرب من القول بغير ذلك، والله أعلم.

ثانيًا: النون المحذوفة في مثل «إنَّا»:

الحديث هنا عن «إن» أو أخواتها عند الاتصال بـ«نا» الفاعلين؛ فالنونات الثلاث في «إننا» عبارة عن نوني «إنَّ»، والنون الثالثة نون «نا» التي هي ضمير الفاعلين؛ فمِنْ ثم تختلف عن «إنني» في أن الثالثة ليست نون الوقاية.

وهذا الاختلاف في طبيعة النون الثالثة في «إنا» عن «إني» قد أقصَى قولَ الفراء بأن المحذوفة هي النون الثالثة؛ إذ يقول: «مَن قال «إننا» أخرج الحرف على أصله؛ لأن كناية المتكلمين «نا»، فاجتمعت ثلاث نونات، ومن قال «إنا» استثقل اجتماعها، فأسقط الثالثة وأبقى الأوليين»[2]؛ إذ إن هذه النون الثالثة جزء من اسمٍ هو الضميرُ «نا»، وحذف بعض الأسماء ليس بسهل على حد قول السمين الحلبي[3].

---

(١) التصريح (١/ ١١٢).

(٢) ينظر: روح المعاني (١٢/ ٨٩).

(٣) الدر المصون (٤/ ١٠٩).

يقول أبو حيان: «والذي أختاره: أن «نا» ضمير المتكلمين لا تكون المحذوفة؛ لأن في حذفها حذفَ بعض اسم وبقي منه حرف ساكن، وإنما المحذوفة: النون الثانية من «إن»، فحذفت لاجتماع الأمثال، وبقي من الحرف: الهمزةُ والنون الساكنة، وهذا أولى من حذف ما بقي منه حرف.

وأيضًا: فقد عُهِد حذف هذه النون مع غير ضمير المتكلمين، ولم يُعْهد حذف نون «نا»، فكان حذفها من «إنَّ» أَوْلَى»[1].

ويقول السيوطي: «ولم يقل أحد بحذف الثالثة؛ لأنها اسم، وقد حكاه بعضهم»[2].

إذا كان كذلك، فإن الخلاف إنما هو في تعيين النون المحذوفة من نوني «إن» أهي الأولى أم الثانية؟

فقد ذهب بعض النحاة إلى أن النون المحذوفة من «إنَّا» هي النون الأولى، ولم أقف على صاحب هذا القول[3].

وذهب آخرون إلى أنها نون «إنَّ» الثانية، ومنهم أبو حيان[4]، والسمين الحلبي[5]، ووافقهما ابن عادل الحنبلي من المفسرين[6].

---

(١) البحر المحيط (٥/ ٢٣٩).

(٢) همع الهوامع (١/ ٢٢٥).

(٣) همع الهوامع (١/ ٢٦١)، وحاشية الصبان (١/ ١٨٣).

(٤) البحر المحيط (٥/ ٢٣٩).

(٥) الدر المصون (٤/ ١٠٩).

(٦) اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٥١٣).

وما قيل من تعليل لقولي النحاة في المحذوف من «إني» جارٍ في المحـذوف من نوني «إن» في «إنَّا» أيضًا، ويؤيد أنها النـون الثانيـة مـن «إنَّ»: أنهـا معهـودة الحذف بخلاف الأولى؛ فإنه لا يُعهد حذفها، ولما سبق مـن أنهـا طـرف، وهـو أولى بالحذف.

ونشير إلى أنه لا يُعترض على القول بحذف النون الثانيـة بأنـه يفضي- إلى صيرورة «إنَّ» مخففةً، والمخففة لا عمل لها على الأفصح؛ فكان ينبغي أن تُلْغَـى فينفصل الضمير المرفوع حينئذٍ؛ إذ لا عمل لها فيـه، فـدل عَـدَمُ ذلـك عـلى أن المحذوف النونُ الأولى؛ وذلك لأن هذا الحذف لـيس هـو الحـذف المعهـود في «إنَّ» فيجعلهـا مخففـة؛ وإنـما هـو حـذف لكراهـة تـوالي الأمثـال، وطلبًـا للتخفيف[1].

وعلى ذلك؛ فالراجح هو أن النون المحذوفة من «إنَّا» هي النـون الثانيـة؛ كما صححه الشنواني.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب (٣/ ٨٦).

الفصل الثالث

منهجه في الاحتجاج

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: التعليل.

المبحث الخامس: استصحاب الحال

توطئة:

اعتمد النحاة في تقرير قواعدهم على المسموع من كلام العرب، وقد أسسوا لطرق الاستفادة من هذا المسموع علمًا مستقلًّا، وهو علم أصول النحو، ويبين الدكتور محمد فرج عيد المقصود بأصول النحو بأنها: الأسس التي بنى عليها النحاة مسائل النحو وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدالهم(١)، وفي ضوء هذا نستطيع تفهم التعريفات التي ذكرها أئمة السلف لعلم أصول النحو؛ حيث عرفه ابن الأنباري بأنه: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله»(٢).

وعرَّفه السيوطي بأنه: «علم يُبْحَث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المُسْتَدِل»(٣).

ومن هذه التعريفات يؤخذ أن أصول النحو هي القواعد والأسس التي انطلق منها النحاة في تقرير القواعد النحوية من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون عن العرب.

ويبدو بجلاء تأثر النحويين في تأسيس هذا العلم بالأصوليين؛ ولهذا كان النحاة الذين كتبوا في أصول النحو يضعون - نُصْبَ أعينهم دائمًا - ما كتبه الأصوليون في أصول الفقه، وصرح بعضهم بمحاولة الاحتذاء بالفقهاء في

(١) ينظر: أصول النحو العربي لمحمد فرج عيد (أ).

(٢) لمع الأدلة لابن الأنباري (٨٠).

(٣) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (٢٧).

ذلك، فقد ذكر السيوطي أن السبب الحامل له على تأليف الأشباه والنظائر منذ البداية: أنه قد قصد أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه؛ ومن ثم يقرر السيوطي أن كتابه الأشباه والنظائر قد جاء شبيهًا بكتاب القاضي تاج الدين السبكي الذي وضعه في أصول الفقه، وأسماه أيضًا: «الأشباه والنظائر»، كما أن كتاب السيوطي قد جاء من وجه آخر شبيهًا بكتاب «القواعد» للزركشي؛ من حيث إن قواعده مرتبة على حروف المعجم[(١)]، وهو الذي نص عليه - أيضًا - في مقدمة كتابه «الاقتراح» في أصول النحو وجدله؛ حيث يقول عنه: «ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم؛ كما ستراه واضحًا بيِّنًا إن شاء الله تعالى»[(٢)].

ومن قبل السيوطي صرح ابن جني - أيضًا - بأن النحاة كانوا ينتزعون العلل من كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة[(٣)]؛ «لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه؛ فيُجْمَع بعضُها إلى بعض بالملاطفة والرفق»[(٤)].

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (١/ ٩).

(٢) الاقتراح مع فيض نشر الانشراح (١/ ١٩٥، ١٩٦).

(٣) هو: النعمان بن ثابت التيمى بالولاء، الكوفي، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد وأول الأئمة الأربعة.. روى عن عطاء بن أبى رباح، وعلقمة بن مرثد، وحماد بن أبى سليمان. وروى عنه حماد، وحمزة الزيات، وزفر، وأبو يوسف، وغيرهم. ضربه يزيد بن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضيا، وكان موته سنة أربعين ومائة للهجرة.

ينظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٨، ١٩٩)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠١).

(٤) الخصائص (١/ ١٦٣).

وظاهر ما ذكره ابن جني في مقدمة خصائصه أنه - أيضًا - قد أراد أن يسير في كتابه على مذهب الفقهاء والمتكلمين في أصول الفقه وعلم الكلام؛ حيث ذكر في سياق يدل على تقصير من سبقه من النحاة أنه لم يرَ أحدًا من الكوفيين أو البصريين قد «تعرض لعمل أصول النحو؛ على مذهب أصول الكلام والفقه»(١).

وقد نقل السيوطي عن ابن جني أنه قسم الأدلة التي يعتمد عليها في بناء القواعد النحوية ثلاثة أقسام، وهي: السماع، والإجماع، والقياس(٢).

ويقول ابن الأنباري: «أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها»(٣).

فقد أثبت ابن جني - في الأدلة - الإجماع ولم يثبت الاستصحاب، وأثبت ابن الأنباري الاستصحاب ولم يثبت الإجماع، وقد أقر السيوطي بمجموع هذه الأدلة، فقال معلقًا على كلام ابن الأنباري: «فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأيُ قوم، وقد تحصَّل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب»(٤).

وينبغي الإشارة إلى أن ثمة فروقًا بين الاحتجاج والاستشهاد والتمثيل؛

---

(١) الخصائص (١/ ٢).

(٢) الاقتراح مع فيض الانشراح (١/ ٢١٩).

(٣) لمع الأدلة (٨١).

(٤) الاقتراح مع فيض الانشراح (١/ ٢١٩).

فإن الاستشهاد عبارة عن: ذكر الأدلة النصية التي تُبنى عليها القواعد النحوية، ويراعى فيه أن يكون من نصوص لغوية مسموعة من عصر الاستشهاد، أما الاحتجاج فهو أوسع من الاستشهاد؛ إذ هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقًا؛ سواء أكانت الأدلة نصوصًا لغوية، أم أصولًا، أم قواعد عقلية.

وبهذا يتضح الفرق بينهما وبين التمثيل؛ إذ التمثيل لا يلتزم فيه أن يكون من نصوص لغوية معينة، بل يجوز أن ينشئ النحوي من عند نفسه أمثلة لشرح القاعدة النحوية[1].

وفيما يلي بيان للأدلة والأصول التي بنى عليها النحاةُ قواعدهم وموقعها عند الشنواني، وذلك في المباحث التالية.

---

(١) أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم (٢١٩).

المبحث الأول

السماع

يقول ابن فارس[1]: «السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأُذن من الناس وكلِّ ذي أذن[2]»، ويستخدم لازمًا ومتعديًا، فيقال: سمعت فلانًا، وسمعت له، وسمعت إليه، وسمعت منه[3].

وعرفه ابن الأنباري بأنه: «الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[4].

وقد حظي السماع باهتمام حملة اللغة، والأدلة السماعية مقدمة على الأدلة العقلية عند النحاة، وهو الأمر الطبيعي الذي ترتضيه العقول السليمة، وقد صرح به غير واحد من النحاة؛ فقد نص ابن جني على أنه «إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقَت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدَعْ ما كنت عليه، إلى ما هُم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت؛ كنت

---

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب، ولد سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وأقام مدة في همذان، ثم انتقل إلى الري، فتوفي فيها سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، وإليها نسبته. من تصانيفه: مقاييس اللغة، والمجمل، والصاحبي، وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٣٥)، آداب اللغة (٢/ ٣٠٩).

(٢) مقاييس اللغة (سمع) (٣/ ١٠٢).

(٣) لسان العرب (سمع) (٣/ ٢٠٩٥)، وفيض نشر الانشراح لأبي الطيب الفاسي (١/ ٤١٣).

(٤) الإغراب في جدل الإعراب، (٤٥)، ولمع الأدلة (٨١).

على ما أجمعوا عليه ألبتة، وعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم»[1].

ونجد بين النحاة اتفاقًا على المعايير الموضوعة لقبول الأدلة السماعية، أو المادة اللغوية التي تبنى عليها القواعد، من ذلك تقسيمهم المادة المسموعة – بحسب وسيلة نقلها – إلى متواتر وآحاد، واشترطوا في الأدلة المسموعة عن طريق التواتر: أن يكون عدد ناقليها يبلغ حدًّا لا يُمكن معه تواطؤهم على الكذب، وفي الأدلة المسموعة عن طريق الآحاد اشترطوا عدالة الراوي.

وأجازوا قبول ما ينقله أهل الأهواء؛ بشرط ألا يكون من مذهبهم التدين بالكذب كالخطابية من الروافض[2].

ويتمثل السماع عند النحاة في تلك الأدلة النقلية التي يستنبطون منها قواعدهم، وهذه الأدلة النقلية تتمثل في ثلاثة مصادر:

أولها: القرآن الكريم بقراءاته.

وثانيها: الحديث النبوي الشريف.

وثالثها: كلام العرب، وهو أقسام: الشعر، والمأثورات النثرية، من حِكَم وأمثال و ما سمع مما جرى على ألسنة العرب.

وقد نبه الشنواني لهذا عند شرحه لقول الشيخ خالد الأزهري في باب

---

(١) الخصائص (١/ ١٢٥ – ١٢٦).

(٢) ينظر: لمع الأدلة (٨٦، ٨٧)، والاقتراح (٥٩، ٦٠)، ودور النحو في العلوم الشرعية (٣٥٣).

المبتدأ والخبر: «بالألف شاهد»؛ إذ يقول: «والشاهد جزئي يُذكر لإثبات القاعدة، ولا يكون إلا من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، أو كلام من يوثق بعربيته»[1].

(١) الدرر البهية (٥٢/أ).

المصدر الأول: القرآن الكريم بقراءاته:

القرآن هو : **كلام الله المعجز، المنزل على النبي ﷺ، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته**[(١)].

أما القراءات، فقد قال الزركشي: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان:

فالقرآن هو: الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز.

والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتشديد وغيرهما»[(٢)].

وأما القراءة الشاذة، فقد عرفها الشَاطِبي[(٣)] بأنها: «كل قراءة سوى القراءات السبع المعتبرة»[(٤)].

وإذا رجعنا إلى أهل الفن عرفنا القول الفصل؛ فقد قرر ابن الجزري أن «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو

(١) ينظر: التلويح على التوضيح (١/ ٥٥).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٣١٨)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ٢١٤)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي (٧).

(٣) هو: القاسم بن فيره الرعيني الشاطبي المقرئ الضرير، كان إماما فاضلا في النحو والقراءات والتفسير والحديث، صنف: القصيدة المشهورة في القراءات، والرائية في الرسم، ومات سنة تسعين وخمسمائة هـ.

ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ٧١)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٦١)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٦٦).

(٤) ينظر: إبراز المعاني (٦).

احتمالًا، وصح سندها - فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشر، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[(١)].

ولا خلاف بين أحد من النحاة على جواز الاستشهاد بالقرآن الكريم وبكل ما ورد أنه قرئ به؛ سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا[(٢)].

يقول السيوطي: «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: «استحوذ»، و«يأبى».

وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه»[(٣)].

وقد يعترض معترض على احتجاج النحويين بالقراءات الشاذة، مع ورود رد بعض القراءات المتواترة من قبل بعض النحاة لمخالفتها أقيستِهم!

---

(١) ينظر: إبراز المعاني (٦)، والتقرير والتحبير (٢/ ٢٨٥)، والإتقان (١/ ٢٨٥)، ومناهل العرفان (١/ ٤٤١).

(٢) ينظر: الاقتراح مع فيض نشر الانشراح (١/ ٤١٦).

(٣) السابق (١/ ٤٢٠، ٤٢١).

ويجاب عن هذا بأن هناك فرقًا بين مصطلح «الشاذ» عند القراء، ومصطلح «الشاذ» عند اللغويين والنحاة؛ فإن للقراء ضوابط يطلقون بها مصطلح «الشاذ»، تختلف عن ضوابط اللغويين في ذلك .

وقد أدرك بعض علماء القراءة الفرق بين منهج النحويين والقراء، فيقول الداني: «وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية؛ بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يَرُدُّها قياسُ عربيةٍ، ولا فُشُوُّ لغة؛ لأن القراءة سُنة مُتَّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»(١) .

وأما ما ورد عن بعض النحاة من رد لبعض القراءات التي خالفت أقيستهم؛ فقد بين النحاة المتأخرون وجهها من العربية، وخَطَّأَ من فعل ذلك(٢) . وسبب إيراد هذه المقدمة هو تبيين الأصول التي اعتمد عليها الشنواني في احتفائه بالقراءات، وأنه سار في ذلك على منهج سلفه من أئمة النحاة .

وقد أكثر الشنواني من الاستشهاد بالقرآن الكريم وبقراءاته المتواترة والشاذة وغيرها في حاشيته، وتنوعت طرق استشهاده بذلك وأغراضه منه، كما كان يميل إلى التوسع في الاستشهاد بالقراءات القرآنية، وقد يأتي استشهاده بالقرآن وقراءاته استطرادًا لتوضيح معنى لغوي، أو الاستشهاد على قاعدة نحوية، أو لتوجيه الآية نفسها، وبيان موافقتها لإحدى اللغات.

---

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٠٤)، ومناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٢٩١).

(٢) ينظر: الاقتراح مع الفيض (١/ ٤٢٨).

١ - الاستشهاد على معنى لغوي لمصطلح نحوي:

من نماذج استشهاد الشنواني على المعاني اللغوية للمصطلحات النحوية بالقرآن وقراءاته :

استشهد الشنواني على معنى البدل في اللغة بالقرآن؛ إذ يقول: «وهو لغة: العوض، ومنه: ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾ [القلم: ٣٢]»(١).

ويقول في باب التمييز: «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغةً واصطلاحًا. وهو في اللغة بمعنى: فصل الشيء عن غيره؛ قال الله تعالى: ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [يس: ٥٩]، أي: انفصلوا من المؤمنين ، ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ [الملك: ٨] ينفصل بعضها من بعض»(٢).

ومنه قوله في باب المستثنى عند شرحه لقول الشيخ خالد عن «إلا» إنها أم أدوات الاستثناء: «قوله: وهي أمها؛ أي: أصلها. وأصل كل شيء أمه.

فائدة: ذكر بعض المفسرين أن الأم في القرآن على خمسة أوجه:

أحدها: الأصل ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف: ٤].

والثاني: الوالدة ومنه قوله عز وجل: ﴿ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ [النساء: ١١].

---

(١) السابق (٨٠/ ب).

(٢) الدرر البهية (٨٩/ أ).

والثالث: المرضعة ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ ﴾ [النساء: ٢٣]، أراد: حرمت عليكم المرضعات؛ لأن المرضعة بالرضاع تسمى أُمًّا.

والرابع: مشابهة الأم في الحرمة والتعظيم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ ﴾ [الأحزاب: ٦].

والخامس: المرجع والمصير، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ﴾ [القارعة: ٩]، وقيل: أراد أم رأسه.

وقال ابن قتيبة(١): ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ﴾ يعني: النار له كما يأوي إليها(٢).

٢- الاستشهاد على القواعد النحوية:

سلك الشنواني في الاستشهاد بالقرآن وبقراءاته مسلك أكثر النحاة؛ إذ لم يفرقوا في ذلك بين القراءات المتواترة والشاذة كما سبق بيانه، والنماذج على استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته عديدة، منها: قوله في باب الأفعال الخمسة: فائدة: ورد حذف نون الأفعال الخمسة نثرًا ونظمًا:

---

(١) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، من أئمة الأدب ومن المصنفين المكثرين، ولي قضاء دينور مدة فنُسب إليها. من تصانيفه: تأويل مختلف الحديث، وأدب الكاتب، والمعارف، توفي ببغداد سنة ست وسبعين ومائتين هـ.

ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٥١)، لسان الميزان (٣/ ٣٥٧).

(٢) الدرر البهية (٩١/ أ).

قرئ[1]: «ساحران تظَاهرا» [القصص: ٤٨]، بتشديد الظاء. أي: أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ وهو ضمير المخاطبين، وأدغمت التاء في الظاء. وفي الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»[2]. وقال الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي[3]

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار، وذلك أن النون المذكورة لما كانت نائبة عن الضمة في الدلالة على الرفع، وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف؛ كقراءة أبي عمرو[4]: «وما يشعرْكم» [الأنعام: ١٠٩] بتسكين الراء. وقراءة بعض السلف[5]: «ورسلْنا لديهم يكتبون» [الزخرف: ٨٠]، بسكون اللام، أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون

---

(١) وهي قراءة الحسن، وأبي حيوة، ويحيى بن الحارث الذماري، وأبي خلاد، واليزيدي.
ينظر: البحر المحيط (٧/ ١٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (١/ ٧٤)، كتاب الإيمان، باب: بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون...، حديث (٩٣/ ٥٤).

(٣) البيت من الرجز بلا نسبة في المحتسب (٢/ ٢٢)، ورصف المباني (٣٦١)، ولسان العرب (١٠/ ٤٢٦) (دلك)، (١٢/ ٢٣٧) (ردم)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٦)، والأشباه والنظائر (١/ ٨٢)، (٣/ ٩٥)، وخزانة الأدب، (٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥).

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر (١٣٦/ ٢١٥)، والبحر المحيط (٤/ ٢٠١)، والغيث (٢١٣).

(٥) وهي قراءة أبي عمرو.
ينظر: الغيث (٣٤٩).

الفرع آمنا من حذف لم يأمن منه الأصل. فحذفوها في بعض المواضع لغير ناصب ولا جازم(١).

وعند حديث الشيخ خالد الأزهري على أن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار منصوبًا على أنه حال، يقول الشنواني: «واحترز بنعت النكرة عن نعت المعرفة؛ فإنه إذا تقدم أُعْرِب بحسب العوامل، وأعربت المعرفة بدلًا، وصار المتبوع تابعًا؛ كقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] في قراءة نص عليها ابن مالك»(٢).

ويقول في الباب نفسه في إعراب «حمالة» من قوله تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالة ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤]: قوله: نعت «امرأتُه»... إلخ: يجوز أن يكون الرفع - أيضًا - على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هي حمالةُ الحطب(٣).

وقرئ في السبعة بالنصب - أيضًا: بإضمار «أذم»؛ فهي نعت مقطوع على النصب، وكذا على الرفع على الخبرية»(٤).

---

(١) الدرر البهية (٤٤/ أ).

(٢) السابق (١١٩/ ب).

(٣) وهي قراءة حمزة، والكسائي، وأبي عمرو، وابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وخلف، ويعقوب.

ينظر: المعاني للفراء (٣/ ٢٩٨)، والمعاني للأخفش (٢/ ٥٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٠)، والإعراب للنحاس (٣/ ٧٨٥)، والبحر المحيط (٨/ ٥٢٦)، والتيسير للداني (٢٢٥)، النشر لابن الجزري (٢/ ٤٠٤)، وإتحاف الفضلاء (٤٤٥).

(٤) الدرر البهية (١١٨/ ب)، وهي قراءة حفص عن عاصم، في المراجع السابقة.

ويقـول في فائـدة تكـرار «بـل»: «فائـدة: قـد تكـرر «بـل» في الجمـل رجوعًا عـما ولي المتقدمـة؛ نحـو: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمِۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ [الأنبياء: ٥]، أو تنبيهًـا عـلى رجحـان مـا ولي المتـأخرة، نحـو: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ [النمل: ٦٦]»[١].

(١) السابق (٧٩/ ب).

المصدر الثاني: الحديث النبوي الشريف:

شغلت قضية الاستشهاد بالحديث النبوي على إثبات القواعد النحوية أذهان كثير من الباحثين قديمًا وحديثًا، وربما كان من أول من نبه على أن النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون بالحديث هو ابن الضائع شيخ أبي حيان[(١)].

وكان هذا الموقف من النحاة المتقدمين مثار جدل فيما بعد، فإن علماء البلاغة واللغة قد استعانوا في إثبات القواعد بالأحاديث بكثرة ملحوظة؛ «فأصبح رَبْع اللغة به خصيبًا، بقدر ما صار رَبْع النحو منه جديبًا»[(٢)]، وكان سبب هذا الجدل أن اللغة العربية لم تعهد «في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرًا، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظًا، ولا أقوم معنًى»[(٣)] منه.

وقد عرف العلماء «الحديث» في الاصطلاح بأنه : الكلام الذي أسند إلى رسول الله ﷺ، وعليه يكون الحديث الاصطلاحي قد خصص هذه الكلمة، وأصبحت عند إطلاقها لا تنصرف إلا إلى كلام النبي ﷺ . وقد فرق بعضهم بينه وبين «السنة» بأنها إذا أُضيفت إلى رسول الله ﷺ، كان المراد بها: ما أُثِرَ عنه من قول أو فعل أو تقرير، أما «الحديث»: فإنه الكلام الذي يُتحدث به، ويُنقل

---

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي (١٦، ١٧).

(٢) نظرات في اللغة والنحو لطه الراوي (٢٣).

(٣) في أصول النحو للأستاذ الأفغاني (٤١).

بالصوت أو الكتابة، فإذا نُسب إلى رسول الله ﷺ، قيل: يكون خاصًّا بما يُنقل من قوله؛ فيكون أخص من السنة، وقيل: يراد به كل ما يُنقل عنه؛ فيكون مرادفًا لها(١).

وقد تمثلت مواقف النحويين حول الاستشهاد بالحديث في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: المانعون مطلقًا:

ومن أشهر من أُثر عنه هذا الاتجاه: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان.

وكانت أسباب هذا المنع في نظر أصحاب هذا الاتجاه هي:

١- أن الحديث وقع فيه - كثيرًا - الرواية بالمعنى، يقول ابن الضائع: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب - عندي - في ترك الأئمة -كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث؛ لكان أولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب(٢).

٢- أن بعض رواة الأحاديث كانوا من الأعاجم، وقد أوقع ذلك اللحن في الأحاديث، يقول أبو حيان: «وقد وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة

---

(١) ينظر: أصول التشريع الإسلامي (٣٥).

(٢) ينظر: الاقتراح مع فيض نشر الانشراح (١/ ٥٠٢، ٥٠٣).

النحو؛ فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون»(١).

٣- أنهم لم يروا النحاة الأوائل يستشهدون بالحديث الشريف، يقول أبو حيان: «قد لهج هذا المصنف في تصانيفه كثيرًا بالاستدلال بها وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل»(٢).

الاتجاه الثاني: المجِّوزون مطلقًا:

وهم طائفة من العلماء اشتهر عنهم الاحتجاج بالحديث، وعلى رأس هذه الطائفة: السهيلي، وابن خروف، وابن مالك، والرضيّ، وابن هشام، والبدر الدماميني، والبغدادي، وغيرهم(٣).

وهذه الطائفة لم تُبد سببًا لموقفها هذا من الحديث الشريف، ولعل احتجاجهم بالحديث يرجع إلى:

١- أن هذا هو الأصل المفترض؛ لأن الحديث إنما صدر عن أفصح العرب، ونحن نحتج بمن هو في عصره، فحديثه ﷺ من باب أولى، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته.

٢- أن بعضهم كان يميل إلى التيسير، ولا سيما ابن مالك، ولعله اتجه إلى

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد (٥/ ١٧١).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (الصفحة نفسها).

(٣) ينظر: خزانة الأدب (١/ ٩- ١٢).

الأحاديث لتشهد له في بعض ما قرر من أحكام[1].

٣- أنهم استأنسوا بما وجدوه عند أسلافهم من اللغويين، فإنا «نجد الاحتجاج بالحديث مالئًا معاجم اللغة»[2]، واللغة أخت النحو.

الاتجاه الثالث: المتوسطون:

وقد وقف أصحاب هذا الاتجاه موقفًا وسطًا بين المانعين مطلقًا والمجوزين مطلقاً، ومن أول من نبه على هذا المذهب البغدادي؛ فقد نسب فيه الشاطبيَّ إلى هذا المذهب[3]، وقد قسم الشاطبي الحديث قسمين[4]:

القسم الأول: ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وقال عن هذا القسم: «فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان»[5].

القسم الثاني: ما عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ؛ ككتبه وأمثاله، وقال عن هذا القسم: فهذا يصح الاستشهاد به في اللغة[6].

وقد نسب البغدادي السيوطي – أيضاً- إلى هذا المذهب؛ إذ إنه بعد أن

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم (١٤٠).

(٢) ينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني (٤٤)، وأصول التفكير النحوي (١٤١).

(٣) ينظر: خزانة الأدب (١/ ١٢).

(٤) ينظر: السابق (١/ ١٢).

(٥) ينظر: السابق (١/ ١٢، ١٣).

(٦) ينظر: السابق (١/ ١٣).

تحدَّث عن الشاطبي ومذهبه في التجويز المشروط، أردف قائلًا: «وقد تبعه السيوطي في الاقتراح»[1]، وكذلك قال ابن الطيب المغربي في فيض نشر الانشراح[2]، والحق أن السيوطي قد تردد موقفه بين المانعين والمتوسطين[3].

لكنَّ السيوطيَّ تصدى للرد على الذين ادعوا ندرة المتواتر في الحديث النبوي .. فأثبت قائمة الأحاديث المنقولة بالتواتر اللفظي، والتي اتفقت ألفاظها في شتى كتب الحديث، وجمع من تلك الأحاديث ما أقام منه كتابًا خاصًّا؛ سماه: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»[4].

أما مجمع اللغة العربية: فقد ناقش بحث الشيخ محمد الخضر حسين «الاستشهاد بالحديث في اللغة» ودرس أنواع الحديث التي ذكرها فيه، والشروط التي وضعها لما يصح الاحتجاج به منها، ولما لا يصح الاحتجاج به، ووضع قراره الآتي: «اجتمعت اللجنة التي أُلِّفَت للنظر في موضوع الاحتجاج بالحديث في اللغة؛ بناءً على اقتراح فضيلة الأستاذ الشيخ: محمد الخضر حسين، وبعد البحث وضعت التقرير التالي:

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية؛ لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الرواة الأعاجم، فقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في

(١) ينظر: السابق (١/ ٣٦).

(٢) ينظر: فيض نشر الانشراح (١/ ٤٤٧).

(٣) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ضمن «الإصباح في شرح الاقتراح» لفجال (٧٤، ٧٥).

(٤) ينظر: تدريب الراوي (٢/ ١٧٩).

أحوال خاصة، مبينة فيما يأتي:

أ- لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الستة فما قبلها.

ب- يُحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

١- الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢- الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.

٣- الأحاديث التي تُعد من جوامع الكلم.

٤- كُتُب النبي ﷺ.

٥- الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦- الأحاديث التي عُرف من حال رواتها: أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى؛ مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

٧- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة»[1].

وقد كان هذا القرار أكثر حرصًا على ألا يُحتج إلا بالحديث الذي ثبتت صحته، ويمنع كل تقول فيه؛ لأنه راعى الأقوال المتباينة والمذاهب المختلفة في هذه المسألة، ودرس كل الظروف التي أحاطت بالحديث وروايته ورواته،

---

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية (٣)، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا (٣، ٤)، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف لخديجة الحديثي (٤١٧، ٤١٨).

وموقف النحاة على اختلافهم منه؛ فلم يُجز الاحتجاج إجازة مطلقة، ولم يمنعه منعًا مطلقًا، وإنما أجازه بناءً على هذه الشروط التي قد تُستدرك عليها شروط أخرى. فكان موقفه أقرب إلى التوسط .

- موقف الشنواني من الاستشهاد بالحديث النبوي :

أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، على غرار نحاة عصره، وقد نص - كما سبق ذكره- على أن الحديث مصدر من مصادر الشواهد عنده. على أنه مثل غيره لم ينفرد ببناء قاعدة أو نقض أخرى مستندا في ذلك إلى الحديث .

واستشهاد الشنواني بالحديث النبوي على ضربين :

الأول : الاستشهاد على المعاني اللغوية :

- فقد يستشهد الشنواني بالحديث على تأكيد معنى لغوي، ومنه قوله في باب: أنواع البناء، عند قول الشيخ خالد: «وأنواع البناء أربعة: ضم وكسر وهما ثقيلان»: قوله: وهما ثقيلان: أثقل الحركة الضمة[1]، فإنها تعمل العضلتين الواصلتين إلى طرف الشفة، ثم الكسرة إذ يكفي فيها العضلة الواحدة الجاذبة، ثم الفتحة إذ يكفي فيها عمل ضعيف لهذه العضلة، وللأمزجة تأثير في ذلك.

قال الجوهري: «وكل لحمة مجتمعة مكتنزة في عصبة، فهي عضلة».

وقال بعضهم: كل لحمة غليظة مثيرة كلحمة الساق والعضد.

---

(١) ينظر: شرح التصريح (١/ ٥٨، ٥٩).

وفي حديث النسائي(١): «إزرة المؤمن إلى عضلة ساقيه»(٢)، وفي لفظ: «إلى أنصاف ساقيه»، والمنقول عن الخليل ابن أحمد(٣): أنها كل لحمة اشتملت على عضبة، وهي بالعين المهملة والضاد المعجمة مفتوحين(٤).

ثانيا: الاستشهاد على حكم نحوي أو لغة:

ومن ذلك قوله في حذف نون الأفعال الخمسة لغير عامل: ورد حذف نون الأفعال الخمسة نثرًا ونظمًا: قرئ: ﴿سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]، بتشديد الظاء، أي: أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ، وهو ضمير المخاطبَيْن، وأُدغمت التاء في الظاء.

وفي الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»(٥).

---

(١) هو: أحمد بن علي بن شعيب، النسائي: الإمام المحدث، صاحب السنن، أصله من «نسا» بخراسان، قيل: إن شرطه في الرواة أقوى من شرط البخاري ومسلم، ومات في الرملة بفلسطين سنة ثلاث وثلاثمائة هـ.

ينظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٤١)، البداية والنهاية (١١/ ١٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣/ ٣٨٠)، كتاب اللباس، باب: مبلغ الإزار، برقم (١٧٨٣)، والنسائي (٨/ ٢٠٧)، كتاب الزينة، باب: موضع الإزار، برقم (٥٣٤٤)، من حديث حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) ينظر: العين (٣/ ٢٤٥).

(٤) الدرر البهية (٧٦/ ب).

(٥) السابق (٤٤أ).

والحديث أخرجه مسلم (١/ ٧٤)، كتاب الإيمان، باب: بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون... برقم (٩٣/ ٥٤)، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه.

وعند تعريف الشيخ خالد للفاعل بأنه: الاسم الصريح أو المؤول، المسندُ إليه فعلٌ - متعد أو لازم - أو شبهه، وهو: اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، يقول الشنواني: قوله: «وهو اسم الفاعل» إلى آخره، كلامه يفهم الحصر، ويرد عليه أن شبه الفعل لا ينحصر فيما ذكره، بل منه مثل: اسم الفعل، نحو: هيهات، وصه، ووواهٍ[1]. ومنه: المصدر واسم واسم المصدر نحو: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [الحج: ٤٠] الآية، وقوله ﷺ: «من قُبلةِ الرجلِ امرأتهَ الوضوء»[2].

- وقد يورد الحديث للاستشهاد على لغة يستند إليها رأي نحوي كما في باب «إن» يرد على من قال: إنَّ «إنَّ» تنصب المبتدأ والخبر، بقوله: قوله: اعلم أنَّ «إنَّ» وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهو المشهور وقول الجمهور. قيل: وقد تنصب «إنَّ» المبتدأ والخبر في لغة؛ كقوله:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتأتِ   خطاك خِفَافًا إنَّ حرَّاسنا أُسدَا[3]

وفي الحديث: «إن قعر جهنم سبعين خريفًا»[4]. وخُرِّج البيت على

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩٧).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٤٤) كتاب الطهارة، باب: الوضوء من قبلة الرجل امرأته، الحديث الحديث (٦٦)، والدارقطني (١/ ١٤٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني (٣٩٤)، وشرح شواهد المغني (١٢٢)، والدرر (٢/ ١٦٧)، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ١٦٧)، (١٠/ ٢٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٥). ويُروى «التفَّ» بدلا من «اسودَّ».

(٤) أخرجه مسلم (١/ ١٨٧)، كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم (٣٢٩/ ١٩٥) (٣٢٩/ ١٩٥) من حديث حذيفة وأبي هريرة - رضي الله عنهما.

الحالية، وأنَّ الخبر محذوف؛ أي: تلقاهم أسدًا. والحديث: على أن القعر مصدر «قَعَرْتُ البئرَ» بلغت قعرها، و«سبعين» ظرف؛ أي: بلوغ قعرها يكون في سبعين عامًا[1].

ثم يقول: وقد يرفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمُها ضميرَ شأن محذوفًا.

كقوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»[2] الأصل: إنه؛ أي: الشأن، كما قال:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسةَ يومًا ... يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَاءَ[3]

وإنما لم يجعل «مَنْ» اسمها؛ لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائي[4] الحديث على زيادة «مِنْ» في اسم «إنَّ» يأباه غير

---

(١) الدرر البهية (٥٦أ).

(٢) أخرجه البخاري (١١/ ٥٨١)، كتاب اللباس، باب: عذاب المصورين يوم القيامة، برقم (٥٩٥٠)، ومسلم (٣/ ١٦٧٠)، كتاب اللباس والزينة، برقم (٩٨/ ٢١٠٩)، من حديث عبد الله بن مسعود.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأخطل في شرح شواهد المغني (٢/ ٩١٨)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٧)، والدرر (٢/ ١٧٩)، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في وشرح المفصل (٣/ ١١٥)، ومغني اللبيب (١/ ٣٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٥٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٢٠، ٩/ ١٥٥، ١٠/ ٤٤٨)، والأشباه والنظائر (٨/ ٤٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٦).

(٤) ينظر: الكافية بشرح الرضي (٢/ ٣٦٢).

الأخفش[1] من البصريين[2]؛ لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح. والمعنى -أيضًا- يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذابًا من سائر الناس، كذا في المغني[3].

وقد يتعرَّض الشنواني لتخريج ما ورد في الحديث النبوي من إشكالات، ومنه تخريجه لقوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»[4].

وقوله في واو المعية: «فائدة: ألحق الكوفيون[5] بذلك لفظة «ثُمَّ» في قوله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه»[6].

---

(١) هو: عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة، أبو الخطاب، اشتهر بالأخفش الكبير: من كبار العلماء بالعربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أول من فسَّر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسَّروها، توفي سنة سبع وسبعين ومائة هـ.

ينظر: شذرات الذهب (٥/ ٢٥٥)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٢)

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣١٠)، وشواهد التوضيح (١٤٨).

(٣) الدرر البهية (٥٦أ، ٥٦ب)، والمغني (١/ ٣٧).

(٤) الدرر البهية (٤١ب).

والحديث أخرجه أبو داود (٢/ ٦٧)، كتاب الصلاة، باب: في نقض الوتر (١٤٣٩)، وفي باب: ما جاء لا وتران في ليلة (٤٧٠)، وأخرجه النسائي (٣/ ٢٢٩)، كتاب قيام الليل، باب: نهي النبي ﷺ عن الوترين ليلة، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٨٦)، وأحمد في المسند (٤/ ٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٦).

(٥) ينظر: شرح عمدة الحافظ (٢٥١)، والبحر (٣/ ٣٣٧)، وشرح التصريح (٢/ ٢٥٢).

(٦) أخرجه البخاري (١/ ٤١٢) كتاب الوضوء، باب: البول في الماء الدائم (٢٣٨)، ومسلم (١/ ٢٣٥)، كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد (٢٨٢/ ٩٦)، والترمذي (١/ ١٠٠) كتاب الطهارة، باب: ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد، برقم (٦٨).

وجوز ابن مالك[1] فيه الرفع والنصب، ورد بأنه يصير المعنى: النهي عن الجمع بين البول والاغتسال، وليس الحكم خاصًّا به، بل لو بال في الماء فقط كان داخلًا تحت النهي، ويجوز فيه الجزم أيضًا[2].

ويقول في باب الجوازم من «لم» و«لما»: «قوله: وقد تلحق لم ولما همزة الاستفهام؛ أي: الهمزة الموضوعة للاستفهام، وإن استعملت في غيرها فإن الهمزة تدخل على منفي فيخرج عن الاستفهام إلى التقدير، أي: حمل المخاطب على الإقرار بما بعد النفي، نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الانشراح: ١]، فيُجاب «ببلى» كما في حديث البخاري: «بَيْنا أيوب يغتسل عريانًا فَخَرَّ عليه جراد من ذهب، فجعل أيوب يحتثي في ثوبه فناداه رَبُّه: يا أيوب، ألم أكن أغنيتك عمَّا ترى؟ قال: بلى وعزتك، ولكن لا غنى بي عن بركتك»[3].

وقد تبقى على الاستفهام كقولك لِمَن قال: لم أفعل كذا: «ألم» تفعله؟

أي: أحق انتفاء فعلك، فيجاب بنعم أو لا[4].

ومن الملاحظ على الشنواني -رحمه الله- في استشهاده بالحديث فيما سبق أمور:

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح (١٦٤).

(٢) الدرر البهية (١٠١ب).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٥٠٩)، كتاب الغسل، باب: من اغتسل عريانًا وحده في الخلوة، برقم (٢٧٩)، من حديث أبي هريرة.

(٤) الدرر البهية (١٠٢ب).

الأول: الاهتمام بالروايات ، والكتاب والباب أحيانًا:

فمن اهتمامه بالروايات عرضه لحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم؛ فهو أبتر»(١)، وما ذكر فيه من روايات.

ومن اهتمامه بذكر الباب قوله السابق عن الحديث: «ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال؛ أمن حلال أم من حرام؟». ذكره في باب: قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، كتاب البيوع(٢).

الثاني: بيان درجة الحديث من حيث الصحة والحكم عليه:

قد يحكم على الحديث من حيث القوة والضعف؛ وهو ما يدل على تمكنه من علم الحديث، ودراسته له دراسة متأنية، وهذا يتضح من قوله في حديث «آلُ محمد كلُّ تَقِيّ»(٣): سنده واهٍ جدًّا، روي عن جابر(٤) بسند ضعيف(٥).

---

(١) السابق (١ب).

والحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٣١)، وعزاه إلى الحافظ عبد القادر الرحاوي في الأربعين بسند حسن عن أبي هريرة، وكذلك المتقي الهندي في كنز العمال (١/ ٥٥٥) رقم (٢٤٩١).

(٢) الدرر البهية (٧٧أ).

(٣) تقدم.

(٤) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حَرام الأنصاري السَّلَمي: صحابي مشهور، قال جابر: استغفر لي رسول الله ﷺ ليلة البعير خمسًا وعشرين مرة. مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة، عن أربع وسبعين سنة.

ينظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١/ ١٥٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٢)، تقريب التهذيب (١/ ١٢٢)، تاريخ البخاري الكبير (٢/ ٢٠٧).

(٥) الدرر البهية (٦ب).

الثالث: الاستشهاد للمسألة الواحدة بعدة أحاديث:

ومن ذلك ماأورده من الأحاديث في كلامه عن (أبالي)، قال: قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات[1]: وقولهم: «لا أبالي به» قد استعملوه في هذه الكتب وغيرها، وهو صحيح، وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا، وزعم أن الفقهاء يلحنون في هذا، وأن الصواب: «لا أباليه» وأنه لم يسمع من العرب إلا هكذا، وغلط هذا الزعم، بل أخبرنا بجهالته وقلة بضاعته، بل يقال: «لا أبالي به» وهو الصحيح المسموع من العرب.

وقد روى الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي [2] في أول كتاب «أدب الفقيه والمتفقه»[3] بإسناده عن معاوية - رضي الله تعالى عنه - أن النبي ﷺ قال: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين، ومن لم يبال به لم يفقهه»[4]. وثبت في

---

(١) ينظر: (٢/ ٣٢)، وفيه «المتحذلقين» بدل المحدثين.

(٢) هو: أحمد بن علي بن مهدي، الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي، أحد حفاظ الحديث وضابطيه المتقنين معرفةً وحفظًا وإتقانًا وضبطًا وتفننًا في علله، وعلمًا بصحيحه وغريبه. من تصانيفه: تاريخ بغداد. توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ٢٤٠)، وطبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (٤/ ٢٩).

(٣) أدب الفقيه والمتفقه (١/ ٨).

(٤) أخرجه البخاري (١/ ١٩٧)، كتاب العلم، باب: من يرد الله به خيرًا، حديث (٧١) وفي (٦/ ٢٥٠)، كتاب الخمس، باب: قول الله ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ برقم (٣١١٦)، وفي (١٣/ ٣٠٦)، كتاب الاعتصام، باب: قول النبي ﷺ: «لا تزل طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ...» برقم (٧٣١٢)، ومسلم (٢/ ٧١٨، ٧١٩)، كتاب الزكاة، باب: النهي عن المسألة برقم (٩٨/ ١٠٣٧).

الصحيحين عن أبي برزة[١] -رضي الله عنه- قال: «كان رسول الله ﷺ لا يبالي بتأخير العشاء»[٢] هكذا في الصحيحين بتأخير «بالباء». وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه- عن رسول الله ﷺ: «ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال؛ أَمِنْ حرام أم من حلال»[٣]. ذكره في باب قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً ﴾ [آل عمران: ١٣٠] في أول كتاب البيوع. وثبت في صحيح مسلم وسنن أبي داود[٤] في كتاب «الجنائز» منهما أن رسول الله ﷺ مرَّ على امرأة تبكي على صبي لها فقال لها:

«اتقي الله واصبري» ، فقالت: وماتبالي بمصيبتي[٥].

---

(١) هو: نضلة بن عبيد، أبو برزة الأسلمي - وقيل: نضلة بن عمرو، وقيل: نضلة بن عائذ، ويقال: ابن عبد الله، وقيل: عبد الله بن نضلة، ويقال: خالد بن نضلة-: نزل البصرة وأقام مدة مع معاوية، وشهد فتح مكة.
ينظر: طبقات ابن سعد (٤/ ٢٩٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٢١٢)، كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت العصر...، برقم (٥٤٧)، ومسلم (١/ ٤٤٧)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٢٣٦/ ٦٤٧)، واللفظ لمسلم.

(٣) أخرجه البخاري (٤/ ٣٤٧)، كتاب البيوع، باب: من لم يبال من حيث كسب المال (٢٠٥٩)، وفي باب: ما يمحق الكذب والكتمان (٢٠٨٣)، والنسائي (٧/ ٣٤٣)، في البيوع .

(٤) هو: سليمان بن الأشعث بن عمران الأزدي، أبو داود السجستاني، الإمام الحافظ العَلَم، نزيل البصرة، طوَّفَ وسمع بخراسان والعراق والجزيرة والشام والحجاز ومصر من خلق، مات سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة، عن ثلاث وسبعين سنة.
ينظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١/ ٤٠٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٩)، التقريب (١/ ٣٢١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٣).

(٥) الدرر البهية (٧٦ب، ٧٧أ).
والحديث أخرجه البخاري (٣/ ١٧٧)، كتاب الجنائز، باب: زيارة القبور، برقم (١٢٨٣)، (١٢٥٢- ١٣٠٢، ٧١٥٤)، ومسلم (٢/ ٦٣٧، ٦٣٨)، كتاب الجنائز، باب: في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى (١٥/ ٦٢٦).

المصدر الثالث: كلام العرب:

يعد كلام العرب المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، وهو وإن احتل عند أصوليِّ النحاة المرتبة الثالثة في الأصول السماعية من الناحية الدينية بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فإنه يحتل المرتبة الأولى من ناحية الاستدلال الفعلي للنحاة به، وذلك عن طريق أقسامه المختلفة؛ من: شعر، ومأثورات نثرية .

ولعل مرجع توسع النحاة في الأخذ بهذا المصدر أكثر من اتخاذهم القرآن والحديث الشريف مصدرين للاحتجاج؛ هو عدم وجود تحرز ديني من الاستشهاد ببعض كلام العرب وترك بعضه أو الحكم عليه بأي حكم نحوي، بخلاف القرآن والحديث الشريف، فالمنثور من كلام العرب أوسع دائرة من الكلام المنظوم؛ حيث إنه لا يتقيد بوزن ولا قافية تحمله على ارتكاب الضرورة والتي من شأنها أن تخالف القاعدة النحوية.

ومع ذلك فإن الشعر كان أكثر ذيوعًا من النثر؛ لما يتمتع به من وزن وجرس يجعل الإنسان يتقبله بسهولة ويسر. وفي هذا يقول ابن رشيق(١): «ما

---

(١) هو: أبو علي الحسين بن رشيق المعروف بالقيرواني، أحد الأفاضل البلغاء، من كتبه: العمدة في معرفة صناعة الشعر ونقده وعيوبه، وكتاب الأنموذج، والرسائل الفائقة، والنظم الجيد. توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة هـ،

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤١٧)، وكشف الظنون (٢/ ١٧٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٩٧)، ومعجم الأدباء (٨/ ١١٠)، ووفيات الأعيان (١/ ٣٦٦)، والأعلام (٢/ ١٩١).

تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون. فلم يحفظ من المنثور عُشْرُه، ولا ضاع من الموزون عشره»[1].

وفيما يلي بيان لأنواع كلام العرب ومدى اعتماد الشنواني في حاشيته على الاستشهاد بها.

أولًا: المأثورات النثرية:

النثر: الكلام المتفرق من غير وزن أو قافية، مِن نَثَر الشيء: إذا رماه متفرقًا[2].

وتتمثل المأثورات النثرية عن العرب في كلامهم الجاري على العادة اليومية، والأمثال والحكم.

وقد ضربها النبي ﷺ وتمثل بها هو ومَن بعده مِن السلف[3].

وفي الأمثال يقول الزمخشري: «ولم يضربوا مثلًا ولا رأوه أهلًا للتسيير، ولا جديرًا بالتداول والقبول، إلا قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه؛ ومن ثم حوفظ عليه وحمي من التغيير»[4].

ومما ذُكر، يتبين الحرص على إيراد المثل بلفظه، وهو عين مطلوب النحاة

---

(١) ينظر: العمدة لابن رشيق (١/ ٢٠).

(٢) ينظر: لسان العرب (نثر) (٦/ ٤٣٣٩).

(٣) ينظر: الأعين النواظر لابن الجوزي (٥٥٢)، والمزهر (١/ ٣٧٤)،

(٤) ينظر: الكشاف (١/ ١٠٩).

في نقل كلام العرب، والأمر نفسه ينسحب على خطب العرب التي حُفظت ودُوِّن بعضُها كخطب قُسِّ بن ساعدة[1]،وأكثم بن صيفي[2] وغيرهما.

ومن ثم لم يختلف النحاة في قبول ما ورد من المأثورات النثرية عن العرب ورودًا صحيحًا، ولكنهم اشترطوا فيه أن يكون محدودًا بإطارين:

الإطار الأول: الإطار المكاني:

لم يَبْنِ النحاة قواعدهم على كل ما جاء عن عربي، وإنما حددوا بعض القبائل يكون على لغتها معتمدُهم، وفي ذلك يقول السيوطي - نقلًا عن الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف-: «كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وأبينها إبانة عمَّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس، وتميم، وأسد،

---

(١) هو: قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي بن مالك، من بني إياد: أحد حكماء العرب ومن كبار خطبائهم فى الجاهلية. كان أسقف نجران، ويقال: إنه أول عربى خطب متوكئاً على سيف أو عصا، وأول من قال في كلامه «أما بعد». طالت حياته وأدركه النبي ﷺ قبل النبوة، ورآه في عكاظ.

ينظر: البيان والتبيين (١/ ٢٧)، الأغاني (١٤/ ٤٠).

(٢) هو: أكثم بن صيفي بن رياح بن الحارث التميمي: حكيم العرب في الجاهلية، وأحد المعمرين. أدرك الإسلام، وقصد المدينة في مائة من قومه يريدون الإسلام؛ فمات في الطريق سنة تسع، ولم ير النبي ﷺ وأسلم من بلغ المدينة من أصحابه.

ينظر: أسد الغابة (١/ ٢٧٢)، الإصابة (١/ ١١٣).

فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه.

وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة، فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البوادي ممن كانوا يسكنون أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم»[1].

ففي هذا النص، يحدد الفَارَابي القبائل المأخوذ عنها اللغة، ويبين تحامي النحاة عن الأخذ عمَّن تغيرت عربيتهم باختلاطهم بغير العرب.

الإطار الثاني: الإطار الزماني:

حدد النحويون فترة زمنية لاعتماد اللغة الواردة عنها، وسموا هذه الفترة بـ«عصر الاستشهاد»، وهو العصر الذي ظل فيه العرب محتفظين بما يطلق عليه «السليقة اللغوية»، ويقصد بها: أن النشاط اللغوي في الجنس العربي غير ناتج عن الدُّرْبة والمِران، وإنما يمتد عن الدم والجنس[2].

وقد تحدد هذا العصر في البوادي من قرن ونصف قبل الإسلام، حتى عهد بني العباس، وتحديدًا في منتصف القرن الرابع الهجري، وفي الحواضر إلى منتصف القرن الثاني الهجري[3].

---

(١) ينظر: الاقتراح الفيض (١/ ٥٢٧- ٥٤٢).

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي (٢٢٠).

(٣) ينظر: السابق (٢٢١).

وقد اعتمد سيبويه - رحمه الله - على هذين الطريقين؛ فهو يسمع عند العرب، ويحكي - أيضًا - عن الثقات:

يقول: «وسمعت بعض العرب يقول: «بيس» فلا يتحقق الهمزة ويدع الحرف على الأصل، كما قالوا: «شهد» فخففوا وتركوا الشين على الأصل»(١).

ويقول - أيضًا -: قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: «رميت عن القوس»(٢) وناس يقولون: «رميت عليها»(٣).

وقد ورد العديد من المأثورات النثرية في حاشية الشنواني؛ استدلالًا أو توجيهًا لها، ومن أمثلة ذلك: قوله في إعراب الاسم المنقوص: «تنبيه: خلاف ما قاله المصنف من تقدير الضمة والكسرة وظهور الفتحة، ضرورة، أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

كقولهم في تقدير الفتحة: أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا(٤)، بسكون الياء(٥).

ويقول في حالات خروج المثنى عن أصل دلالته: «ومنه ما يراد به التكثير نحو: ﴿ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك ٤] لأن المعنى «كرات»؛ لأن البصر لا

---

(١) ينظر: الكتاب (٤/ ١٠٩).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ٣٧١)، واصلاح المنطق (١/ ١٠٠)، والصحاح (١/ ٣٧١).

(٣) ينظر: الكتاب (٤/ ٢٢٦).

(٤) ينظر: المفصل (٥٣٦)، ومقاييس اللغة (١/ ٢٢٢)، والمزهر (١/ ١٥٤).

(٥) الدرر البهية (٢٣أ).

ينقلب خاسئًا وهو حسير من كرتين، بل كـراتٍ. ومثلـه قـولهم: «سـبحان الله وحنانيه[1]»[2].

وربما ذكر الشاهدَ وضعَّفه، ومنه قوله في النعت السببي: «وحكى الفرَّاء: مررت بِرَجُل حسنة العين؛ كما يقال: حسنت عينه[3]، وما حكاه الفـراء وجـه ضعيف، ومذهب كثير - منهم الجرمي - منعه»[4].

ويقول عن الموصولات: «قوله: ما افتقـر إلى الوصـل بجملـة خبريـة أو ظرف أو مجرور تامَّيْنِ: جنس يشـملُ الموصـولاتِ وغيرَهـا ممـا يفتقـر، وعـبَّر بالمجرور عن الجار والمجرور؛ تعبيرًا باسم البعض عن الكل، واحترز بالتَّامَّيْنِ - أي: اللذين تتم بهما الفائدة، نحو: جاء الذي عندك، والذي في الـدار - عـن غير التامَّيْنِ نحو: «جاء الذي اليوم أو بك»».

وحكى الكسـائي: «نزلنـا المنـزل الـذي البارحـة»[5]، أي: الـذي نزلنـاه البارحة، وهو شاذ»[6].

ويقول في الحال المبينة - شارحًا لقول الشيخ خالد، ومقرًّا له - وأنها قـد

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٤٩)، والمخصص (٣/ ٢٤٩)، ولسان العرب (١٣/ ١٢٨).

(٢) الدرر البهية (٣٩ب، ٤٠أ).

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء (٢/ ٤٠٨)، والبحر المحيط، لأبي حيان (١/ ١١٣، ١٤٦).

(٤) الدرر البهية (٥٩ب).

(٥) ينظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٦٦).

(٦) الدرر البهية (٦١/ ب).

تجيء لازمة: قوله: «وخلق الله الزرافة يـديها أطـول مـن رجليهـا[1]: الزرافـة مفعول «خلق»، و«يديها» بدل بعض، و«أطول» حال لازمـة مـن «يـديها». وفي شرح الشذور[2]: أنه حال من «الزرافة».

قال أبو البقاء[3]: وبعضهم يقول: «يداها أطـول مـن رجليهـا» بـالرفع، فـ«يداها» مبتدأ، و«أطول»: خبره، والجملة حالية. انتهى.

ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية؛ لأن «الزرافة» معرف بأل الجنسية»[4].

ويقول في خروج «سوى» عن الظرفية[5]: «قوله: برفع «غير» و«سـوى»: ما ذكره من أن «سـوى» كــ«غـير» معنًـى وإعرابًـا، هـو مـا قالـه الزجـاجيُّ، وابن مالك؛ ويؤيدهما: حكاية الفراء: أتاني سواءَك[6].

وقال سيبويه والجمهور: هي ظرف؛ بدليل وصل الموصول بها كــ: جـاء الذي سواك[7]»[8].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه (١/ ١٥٥)، والأصول في النحـو (٢/ ٥١)، وأسـاس البلاغـة(١/ ١٩٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٩٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٩٤).

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب (٣٢٢).

(٣) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (٥٠)، والتصريح (١/ ٣٦٨).

(٤) الدرر البهية (٨٧/ ب، ٨٨/ أ).

(٥) السابق (٩٢/ ب).

(٦) معاني القرآن للفراء (١/ ٧٣). وينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٤٠٧)، وإصـلاح المنطـق (١٣٣)، والأصول في النحو (١/ ١٩٩).

(٧) مغني اللبيب (١/ ١٨٨)، وحاشية الصبان (١/ ٨٩٣).

(٨) الدرر البهية (٩٣/ أ).

ثانيًا: الشعر:

اهتم النحاة واللغويون بالشعر العربي اهتمامًا بالغًا؛ وذلك لأجل تأصيل قواعدهم، حتى إنه كان في بداية عصر التأليف يحتل المكانة الأولى، والناظر في كتاب سيبويه يجد أنه قد استشهد فيه بالشعر في نحو ألف وخمسين بيتًا.

وغلب الشعر على معظم القول لشرفه بالوزن والقافية، وحدُّه: ما تركب – من الكلام – تركبًا متعاضدًا وكان مقفى موزونًا مقصودًا به ذلك[1].

وقد قسم العلماء طبقات الشعراء إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى:

وهم شعراء الجاهلية وهم الذين كانوا قبل الإسلام مثل امرئ القيس، والأَعْشَى[2]، وطَرَفَة، والمُتَلَمِس الضبي، والشَنْفَرَى، وعنترة، وأَوْس بن حجر[3]، وغيرهم.

---

(١) ينظر: لسان العرب (شعر)، والقاموس المحيط (شعر)، والمصباح المنير (شعر)، والمفردات في غريب القرآن (شعر)، والتعريفات (شعر)، والكليات (٣/ ٧٧)، التوقيف على مهمات التعريف (٤٣٠).

(٢) هو: ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، والأعشى الكبير. أحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعرًا منه، وأدرك الإسلام ولم يسلم. توفي سنة سبع هـ.
ينظر: جمهرة أشعار العرب (٢٩، ٥٦)، والشعر والشعراء (٧٩)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٩٦)، والأغاني (٩/ ١٠٨)، وخزانة الأدب (١/ ٨٤، ٨٦).

(٣) هو: أوس بن حجر بن مالك التميمي، شاعر تميم في الجاهلية، وهو زوج أم زهير بن أبي سلمى، سلمى، عمَر طويلا، ولم يدرك الإسلام، في شعره حكمه ورقة، وتوفي السنة الثانية ق.هـ.
ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/ ٨١)، وسمط اللآليء (٢٩٠)، والأغاني (١١/ ٧٠)، والأعلام (٢/ ٣١).

الطبقة الثانية:

ويسمى أبناؤها: المخضرمين، وهم من أدركوا جزءًا من الجاهلية وجـزءًا من الإسلام؛ مثل لبيد بن ربيعة، وحسان بـن ثابـت(١)، والشـماخ بـن ضِرَار، وكعب بن زهير(٢)، والحُطَيْئة(٣).

الطبقة الثالثة:

المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم من كانوا في صدر الدولـة الإسـلامية -عصر الاستشهاد- مثل جرير، والفرزدق، والأَخْطَل، والأَحْـوَص الأنصـاري(٤)،

---

(١) هو: حسان بن ثابت بن المنذر، الخزرجي الأنصاري، أبو الوليـد، الصـحابي: شـاعر النبـي ﷺ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، عاش سـتين سـنة في الجاهليـة، ومثلهـا في الإسلام. قال أبو عبيدة: فضل حسانُ الشعراءَ بثلاثة: كان شاعرَ الأنصار في الجاهليـة، وشـاعر النبي في النبوة، وشاعر اليمانيين في الإسلام.

ينظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٧)، الإصابة (١/ ٣٢٦)، خزانة الأدب (١/ ١١١)، ذيل المذيل (٢٨)، الأغاني (٤/ ١٣٤).

(٢) هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، أبو المضرَّب: شاعر عالي الطبقة، من أهـل نجـد، وقـد أسلم. له «ديوان شعر» توفي سنة ست وعشرين.

ينظر: عيون الأثر (٢/ ٢٠٨)، الأعلام (٥/ ٢٢٦).

(٣) هو: جرول بن أوس بن مالك العبسي أبو مُلَيْكة، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كـان هَجَّاءً، له ديوان شعر. توفي نحو سنة خمس وأربعين.

ينظر: فوات الوفيات (١/ ٩٩)، الأغاني (٢/ ١٥٧).

(٤) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، شاعر هَجَّاء، لقب بالأحوص لضـيق في مؤخر عينيه، توفي في دمشق سنة خمس ومائة هـ.

ينظر: الأغاني (٤/ ٢٢٤)، والشعر والشعراء (٥٢٥)، وطبقـات الجمحـي (٦٤٨)، والأعـلام (٤/ ١١٦).

والراعي النميري، والطِّرِمَّاح[1]، وكُثَيِّر عزة[2].

الطبقة الرابعة:

المولدون، ويقال لهم: المحدثون، وهم شعراء ما بعد الطبقة الثالثة – مابعدعصر الاستشهاد- مثل: أبي تمام، وبشار بن برد، وأبي نواس[3]، وأبي العلاء المعري[4]،

---

(١) هو: الطِّرِمَّاح بن حكيم بن الحكم، من طيء، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، وكان هجَّاء، وكان معاصرًا للكميت صديقا له، لا يكادان يفترقان، وله ديوان شعر. توفي سنة خمس وعشرين ومائة هـ.
ينظر: البيان والتبيين (١/ ٢٧)، والأغاني (١٠/ ١٤٨).

(٢) هو: أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود، الخزاعي، القحطاني، شاعر متيمَّ من أهل المدينة، كان مفرط القصر دميمًا. هام بحب عزة بنت جميل الضمرية، واشتهر بها، وأخباره معها كثيرة، وتوفي بالمدينة سنة خمس ومائة هـ.
ينظر: خزانة الأدب (٢/ ٣٨١)، ومعجم الشعراء (٣٥٠)، والأعلام (٦/ ٧٢).

(٣) هو: الحسن بن هانئ الحكمي بالولاء، أبو نواس: شاعر العراق في عصره، نشأ بالبصرة، ورحل إلى بغداد وتوفي بها سنة ثمان وتسعين ومائة هـ، وهو أول من نهج للشعر طريقته الحضرية وأخرجه من اللهجة البدوية، وقد نظم في جميع أنواع الشعر، وأجود شعره خمرياته.
ينظر: طبقات الشعراء (٨٧ – ٩٩)، ووفيات الأعيان (١/ ١٦٨)، والشعر والشعراء (٣١٣)، ونزهة الألباء (٩٦ – ١٠٣)، والفهرست (١٦٠)، والأعلام (٢/ ٢٢٥).

(٤) هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المعري، أبو العلاء: شاعر فيلسوف، ولد في معرة النعمان، كان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيرًا؛ فعمي في السنة الرابعة من عمره، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، ورحل إلى بغداد فأقام بها سنة وسبعة أشهر. وهو من بيت علم كبير في بلده، مات سنة تسع وأربعين وأربعمائة هـ، ولما مات وقف على قبره أربعة وثمانون شاعرًا يرثونه.
ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٣٣)، معجم الأدباء (١/ ١٨١)، وإنباه الرواة (١/ ٤٦).

والبُحْتُري[1]، ودِعْبِل الخزاعي[2]، وغيرهم.

وقد اتفق النحويون وعلماء اللغة على جواز الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، ولم يُحْك في هذا خلاف، وإنما الخلاف وقع في شعر الطبقة الثالثة والرابعة.

والصحيح عند أهل العلم صحة الاستشهاد بكلام الطبقة الثالثة، وكان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق[3]، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة - يلحِّنون الفرزدق والكُمَيْت[4] وذا الرمة، وكانوا

---

(١) هو: الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري: شاعر كبير، كان مع المتنبي وأبي تمام أشعر زمانهم، وتوفي سنة أربع وثمانين ومائتين هـ.
ينظر: طبقات الشعراء (٣٩٣)، ومعجم الشعراء (٤٦١)، والأعلام (٨/ ١٢١).

(٢) هو: دعبل بن علي بن رزين الخزاعي، أبو علي: شاعر هَجَّاء، بذيء اللسان، مولعٌ بالهجاء والحط من أقدار الناس، وكان صديق البحتري وصنف كتابا في طبقات الشعراء. توفي سنة ست وأربعين ومائتين هـ.
ينظر: الشعر والشعراء (٣٥٠)، ووفيات الأعيان (١/ ١٧٨)، والأعلام (٢/ ٣٣٩).

(٣) هو: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، جد يعقوب بن إسحاق الحضرمي أحد العشرة، أخذ القراءة عرضًا على: يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، ورواها عنه: عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وغيرهم، توفي سنة تسع وعشرين ومائة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٤١٠).

(٤) هو: الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهل: شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، وكان عالما بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها. أشهر شعره: الهاشميات. توفي سنة ست وعشرين ومئة.
ينظر: الأغاني (١٥/ ١٠٨)، وخزانة الأدب (١/ ٦٩- ٧١).

يعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب كما يقولون.

أما الطبقة الرابعة: فالصحيح من أقوال النحاة واللغويين أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا.

وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، وإلى هذا نحا الزمخشري؛ حيث استشهد في تفسيره المسمى ب"الكشاف" ببيت من شعر أبي تمام وهو:

هُمَا أَظلَمَا حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجلَيَا ظَلامَيهِما عَن وَجهِ أَمرَدَ أَشيَبِ[1]

وقال: «وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»[2].

وممن ارتضى هذا المنهج أيضًا: الرضي؛ فإنه قد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب[3].

ويقول السيوطي: أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية[4]. ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج[5].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (٣١).

(٢) ينظر: الكشاف (١/ ١١٩)، والبحر المحيط (١/ ٢٢٨)، وخزانة الأدب (١/ ٧).

(٣) ينظر: ديوان أبي تمام (٤٥)، وشرح الرضي (١/ ٢٣٥).

(٤) ينظر: الاقتراح مع فيض نشر الانشراح (١/ ٦١١- ٦١٥).

(٥) ينظر: الاقتراح مع فيض نشر الانشراح (١/ ٦١٨، ٦١٩).

الشنواني والشعر:

حوت حاشية الشنواني على شرح الأزهرية المسماة ب"الدرر البهية على شرح الأزهرية" - ما يقرب من واحد وستين ومائة بيت، فقد استشهد بشعر الجاهليين كامرئ القيس، وزهير، والأعشى، والنابغة الذبياني، وعمرو بن كلثوم، وحاتم الطائي، وغيرهم.

واستشهد - أيضًا - بشعر المخضرمين كحسان، ولبيد، وغيرهما.

واستشهد بشعر الإسلاميين كجرير والفرزدق، والأخطل، وابن قيس الرقيات، ورؤبة، وأبيه العجاج، وحميد بن ثور، وغيرهم.

وأورد من أشعار المولدين مثل شعر أبي نواس. ومن أمثلة ذلك:

أولاً: استشهاده بشعراء الطبقة الأولى:

ورد في حاشية الشنواني العديد من الأبيات المنسوبة إلى العصر الجاهلي؛ إما شارحًا لها، أو مستشهدًا بها على قاعدة، ومن ذلك:

نجده يستدل على ورود المضارع خبرًا لعسى غير مقترن بـ«أن» ولكن على قلة، فيقول: قوله: ويغلب مع عسى وأوشك. يعني: أن الغالب في المضارع خبر عسى اقترانُه بأن، ويقل كونه بدون أن، ومنه:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه ... يكون وراءه فرجٌ قريبُ[1]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لهُدْبة بن خَشْرم في الكتاب (٣/ ١٥٩)، واللمع (٢٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٢)٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٩٧)، وشرح شواهد المغني (٤٤٣)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٢٨، ٣٣٠)، والدرر (٢/ ١٤٥)، ، وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٧٠)، وأسرار العربية(١٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ٣١٢)، وتخليص الشواهد(٣٢٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣١٦)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٠).

وجمهور البصريين على أن حذف «أن» بعد «عسى» ضرورة [1].

ويقول في نواصب المضارع: فائدة: ذكر بعض النحويين، وأبو عبيدة أن بعض العرب يجزم بـ«أن»، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح، وأنشدوا:

إذا ما غَدَوْنَا قال وِلْدَانُ أَهْلِنا تعالَوْا - إلى أن يَأْتِنا الصَّيْدُ - نَحْطِبِ [2]

وقد يرفع المضارع بعدها فتكون مهملة [3].

ويقول - عند قول الشيخ خالد: ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال-: قوله: ونعت النكرة... إلى آخره. يعني: أنه قد ينصب على الحال عند تقدمه. ففي الرضي: واعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه، جاز تقديمُه وإبدال المنعوت منه؛ نحو: مررت بظريف رجل، قال:

والمؤمِن العائِذاتِ الطيرَ يمسحُها ركبانُ مكَّةَ بيْن الغِيلِ والسَّعَدِ [4]

ويقول في باب العطف، استدلالًا على وقوع «لكن» حرف ابتداء: قال المرادي: ولا يشترط فيما إذا تلتها جملة تقدم النفي أو النهي؛ فيكون بعد إيجاب، أو نفي، أو نهي، أو أمر، لا استفهام، فلا يجوز: هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم، قوله:

---

(١) الدرر البهية (٩٥ب، ٩٦أ).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تاج العروس (أنن).

(٣) الدرر البهية (٩٧أ، ٩٧ب).

(٤) السابق (١١٩أ). البيت في البحر المحيط (٧/ ١٣٣).

إِنَّ ابـــنَ وَرقـــاءَ لا تُخشـــى بَـــوَادِرُهُ لَكِـــنْ وَقائِعُـــهُ في الحَـــربِ تُنتَظَـــرُ[١]

قائله: زهير بن أبي سلمى[٢].

وفي صدد اشتراط كون التمييز نكرةً يقول: فإن قلت: فما تصنع بقول القائل:

رَأَيتُـــكَ لَمّـــا أَن عَرَفـــتَ وُجوهَنـــا صَدَدتَ وَطِبتَ النَفسَ يا قَيسُ عَن عَمرِو[٣]

قلت: هو محمول عند البصريين على زيادة «أل»، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز[٤].

ويستشهد بشعر أمية بن أبي الصلت على قلة مجيء «أوشك» غير مقترنة بـ«أن» فيقول: قوله: وأوشك: يعني أن الغالب في خبرها أن يقترن بـ«أن» كقوله:

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأَوْشَكُوا إذا قِيل هاتُوا أن يَمَلُّوا فيَمْنَعُوا[٥]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (٣٠٦)، واللمع (١٨٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٣)، وهمع الهوامع (٥/ ٢٦٢).

(٢) الدرر البهية (٧٩أ).

(٣) البيت من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب في شرح اختيارات المفضل (١٣٢٥)، الدرر (١/ ٢٤٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٨١)، وتخليص الشواهد (١٦٨)، والجنى الداني (١٩٨)، وهمع الهوامع (٤/ ٧٢).

(٤) الدرر البهية (٩٠أ).

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١١)، وتخليص الشواهد (٣٢٢)، وشرح شذور الذهب (٣٥٠)، وشرح ابن عقيل (١٦٨، ١٧١)، ولسان العرب (وشك) =

ويقل مجيئها بدونها كقوله:

يوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيَّتِهِ   في بَعضِ غِرّاتِهِ يوافِقُها»[1]

ثانيًا: استشهاده بالمخضرمين من الشعراء:

من نماذج استشهاد الشنواني بأشعار المخضرمين، استشهادُه بشعر الحُطيئة على النصب على المعية بعد الاستفهام، فيقول:

«قوله: ولم يسمع النصب بعد واو المعية إلا بعد أربعة، فيه نظر؛ لأنه قد يسمع بعد الاستفهام – أيضًا – كقوله:

أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويَكُونَ بيني   وبينَكُمُ المودَّةُ والإِخاءُ[2]»[3]

=

(١٠/ ٥١٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٢)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٠)، وتاج العروس (وشك)، والدرر (٢/ ١٤٤).

(١) الدرر البهية (٩٦أ).

والبيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٤٢)، والكتاب (٣/ ١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٧)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٦)، والعقد الفريد (٣/ ١٨٧)، ، ولسان العرب (بيس) (٦/ ٣٢)، (كأس) (١٨٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٧)، ولعمران بن حطان في ديوانه (١٢٣)، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد (٣٢٣)، والدرر (٢/ ١٣٦)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (١٦٨)، وأوضح المسالك (١/ ٣١٣)، وشرح شذور الذهب (٣٥٢)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه (٥٤)، والكتاب (٣/ ٤٣) وشرح أبيات الكتاب (٢/ ٧٣)، وشرح ابن عقيل (٥٧٤)، ، ومغني اللبيب (٦٦٩)، وشرح شذور الذهب (٤٠٣)، وشرح شواهد المغني (٩٥٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٧)، والدرر (٤/ ٨٨)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ٢٧)، وجواهر الأدب (١٦٨)، ورصف المباني (٤٧)، وهمع الهوامع (٤/ ١٢٧)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٧).

(٣) الدرر البهية (١٠١ب).

وكذلك استشهد بشعره على جواز المنع والصرف في العلم المؤنث إن كان ثانيًا ساكن الوسط فيقول: ولا فرق في جواز الوجهين في ذلك بين ما تسكينه أصلي كـ«هند»، وما تسكينه عارض بعد التسمية كـ«فخذ»، وما تسكينه بالإعلال كـ«دار»، قد جاء بالوجهين كقوله:

أَلا حَبَّذا هِندٌ وَأَرضٌ بِها هِندُ   وَهِندٌ أَتى مِن دونِها النَأيُ وَالبُعدُ[1]

ودخل في كلام المصنف التنائي كـ«يد» ففيه الوجهان، كما قال سيبويه، وظاهر كلام التسهيل أن المنع أجود كما في «هند»[2].

ويستشهد على حذف «كان» قبل لام الجحود بقول عمرو بن معديكرب[3]:

فما جمعٌ لِيغلبَ جَمْعَ قومي   مُقَاوَمَةً، ولا فرد لفرد[4]

(١) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه (٣٩)، ولسان العرب (٣/ ٢٢٣) (سند)، (١٥/ ٣٠٠) (نأي)، والدرر (٥/ ٢٢١)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١/ ١٠، ٧٠)، والصاحبي في فقه اللغة (٩٧)، ولسان العرب (٤/ ١٢٣) (جدر)، وهمع الهوامع (٥/ ٤٥).

(٢) الدرر البهية (٣٤أ).

(٣) هو: عمرو بن مَعْدِيَكِرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، وصاحب الغارات المشهورة، دخل الإسلام في أيام النبي ﷺ ثم ارتد، ثم رجع إلى الإسلام، وشهد معركة اليرموك، ومات سنة إحدى وعشرين هـ.

ينظر: الشعر والشعراء (١٣٨)، وسمط اللآلي (٦٣)، والأعلام (٥/ ٨٦).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تذكرة الحفاظ (٥٦٠)، والجنى الداني (١١٧)، ومغني اللبيب (١/ ٢١٢)، والأشباه والنظائر (٤/ ١١٠).

ويقدره بقوله: «أي: فما كان جمع»[1].

ويستشهد بقول أنس بن مدركة الخثعمي[2]:

إنِّي وقــتِلِي سُـــلَيْكًا ثُـــم أَعْقِلَـــهُ كالثورِ يُضرب لما عافـتِ البقَـرُ[3]

على النصب بـ«أن» محذوفة بعد «ثم»[4]، وهي جـائزة الحـذف هنـا؛ لأن قبله اسمًا صريحًا، وهو قتلي»[5].

ثالثًا: استشهاده بشعر المتقدمين، أو الإسلاميين:

استشهد الشنواني في حاشيته بشعر الإسلاميين في العديد مـن المواضـع، ومـن نماذج استشهاده بشعراء هذه الطبقة: استشهاده بقول الفرزدق:

---

(١) الدرر البهية (١٠٠أ).

(٢) هو: أنس بن مدركة بن كعب الأكلبي الخثعمي، أبو سفيان: شاعر فـارس مـن المعمِّـرين، كـان سيد خثعم في الجاهلية وفارسـها وأدرك الإسـلام؛ فأسـلم، أقـام بالكوفـة ، ومـات في إحـدى المعارك سنة خمس وثلاثين هـ.

ينظر: الشعر والشـعراء (٣٧٥)، والإصـابة (١/ ٧٣)، وخزانـة الأدب (٣/ ٣٦٦)، والأعـلام (٢/ ٢٥).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (١/ ١٨)، والأغاني (٢٠/ ٣٥٧)، ولسـان العـرب (٤/ ١٠٩) (ثـور)، (٨/ ٣٨٠) (وجـع)، (٩/ ٢٦٠) (عيـف)، والمقاصـد النحويـة (٤/ ٣٩٩)، والـدرر (٤/ ٩٣)، وبـلا نسـبة في أوضـح المسـالك (٤/ ١٩٥)، وخزانـة الأدب (٢/ ٤٦٢)، وهمع الهوامع (٤/ ١٧١٤١).

(٤) الدرر البهية (٩٩أ).

(٥) شرح ابن عقيل (٤/ ٢٢)، وشرح شذور الذهب (٤٠٦)، وهمع الهوامع (٤/ ١٤٢).

فلـو كنـتَ ضـبيًّا عرفـتَ قَرَابَتِـي ولكـنَّ زنجـيٌّ عظـيمُ المشـافِرِ[1]

على جواز حذف اسم «لكنَّ»، وقدره بقوله: «أي: ولكنك زنجي»[2].

واستشهد بشعره كذلك على مجيء «أفعـل» التفضـيل مطابقًـا مـع كونـه عاريًا عن الألف واللام، فيقول: ولكن ربما استعمل «أفعل» التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقًا مع كونه مجردًا؛ قال:

إذا غاب عنكم أَسْوَدُ العَـين كنـتمُ كرامًا، وأنتم - ما أقام - ألائِـمُ[3]

أي: لئام، فعلى ذلك يتخرَّج البيت، وقـول النحـويين، وكـذلك قـول - لعروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى[4].

ويوجه الشنواني ظهور الحركـات في بيتَـي جريـر وابـن قـيس الرقيَّـات

---

(١) البيت من الطويـل، وهـو للفـرزدق في ديوانـه (٤٨١)، والكتـاب (٢/ ١٣٦)، وجمهـرة اللغـة (١٣١٢)، المفصـل (٨/ ٨١، ٨٢)، ، ولسـان العـرب (٤/ ٤١٩) (شـفر)، وخزانـة الأدب (١٠/ ٤٤٤)،، وشرح شـواهد المغنـي (٢/ ٧٠١)، وشرح وبـلا نسـبة في مجـالس ثعلـب (١/ ١٢٧)، والمنصـف (٣/ ١٢٩)، والانصـاف ١/ ١٨٢)، والجنـي الـداني (٥٩٠)، وخزانـة الأدب (١١/ ٢٣٠)، ومغني اللبيب (٢٩١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٦٣).

(٢) الدرر البهية (٥٦ب).

(٣) البيت مـن الطويـل، وهـو للفـرزدق في شرح شـواهد المغنـي (٢/ ٧٩٩)، والمقاصـد النحويـة (٤/ ٥٧)، وليس في ديوانـه، وتـاج العـروس (عـين)، وبـلا نسـبة في أمـالي القـالي (١/ ١٧١، ٢/ ٤٧)، وجمهرة اللغة (٦٥٠)، وسمط الـلآلي (٤٣٠)، ولسـان العـرب (١/ ٢٣١) (سـود)، (١٢/ ٣٨١)، (عـتم)، (أسـود العـين). وخزانـة الأدب (٨/ ٢٧٧)، وشرح الأشـموني (٢/ ٣٨٨).

(٤) الدرر البهية (١٠٦أ).

بالضرورة، فيقول: ومن الضرورة - أيضًا - ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص كقوله:

.... خَبيثُ الثرى كأبِيُ الأَزُنْدِ[(١)]

وقوله:

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ ....[(٢)]

ويستشهد بقول كثير عزة على إلغاء «إذن» ورفع الفعل بعدها، لوقوعها بين القسم، وعدم تصدرها، فيقول في مواضع وقوعها حشوًا:

الثالث: أن يكون جوابًا للقسم الذي قبلها نحو: والله - إذن - لأخرجن.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لجرير في ديوانه (٨٤٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٤)، والدرر (١/ ١٦٧)،وبلا نسبة في همع الهوامع (١/ ٥٣). وصدره :

وعرق الفرزدق شر العروق.

(٢) الدرر البهية (٢٣أ).

والبيت من المنسرح، وهو لعبيد بن قيس الرقيات في ديوانه (١٣)، والكتاب (٣/ ٣١٤)، والمقتضب (١/ ١٤٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٩)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠١)، والأزهية (٢٠٩)، ولسان العرب (١٥/ ١٣٨) (غنا)، وشرح شواهد المغني (٦٢)، والدرر (١/ ١٦٨)، وبلا نسبة في والمنصف (٢/ ٦٧، ٨١)، ومغني اللبيب (٢٤٣)، ولأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٦)، وهمع الهوامع (٤/ ١٠٧). وعجزه : يصبحن إلا لهن مطلب.

وقوله:

لَـئِن عــادَ لي عَبـدُ العَزيـزِ بِمِثلِهـا وَأَمكَنَنــي مِنهــا إِذاً لا أُقيلُهــا[1]

رابعًا: إيراده شعر المولدين:

المُطالِع لحاشية الشنواني، يجد فيها بعض الأبيات المنسوبة إلى شعراء محدثين، كأبي نواس والمتنبي وأبي العلاء المعري، وأضرابهم، والحق أنه لم يدر خلاف بين النحاة في عدم جواز الاحتجاج بشعر هذه الطبقة إلا ما ندر، وما جاء في حاشية الشنواني من ذكر لأبيات هذه الطبقة بينما كان موافقًا فيه صنيع كثير من النحويين الذين أتوا بمثل هذه الأشعار توجيهًا لما وقع فيها، أو تبيينًا لخطأ، أو لمجرد التمثيل، فقد فعل هذا - على سبيل المثال - ابن الناظم - وتبعه ابن عقيل وغيره[2]، من إيراد بيت أبي العلاء المعري:

يُـذيبُ الرّعْـبُ منـه كـلَّ عَضْـبٍ فلـوْلا الغِمْـدُ يُمْسِـكُهُ لَسَـالا[3]

---

(١) الدرر البهية (٩٨ب).

والبيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (٣٠٥)، والكتاب (٣/ ١٥)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٩٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٤)، وشرح المفصل (٩/ ١٣، ٢٢)، وشرح شواهد المغني (٦٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٢)، خزانة الأدب (٨/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦)، وبلا نسبة في العقد الفريد (٣/ ٨)، أوضح المسالك (٤/ ١٤٥)، وشرح شذور الذهب (٣٧٥)، ومغني اللبيب (١/ ٢١)، خزانة الأدب (٨/ ٤٤٧، ١١/ ٣٤٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٥٤).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٢٥١).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في رصف المباني (٢٩٥)،وأوضح المسالك (١/ ٢٢١)، والدرر (٢/ ٢٧)، وبلا نسبة في المقرب (١/ ٨٤)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٥١)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٣)، شرح الأشموني (١/ ١٠٢).

وإيراد ابن هشام وابن عقيل والسيوطي[1] لبيت أبي نواس:

غيرُ مأْسوفٍ على زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِالهَمِّ والحَزَنِ[2]

فهذا - وغيره كثير - إنما أرادوا به مجرد التمثيل، ويتضح هذا من تقدير البيت المستشهد به بكلمات توحي بأنه للتمثيل مثل: «ومنه»، أو «نحو».

وهذه أمثلة من الأبيات التي أوردها الشنواني لشعراء هذه الطبقة:

قال الشنواني عن «ثم»: لا تكون «ثم» للسببية؛ لأنه لا يتراخى المسبب عن السبب التام، وقد تجيء «ثم» لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء، سواء كان بينهما تراخ ومهلة، أم لا، وسواء كان الثاني بعد الأول في الزمان كقوله:

إنَّ من سادَ ثُمَّ سادَ أبوه ... ثم قَدْ سادَ قبل ذلك جدُّهُ[3]

فقدم سيادة الابن وإن كانت متأخرة عن سيادة أبيه؛ لأن سيادة نفسه أخص، وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد[4].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (٢١١، ٨٨٦)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٩١)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٢).

(٢) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في مغني اللبيب (١/ ١٥١، ٢/ ٦٧٦)، وأمالي ابن الحاجب (٦٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ٣٤٥)، والدرر (٢/ ٦)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (١٠١)، والمقاصد النحوية (١/ ٥١٣)،والأشباه والنظائر (٣/ ٩٤، ٥/ ٢٨٩، ٦/ ١١٣، ٧/ ٢٥)، وشرح الأشموني (١/ ٨٩).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي نواس في ديوانه (١/ ٣٥٥)، ورصف المباني (١٧٤)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧، ٤٠، ٤١)، والدرر (٦/ ٩٣)، وبلا نسبة في الجنى الداني (٤٢٨)، وجواهر الأدب (٣٦٤)، ومغني اللبيب (١/ ١١٧).

(٤) الدرر البهية (٧٥أ، ٧٥ب).

ومثل الشنواني - في حديثه عن الجملة المعترضة - لقلة مجيء «إن» للشرط في غير الاستقبال بأن قال: قوله: نحو علي - وإن لم يحمل السلاح - شجاع إلى آخره، في المطول أن الجملة فيه مقترنة بواو الحال ونصبه، وكذا - يعني - قد تُستعمل «إن» في غير الاستقبال قياسا، إذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط، ولا يذكر - حينئذٍ - له جزاء نحو: «زيد - وإن كثر ماله- بخيل»، «وعمرو - إن أعطى جاها - لَئيم»، وفي غير ذلك قليل كما في قول أبي العلاء:

فيا وطني إن فاتني بك سابق   من الدهر فلينعم لساكنك البال

وقوله - أيضًا -:

وإن ذَهَلَتْ عما أجنّ صدورها   فقد أَلْهَبَتْ وجدًا نفوس رجال

لظهور أنَّ المعنى على المضي دون الاستقبال[1].

وقال الشنواني في أثناء حديثه عن ورود النصب بـ«ليت» للجزأين:

وقال الفرَّاء وبعض أصحابه: وقد تنصب ليت الجزأين؛ كقوله:

يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعَا[2]

(١) السابق (١٠٧أ). لم أجد للبيتين أثر في الديوان ولا غيره.

(٢) الرجز لرؤبة في شرح المفصل (١/ ١٠٤)، وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٦)، والكتاب (٢/ ١٤٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٠)، وتاج العروس (٥/ ٨٢) (ليت)، وبلا نسبة في الجني الداني (٤٩٢)، ولسان العرب (٢/ ٨٧) (ليت). وجواهر الأدب (٣٥٨)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٧)،

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله:

مرَّتْ بِنَا سحرًا طَـيْرٌ، فقلـتُ لهـا: طُوبَاكِ، يا ليتنِي إياكِ، طُوبـاكِ![1]

قال في المغني: والأول - عندنا - محمول عـلى حـذف الخـبر، وتقـديره: أقبلت، لا تكون - خلافًا للكسائي - لعدم تقدم «إن» و«لو» الشرطيين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب على الرفع[2].

ووضَحَ من الأمثلة السـابقة أن الشـنواني لم يعمـد إلى بيـت مـن شـعراء المولَّدين، ليستشهد به، وإنما هو توجيه أو تمثيل؛ كما سبق.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لابن المعتـز في ديوانـه (٢/ ٤٠٩)، ومغنـي اللبيـب (١/ ٢٨٥)، وتـاج العروس (٣/ ٢٨٣) (طيب)،وخزانة الأدب (١٠/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) الدرر البهية (٥٦أ).

المبحث الثاني

القياس

القياس لغة: التقدير، وفي «لسان العرب»: «قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا، واقتاسه وقيسَه: إذا قدره على مثاله». قال الشاعر:

فهُنَّ بِالأَيْدِي مُقَيِّسَاتُهُ　　مُقَدَّرَاتٌ ومُخَيَّطَاتُهْ[1]

ويقال: قِسْته وقُسْته قوسًا وقياسًا، ولا يقال: أقَسْتُه بالألف، والمقياس: ما قيس به، والقَيْس والقاس: القَدْر[2].

والقياس اصطلاحًا: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولًا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول؛ كان محمولًا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[3].

وقيل: تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وقيل: إنه علم بمقاييسَ مستنبطة من استقراء كلام العرب[4].

---

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (خيط) (٧/ ٢٩٨)، وتاج العروس (خيط) (١٩/ ٢٨٤).

(٢) ينظر: لسان العرب (قيس).

(٣) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب (٤٥، ٤٦).

(٤) ينظر: لمع الأدلة (٩٣).

ولا يمكن لأحد أن ينكر القياس؛ لأنه امتزج بالنحو منذ بدايته حتى صار أحد أعمدته التي شيد عليها، وفي ذلك يقول ابن الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس»[1]. ثم يقول بعد ذلك بقليل: «فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو».

تشدد البصريون في قبول الرواية، فكانوا لا يثبتون إلا ما سمعوه عن العرب الفصحاء الذين لم تشبهم شوائب التحضر وآفاته كما سبق بيانه؛ فبنوا قواعدهم على أكثر الأساليب شيوعًا وألفة، ثم التزموا هذه القواعد والأصول لا يتعدونها، ولا يسمحون لغيرهم أن يجاوزوها في شعر أو في نثر.

وحاول البصريون تأويل أكثر الشواهد التي خرجت من قواعدهم ولم تجد لها مكانًا في قوالبهم، فإن لم يستطيعوا تأويلًا أو تخريجًا حكموا على الاستعمال بالشذوذ.

هكذا كان تعاملهم مع النصوص؛ فمنعوا القياس على ما خالف المطرد والشائع من القواعد.

وقد لخص أبو عمرو بن العلاء مذهبهم بقوله: «أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[2].

لم يخالف الكوفيون في الأخذ عن القبائل الفصيحة التي كان البصريون

---

(١) ينظر: لمع الأدلة (٩٨).

(٢) ينظر: المزهر (١/ ١٤٦).

يأخذون عنها، وكانوا يرحلون للسماع عن هذه القبائل، ويُروَى عن الكسائي «أنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز، ورجع وقد أنفذ خمس عشرةَ قِنِّينةَ حِبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»(١).

ولكن لم يكتفِ الكوفيون بذلك، بل توسعوا فأخذوا عن أهل حواضر العراق الذين لم يأخذ البصريون عن كثير منهم لمخالطتهم الفرس. فحمل البصريون عليهم حملة شعواء وبخاصة على الكسائي رأسهم قائلين: «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلًا ويقيس عليه حتى أفسد النحو»(٢).

هكذا توسع الكوفيون في السماع والرواية عن العرب على أساس أنها كلها داخلة في لغات العرب، فيجوز القياس عندهم على أي لغة من لغاتهم، وبنوا قواعدهم على كل هذا المسموع مهما يكن مقداره من حيث الكثرة والقلة، ومن ذلك ما جرى في المناظرة الشهيرة بين الكسائي وسيبويه في المسألة المسماة بالزنبوية، فقد تمسك سيبويه بما سمعه عن العرب الفصحاء في مثل قولهم: قد كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو؛ هي فقال الكسائي: يجوز ذلك، ويجوز: فإذا هو إياها، فاستنكر سيبويه ذلك وأبى إلا الرفع، فاستشهد الكسائي بعشيرة الحطمة فشهدوا معه(٣).

---

(١) ينظر: إنباه الرواة (٢/ ٢٥٨).

(٢) ينظر: معجم الأدباء (٤/ ٩٥).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١٠٤).

وقد أدى هذا الاتساع في الرواية إلى الاتساع في القياس ووضع القواعد النحوية، فبينما اشترط البصريون في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون مطردة في كلام العرب الفصحاء؛ بحيث يمكن استنتاج قاعدة مطردة منها، نجد الكوفيين اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأقوال والأشعار الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، فأدخلوا قواعد فرعية على القواعد الكلية العامة والتي قد ينقض بعضها بعضًا.

والقياس (الشكلي) يتكون من أربعة عناصر تسمى أركان القياس، وهي: المقيس، والمقيس عليه، والجامع، والحكم.

وواضح من هذا التقسيم تأثر النحاة بالأصوليين في تقسيمهم للقياس الفقهي.

ولقد بدا أثر القياس واضحًا في حاشية الشنواني؛ إذ استعمله أصلًا من الأصول التي يبني عليها القواعد، ويرجح به بينها، والأمثلة على استخدام الشنواني للقياس تفوق الحصر، ويكتفي الباحث هنا بذكر هذه الأمثلة لاستخدام الشنواني للقياس في حاشيته؛ إذ ينص على ذلك.

فمن نماذج استدلاله بالقياس، قوله في باب النعت: «وأما البدل، فالأخفش، والرماني، والفارسي، وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول استدلالًا بالقياس والسماع:

أما السماع فنحو قوله تعالى: ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ [الزخرف:٣٣]، وغير ذلك من الآي والأشعار.

وأما القياس فلكونه مستقلًّا بنفسه، ومقصودًا بالذكر؛ ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا.

ويقول في باب نائب الفاعل عند قول الشيخ خالد: «قوله: «أكرمنا»:

إن قيل: كان ينبغي أن يأتي بحرف العطف في ذلك ويقول: «وأكرمنا»، وليس حذف العاطف من مثل هذا بمقيس حتى يرتكبه.

فالجواب: «نحو» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «وذلك نحو كذا»، فهي أخبار متعددة، كل منها خبر مستقل نحو: «زيد قائم وقاعد»، فيجوز العطف وتركه قياسًا».

وينبه الشنواني إلى ما يقاس عليه وما لا يصح القياس عليه، فيقول في باب أقسام المعرب من الأفعال: «قوله: فإنه تقدَّر فيه الضمة فقط، وتظهر الفتحة على الواو والياء: وأما خلاف ذلك فهو ضرورة، أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، فمن ظهور الضمة قول القائل:

إذا قُلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ[1] ....

ويشير إلى عدم موافقته لمنهج الكوفيين في القياس في جمع المؤنث السالم فيقول: «قوله: فشرطه أن يكون مذكره قد جُمع بواو ونون: احترز به عن «فَعْلَى

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢١٢).

فَعْلاَن»، كـ«سكرى»، فلا يقال: «سَكْرَيَات»، وعن «فَعْلاء أَفْعَل»، كـ«حمـراء»، فلا يقال: «حمراوات»، كما لا يجمع مذكرهما، وأجازه الفراء، وهو قيـاس قـول الكوفيين في جمع: «أحمر»، و«أسود» بالواو والنون».

ومنه أيضًا قوله في باب التوكيد: «وقالوا: «شابت مفارقه» ولـيس لـه إلا مَفْرق واحد، و«عظيم المناكـب، وغلـيظ الحواجـب، والوجنـات، والمرافـق، وعظيمـة الأوراك» فكـل هـذا مسـموع لا يقـاس عليـه، وقاسـه الكوفيـون، وابن مالك، إذا أمن اللبس، وهو ماضٍ على قاعدة الكوفيين من القيـاس عـلى الشاذ النادر».

المبحث الثالث

الإجماع

معنى الإجماع في اللغة:

جاء في لسان العرب: جمع الشيء عن تفرقة، قال في القاموس: والإجماع الاتفاق، وجعل الأمر جميعًا بعد تفرقه، والعزم على الأمر، أجمعت الأمر وعليه(1).

معنى الإجماع في الاصطلاح:

الإجماع إما مطلق أو مضاف. فالمطلق: هو ما يذكر فيه لفظ الإجماع دون إضافة على فريق معين، بأن يذكر مقطوعًا عن الإضافة.

والمضاف: أن يذكر مضافًا إلى الأُمة، أو العلماء أو نحو ذلك، مما يفيد عمومه وعدم اختصاصه بفريق دون فريق(2).

ويُقصد بالإجماع اللغوي أنواع ثلاثة، هي:

١- إجماع الرواة: ويكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد.

---

(١) ينظر: لسان العرب (جمع)، والقاموس المحيط (جمع). المستصفى للغزالي (١/ ١٧٣).
هداية العقول إلى غاية السول وحواشيه (١/ ٤٩٠).

(٢) ينظر: البرهان لإمام الحرمين (١/ ٦٧٠)،والبحر المحيط للزركشي (٤/ ٤٣٥)،والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ١٧٩)،والتمهيد للأسنوي (٤٥١)، نهاية السول (٣/ ٢٣٧)، ولمنخول للغزالي (٣٠٣)،والمستصفى له (١/ ١٧٣)،وحاشية البناني (٢/ ١٧٦)،والإبهاج لابن السبكي (٢/ ٣٤٩).

٢- إجماع العرب: وهو حجة إذا أمكن الوقوف عليه.

٣- إجماع النحاة. ويطلق عند النحاة ويُراد به إجماع نُحاة البلدين: البصرة، والكوفة.

ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا[1].

قال ابن جني: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه»[2].

ونقل السيوطي: «إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافًا لمن تردد فيه، وخرقُهُ ممنوع، ومن ثم رُدَّ»[3].

وقال -أيضًا-: «وإجماع العرب -أيضًا- حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويَبْلُغهم ويسكتون عليه»[4].

وقد ألمح الشنواني إلى الإجماع باعتباره أحد أصول النحو وفرق بينه وبين معناه في أصول الفقه، فهو يذكر في أول حاشية الدرر البهية في شرح أجزاء الكلام، عند قول الأزهري: «وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع... فلا

(١) ينظر: الخصائص لابن جني (١/ ١٨٩)، وفيض نشر الانشراح (٢/ ٦٩٩).

(٢) ينظر: الخصائص (١/ ١٨٩).

(٣) ينظر: فيض نشر الإنشراح (٢/ ٧١٠، ٧١١).

(٤) ينظر: السابق (٢/ ٧١٤).

يُعتد به...»: «والإجماع -هنا- بمعنى: الاتفاق، لا بالمعنى المصطلح، وهو: اتفاق أهل الحل والعقد من الأئمة في عصر على حكم من أحكام الدين، فإن المذكور ليس كذلك»[1].

فهو - رحمه الله- يفرق بين الإجماع اللغوي على قاعدة «ما»، والإجماع بالمعنى المصطلح؛ أي: في مصطلح أهل الأصول.

وقد احتج الشنواني بالإجماع في مواضع عديدة من حاشيته «الدرر البهية على شرح الأزهرية» منها:

١- قوله في باب النعت: «وقال الزمخشري في ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ [فاطر: ١٣]، يجوز كون اسم الله صفة للإشارة أو بيانًا، و﴿ رَبُّكُمْ ﴾ الخبر، فيجوز في الشيء الواحد البيان والصفة، فَتجَّوز كون العلم نعتًا، وإنما العلم يُنْعَت ولا يُنْعَت به، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفًا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه»[2].

٢- قوله في باب المفعول به: «قوله: ما ضمن معنى «في» أي: اسم ضُمِّن معنى «في» لكونه مذكور الواقع فيه من فعل أو شبهه، وأشار به إلى أنه لا يعتبر فيه صحة التصريح بها؛ إذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف كـ«عبد» كذا قيل، وخرج من التعريف نحو ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾

---

(١) الدرر البهية (١٢ب).

(٢) السابق (٦٦ب).

[النساء: ١٢٧] إذا قدر بـ«فى» فإنه ليس باسم زمان ولا مكان، ونحو ﴿ تَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ [النور: ٣٧] ونحو ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ونحو ﴿ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٣]؛ فإنها ليست بمعنى «في» فانتصاب الأولين على المفعول به وناصب «حيث يعلم» محذوفًا؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا(١).

(١) الدرر البهية (٨٤ب، ٨٥أ).

المبحث الرابع

التعليل عنايته به

تُعتبر العلة أو «الجامع» من أهم أركان القياس؛ إذ بها يُعَدَّى الحكم من الأصول إلى الفروع، وقد جُبِل الإنسان على تلمس سبب وعلة لكل ما يدور حوله من ظواهر أو أشياء؛ وانسحبت هذه الطبيعة الفطرية عند الإنسان على العلوم، ومنها: علم النحو، وقد عضَّد دخول العلة في علم النحو فكرة رسخت في أذهان النحويين، «وهذه الفكرة هي ما تتميز به العربية من مستوىً خاص، تفضُل به اللغات الإنسانية بأسرها، وما ينتج عن ذلك -ضرورةً- من بُعدها عن العبث واللغو، وبراءة ظواهرها من الاضطراب والخلط، واتسامها -في كل جوانبها ومستوياتها- بالحكمة، ومن ثَم فإن على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة، وألا يكتفي بالتقنين لهذه الظواهر فحسب»(١).

ومما يؤيد أن فكرة حكمة العرب في كلامها، ومعرفتها للأسباب الدافعة إليه - كانت راسخة في أذهان النحويين، ما حكاه الزجاجي عن الخليل بن أحمد، وفيه: أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - قد سئل عن العلل التي يُعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما علَّلته منه، فإن

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي (١٦٢).

أكن أصبتُ العلةَ فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له؛ فَمَثِلي في ذلك مثلُ رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق و بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة ذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علَّلته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول؛ فليأتِ بها»[1].

وقد قسم ابن السراج علل النحاة في أول كتابه «الأصول في النحو»، فقال: «واعتلالات النحويين على ضربين:

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب؛ كقولنا: كل فاعل مرفوع.

وضرب آخر يسمى علةَ العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا؟. وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ونبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفَّر الله - تعالى - من الحكمة بحفظها، وجعل فضلها غير مدفوع»[2].

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (٦٥، ٦٦).

(٢) ينظر: الأصول في النحو لسعيد الأفغاني (١/ ٣٥).

وقسمها الزجاجي وغيره إلى ثلاثة أقسام، وهي: علة تعليمية يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ كالتعرف على قياس اسم الفاعل في قولنا: أكل فهو آكل، وذهب فهو ذاهب. وعلة قياسية؛ كعلة نصب «إن» المبتدأ ورفعها الخبر. وعلة جدلية؛ ككل ما يعتل به في باب «إن» بعدُ[1].

وقد اهتم الشنواني بالعلة النحوية اهتمامًا كبيرًا، وكان لكثير من أقسامها في حاشيته ظهور لا يُنكر، ويضرب الباحث مثلًا لبعض ما ورد في حاشيته من أنواع العلة –حيث أورد أمثلة لمعظم أنواع العلل المعروفة– ومنها:

(١) علة التشبيه أو الشبه:

وردت علة التشبيه عند الشنواني في حديثه عن علامة الفعل؛ إذ يقول: «قوله: قد:

إن قيل: كان عليه أن يقيد بـ«الحرفية»؛ للاحتراز عن «قد» الاسمية، وهي مرادفة لـ«حسْب»، وتستعمل مبنية –وهو الغالب– لشبهها بـ«قد» الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها؛ يُقال: «قد زيد درهم» بالسكون، و«قدني» بالنون؛ حرصًا على بقاء السكون فيما يبنون... قاله السعد التفتازاني[2]»[3].

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (٦٤، ٦٥).

(٢) ينظر: المطول على التلخيص (٥٤).

(٣) الدرر البهية (١٦ب، ١٧أ).

ووردت كذلك في باب تقسيم الاسم إلى معرب ومبني إذ يقول: «وقيل: إنها - أي الأسماء قبل التركيب - مبنية، وإليه ذهب ابن الحاجب؛ لجعله عدم التركيب من أسباب البناء، وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة، واختاره ابن مالك.

ويقول في أقسام المبني: «للخفة علة لكون البناء على الفتح لا مطلق البناء، ولا لكون البناء على حركة، وعلة البناء شبهها بالحرف من حيث كونها متضمنة لمعنى حرف الشرط أو الاستفهام».

(٢) علة الاستغناء:

من نماذج ورود علة الاستغناء عند الشنواني قوله في باب جمع المؤنث السالم: «... واستثنى منه بعضهم - أيضًا -: شاة، وشفة، وأَمَة إذا جعلت علمًا، استغناء بتكسيرها على: شياه، وشفاه، وإماء».

وقوله في باب التوكيد: «فليس منه قوله - تعالى -: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨] في قراءة بعضهم خلافًا للفراء، والزمخشري، والكوفيين كما نقله عنهم بعضهم في زعمهم أن أصله: «إنا كنا» فحذف الضمير استغناء عنه بنيته...»(١).

وقوله في باب التوكيد: عند قول الشيخ خالد: «أفهم أنه لا تجوز تثنية أجمع ولا جمعاء، وهو كذلك؛ استغناء بـ«كلا وكلتا»، كما استغنى بتثنية سيّ عن تثنية سواء»(٢).

---

(١) الدرر البهية (٢٨أ).

(٢) السابق.

(٣) علة الفرق:

علل الشنواني في مواضع من حاشيته بالفرق؛ ومن هذا قوله في الممنوع من الصرف عن ألف التأنيث الممدودة: «وقيل: إن الأولى للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث «أفعل» ومؤنث «فعلان»[(١)].

(٤) علة عدم النظير:

ومنها: قوله في باب الحال ردًّا على مذهب ابن خروف في العامل في الحال المؤكدة للجملة: «وهو بعيد؛ لأن عمل المضمر، والعلم في نحو: «أنا زيد»، و«زيد أبوك»، مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم»[(٢)].

(٥) علة الحمل:

ومنه قوله فيما لا ينصرف: وأما رمان - علمًا - فإنه لا ينصرف عند الخليل وسيبويه لزيادتهما، حملًا على الأكثر[(٣)].

وقوله في المثنى: وأجاب الشيخ أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر، أَجْرَوا الحكم على الياء حكمًا واحدًا[(٤)].

وقوله في النائب عن الفاعل: قوله: ضم أوله: أي: حملا على الماضي[(٥)].

---

(١) الدرر البهية (٣٢أ).

(٢) السابق (٨٩أ).

(٣) السابق (٣٣أ).

(٤) السابق (٤١أ).

(٥) السابق (٥٠أ).

(٦) علة المشاكلة:

من أمثلتها عنده: قوله في المبني من الأفعال: والصحيح أن هذا السكون ليس ببناء، وأن الفعل مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المذكور، وإنما ضم مع الواو طلبًا للمشاكلة(١).

(٧) علة المجاورة:

وردت علة المجاورة في حاشية الشنواني، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن العلامات الفرعية، حيث قال - معترضًا على قول الشيخ خالد: فالواو تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين لا ثالث لهما، الأول: في جمع المذكر السالم؛ اسمًا كان أو صفة، نحو: جاء الزيدون والمسلمون. فـ«الزيدون»، و«المسلمون» فاعل-: «... وغُلِّب الفاعل لشرفه؛ لأنه متبوع، أو للمجاورة»(٢).

ويقول في النعت، عن المجاورة في قولهم: جحر ضب خرب: «ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض، ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك».

(٨) علة التغليب:

وقد وردت في النص السابق مع علة المجاورة؛ حيث يقول: «قوله:

---

(١) الدرر البهية (٢٤ب).

(٢) السابق (٢٩أ).

فـ«الزيدون والمسلمون» فاعل:

لا يخفى أن الفاعل إنما هـو: «الزيـدون»، وأمـا «المسـلمون» فنعـت. فـإطلاق الفاعل عليه للتغليب، وغُلب الفاعل لشرفه؛ لأنه متبوع، أو للمجاورة»[1].

(٩) علة الاختصار:

من أمثلة علة الاختصار - أو الإيجاز - في الحاشية: قـول الشـنواني عـن أغراض حذف الفاعل في باب نائـب الفاعـل: «ومنـه الإيجـاز كقولـه تعـالى: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجـر: ٩٤]، ولا يكـون إلا حيـث يعلـم الفاعـل؛ لاشتراط العلم بالمحذوف في باب الإيجـاز مطلقًـا، بطريـق مـا مـن العقـل أو العادة أو الاقتران أو غيرها»[2].

(١٠) علة التخفيف:

من مواضع اعتماد الشنواني على علة التخفيـف: قولـه عـن قـول الشـيخ خالد في المقدمة: «وبعد»، وأصلها: أما بعد؛ بدليل لزوم الفـاء في خبرهـا غالبًـا؛ فـإن لزومها لتضمُّن «أما» معنى الشرط، ثم حذفت «أما» تخفيفًا...»[3].

ويقول عن «لكنَّ»: «وقال الفـراء: أصـلها «لكـن أن» فطرحـت الهمـزة للتخفيف ونون «لكن» للساكنين»[4].

---

(١) الدرر البهية (٢٩أ).

(٢) السابق (٤٩ب).

(٣) السابق (٧ب).

(٤) السابق (٥٦ب).

(١١) علة الأصل:

المقصود بعلة الأصل: التعليل بالبقاء عليه[١]، ومن نماذجها: قوله في الممنوع من الصرف عن الممنوع للوصفية مع وزن الفعل، في القسم الثالث من أنواع الوصف - بعد الصفة الأصلية الباقية، والصفة العارضة -: «وصفة أصلية لكن عرض لها غلبة اسمية نحو: «أدهم» و«أبطح»، و«أبرق»، و«أجرع»، و«أسود»، و«أرقم» للحية، أو لحية فيها نقط كالرقم، فهذه كلها لا تنصرف؛ نظرًا إلى أصلها»[٢].

(١٢) علة المناسبة:

علل الشنواني كذلك بالمناسبة، ومنه قوله في أنواع البناء عن عدم دخول الضم والكسر في بناء الأفعال: «... ظاهر على القول بأن الضمة في نحو: «ضربوا» عارضة لمناسبة الواو، لا ضمة بناء»[٣].

وقوله في جمع المذكر السالم: «ثم جعلوا جر المثنى والجمع بالياء لمناسبة الكسرة...»[٤].

(١٣) خوف اللبس:

ومنها قوله في الممنوع من الصرف - عند قول الشيخ خالد عن «عمر»: فإنه معدول عن «عامر»؛ خوف الالتباس بالصفة -: «... يعني: أنه عدل عن «عامر» علمًا إلى «عمر» خوف التباس «عامر» علمًا بـ«عامر»، وصفًا»[٥].

---

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح (٢/ ٨٧٥).

(٢) السابق (٣٧أ).

(٣) السابق (٢٥ب، ٢٦أ).

(٤) السابق (٤٢ب).

(٥) السابق (٣٥أ).

استصحاب الحال

اختلف العلماء في كون الاستصحاب يُعَدُ دليلاً فنجد أن ابن جني لم يَعُدَّ الاستصحاب من الأدلة النحوية، بينما عده ابن الأنباري ولم يعد الإجماع، وجمع بينهما السيوطي، وقبل بيان موقف الشنواني من الاستصحاب واعتباره له أصلًا من أصول النحو، يقوم الباحث ببيان مفهوم الاستصحاب.

وقد عرفه ابن جني ترجمةً لباب من أبواب الخصائص وإن لم يذكر قبله المُعَرَّف، فقال عنه: إنه «إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل، ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول»(١).

وعرفه ابن الأنباري بقوله: «وأما استصحاب الحال، فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»(٢).

وعرفه الدكتور تمام حسان بأنه: «البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قِبَلِ النحاة، سواء أكانت هذه الصورة صورة حرف، أو صورة كلمة، أو صورة جملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى أصل وضع»(٣).

وعرفه الأستاذ سعيد الأفغاني بأنه: «اعتبار الواقع إذا لم يقم دليل يناهضه؛ إذ الأصل، فيما لم يرد فيه مانع ولا موجب أن يكون مباحًا»(٤).

---

(١) الخصائص (٢/ ٤٥٩).

(٢) الإغراب (٤٦).

(٣) الأصول (٦٩).

(٤) في أصول النحو (١٠٣).

وبتتبع منهج الشنواني في حاشيته، تبين أنه استعان بالاستصحاب وجعله أصلًا من الأصول المعتبرة، ومن أمثلة اعتباره للاستصحاب قوله عن ظهور الفتحة في الاسم المنقوص، واستثناء المركب المزجي الذي أولُ جزأيه منقوص: «قوله: وتظهر فيه الفتحة:

يعني: إذا كان منصوبًا، لما سبق. يُستثنى منه: ما أُعرب من مركبٍ إعرابَ متضايفين، وآخِرُ أولهما ياءٌ نحو: رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا، فإنه تقدر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف؛ استصحابًا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف»[1]. حيث صرح بالاستصحاب وبنى اتدلاله عليه.

ويقول عن معنى «الأصل»: «قوله: لأنه الأصل في البناء:

ويجوز أن يكون الأصل فيه بمعنى الراجح، والمُستصْحَبَ؛ يقال: تعارض الأصل والظاهر والدليل، ومنه قولهم: الأصل في هذه المسألة قول الشاعر»[2].

(١) الدرر البهية (٢٢ ب).

(٢) السابق (٢٣ ب).

الفصل الرابع

الشنواني بين التأثر والتأثير

أ- التأثر

للحديث عن تأثر الشنواني بغيره من النحاة، ينبغي التعرُّض لأمرين:

أحدهما: مصادر الشنواني في حاشيته.

ثانيهما: أقوال العلماء السابقين وآراؤهم من خلال الشرح.

ويعرض الباحث لهذين الأمرين كما يلي:

أولًا: مصادر الشنواني في كتابه

إن البحث عن مصادر الشنواني في استقاء مادته ينبئ عن سعة اطلاعه وعمق تفكيره؛ فلقد تعددت مصادره في كتابه وتنوعت بين نحوية وصرفية، وتفسيرية ولغوية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

مصادر الشنواني من كتب النحو والصرف:

١ – الكتاب لسيبويه:

نقل الشنواني(١) من كتاب سيبويه في العديد من المواضع من حاشيته، منها: قوله في بناء الحروف. قوله: « الحروف كلها مبنية » لا يُعترض عليه بما ورد في الكتاب(٢) .

(١) الدرر البهية (ل/ ٢٥ب).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٦٢).

لأن « لو » قد جُردت عن معنى الحرفية، وجذبت إلى حيز الاسمية، وأُريدَ بها لفظُها لا معناها » .

٢- شرح كتاب سيبويه للسيرافي:

نقل الشنواني[١] في حاشيته من شرح الكتاب للسيرافي.

ومن المواضع التي نقلها عن شرح أبي سعيد السيرافي للكتاب: قوله في عطف النسق، مبحث « أم » : « وقال السيرافي في شرح الكتاب: إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت « أم » بعدها؛ كقولك: « سواء عليَّ أقمت أم قعدت » ، وإذا كان بعد « سواء » فِعلان بغير استفهام، كان عطف أحدهما على الآخر بـ« أو » كقولك: « سواء عليَّ قمتَ أو قعدتَ » انتهى كلامه » .

٢- الفرخ لأبي عمرو الجرمي:

نقل الشنواني[٢] عن كتاب الجرمي المسمى بـ« الفرخ » في باب الاستثناء حيث يقول: قوله: « ما لم يحكم بزيادة « ما » ؛ فإنه يجوز الجر على تقدير الحرفية » - إشارة إلى ما حكاه الجرمي في « الفرخ » : أن بعض العرب يقولون: ما خلا زيدٍ، وما عدا عمروٍ؛ على زيادة « ما » .

٣- الحجة في علل القراءات، والتذكرة، والإغفال، للفارسي:

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٧٧أ)

(٢) السابق (ل/ ٩٣ب).

فقد صرح بذكر الحجة في موضع واحد، وهو في باب البدل:

فقال[1] عقب قول الشارح: قوله: « المشتمل هل هو الأول على الثاني، أو الثاني على الأول » ، قال الفارسي في الحجة: المشتمل هو الثاني، قال بدليل: سرق زيد ثوبه.

كما نقل عن التذكرة في موضع واحد، وهو: في باب النعت:

فقال[2]: العائد الذي هو الضمير وخلفه، أي: الاسم الظاهر: قال أبو علي الفارسي في التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا.

كما نقل[3] عن الإغفال لأبي علي في موضع واحد.

٤- الأنموذج، والمفصل للزمخشري، وشرحه لابن الحاجب:

نقل الشنواني[4] عن الأنموذج وقد صرح بذكره مرة واحدة، في الكلام عن « لن » في باب إعراب الفعل، قال: قال في الأنموذج نقلًا عن جماعة: إنها تقتضي تأييده.

كما صرح[5] بذكر المفصل في موضع واحد، وهو في نصب الفعل المضارع بـ« لن » قال: وذكر الزمخشري في المفصل والكشاف عند قوله تعالى:

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٨١ب).

(٢) السابق (ل/ ٦٢أ).

(٣) السابق (ل/ ٨٦أ).

(٤) السابق (ل/ ٩٧ب).

(٥) السابق (ل/ ٩٧ب).

﴿ وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾ أنها تفيد تأكيده.

كما نقل عن شرح ابن الحاجب المسمى بـ« الإيضاح في شرح المفصل » ، في موضعين هما:

أ- في باب الفعل المضارع المنصوب(١).

معللًا لشرطية عمل « إذن » من التصدير والاستقبال حيث قال: قال ابن الحاجب في شرح المفصل: « وإنما لم تعمل معتمدًا ما بعد ما على ما قبلها لأنه أي: لأن الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها، ومجيئها في مثل لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأول فيبقى كما كان عليه قبل مجيئها إيذانًا ببقاء المعنى، وكراهة أن يتوهم تغير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك: زيد لن أكرمه وشبهه، فإنه ليس كذلك.

ب- وقال(٢): وقال ابن الحاجب في شرح المفصل: وإنما لم تعمل « إلا » في المستقبل إجراءً لها مجرى النواصب كلها.

٥- الأمالي النحوية، وشرح الكافية لابن الحاجب:

صرح بذكر الأمالي النحوية في مواضع منها:

في « علامة الاسم » عند القول في « ألف ابن » :

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٩٨ب).

(٢) السابق (ل/ ٩٨ب).

قال[1]: وفي آمالي ابن الحاجب: وقياسه أن يكتب بالألف؛ لأن قياس الكتابة أن تكتب كل كلمة بالحروف، التي ينطق بها عند الابتداء والوقف، والدال على ذلك كتابتهم في «الله» بإثبات الياء في «في» وإثبات الألف من «الله» ولذلك إذا كتبت «قه زيد»، كتبت «قافًا»، و«هاء» لأنك لو وقفت قلت: «قه» فدل ذلك على أن قياس «ابن» أن يكتب بالألف مطلقًا، لأنك لو ابتدأت به، قلت: ابن، وإنما حذفت الألف اختصارًا لكثرتها؛ ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الأول، فالعلة التي حذفت التنوين لأجلها هي العلة التي حذف الكتاب الألف لأجلها.

كما نقل[2] عن شرح الكافية وصرح بذكرها مرة واحدة في باب: حكم الظروف والمجرورات.

قال عقب قول الشارح: قوله: «ثم تارة» أي: مرة وطورًا فهي ألفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح كافيته: أنَّ انتصاب «مرة» في مثل قولنا: «ضربته مرةً»، يجوز أن يكون على الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق.

٦- مؤلفات ابن عصفور:

أ- المقرب.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٥أ).

(٢) السابق (ل/ ١١٤ب).

ب- شرح الجمل الصغير.

صرح الشنواني[1] بذكر المقرب في موضع واحد، في باب المنصوبات؛ حيث قال: «.... وبدأ من المفاعيل بالمفعول به، كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحب المقرب».

كما صرح[2] بذكر شرح الجمل الصغير مرة واحدة في باب المستثنى:

قال عقب قول الشارح قوله: «وسوى بلغاتها»، وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: لم يشرب منها معنى الاستثناء إلا «سوى» المكسورة السين، فإن استثنى بما عداها فبالقياس.

٧- مؤلفات ابن مالك:

أ- الخلاصة «الألفية».

ب- التسهيل «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد».

ج- شرح التسهيل.

د- شرح الكافية الشافية.

صرح الشنواني[3] بذكرها مرة واحدة في باب: عطف النسق، عند عدد حروف عطف النسق، قال: ... وعدها في الخلاصة تسعة.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٠أ).

(٢) السابق (ل/ ٩١أ).

(٣) السابق (ل/ ٧٣ب).

كما صرح[1] بذكر التسهيل في اثني عشر موضعًا تقريبًا، منها:

في باب الكلام- عند تعريف الكلام؛ حيث قال: ... وما جرى عليه المصنف، من اشتراط القصد هو مذهب الجمهور ومنهم سيبويه وابن مالك في التسهيل.

كما صرح[2] بذكر شرح التسهيل في ثلاثة مواضع تقريبًا، منها:

في أنواع الأعراب: حيث قال عقب قول الشارح: قوله: برفع تشرب على الاستئناف، أي: فيكون قد نهى عن الأول وأباح الثاني، أي: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن، كذا في شرح التسهيل لابن مالك.

كما صرح[3] بذكره في موضعين، منهما:

في باب المفعول فيه: حيث قال: وأما المقادير فظاهر كلام الفارسي أنها داخلة تحت المبهم، فقال الشلوبين: ليس داخلة تحته، وصحح بعضهم أنها شبيهة بالمبهم لا مبهم، وأما ما صِيغ من الفعل واتحدت مادته ومادة عامله، فالظاهر كما قال المرادي من أنه من المختص لا من المبهم، كما نص عليه بعضهم، وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية حيث قال فيه: وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفًا صناعيًّا إلا ما كان مبهمًا أو مشتقًّا من اسم الحدث فجعله قسيمه.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١١أ).

(٢) السابق (ل/ ٢٦ب).

(٣) السابق (ل/ ٨٥ب).

٨- شرح كافية ابن الحاجب للرضي:

أكثر الشنواني من النقل عن كافية ابن الحاجب وشرْحِها للإمام الرضي وقد يصرح بذكرها تارة بـ: «قال الرضي»، وتارة أخرى بـ: «نص الرضي» مما يجعلنا نقول: إن هذا الشرح من المصادر الأساسية التي اعتمدها «المحشِّي» في تكوين بنيان هذا الشرح، والتي استقى منها مادته.

هذا ومع كثرة النقل عن الرضي، لم يصرح بذكر اسم كتابه «شرح الكافية» إلا في موضع واحد، في باب: الجملة وأقسامها:

حيث قال[(١)]: ... وفي شرح الحاجبية للرضي: الفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي؛ سواء كانت مقصودة لذاته أم لا، فكل كلام جملة ولا تعكس كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس.

٩- مؤلفات أبي حيان الأندلس:

أ- التذكرة.

ب- شرح التسهيل المسمى بـ (التذييل والتكميل).

ج- غاية الإحسان.

(١) الدرر البهية (ل/ ١٠٦أ).

وصرح الشنواني[1] بذكر التذكرة مرة واحدة.

كما صرح[2] بذكر شرح التسهيل المسمى بالتذييل والتكميل مرة واحدة أيضًا، كما نقل[3] عن غاية الإحسان له مرة واحدة أيضًا.

١٠- مؤلفات ابن هشام الأنصاري:

أ- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

ب- شرح شذور الذهب.

ج- شرح اللمحة البدرية.

د- مغني اللبيب.

هـ- حواشي التسهيل.

- نقل الشنواني[4] عن أوضح المسالك وقد صرح بذكره مرة واحدة.

- كما نقل[5] عن الشذور وصرح بذكره في خمسة مواضع منها: في المعرب والمبني، عند اختلافهم في «امرئ وابنم»؛ حيث قال عقل قول الشارح، قوله: «فقال البصريون حركة ما قبل الآخر اتباع حركة الآخر قال ابن هشام في شرح الشذور: وقول البصريين هو الصواب.

(١) الدرر البهية (ل/ ٨١ب).

(٢) السابق (ل/ ٢٢أ).

(٣) السابق (ل/ ٢٦أ).

(٤) السابق (ل/ ٩٣أ).

(٥) السابق (ل/ ٢١ب).

- كما نقل[1] عن شرح اللمحة البدرية وصرح بذكره في موضعين.

كما أكثر النقل عن ابن هشام في مغنيه؛ فقد صرح بذكره في خمسة وأربعين موضعًا مما يجعلنا نقول إن هذا الكتاب «المغني لابن هشام» من المصادر الأصلية التي اعتمدها الشنواني في تكوين بنيان كتابه، والتي استقى مادته منه، وهاك أمثلة من التحقيق.

قال: قال[2] في المغني: وتقع «أيْ» تفسيرًا للجمل، أيضًا: كقوله:

وترمينني بالطرف أي: أنت   وتقلينني لكن إياك لا أقلي

وإذا وقعت بعد «تقول» وقبل فعل مسند لضمير حكى الضمير: نحو: تقول استكتمته الحديث؛ أي: سألته كتمانه، يقال: ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ«إذا» مكان «أي» فتحت التاء، فقلت: إذا سألته: لأن «إذا» ظرف لـ«تقول» وقد نظر ذلك بعضهم فقال:

إذا كنيت بأيْ فعلًا تفسره   فضم تاءك فيه ضم معترف

وإن تكن بإذا يومًا تفسره   ففتحة التاء أمر غير مختلف

- كما نقل[3] عن حواشي التسهيل وصرح بذكره في موضع واحد.

---

(١) السابق (ل/ ٩١أ).

(٢) السابق (ل/ ١٠أ).

(٣) السابق (ل/ ٨٧أ).

مصادر الشنواني من كتب اللغة والمعاجم:

استمد الشنواني مادته اللغويَّة في كتابه «حاشية على شرح الأزهرية» من مصادر كثيرة ومتنوعة وأبرزها ما يلي:

١- تهذيب اللغة للأزهري:

ونقل[1] عنه الشنواني في موضع واحد عند حديثه عن الهجائية، قال: وفي تهذيب الأزهري، عن الليث تقول: تهجأت وتهجيت بهمزة وتبديل.

٢- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري:

ونقل عنه الشنواني في مواضع عديدة منها:

قال[2]: قال في الصحاح: «إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهم «صنو» والاثنتان «صنوان» والجمع «صنوان» برفع النون، بخلاف «زيدون» فإن الواو عوض عن الضمة، والنون عوض عن التنوين.

٣- أساس البلاغة للزمخشري:

وصرح بذكره في موضعين:

عند تعريفه لمعنى اللفظ، قال[3]: والمناسب المعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء، لا اللفظ؛ لأن اللفظ بدون الباء حينئذ صفة للمُتكلم دون

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١١ب).

(٢) السابق (ل/ ٢٧ب).

(٣) السابق (ل/ ١٠أ).

الكلمة، بخلاف اللفـظ بمعنـى الطـرح والرمـي، أي: مـن الفـم كـما قـالوه، بعضهم قال: لا الرمي مطلقًا، كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق؛ لأنـه مجـاز صرح به في الأساس.

٤- القاموس المحيط للفيروزبادي:

وأفاد النقل منه في خمسة مواضع، منها:

عند تعريف اللفظ، قال[١]: قال صـاحب القـاموس: أصـل «أشـاويّ»: أشاييي -بثلاث ياءات- قال: وقال الجوهري: أصله أشائي بالهمز غلط؛ لأنه لا يصح همز الياء الأولى لأنها أصـلًا غـير زيـادة، كـما تقـول في جمـع أبيـات: أباييت، فلا تهمز الياء التي بعد الألف.

٥- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده:

ونقل عنه الشـنواني[٢] عنـد حديثـه عـن الهجائيـة، قـال: وفي المحكـم: هجوت الحرف وتهجيته.

٦- تهذيب الأسماء واللغات للنووي:

ونقل عنه الشنواني في ثلاثة مواضع.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٣أ).

(٢) السابق (ل/ ١١ب).

ثانياً : تأثر الشنواني بالسابقين من النحاة:

الناظر في حاشية الشيخ الشنواني يدرك من أول وهلة عمق وغزارة علم هذا الرجل ومكانته السامية ومدى اطلاعه على آراء من سبقه فقد نقل عن كثير من النحاة في مواضع مختلفة سواء منهم البصري، أو الكوفي، أو البغدادي، أو الأندلسي على اختلاف تنوعهم ومشاربهم فمن أبرز هؤلاء النحاة:

أ- نحاة البصرة:

نقل الإمام الشنواني في مواضع عديدة من حاشيته عن نحاة البصرة ومن أبرزهم:

١ - عيسى بن عمر الثقفي.

ونقل عنه في ثلاثة مواضع منها:

في الممنوع من الصرف؛ حيث قال[1]: «... ولهذا أجمعوا على صرف «كعسب» اسم رجل، مع أنه منقول من «كعسب» بمعنى أسرع، ومنعه من الصرف عيسى بن عمر؛ مُستدلًّا بقول الحجاج بن يوسف المشهور لَمَّا وَلِيَ العراق .

ولا حجة فيه؛ لاحتمال كونه صفة لموصوف محذوف.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٣٥أ).

٢- أبو عمرو بن العلاء.

ونقل[١] عنه في ثلاثة مواضع منها، في القراءات ومنها دعمًا لمعنى نحوي.

٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي:

ونقل منه في ستة مواضع، ومنها:

في الكلام في أشياء، قال[٢]: ... اعلم أن في «أشياء» مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه المحققون ومنهم الخليل وسيبويه، وهو أن أصلها «شيَّاء» على وزن «فعلاء» كحمراء، كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف؛ فقلبوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع ألفا، فقالوا: «أشيَّاء» بوزن لفعلاء، فهو غير منصرف لألف التأنيث، وإن كان اسم جمع لا جمعًا لشيء.

٤- يونس بن حبيب الضبي.

ونقل عنه في موضعين:

في حروف عطف النسق: قال[٣] عقب قول الشارح: قوله: «وحروف العطف على الأصح تسعة»، عدها في التسهيل ثمانية، ثم قال: وليس منها «لكن» وفاقًا ليونس، ولا «إمَّا» وفاقًا له.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٤٤أ).

(٢) السابق (ل/ ١٢ب).

(٣) السابق (ل/ ٧٣ب).

٥- سيبويه:

احتف الشنواني بإمام النحاة وأكثر من النقل عنه حيث نقل عنه في ستة وخمسين موضعًا تقريبًا، ومنها:

أ- قال سيبويه[١]: العبد في الأصل صفة، ثم استعمل استعمال الأسماء.

ب- في حديثه عن الكلام - عند تعريف الكلام- قال[٢]: ... وما جرى عليه المصنف من اشتراط القصد هو مذهب الجمهور، ومنهم سيبويه.

٦- قُطْرب :

نقل منه في ستة مواضع، ومنها:

في المثنى - عند حديثه عن إعراب المثنى؛ حيث قال[٣]: ... ما ذكره من أنَّ المثنى يرفع بالألف وينصب ويُجر بالياء هو المشهور، وكذا ذكره في الجمع، وهو مذهب الجمهور من المتأخرين، ونسبه الشيخ أبو حيان للكوفيين، وقطرب في الأسماء الستة.

٧- الأخفش الأوسط «سعيد بن مسعدة»:

نقل منه في ثمانية وعشرين موضعًا، و منها:

في «منذ ومذ»، عند الحديث عن الاسم الواقع بعدها.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٥أ).

(٢) السابق (ل/ ١١أ).

(٣) السابق (ل/ ٤٠ب).

قال[1]: إنه يليها اسم مفرد مرفوع نحو «ما رأيته منذ يوم الجمعة أو منذ يومان»، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أنهما ظرفان في موضع الخبر، والمرفوع في موضع المبتدأ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وإليه ذهب الأخفش في الممنوع من الصرف.

٨- أبو عمر الجرمي:

نقل منه في خمسة مواضع، ومنها:

في الممنوع من الصرف، قال[2] -عقب قول الشارح-: قوله: «أو النقل من المذكر إلى المؤنث كزيد لامرأة»؛ وذلك لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ، فتحتم المنع كما قال سيبويه، وقال عيسى بن عمر، والجرمي: يجوز فيه الوجهان.

٩- أبو عثمان المازني:

نقل منه في خمسة مواضع، ومنها:

في عطف النسق، قال[3]: الإبل: اسم جمع، والشاء بهمزة بعد الألف، هي الشياة الكثيرة، وليس جمع شاة في اللفظ، ولكنه جمع لا واحد له من لفظه، قاله أبو عثمان.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٢٥أ).

(٢) السابق (ل/ ٣٤أ).

(٣) السابق (ل/ ٧٧ب).

١٠- أبو العباس المبِّرد:

نقل منه في خمسة عشر موضعًا، ومنها:

في التنوين عند الحديث عن تنوين «جوار».

قال(١): وقال المبرد: التنوين فيه عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الإعلال، وأصله «جواري» بالتنوين ثم «جواري» بحذف الحركة، ثم «جوارٍ» بتعويض التنوين من الحركة ليخفف الثقيل بحذف الياء للساكنين.

ومن المسائل النحوية التي وافق فيها البصريين:

١- أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه ينصبُّ عليهما انصبابة واحدة، وهو مذهب كثير من البصريين.

٢- أن التسمية الاصطلاحيّة للتابع المقصود بالحكم بلا واسطة هي: البدل، وهو اصطلاح البصريين، بخلاف الكوفيين الذين نوعوا في الاصطلاح عليه.

٣- أن نسبةَ رفع المبتدأ لأفعال «كان» وأخواتها تشبيه بالفاعل، والنصب بها للخبر تشبيه بالمفعول، وهو مذهب جمهور البصريين.

٤- أن المبني للفاعل أصل للمبني للمفعول، وليس المبني للمفعول أصلًا برأسه.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٦ب).

٥- أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، ويرى الكوفيون أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان.

٦- المصدر أصل المشتقات، بينما يرى الكوفيون أن أصلها الفعل.

٧- أن «أفعل» في صيغة «أَفْعِلْ به» في التعجب فعل ماض أتى على صورة الأمر، وهو عند الكوفيين فعل أمر حقيقي.

٨- أن ثلاث ومَثْلَث وأخواتها غير منصرفة للوصفية والعدل، وقال الكوفيون: إنها غير مصروفة؛ للتعريف والعدل كـ«عمر».

٩- أن «كان» وأخواتها تعمل الرفع في اسمها، وقال الكوفيون: لا عمل لها إلا في الخبر؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه.

١٠- لا يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بـ«إما» وأجازه الفراء.

١١- لا يجيء التمييز معرفة خلافًا للكوفيين.

١٢- أن الجر بعد واو «رب» إنما هو بـ«رب» مقدرة، وذهب الكوفيون إلى أن الجار هو الواو.

ثانيًا: ما نقله من نحاة المدرسة الكوفية:

والناظر في حاشية الشيخ الشنواني يجد أن الشيخ كان كثير النقل عن المذهب الكوفي، فقد نقل عن أقطابه في كثير من المواضع التي تراها في أثناء المطالعة لهذه الحاشية فمن أبرز من نقل عنهم:

١- الكسائي :

ونقل منه في تسعة مواضع، منها:

في الكلام عن «أشياء»، قال[1]: وقال الكسائي: وزنها «أفعال» لأن «فعلًا» يجمع على «أفعال»، كـ «شيخ» و«أشياخ»، و«قول» و«أقوال».

٢- الفرَّاء :

ونقل منه في سبعة عشر موضعًا، منها:

في الكلام عن أشياء، قال[2]: وقال الفراء: أصلها «أشيَّاء» على وزن «أفعلاء».

ومن المسائل النحوية التي وافق فيها الكوفيين:

١- تأتي «من» لابتداء الغاية زمانًا ومكانًا، وذهب البصريون إلى أنها لابتداء الغاية في المكان فقط.

٢- «من» و«ما» الموصولتان لا يوصفان وأجاز البصري وصفهما.

٣- يجوز العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض، وقال البصريون لا يجوز ذلك إلا بإعادة الجارِّ.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٢ب).

(٢) السابق (ل/ ١٣أ).

٤ – إذا أضيف ظرف الزمان المبهم إلى فعـل معـرب أو جملـة اسـمية؛ جـاز في الظرف الإعراب والبناء، وقال البصريون: يجب الإعراب.

ثالثًا: ما نقله من نحاة المدرسة البغدادية:

لم يقتصر الشنواني –رحمه الله– على مدرستي البصـرة والكوفـة بـل كـان كثير النقل عن المدرسة البغدادية ومن أبرز من نقل عنهم:

١ – أبو إسحاق الزجاج:

نقل منه في خمسة عشر موضعًا منها:

في التنوين: عند الحديث عن تنوين «جواري». قال(١): قال الزجاج: إن تنـوين نحو «جوار» تنوين صرف؛ لأن الإعلال مقدم على منع الصرف.

٢ – ابن السراج:

نقل منه في تسعة مواضع، منها:

في إعراب الأفعال المعتلة: قال(٢): والقول بأن علامة الجزم فيهـا حـذف حرف العلة، إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه، بأن هذه الأفعـال لا يقدر فيهـا الإعـراب بالضـمة في حالـة الرفـع، والفتحـة في الألـف في حالـة النصب.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ١٦ب).

(٢) السابق (ل/ ٣٨أ).

٣- أبو القاسم الزجاجي:

نقل منه في ثلاثة مواضع.

٤- أبو سعيد السيرافي:

نقل منه في ثمانية مواضع، منها:

في إعراب الأسماء الستة: قال[١]: وقال الزجاج والسيرافي: المعنى: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبلها حرف العلة، ومنع من ظهورها، كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

٥- أبو علي الفارسي:

نقل منه في سبعة عشر موضعًا، منها:

في الأسماء الستة، عند الحديث عن إعرابها: قال[٢]: وقيل: إنها معربة ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسي، قال: لأنه لا جائزًا أن يكون حرف الإعراب النون، لسقوطها للعامل، وهي حرف صحيح ولا الضمير، لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة ولا مقابله من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر؛ من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبقَ إلا أن تكون معربة ولا حرف إعراب فيها.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٤٣ب).

(٢) السابق (ل/ ٤٣أ).

٦- أبو الفتح عثمان بن جني:

نقل منه في ثمانية مواضع، منها:

في الممنوع من الصرف، عند الحديث عن العلمية والعجمة.

قال[١]: ومنها ما نص عليه ابن جني، إن كل رباعي الأصول أو خماسيها متى خلا من بعض حروف الذلاقة الستة، وهو أعجمي، وهي: الراء، والنون، والفاء، واللام، والباء والميم، ويجمعها قولك: «من لب فر» وهذا علامة فلا يرد مثل: يوسف من حيث إنه أعجمي، مع أنه لم يخل عما ذكره؛ لأن العلامة لا يشترط انعكاسها.

قال[٢] - عند قول الشاعر -:

إذا العجوز غضبت فطلق   ولا ترضَّاها ولا تملَّق

وقال ابن جني: وقد روي على الوجه الأعرف: «ولا ترضَّها».

٧- ابن كيسان:

نقل منه في أربعة مواضع، منها:

في ترتيب المعارف. قال[٣]: وعند ابن كيسان: الأول المضمر، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم ذو اللام، ثم الموصول.

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٣٥ب).

(٢) السابق (ل/ ٣٨ب).

(٣) السابق (ل/ ٦٧ب).

٨- أبو الحسن الرماني:

نقل منه في خمسة مواضع منها:

في عامل البدل. قال[(١)]: وأما البدل فالأخفش والرماني على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول؛ استدلالًا بالقياس والسماع.

كما نقل عن أبي البقاء العكبري، والزمخشري الذي أكثر النقل منه؛ إذ بلغ تعداد ما نقله منه نحو ثلاثين موضعًا تقريبًا، وأغلبها بصدد ما يدور حول الآيات القرآنية التي هي مناط الاستشهاد من تفسير لمعنى أو بيان لحكم نحوي، إلا في القليل النادر، وغالب هذه النقول ذكرها «المُحَشِّي» إما دعمًا لرأي ذكره أو توضيح معنى، وإليك ما يوضح ذلك.

ففي تعريفه للحن في الكلام قال[(٢)]: وقال صاحب الكشاف: اللحن أن تلحن بكلامك؛ أي: تميله إلى نحو من الأنحاء؛ ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية.

وقيل للمخطئ: لاحن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب.

ما نقله من نحاة المدرسة الأندلسية:

أكثر النقل عن أصحاب هذه المدرسة ومن أبرز من نقل عنهم:

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٦٨أ).

(٢) السابق (ل/ ٧أ).

١ – أبو القاسم السهيلي، نقل منه في سبعة مواضع.

٢– أبو الحسن بن خروف، نقل منه في أربعة مواضع.

٣– أبو موسى الجزولي، نقل منه في ثلاثة مواضع.

٤– أبو الحسن بن أبي الربيع، نقل منه في أربعة مواضع.

٥– أبو الحسن بن عصفور، نقل منه في اثني عشر موضعًا.

٦– ابن مالك، وقد أكثر النقل منه وعول على رأيه كثيرًا، فنقل منه ما يربو على أربعة وخمسين موضعًا.

٧– الرضِّي الأسترباذي: أولى الشنواني اهتماماً بالغاً في النقل عنه والتأثر به، مما جعل آرائه تُعد من المصادر الأساسية التي قام بها صرح هذا الكتاب، فقد نقل منه ما يربوا على أربعة وستين موضعًا.

٨– أبو حيان : وقد احتفى بآرائه ونقل منه في ثلاثة وعشرين موضعًا.

المدرسة المصرية:

يعد الشنواني في آرائه النحوية أقرب مايكون إلى هذه المدرسة، كيف لايكون ذلك وهو ربيب هذه المدرسة والذي نشأ في معقلها – الأزهر– وبدا تأثره جلياً بفكرها النحوي وآراء أعلامها المتقدمين، ومن أبرزهم:

١ – الحُوفي، فقد نقل الشنواني منه في موضعين.

٢– ابن الحاجب، ونقل منه في سبعة عشر موضعًا.

٣– ابن أم قاسم المرادي، ونقل منه في ثمانية مواضع.

٤- ابن هشام الأنصاري، وقد أكثر المُحشي النقل منه، والتعويل عليه في ما يزيد عن سبعين موضعًا، وكان معتمدًا في ذلك كتبه المُمثلة في: المغني، شرح اللمحة البدرية، شرح الشذور، منها:

في حذف «ألف ابن». استشهد الشنواني بابن هشام ردًّا على الشارح في حذف «ألف ابن» حيث قال[1] -عقب قوله-: «وقد تحذف وصلًا...»: لم يبين أن هذا الحذف جائز أم واجب، وقد بينه ابن هشام في مغنيه فقال فيه: يحذف التنوين لزومًا؛ لكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتصل به وأضيف إلى علم ظاهر سواء كان هذا العلم الذي أضيف «ابن» أو «ابنة» إليه «ابن» الأول أو جده.

٣- ابن يعيش: ونقل منه في موضع واحد.

٤- سعد الدين التفتازاني: ونقل منه في خمسة عشر موضعًا.

جمهور النحاة:

نسب الشنواني الرأي إلى جمهور النحاة في موضعين.

(١) الدرر البهية (ل/ ١٤ب).

ب- التأثيـــــــر

أولاً: بعض من نقلوا عن كتابه:

لقد كان الشنواني مصدر إشعاع لكثير من العلماء، فقد نقلوا عنه وتـأثروا ببعض آرائه، واستفادوا من كتابه، ومن هؤلاء:

١- حسن بن محمد العطار:

وكان تأثره بكتاب «الشنواني» واضحًا في حاشيته على شرح الأزهرية؛ فقد نقل عنه في تسعة مواضع تقريبًا، صرح فيها بالنقل والأخذ، ومن هذه النقول ما يلي:

قال الشيخ خالد: «وعلى آله الذين جعلهم الله مصدر صحيح الأفعال».

قال العطار: «قوله: وعلى آله» المراد بهم -هنا- أمة الإجابة؛ لأن المقام مقام دعاء، ولا يضاف لفظ «آل» إلا للعقلاء، فمن له خطر دينيًّا أو دنيويًّا، والأصح إضافته للضمير خلافًا لمن منعه، قال الشنواني: لكن الأولى إضافته للمظهر.

(٢) قال الشيخ خالد: وإنما تكون «هل» مشتركة إذا لم يكن في حيزها فعل...

قال العطار: قوله: «وإنما تكون هل مشتركة ...إلخ» اعترضه «الشنواني» بأنه لا حاجة إلى هذا؛ لأن «هل» بالنظر لذاتها مشتركة، والاختصاص بالفعل فيما ذكر أمر عارض.

(٣) قال الشيخ خالد: إن «أخر» معدولة عن «آخر».

قال العطار: ثم ما ذكره الشارح من أن «أخر» معدولة عن «آخر» قيل: إنه التحقيق، وقيل: إنها معدولة عن أخريات، قال الشنواني: وهو الصحيح؛ لأن «أخر» جمع «أخرى»، و«أخرى» مؤنث «آخر» وقد جمع بالواو والنون، فحق أخرى أن يجمع بالألف والتاء؛ لأن ما جمع مذكره بهاء جمع مؤنثه بالألف والتاء، فعدل عن أخريات إلى أخر.

٢- أبو العرفان محمد بن علي الصَّبَّان المتوفى سنة (١٢٠٦هـ):

لقد نقل «الصبان» في حاشيته على شرح الأشموني الكبير من آراء الشنواني المثبوتة في مصنفاته وتأثر بها أَيَّما تأثر، وأفاد منها أعظم فائدة، فنقل منها في أكثر من ثلاثين موضعًا، وقد جاء ضمن هذه النقول ثلاثة من هذا الكتاب - الدرر البهية على شرح الأزهرية - أما بقية النقول فهي من كتب الشنواني الأخرى، وهاك الثلاثة المنقولة:

(١) قال الأشموني في حديثه عن الحال[(١)]: ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله: «وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها» أي: عامل الحال وجوبًا.

قال الصبان: قوله: «ومؤكدة لمضمون جملة» هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافًا إلى المسند إليه منها، إن كان المسند مشتقًّا كـ«قيام زيد» في: زيد قائم، وقام زيد، ولكون المضاف إلى المسند إليه مخبرًا عنه بالمسند إن كان

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٨٩أ).

المسند جامدًا، وهذا هو الممكن -هنا- لما سيأتي من اشتراط جمود جزأي الجملة ككون زيد أخًا في «زيد أخوك عطوفًا» والتأكيد في الحقيقة للازم الكون «أخًا» كما قاله «الشنواني» وهو العطف والحنو، ففي عبارته حذف مضاف؛ أي: اللازم مضمون الجملة.

(٢) قال الأشموني في باب النعت[١]... «خاتمة» من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو «مررت بزيد هذا» و«بهذا العالم» ونعته مصحوب آل خاصة فإن كان جامدًا محضًا نحو: بهذا الرجل، فهو عطف بيان على الأصح منها: لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر.

قال الصبان: قوله: «كالمضمر» إما أنه لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف؛ فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وحمل على الوصف المادح، أو الذم، أو غيرهما؛ طردًا للباب، وأورد عليه الشنواني أن اسم «الله» تعالى- أعرف المعارف؛ فهو غَنِيٌّ الإيضاح، ومع ذلك ينعت للمدح.

(٣) قال الأشموني في باب عطف النسق: «... وهذا معنى قولهم: الواو لمطلق الجمع».

قال الصبان: قوله: «لمطلق الجمع» هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق، فذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق، بل لبيان الإطلاق، فلا فرق بين

(١) الدرر البهية (ل/ ٦٤أ).

العبارتين، فاندفع الاعتراضُ على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الإطلاق، مع أن الواو للجمع بلا قيد، قال الشنواني[1]: «ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء ومطلق الماء، مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي، وما نحن فيه اصطلاح لغوي».

٣- الشيخ محمد الخضري الشافعي:

وقد تأثر به في حاشيته على «ابن عقيل» ، فنقل عنه في سبعة مواضع تقريبًا، منها:

في باب إعراب الفعل: قال الخضري: قوله: والواو كالفاء، مثلهما «ثم»، عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها؛ كحديث «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه»، وجوز المصنف فيه الرفع والنصب، ويجوز الجزم -أيضًا- أفاده الشنواني[2].

٤- العلامة أبو النجا:

نقل عنه في حاشيته على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الأجرومية في أربعة مواضع، منها موضع واحد في هذا الكتاب.

قال أبو النجا في المقدمة: قوله: «على ما يشاء قدير» المشيئة والإرادة بمعنى واحد، وهي صفة أزلية متعلقة في الأزل بتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها، والمقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال؛ أي: في المستقبل. اهـ.[3]

---

(١) الدرر البهية (ل/ ٧٤أ).

(٢) السابق (ل/ ١٠١ب).

(٣) الدرر البهية (ل/ ٩أ).

ثانياً : بعض من نقلوا عن كتبه الأخرى

١- يس بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١هـ):

أفاد من «الشنواني» بآرائه وأقواله، وبالأخص في حاشيته على «شرح التصريح» للشيخ خالد الأزهري، ومن آراء الشنواني التي نقلها العليمي في حاشيته - رأيه في تعريف الكلام، وفي علامة الفعل الماضي، وفي تعريف الإعراب، وفي الفعل المضارع المُعتل الآخر، ورأيه في «لكن» الاستدراكية في باب «إن وأخواتها»، وفي حذف «إن وأخواتها»(١).

٢- أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ):

إن كتب الشنواني كانت في مقدمة المؤلفات التي أفاد منها «السجاعي» فائدة عظيمة وانتفع بها - في حاشيته على شرح قطر الندى لابن هشام - انتفاعًا كبيرًا، وتأثر بها تأثرًا بالغًا، فنقل منها ما يربو على سبعين نقلًا في مواضع عديدة من كتابه، منها:

(١) قال ابن هشام في شرح قطر الندى: فالجازم لفعل واحد خمسةُ أمور: أحدها: الطلب ...إلى قوله: وأما قول العرب: «اتق الله امرؤ فعلْ خيرًا يثب عليه» فوجهه أن «اتقى الله... وفعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر، إلا أن المراد بهما الطلب، والمعنى: «ليتق الله امرؤ وليفعل خيرًا».

---

(١) حاشية يس على التصريح (١/ ٢٠، ٤٢، ٤٥، ٦٠، ٦٣، ٨٧، ٢١١).

قال السجاعي[1]: قوله: «والمعنى: ليتق الله امرؤ وليفعل ...إلخ» قال العلامة الشنواني: الظاهر أن «ليفعل» تفسير لـ«فعل خيرًا»، ويرد عليه أنه صفة للنكرة قبله، ويمتنع في الصفة أن تكون طلبية، فكان على الشارح أن لا يذكر «فعل خيرًا» كما فعل غيره، أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب، أو يذكره ويعطفه على «اتق» كما في بعض النسخ.

والجواب: أن «فعل» ليس صفة للنكرة قبله، وإنما هو الطلب فعل الخير من المرء، ولو سلم فهو صفة على إضمار القول، ويجوز في الطلب أن يكون كذلك. اهـ.

(٢) قال ابن هشام في خاتمة «شرح القطر» وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة، وقد جاء بحمد الله مهذب المعاني، مشيد المباني محكم الأحكام، مستوفي الأنواع والأقسام...

قال السجاعي[2]: قوله: «مستوفي الأنواع والأقسام» قال الشنواني، أي: آخذًا لها بكمالها من قولك: استوفى فلان حقه، إذا أخذه وافيًا كاملًا.

وبعدُ، فهذا موقف بعض المتأخرين من النحاة من «الشنواني» ومن آرائه وكتبه، ومنه يتضح أن هذا الرجل بعث حركة قوية في التأليف والمناقشات، وتتضح منزلته عند تلاميذه، وغيرهم على ممن نقل عنه أو أفاد منه.

---

(١) حاشية السجاعي على شرح القطر (٣٨).

(٢) السابق (١٢٤).

الخاتمـــة ونتائج البحث

أظهر البحث في حاشية «الدرر البهية» كثيرًا من جوانب الرؤية النحويـة عند الشنواني، سواء في ذلك رؤيته في المسائل النحوية الفرعية، أو في أصـول النحـو، ويُجمل الباحث ما توصل إليه من نتائج حول آراء الشنواني فيما يلي:

أولًا: آراؤه في المسائل النحوية:

١- اختار الشنواني أن الأسماء الستة ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء[(١)]، وهو في ذلك سائر على أبعد المذاهب عن التكلف.

٢- يرى الشنواني أن الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، وما ورد مخالفًا لذلك - كقولهم: شابت مفارقه، وليس له إلا مفرق واحد، وعظيم المناكب، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافـق، وعظيمـة الأوراك - فهو قليل، ويتوقف فيه على السماع[(٢)].

٣- منع الشنواني قول من أعرب «مَـن» - في قولـه تعـالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] - فـاعلًا؛ لضعف ذلك في الآية لفظًا ومعنًى[(٣)].

٤- ذهب الشنواني إلى القول بالتفصيل في إعراب أحوى من قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾، وجعل مناط إعرابها هو المعنى المقصود منهـا: فـإن

---

(١) الدرر البهية (٤٣أ، ٤٣ب).

(٢) السابق (٦٩ب، ٧٠أ).

(٣) السابق (٨١أ، ٨١ب).

فسر بالأخضر كان حالًا من المرعى، أو بالأسود كان صفة لـ«غثاء»[1].

٥- تبع الشنواني جمهور البصريين في عدم تجويز تقديم الفاعل على عامله مع بقائه على الفاعلية خلافًا للشيخ خالد[2].

٦- لم يرتضِ الشنواني ما ذهب إليه الكوفيون من أن المبني للمفعول أصل برأسه، وصحح قول البصريين بأن المبني للفاعل أصل للمبني للمفعول[3].

٧- صحح الشنواني ما ذهب إليه البصريون من أن «كان» هي العاملة في الجزأين، أي: في اسمها وخبرها[4].

٨- خالف الشنوانيُّ الفراءَ فيما ذهب إليه من جواز نيابة خبر «كان» عن اسمها، ورأى أن الأصح أن خبرها لا يقام مقام اسمها[5].

٩- أعرب الشنواني «وراءكم» من قوله تعالى: ﴿ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٣] ظرفًا نُصِبَ بـ«ارجعوا»، وجوّز أن تكون اسم فعل جاء للتوكيد[6]، خلافًا للعكبري وابن هشام اللذين قالا: إن «وراءكم» اسم فعل فيه ضمير الفاعل، والمعنى: ارجعوا ارجعوا، فهو عندهما توكيد وليس

---

(١) الدرر البهية (٧٥أ).

(٢) السابق (٤٧ب، ٤٨أ).

(٣) السابق (٥٠أ).

(٤) السابق (٥٤ب).

(٥) السابق (٥٥ب، ٥٦أ).

(٦) السابق (٨٤ب، ٨٥أ).

ظرفًا[1].

١٠- ذهب الشنواني إلى أن عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها يكون محذوفًا وجوبًا، ويقدر تقديرًا موافقًا للمبتدأ[2].

١١- صحَّح الشنوانيّ القول بأن المفعول معه قياسي وليس سماعيًّا؛ فيجوز القياس على ما سُمع منه[3].

١٢- يرى الشنواني أن الكسر في الممنوع من الصرف يسقط تبعًا للتنوين[4].

١٣- الممنوع من الصرف إن جُرَّ لإضافة أو اتصاله بـ«أل» فلا تسقط عنه تسمية الممنوع من الصرف عند الشنواني.

١٤- يرى الشنواني أن علة منع الصفات التي على وزن «فعلان» من الصرف - كـ«ريان» و«لحيان» - هي انتفاء المجيء بـ«فعلانة» منها[5].

١٥- ذهب الشنواني إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت[6].

١٦- منع الشنواني الوقوف على المنعوت دون النعت.

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢٠٨)، واللمحة البدرية (١/ ١٦٨).

(٢) السابق (٨٩ ب).

(٣) السابق (٨٦ب).

(٤) السابق (٣١أ).

(٥) السابق (٣٦ب).

(٦) السابق (٦٨أ).

١٧ – أوجب الشنواني قطع النعت عن المنعوت في أربع صور:

الصورة الأولى: أن يختلف العاملان في المعنى والعمل واللفظ، نحو: «جاء زيد ورأيت عمرًا الفاضلين».

والصورة الثانية: أن يختلف العاملان في المعنى والعمل والجنس، نحو: «هذا ناصر زيد، ويخذل عمرًا العاقلان».

والصورة الثالثة: أن يختلف العاملان في المعنى فقط، نحو: «جاء زيد، ومضى عمرٌو الكاتبان».

والصورة الرابعة: أن يختلف العاملان في العمل فقط، نحو: «هذا مؤلمُ زيدٍ، ومُوجعٌ عمرًا الشاعران».

١٨ – وافق الشنواني جمهور النحاة في أنه لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة، ولا نعت المعرفة بالنكرة[١].

١٩ – ذهب الشنواني إلى أن الأحسن جمع النعت السببي جمع تكسير[٢].

٢٠ – رجح الشنواني استعمال لفظ التوكيد غير مهموز[٣].

٢١ – يرى الشنواني استواء معنى «كل» و«أجمع» في قوله تعالى:

---

(١) الدرر البهية (٦٠أ).

(٢) السابق (٦٠أ، ٦٠ب).

(٣) السابق (٦٨ب).

﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، وأن التكرار جاء زيادة في التأكيد(١).

٢٢- يعترض الشنوانيّ على جعل بدل بعض من كل قسمًا من أقسام البدل(٢).

٢٣- يرى الشنواني عدم جواز الفصل بين «كي» والفعل، وعدم جواز تقديم معمول معمولها عليها(٣).

٢٤- وافق الشنوانيُّ ابنَ هشام في أن اللام في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم: ٤٦] هي لام «كي» وليست لام الجحود(٤).

٢٥- جعل الشنواني «بل» الداخلة على الجملة حرفَ ابتداء، وليست عاطفة(٥).

٢٦- يرى الشنواني أن الجملة المحكية بالقول تقع مفعولاً به.

٢٧- رجح الشنواني أن النون المحذوفة من (إنِّي) هي نون الوقاية، ومن (إنَّا) النون الثانية .

---

(١) الدرر البهية (٧٢أ).

(٢) السابق (٨١أ).

(٣) السابق (٩٩أ).

(٤) السابق (٩٩ب، ١٠٠أ).

(٥) السابق (٧٩ب).

ثانيًا: موقفه من أصول النحو:

١- أبدى الشنواني اعتداده بالسماع مصدرًا من مصادر القواعد النحوية[1].

٢- أكثر الشنواني من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وكان يميل إلى التوسع في الاستشهاد بالقراءات القرآنية، من غير تفريق بين القراءات المتواترة والشاذة في الاحتجاج، وهو موافق في ذلك لجماهير النحاة من قبله.

٣- اعتد الشنواني بالحديث النبوي الشريف مصدرًا من مصادر الاحتجاج نظريًّا وعمليًّا، واهتم في بعض المواضع بإيراد الروايات المروية في الحديث، وببيان درجة صحة الحديث، وقد يستشهد على المسألة الواحدة بأكثر من حديث.

٤- أورد الشنواني العديد من المأثورات النثرية على سبيل الاستشهاد وعلى سبيل التوجيه أيضًا.

٥- كان للاستشهاد بالشعر الحظ الأوفى عند الشنواني على عادة النحاة، وكان على وعي بما يجوز الاحتجاج به من الشعر وما لا يجوز، وما جاء من أشعار من لا يُحتج بشعره فقد سبق أن بينت أنه جاء تمثيلًا لا استشهادًا.

٦- اعتمد الشنواني على القياس النحوي كثيرًا؛ بوصفه أصلًا من الأصول التي تبنى عليها القواعد النحوية.

---

(١) الدرر البهية (٥٢/ أ).

٧- الشنواني من النحاة الذين اعتبروا الإجماع النحوي أحد المصادر في بناء القواعد النحوية.

٨- اعتدَّ الشنواني بالاستصحاب، وعمد إلى الاستدلال به صراحة.

ثالثًا: الشنواني والمدارس النحوية:

قام منهج الشنواني - كغيره من النحاة المتأخرين - على الاختيار من بين الآراء النحوية وعدم التقيد بمذهب معين:

فنراه ينقل عن سيبويه ويوافقه، وينقل عن المبرد، وعن ابن مالك فيوافقه تارة ويخالفه تارة أخرى، ويُكثر من النقل عن ابن هشام، وهؤلاء كلهم من أعلام المدرسة البصرية، ويسير على مصطلح البصريين في البدل، ويرى مثلهم أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن المصدر أصل المشتقات، وأن التمييز لا يجيء معرفة... إلى غير ذلك من اختياراته للمذهب البصري.

ونجده ينقل عن الكسائي والفراء ويخالفهما، وهما من أعلام المذهب الكوفي، ويوافق مذهب الكوفيين في بعض المسائل، كإجازة أن تكون «من» لابتداء الغاية زمانًا ومكانًا، وكإجازة الإعراب والبناء في ظرف الزمان المبهم إذا أضيف إلى اسم معرب أو جملة اسمية، وغير ذلك مما اختاره.

وعلى هذا؛ فلا نستطيع أن ننسبه إلى مدرسة محددة، وإن كانت اختياراته تميل إلى نصرة المذهب البصري ، ولكن اعتمادًا على ما صح لديه من الدليل؛ ويؤيد ذلك ما سبق بيانه من مخالفاته للمذهب البصري في بعض المسائل التي تبين رجحان خلاف رأيهم.

ونجد الشنواني كما تأثر بمن قبله، ونقل عنهم، واعتمد علـى جملـة مـن كتبهم كمصادر له؛ فهو كذلك أَثَّر فيمن بعده من النحـاة كالصـبان، وياسـين العليمي، وغيرهم ممن نقلوا عنه وتأثروا بآرائه سواءً في هذا الكتـاب – الـدرر البهية – أو غيره.

هذا والله تعالى أعلى وأعلم ، وصلى الله وسلم على النبـي الأكـرم. فـما أصبت فمن الله وحده، وما أخطأت فمن نفسي والشـيطان، والله ورسـوله منه بريئان .

تمَّ الكلام وربنا محمـــود ... وله المدائح والعلا والجود

ثم الصلاة على النبي محمد ... ما ناح قمري وأورق عود.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ڀ ڀ ڀ ڀ﴾	الفاتحة	١	٢٥٦
﴿ٹ ٹ ٹ ..﴾	الفاتحة	٦ـ٧	٢٨٦
﴿ڦ ڦ ڃ ڃ ڃ﴾	البقرة	٥١	١٤٢
﴿گ گ گ ...﴾	البقرة	٩١	١٨٤
﴿ٻ ٻ ٻ ٻ ..﴾	البقرة	١٤٢	٢٦
﴿ک ک گ گ گ..﴾	البقرة	١٤٣	٣١٠، ٣١٤
﴿ڈ ڈ ڎ ڎ ژ ژ﴾	البقرة	١٨٧	١٩٥
﴿ڤ ڤ ڤ ڤ ...﴾	البقرة	٢١٧	٢٨٧
﴿ھ ھ ے ے ۓ ..﴾	آل عمران	٩٧	١١٦، ٢٨٦، ٤٤٤
﴿ۇ ۇ ۈ ۈ ۉ ...﴾	آل عمران	٩٧	١٢١
﴿□ □ □ ..﴾	آل عمران	١٣٠	٣٦٦، ٣٦٨
﴿ۈ ۈ ۉ ۉ ې ۋ﴾	آل عمران	١٧٩	٣١٥
﴿ۅ ۋ ...﴾	النساء	١١	٣٤٩
﴿ک ک ک ..﴾	النساء	٢٣	٣٥٠
﴿□ □ □ ..﴾	النساء	٧٩	١٧٢
﴿ي □ □ ...﴾	النساء	٨٦	١٩٤
﴿□ □ □ ..﴾	النساء	١٢٧	١٦٥، ٤٠٢
﴿ۀ ہ ہ ہ ہ ..﴾	النساء	١٣٧	٣١٠، ٣١٦
﴿ٱ ٻ ٻ ..﴾	النساء	١٥٥	٢٩٦
﴿ۇ ۈ ۈ ۉ ...﴾	المائدة	١٠٧	٢٤٩

الآيـة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿□ □ .. ﴾	الأنعام	١٠٩	٣٥١
﴿□ □ □ □ □ .. ﴾	الأنعام	١٢٤	١٦٦، ١٦٧، ٤٠٢
﴿ڭ ڭ ۇ ۇ .. ﴾	الأنعام	٢٧١	٣٠٩
﴿□ □ □ □ .. ﴾	الأعراف	٧٣	١٨٤
﴿□ □ □ □ .. ﴾	الأنفال	٣٣	٣١٦
﴿ٻ ٻ □ □ □ .. ﴾	التوبة	٦	١٣٨
﴿ڈ ژ ژ ڑ ڑ .. ﴾	يونس	٢٨	١٩٢
﴿ٹ ٹ ٹ ڤ .. ﴾	يونس	٩٩	١٧٥، ٢٧٧
﴿ڈ ژ ژ .. ﴾	هود	١١٢	١٩٠
﴿□ □ □ □ □ □ .. ﴾	يوسف	٥١	١٤٣
﴿ڦ ڦ ڦ ڄ ﴾	إبراهيم	١، ٢	٢٨٧، ٣٥٢
﴿ڑ ک ک ک ک گ ﴾	إبراهيم	٤٦	٣٠٨، ٣١١، ٤٤٩
﴿□ □ □ □ ﴾	الحجر	٣٠	٢٧٢، ٢٧٦، ٤٤٩
﴿ٺ ٺ ٿ .. ﴾	الحجر	٩٤	٤٠٩
﴿گ گ گ گ ڳ .. ﴾	النحل	٩١	٢٦٨، ٢٧١
﴿ڦ ڦ ڤ ڤ.. ﴾	المؤمنون	٦٢، ٦٣	٣٢٣
﴿ٱ ٻ ٻ .. ﴾	النور	٣٧	١٦٦، ٤٠٢
﴿ٺ ٿ ٿ ٺ ٺ ٽ ﴾	النور	٣٧	١٦٦
﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ .. ﴾	الفرقان	٦٨، ٦٩	٢٨٦
﴿ک ک ک گ .. ﴾	الشعراء	٩٤	١٥٣
﴿□ □ ى .. ﴾	الشعراء	١٣٢، ١٣٣	٧٧، ٢٨٦

الآيــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ..﴾	النمل	٦٦	٣٥٣
﴿ﯓ ﯔ ﴾	القصص	٤٨	٣٦١،٣٥١
﴿ﯗ ﯘ﴾	الأحزاب	٦	٣٥٠
﴿ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ..﴾	الأحزاب	١٢	١٤٣
﴿ﭿ ﮀ ﮁ ..﴾	فاطر	١٣	٤٠١
﴿ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ..﴾	يس	٥٩	٣٤٩
﴿ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ..﴾	ص	١	٣٢١
﴿□ □ ..﴾	ص	٨٢	٢٧٧،٢٧٢
﴿ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﴾	الزمر	١٢	٣٠٩
﴿ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ..﴾	الزمر	٣٥	١٩٥
﴿ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ..﴾	غافر	١ ، ٢	٢٥٥،٢٥٠،٢٤٢
﴿ﯨ ﯩ ﯪ ..﴾	غافر	٤٨	٤٠٦
﴿ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ...﴾	الزخرف	٤	٣٤٩
﴿ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ..﴾	الزخرف	٣٣	٣٩٦
﴿ﭧ ﭨ ﭩ ..﴾	الزخرف	٧٦	١٥٦
﴿ﮄ ﮅ ﮆ ..﴾	الزخرف	٨٠	٣٥١
﴿ﮘ ﮙ ﮚ ..﴾	ق	٢٤	١٤٥
﴿□ □ ..﴾	ق	٣١	١٧٣
﴿□ □ □ □ □ ..﴾	طه	٢٩، ٣٠	٢٨٥
﴿ﮄ ﮅ ﮆ ..﴾	طه	٥٦	٢٨١
﴿□ □ □ □ ..﴾	طه	٦٣	٧٥

الآيـة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ڈ ژ ژ ڑ ..﴾	مريم	٣٠	٣٢٦، ٣٣١
﴿ۆ ۈ ۇ ..﴾	مريم	٦٠، ٦١	٢٨٩
﴿ې ۉ ۉ ۊ ..﴾	الأنبياء	٢٦	٣٥٣
﴿ٺ ٺ ٿ ٿ..﴾	الأنبياء	٢٦	٣٢٠
﴿ڈ ڤ ڤ ڦ ...﴾	الحج	٤٠	٣٦٢
﴿□ ..﴾	الرحمن	٦٤	١٢٧، ١٣٤
﴿ى ى ي ي ..﴾	الواقعة	٧٥	١٥
﴿ڈ ڤ ڤ ..﴾	الحديد	١٣	١٦٨
﴿چ چ ..﴾	الحديد	١٣	١٦٦، ٤٤٦
﴿ڲ ڲ گ گ گ گ ڳ ں ..﴾	الحشر	٧	٢٩٤، ٢٩٥
﴿ک ک گ گ ...﴾	التحريم	٤	١٠٩، ١١٠
﴿ڇ ڇ ڇ﴾	الملك	٤	٣٧٣
﴿ۂ ۂ ھ ہ﴾	الملك	٨	٣٤٩
﴿ے ے ۓ ۓ ..﴾	القلم	٣٢	٢٨٤، ٣٤٩
﴿ڇ ڇ ڇ ڇ ..﴾	نوح	١٧	٣٢٧
﴿ڇ ڇ ڇ ..﴾	المزمل	٨	٣٢٧
﴿□ □ □ □ ..﴾	المدثر	٩	٢٨٦
﴿ڳ ڳ ڳ ڳ﴾	الطارق	١٧	٢٧٢، ٢٨٠
﴿ي □ □ □ □ □ □ □ ..﴾	الأعلى	١٤، ١٥، ١٦	٣٢٠، ٣٢٣
﴿ۀ ہ ہ ۂ﴾	الإنشراح	١	٣٦٥

الآيـة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ .. ﴾	البينة	١	٨٢ ، ١٩١
﴿ﭻ ﭼ .. ﴾	القارعة	٩	٣٥٠
﴿ﭞ ﭟ ﭠ ﴾	الهمزة	١ـ٢	٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٢
﴿ﮒ ﮓ ﮔ ﴾	المسد	٤	٣٥٢

فهرس الأحاديث

م	الحديث	الصفحة
١	أتى ﷺ على امرأة تبكي ..	٣٠٦
٢	إزرة المؤمن إلى عضلة ساقيه	٣٦٢
٣	آل محمد كل تقي	٣٦٦
٤	قال ﷺ أن فاطمة اشتكت ..	١١٤، ١١٥
٥	قال ﷺ ارجعن مأزرات ..	٢٥٦
٦	قال ﷺ إن الله لا يُغْلَب ولايخلب ...	٣٠٧
٧	قال ﷺ إن قعر جهنم ..	٣٦٣
٨	قال ﷺ إن من أشد الناس عذاباً	٣٦٤
٩	قال ﷺ إنما جُعِل الإمام ليُؤتم به	٢٧٩
١٠	بينا أيوب يغتسل	٣٦٧
١١	كان ﷺ لا يبالي بتأخير العشاء	٣٦٩
١٢	قال ﷺ كل أمر ذي بال	٦٠، ٣٦٧
١٣	قال ﷺ لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا	٣٥٢، ٣٦٢
١٤	قال ﷺ لا وتران في ليلة	٧٥، ٣٦٥
١٥	قال ﷺ لا يبلون أحدكم في الماء	٣٦٥، ٤٤٣
١٦	قال ﷺ ليأتين الناس زمان	٣٠٦، ٣٦٧، ٣٦٩
١٧	مر الرسول ﷺ على امرأة تبكي	٣٦٩
١٨	قال ﷺ من قبلة الرجل امرأته الوضوء	٣٦٣
١٩	قال ﷺ من يرد الله به خيراً	٣٠٧-٣٦٨

فهرس الأشعار

البيـــت		البحر	الشاعر	الصفحة
الهمـــــزة				
إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسـةَ يومًـا	يَلْــقَ فيهــا جَــآذِرًا وَظِبَــاءَ	الخفيف	الأخطل	٣٦٣
أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويَكُـونَ بينـي	وبيـــنكُمُ المـــودَّةُ والإِخـــاءُ	الوافر	الحطيئة	٣٨٤
البـــــاء				
لم تتلفــع بفضـــل مئزرهـــا	دعــدٌ ولم تسـق دعــدُ في العلــب	المنسرح	جرير	٢٥
لَمْيَاءُ فِي شَـفتيْهَا حُـوَّةٌ لَعَسٌ	وفِي اللِّثَــاتِ وفِي أَنْيَابِهَــا شَــنَبُ	البيسط	ذو الرمة	١٢٩
فظَـلَّ لنـا يـومٌ لذيـذٌ بنعمـةٍ	فَقِــل في مَقِيــلٍ نَحْسُــهُ مُتَغَيِّــبِ	الطويل	امرؤ القيس	١٤٩،١٤٠
أصخ مصيخاً لمن أبدى نصحيته	والـزم توقى خلط الجــد باللعب	البيسط	بلا نسبة	١٧٤
وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَـاظِرُه إِذا	نَسِيتَ بِمَنْ تَهْـواه ذِكْـرَ العَوَاقِـبِ	الطويل	بلا نسبة	١٩٥
هُما أَظلَمَا حـالَيَّ ثُمَّـتَ أَجلَيـا	ظَلامَيهِما عَن وَجهِ أَمـرَدَ أَشيَـبِ	الطويل	أبو تمام	٣٨٠
عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه	يكـــون وراءه فـــرجٌ قريـــبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	٣٨١
إذا ما غَدَوْنَا قال وِلْدَانُ أَهْلِنا	تعالَوْا - إلى أن يَأْتِنا الصَّيْدُ - نَحطِبِ	الطويل	بلا نسبة	٣٨٢
لا بــارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَـلْ	يصبحـــن الإلهـــن مطلـــب	المنسرح	عبد الله بن قيس الرقيات	٣٨٨
التـــــاء				
رحـــم اللهُ أعظُـــمًا دَفَنوهـــا	بِسِجِســـتانَ طَلحَـــةِ الطَلَحـــاتِ	الخفيف	عبد الله بن قيس الرقيات	٢٩٠
الـــــدال				
وفِي الحَيِّ أَحْوَى يَـنفضُ المَرْدَ	مُظَـاهِرُ سِـمْطَيْ لُؤلـؤٍ وزَبَرْجَـدِ	الطويل	طرفة بن العبد	١٢٩
أَلا حَبَّذا هِندٌ وَأَرضٌ بِها هِندُ	وَهِندٌ أَتى مِن دونِها النَأيُ وَالبُعدُ	الطويل	الحطيئة	٣٨٤
مــا للجمــال مَشْـيُها وئيــدا	أجنــدلاً يَحْمِلْـــنَ أم حديـــدا	الرجز	الزباء	١٤٠
فلا بد من عوجاء تهوى براكب	إلى ابن الجلاح سيرها الليل قاصد	الطويل	النابغة الذبياني	١٤١
زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحلَتَنا غَـداً	وَبِـذاكَ خَبَّرَنـا الغُـدافُ الأَسـوَدُ	الكامل	النابغة الذبياني	١٤٩
لابن اللعين الذي يُخبا الدخان له	وللمُغَنِّـي رسـولِ الـزور قـوّادِ	البسيط	الأحوص الأنصاري	٢٥٨،٢٥١

البيـــت	البحر	الشاعر	الصفحة
تُريدينَ كَيما تَجمَعيني وَخالِداً وَهَل يُجمَعُ السَيفانُ وَيحَكِ في غِمدِ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٢٩٥
إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتـأتِ ولـتكُن خطاك خِفَافًـا إنَّ حرَّاسـنا أُسـدَا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٣٦٢
والمؤمِن العائذاتِ الطيرَ يمسحُها ركبـانُ مكَّـةَ بـيْن الغيـلِ والسَّـنَدِ		بلا نسبة	٣٨٢
فما جمـعٌ لِيغلـبَ جمْـعَ قـومي مقاومـــةً، ولا فـــرد لفـــرد	الوافر	بلا نسبة	٣٨٥
وعِرْق الفرزدق شر العـروق خَبيــثُ الثـرى كــابِيُ الأَزْنــدِ	المتقارب	جرير	٣٨٨
الـــــراء			
اللهُ يَعلَـــمُ أَنّـــا في تَلَفُّتِنـــا يَـومَ الفِـراقِ إِلى أَحبابِنـا صُـوَرُ	البسيط	ابن هرمة	٩٥
أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِي وهل بدارةَ يا للنَّاس مِـن عـــارِ	البسيط	سالم بن دارة	١٧٧، ١٧٩
إِنَّ ابـنَ وَرقـاءَ لا تُخشـى بَـوادِرُهُ لَكِـنْ وَقائِعُـهُ في الحَـربِ تُنتَظَـرُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٣٨٣
وأنني حيثما يثني الهوى بصري من حيـثما سـلكوا أدنـو فـأنظور	البسيط	إبراهيم بن هرمة	٩٦
رَأَيتُـكَ لَمّـا أَن عَرَفـتَ وُجوهَنـا صَدَدتَ وَطِبتَ النَفسَ يا قَيسُ بَـن عَمـرِو	الطويل	رشيد بن شهاب	٣٨٣
إنِّي وقتلِي سُـلَيْكًا ثُـم أَعْقِلَـهُ كالثورِ يُضرـب لمـا عافتِ البقَـرُ	البسيط	أنس بن مدركة	٣٨٦
فلو كنتَ ضبيًّا عرفتَ قَرَابَتِـي ولكـــنَّ زنجـــيٌّ عظـيمُ المشـافِرِ	الطويل	الفرزدق	٣٨٧
السين			
فـــإِنِي اللَّيـــثُ مرهوبًـــا حِمـــاهُ وعنـــدي زاجِـــرٌ دون افـــتِراسِي	الوافر	بلا نسبة	
الضـــــاد			
رب منهـــــــل فاء عن العيـــــــاض	الرجز	أبو النجم العجلي	٣٢٢
العين			
أبيت كأني ســاورَتْني ضـئيلةٌ من الرقش في أنيابهـا السـم نـاقعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢٤٩، ٢٥٤
ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأَوْشَـكُوا إذا قِيل هــاتُوا أن يَمَلُّـوا فيَمْنَعُـوا	الطويل	بلا نسبة	٣٨٣
أردتُ لكيما أن تطير بقربتـي وتتركهـــا شـــناً ببيـــداء بلقـــع	الطويل	بلا نسبة	٢٩٤
الفــــاء			
تَنْفِي يداها الحَصَى في كُلِّ هـاجِرَةٍ نَفْيَ الـدراهيم تنقـادُ الصَّـيَارِيفِ	البسيط	الفرزدق	٩٧
بِما في فُؤادَينا مِنَ الهَمِّ وَالهَوى فَيَـبرَءُ مُنهـاضُ الفُـؤادِ المُسَـقَّفُ	الطويل	الفرزدق	١١٠

البيـــت	البحر	الشاعر	الصفحة
القـــــاف			
أفنى تلادي وما جمَّعت من نشب قــرع القــواقيز أفــواهُ الأبــاريق	البسيط	الأقيشر الأسدي	١٢٢
فمتَــى واغِــلٌ يَنُــبْهُم يُحَيُّــو هُ وتُعْطَــفْ عليــه كــأسُ الساقي	الخفيف	عدي بن زيد	١٤١
إِذا العَجُـوزُ غَضِـبَتْ فَطَلِّـقِ وَلا تَرَضّـــــاها وَلا تَمَلَّـــــقِ	الرجز	رؤبة	٩٦، ٤٣٥
الكـــــاف			
أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَـدْلُكِي وَجْهَكِ بـالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الـذَّكِي	الرجز	بلا نسبة	٣٥١
مرَّتْ بِنَا سحرًا طَيْرٌ، فقلتُ لها: طُوبَاكِ، يـا ليتنِـي إيـاكِ، طُوبـاكِ	البسيط	ابن المعتز	٣٩٢
الـــلام			
وَتَرْمِينَني بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِـي لكــنَّ إِيَّــاك لا أَقْــلِي	الطويل	بلا نسبة	٦٥، ٤٢٣
أقولُ إِذْ خَرَّتْ على الكَلْكَـالِ يـا نَاقَتَـا مـا جُلـت مــن مَجَـالِ	الرجز	بلا نسبة	٩٦
كَـأَنَّ طَمِيَّـةَ المُجيمِـرِ غُـدوَةً مِن السَّيْلِ والأَغْثَاءِ فلكـةُ مِغْـزَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٢٨
أَزمانَ قَومي وَالجَماعَةَ كَالَّذي لَــزِمَ الرِحالَــةَ أَن تَميـلَ مَمـيلا	الكامل	الراعي النميري	١٩٢
لِلمَيَّـــةَ مُوحِشًـــا طَلَــلُ يَلُــــوحُ كأَنَّــــهُ خِلَــــلُ	الوافر	كثير عزة	٢٨٥
كَأَنّي غَداةَ البَينِ يَـومَ تَحَمَّلـوا لَدى سَمُراتِ الحَيِّ ناقِفُ حَنظَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٨٩
أردتُ لكيما لا تـرَى لِيَ عَثْـرَة ومَن ذا الذي يُعطي الكَمالَ فيكمُـلُ	الطويل	أبو ثروان العكلي	٢٩٦
وجهُكَ البدرُ لا بلِ الشمسُ لوْ لم يُقْـضَ لِلشـمسِ كَسْـفَةٌ أَوْ أُفُـولُ	الخفيف	بلا نسبة	٣٢٢
لَقَــد بالَيــتُ مَظعَــنَ أُمِّ أَوفى وَلَكِــــن أُمُّ أَوفى لا تُبــــالي	الوافر	زهير	٣٠٥
وَمَا هَجَرْتُك لا بَلْ زادَني شَـغَفًا هَجْـرٌ وبُعْـدٌ تَرَاخَـى لا إلي أجَـلِ	البسيط	بلا نسبة	٣٢٢
يُذيبُ الرّعْبُ منه كـلَّ عَضْـبٍ فلـوْلا الغِمْـدُ يُمْسِـكُهُ لَسَـالا	الوافر	المعري	٣٨٩
فيا وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال		المعري	٣٩١
وإن ذَهَلَتْ عما أجنّ صدورها فقد أَلْهَبَتْ وجدًا نفـوس رجـال		المعري	٣٩١
الميـــــم			
قُــمْ قــائمًا قُــم قــائمًا صـــادفْت عبــدًا نــائمًا	الرجز	امرأة من العرب	١٧٤
بسَلامَكَ رَبَّنـا في كُـلِّ فَجـرٍ بريئًــا مَــا تَغَنَّثْــكَ الــذُمومُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٨٢
صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصـدود يـدوم	الطويل	المرار الفقعسي	١٣٧

البيـــت		البحر	الشاعر	الصفحة
كي تَجْنَحُونَ إلى سلْمٍ وما ثُئِرَتْ	قَتْلَاكُمُ ولَظَـى الهَيْجَـاءِ تَضْـطَرِمُ	البسيط	بلا نسبة	٢٩٣
النـــــون				
أُعْرِفُ مِنْها الأنْفَ والعَيْنَانَا	وَمَنْخِـــرَيْن أَشْـــبَهَا ظَبْيَانـــا	الرجز	رؤبة	٧٥
رأيت ابني البكري في حومة الوغى	كفـــاغِرَي الأفــواه عنــد عـــرين	الطويل	بلا نسبة	١٠٩
غــيرُ مأْســوفٍ عــلى زَمَــنٍ	يَنْقَضِي ـــــ بِـــــالهَمِّ والحَـــــزَنِ	المديد	أبو نواس	٣٩٠
فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عاجِنًا	وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجن	الطويل	بلا نسبة	١٤٤
الهـــــاء				
إنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا	قَـــدْ بَلَغَـــا في المَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا	الرجز	رؤبة	٧٥
إن مــن ســاد ثــم ســاد أبــوه	ثــم قــد ســاد قبــل ذلــك جــده	الخفيف	أبونواس	٣٩٠
حَمامةَ بطنِ الـواديَيْنِ تَرَنَّمِـي	سقاكِ من الغُرِّ الغوادي مَطِيرُها	الطويل	الشماخ بن ضرار	١١١
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْـنَ اليَزِيـدِ مُبَارَكًـا	شَـدِيدًا بِأَحْنَـاءِ الخِلافَـةِ كَاهِلُـهْ	الطويل	ابن ميادة	١٩٧
لَئِن عادَ لِي عَبدُ العَزيزِ بِمِثلِها	وَأَمكَنَنــي مِنهـــا إِذاً لا أُقيلُهـــا	الطويل	كثير عزة	٣٨٩
وَتُضيءُ في وَجهِ الظَلامِ مُنيرَةً	كَجُمانَــةِ البَحــرِيِّ سُــلَّ نِظامُهــا	الكامل	لبيد	١٧٥
يوشِــكُ مَــن فَــرَّ مِــن مَنِيَّتِــهِ	في بَعـــضِ غِرّاتِـــهِ يوافِقُهـــا	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	٣٨٤
اليـــــاء				
إذا أعجبتكَ الدهرَ حـالٌ مِـن امرئٍ	فدَعْــهُ وواكِــلْ أمــرَهُ والليالِيــا	الطويل	افنون الثعلبي	١٩٢

فهرس الأعلام

م	الإسم	الصفحة
١	إبراهيم البطليوسي	٤٧
٢	إبراهيم بن هرمة	٩٥، ٣٨٠
٣	أحمد السجاعي	٤٤٣
٤	أحمد المنصور بالله	٥١
٥	ابن الأثير	٢٦
٦	الأحوص الأنصاري	٣٧٧
٧	الأخطل	٣٧٧، ٣٨١
٨	الأزهري (أبو منصور)	٢
٩	إسماعيل باشا البغدادي	١٣، ١٥، ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٥٨
١٠	الأشموني	١٠١، ١٠٧، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٧٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٣، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢
١١	الأصمعي	١١٣، ٣٨٠
١٢	الأقيشر الأسدي	١٢٢
١٣	أكثم بن صيفي	٣٧١
١٤	ابن الأعرابي	١١٣
١٥	الأعشى	٣٧٧، ٣٨٢
١٦	الأعلم الشنتمري	٨٩، ٩٨، ١٠٣، ١٤٦

م	الإسم	الصفحة
١٧	امرؤ القيس	١٢٨، ١٤٠، ١٤٩، ٢٨٩، ٢٩١، ٣٧٦، ٣٨١
١٨	أمية بن أبي الصلت	٣٨٣
١٩	أنس بن مدركة	٣٨٦
٢٠	ابن الأنبارى	٨٧، ١٠٢، ١٣٩، ٢٤٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٩٤، ٤١١
٢١	أوس بن حجر	٤١١
٢٢	أنس بن مالك	٣٠٥
٢٣	البحتري	٣٧٩
٢٤	البخاري	١٠، ١١، ٣٠٥، ٣٦٥، ٣٦٨
٢٥	بدر الدين بن مالك (ابن الناظم)	١٧١، ١٨٠، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٨٨
٢٦	البدراوي زهران	١٤
٢٧	أبو برزة	٣٦٧
٢٨	البرهان الحلبي	٣٩
٢٩	البغدادي	١٥، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٢٩٠، ٣٥٥، ٣٥٦ ٣٦٦، ٤٢٥
٣٠	أبو بكر الساسي	١٢
٣١	البيضاوي	١٢، ٤٠، ٤١، ١٣١، ٢٧٣
٣٢	تاج الدين السبكي	٣٤٠
٣٣	أبو تمام	٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٠
٣٤	تمام حسان	٤١١
٣٥	ثعلب	٢٧٣، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٧٩
٣٦	الجرمي	٩٠، ١٠٥، ٢٢٨، ٣٧٣، ٤١٤، ٤٢٨

م	الإسـم	الصفحة
٣٧	الجوهري	١٣٠، ٢١٠، ٢٦٩، ٢٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢١، ٣٦٠، ٤٢٦
٣٨	ابن جني	٨٧، ١٣٩، ٢٤٣، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٤٠٠، ٤١٠، ٤١١، ٤٣٥
٣٩	جابر بن عبد الله	٣٦٦
٤٠	ابن جريج	٣١٢
٤١	جرير	٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٧
٤٢	أبو جعفر النحاس	١٣١، ٣١٠، ٣١١، ٣٢٩
٤٣	الجوجري	٩
٤٤	جوهر الصقلي	٧٩
٤٥	ابن الحاجب	١٠، ١٨، ٣٦، ٥٥، ٨٣، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢٣٩، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٨٠، ٤٠٦، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢١، ٤٣٧
٤٦	حاجي خليفة	١٥، ٤٦
٤٧	حاتم الطائي	٣٨١
٤٨	بنو الحارث بن كعب	٣٨٢
٤٩	ابن حجر الهيثمي	٣٥
٥٠	الحريري	١٥٤
٥١	حسان بن ثابت	٣٧٧
٥٢	أبو الحسن الأبذي	٢٦٢
٥٣	أبو الحسن بن أبي الربيع	٩٢، ١٠٦، ٤٣٧
٥٤	الحسن البصري	٣٧٩
٥٥	أبو الحسن الكتامي	٢٨

م	الإسـم	الصفحة
٥٦	حسن العطار	٣١ ، ١٦١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠
٥٧	الحطيئة	٣٧٧ ، ٣٨٤
٥٨	حميد بن ثور	٣٨١
٥٩	أبو حيان	٢٢، ٦٩، ٧٠، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٩، ١٢١، ١٣١، ١٣٤، ١٦٩، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٣٦، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٤٠٧، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٣٨
٦٠	خالد الأزهري	٢، ٤، ٥، ٧، ١١، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨، ٣٠، ٣٨، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٧، ٦٦، ١١٩، ١٢١، ١٨٠، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٤٤، ٣١٠، ٣١٥، ٣٤٤، ٣٥٢، ٤٤٣، ٤٤٤
٦١	ابن خروف	١٦٢ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٣٥٦ ، ٤٠٧ ، ٤٣٨
٦٢	الخضري	١٠٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢٦٤ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٤٤٢
٦٣	الخفاجي	٣٧
٦٤	الأخفش	٢١، ٦٩ ، ٨٧، ٩١، ١٠٦، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٢١، ٣٦٤، ٣٩٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٥

م	الإسـم	الصفحة
٦٥	الخليل بن أحمد	٤٤، ٦٢ ، ٢٢٩ ، ٣٦١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧، ٤٢٨
٦٦	خير الدين العليمي	٤٣
٦٧	داود المالكي	٦ ، ٨
٦٨	ابن درستويه	٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٣٢٢
٦٩	الدروري	٤٠
٧٠	الدسوقي	٢٥٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٣
٧١	دعبل الخزاعي	٣٧٩
٧٢	الدماميني	٩ ، ١٢٤ ، ٣٠٧ ، ٣٥٦
٧٣	ذو الرمـة	١٢٩
٧٤	رؤبــة بن العجاج	٣٢١
٧٥	الرازي	٢٧١، ٢٧٤
٧٦	الراعي النميري	٣٧٨
٧٧	رجاء بن حيوة	٣٥٩
٧٨	ابن رشيق القيرواني	٣٦٩
٧٩	الرضى الاسترباذى	٧١، ١٥٢، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٧٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٢٨، ٣٥٦، ٣٨٠، ٣٨٢، ٤٢١، ٤٣٨
٨٠	الرماني	٣٩٦، ٤٣٧
٨١	الرملي	٣٧، ٤٣
٨٢	الرندى	٩٠، ١٠٥

م	الإسم	الصفحة
٨٣	الزبيدي	٢٧١، ٣٠٧
٨٤	الزجاج	٢٢، ٦٩، ٨٨، ٩١، ١٢٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٧، ٤٣٤، ٤٣٥
٨٥	الزجاجي	٢٢، ٦٩، ٨٦، ٨٧، ١٨٩، ٢٠٨، ٣١٧، ٣٧٥، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٣٥
٨٦	الزركشي	١٣٢، ٢٧٣، ٢٧٦، ٣٤٦
٨٧	الزرقاني	٢٨١
٨٨	الزركلي	١٣، ٥٢
٨٩	زكريا الأنصاري	٥٤، ٥٥
٩٠	الزمخشري	٦٦، ١٣٣، ١٩٠، ١٩٩، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٦٨، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٧٠، ٣٨٠، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١٧، ٤٣٧
٩١	الزنجاني	١٢
٩٢	زهير بن أبي سلمى	٣٠٥، ٣٨٣
٩٣	الزيادي	٨٦، ٩١
٩٤	كارل بروكلمان	٥٢، ٥٦
٩٥	سابق الدين بن يعيش	١٩١
٩٦	الشاطبي	٣٥٧، ٣٥٨
٩٧	السخاوي	٤، ٦، ١٠، ١٦
٩٨	ابن السراج	٩٢، ١٦١، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٢٦، ٤٠٤، ٤٣٤
٩٩	سعد الدين التفتازاني	٦٢، ٤٠٥، ٤٣٩

م	الإسـم	الصفحة
١٠٠	سعيد الأفغاني	٤١٢
١٠١	ابن السكيت	١١٣، ١١٤، ٢٦٩
١٠٢	سليمان الجمل	١٦٨
١٠٣	السمين الحلبي	١٢٠، ١٦٨، ٣٣٥، ٣٣٦
١٠٤	السنهوري	٨، ٤٢
١٠٥	سحنون المالكي	٧٨
١٠٦	السهيلي	٦٩، ٩٠، ١٠٥، ١٧٢، ٣٥٦، ٤٣٨
١٠٧	سيبويه	٢٤، ٤٣، ٤٥، ٦٢، ٨٢، ٨٧، ١٣٩، ١٥٢، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٣_٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٥٥، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٥، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩
١٠٨	ابن السيد	١٢١، ١٢٢، ٢٩١
١٠٩	ابن سيده	٢٧٤، ٤٢٥
١١٠	السيرافي	٩١، ١٦٢، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٨، ٤١٥، ٤٣٤
١١١	ابن سيرين	٣٦٠
١١٢	السيوطي	٩١، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١٨٠، ١٨٧، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٧٠، ٢٨٤،

م	الإسم	الصفحة
		٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤١١
١١٣	الشبراوي	٤٠
١١٤	الشريف عيسى الصفوى	٧١
١١٥	الشماخ بن ضرار	٣٧٧
١١٦	شمس الدين الجزري	٨٣
١١٧	شمس الدين الحموي	٣٨
١١٨	الشمني	٨
١١٩	الشنفري	٣٧٦
١٢٠	الشهاب الخفاجي	٤٠، ٥١، ٥٩
١٢١	شهاب الدين القليوبي	٣٠
١٢٢	الشوكاني	١٣١
١٢٣	صلاح الدين العلائي	١٨٦، ٢٣٠
١٢٤	الصبان	١٦٤، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٥٣، ٣١٠، ٣٢٨، ٤٤١، ٤٤٢
١٢٥	ابن الضائع	٢٨، ٣٥٤، ٣٥٥
١٢٦	ابن الطراوة	١٥٢، ٢٥٥، ٣٨٣
١٢٧	طرفة بن العبد	٣٧٦
١٢٨	الطرماح	٣٧٨
١٢٩	أبو طلحة	١٣٣
١٣٠	الطنطاوي	١٦
١٣١	ابن الطيب المغربي	٣٥٨

م	الإسم	الصفحة
١٣٢	ابن عادل الحنبلي	٣٣٦
١٣٣	ابن أبي العافية	٨٩، ٩٨، ١٠٣، ١٣٨
١٣٤	عباس الأزهري	٣
١٣٥	ابن عباس	١٣٤، ١٣٥، ٣١١
١٣٦	عبد الدايم الأزهري	٣
١٣٧	عبد الرحمن بن زيد	١٣٠
١٣٨	عبد الفتاح بحيري	١٤
١٣٩	عبد الله بن ابي إسحاق	٣٧٩
١٤٠	عبد الله بن شبرمة	٣٧٩
١٤١	القاضي عبد النبى	٢٣٢
١٤٢	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢٨٩، ٢٩١
١٤٣	أبو عبيدة	١٣٠، ١٣٢، ٣٨٢
١٤٤	أبو عثمان المازني	٨٨، ٩٥، ١٠٢، ١٠٤، ٤٢٩
١٤٥	عدي بن زيد	١٤١، ١٤٩
١٤٦	ابن عصفور	١٤٦، ١٣٦، ١٦٥، ٢٠٦، ٤١٨، ٤١٩
١٤٧	العطار	٣١، ١٦١، ٤٣٩، ٤٤٠
١٤٨	ابن عقيل	٨٨، ١١٢، ١١٩، ١٨٠، ١٨٣، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٤، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٤٢
١٤٩	العكبري	١٠٩، ١١٩، ١٢٦، ١٦٤، ١٦٩، ١٩٧، ١٩٩، ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٧٦، ٤٣٦
١٥٠	أبو العلاء المعري	٣٧٨، ٣٨٩
١٥١	ابن العلقمي	٣٦

م	الإسم	الصفحة
١٥٢	أبو علي الشلوبين	٢٦٢ ، ٤٢٠
١٥٣	علي بن عيسى الربعي	٨٩ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٦
١٥٤	أبو علي الفارسي	٢٤ ، ٨٧ ، ١٦٤ ، ١٨٦، ٢٧٤، ٣٩٦، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٣٤
١٥٥	علي مبارك	٥١
١٥٦	علي وفا	٣٣
١٥٧	ابن العماد الحنبلي	٤ ، ٥، ٦، ١٢، ١٤، ١٦، ٣٧
١٥٨	عمر رضا كحالة	٤ ، ٤٨
١٥٩	عمرو بن كلثوم	٣٨١
١٦٠	أبو عمرو بن العلاء	٣٧٩ ، ٣٩٤ ، ٤٢٧
١٦١	عمرو بن معد يكرب	٣٨٥
١٦٢	عنترة بن شداد	٣٧٦
١٦٣	القاضي عياض	٢٧٨
١٦٤	عيسى بن عمر الثقفي	٤٢٦ ، ٤٢٩
١٦٥	الغنيمي	٣٨
١٦٦	الفارابي	٣٧٢ ، ٣٧٢
١٦٧	ابن فارس	٣٤٣
١٦٨	الفراء	٩٠، ١١٢، ١٣٢، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٢ ، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٥، ٣٣٥، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٠٩، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٦، ٤٥١
١٦٩	الفرزدق	٩٧ ، ١١٠ ، ٣٨٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١، ٣٨٦
١٧٠	ابن فلاح اليمنى	٩١ ، ١٦٣ ، ١٦٤

م	الإسم	الصفحة
١٧١	الفيروزأبادي	٢٧١ ، ٤٢٥
١٧٢	الفيشي	٣٩
١٧٣	الفيومي	٢٥٨ ، ٣٠٧
١٧٤	ابن قاسم العبادي	٣٦، ٥٣ ، ٧١
١٧٥	القاسم بن محمد	٣٥٩
١٧٦	قس بن ساعدة	٣٧١
١٧٧	القسطلاني	١١
١٧٨	قطرب	٢٢ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٤٢٨
١٧٩	القيسي	١٣١ ، ٢٥٢، ٢٥٣ ، ٢٦٨
١٨٠	ابن القيم	١٢٣ ، ١٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦
١٨١	الكافيجي	١٠
١٨٢	كثير عزة	٣٧٨ ، ٣٨٨
١٨٣	الكسائي	٩٠، ١١٨، ١٢١، ١٢٥، ١٣٢، ٢٦٩، ٢٩٤، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٨، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٣٣، ٤٥٢
١٨٤	كعب بن زهير	٣٧٧
١٨٥	الكفوي (ابوالبقاء)	٢٢٨ ، ٣٣٣
١٨٦	الكميت	٣٧٩
١٨٧	كنانة	٧٤ ، ٣٧٢
١٨٨	ابن كيسان	١٤٩ ، ٢٢٦ ، ٢٨٣، ٢٨٦، ٤٣٥
١٨٩	لبيد بن ربيعة	١٧٤ ، ٣٧٨، ٣٨١
١٩٠	اللحياني	٣٨٢

م	الإسم	الصفحة
١٩١	المالقي	٣٢٤
١٩٢	ابن مالك	١٨، ١٩، ٢٢، ٣٦، ٦٩، ٧٠، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ١٠٧، ١٠٨، ١١٢، ١١٦، ١١٩، ١٣٩، ١٤٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٤٣، ٢٥٩، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٩٨، ٤٠٦، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣٨، ٤٥١
١٩٣	المبرد	٤٤، ١٣٩، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٦، ١٧٢، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٤٣، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٣١، ٣٣٢، ٤٣٠، ٤٥٠
١٩٤	المتنبي	٣٩٠
١٩٥	مجاهد	٣١٢
١٩٦	المحبي	٣٩، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧
١٩٧	محمد باسل العيون	١٤
١٩٨	محمد بن أبي الحجاج	١٢
١٩٩	محمد بن الحسن	٣٤٠
٢٠٠	محمد الخضر حسين	٣٥٨
٢٠١	محمد الخضري	١٠٧، ١٧٨، ١٨٠، ٢٦٣، ٣١٢، ٣١٣، ٤٤٢

م	الإسـم	الصفحة
٢٠٢	محمد عيد	٣٣٩
٢٠٣	محمد السنباوي (الأمير)	٣١
٢٠٤	ابن محيصن	٣١١
٢٠٥	المرادي	٨٤، ١٤٨، ٣٢٤، ٣٨٢، ٤٢٠، ٤٣٧
٢٠٦	المزاحي	٤٢
٢٠٧	مصطفى عبد الله القسطنطيني	١٣، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧
٢٠٨	معاوية بن أبي سفيان	٣٠٦، ٣٦٧
٢٠٩	المكودي	٢٤٤، ٢٦٣
٢١٠	مكي بن أبي طالب	١٣٠ ، ٢٥٢، ٢٥٣ ، ٢٦٨
٢١١	المتلمس الضبي	٣٧٦
٢١٢	أبو المعالي المخلصي	١٢
٢١٣	المناوي	٩
٢١٤	ابن منظور	٢٧٠ ، ٢٧١
٢١٥	أبومنصور الأزهري	٢
٢١٦	منصور الطبلاوي	٣٠
٢١٧	الموزعي	٣٢٢
٢١٨	أبو موسى الجزولي	٤٣٨
٢١٩	أبو النجا	٣١ ، ٤٤٣
٢٢٠	نجم الدين الغزي	٤ ، ١٦ ، ٤٥
٢٢١	أبو النجم العجلي	٣٢١
٢٢٢	ابن النخالة	٤١
٢٢٣	النسائي	٣٦١

م	الإسم	الصفحة
٢٢٤	أبو نواس	٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠
٢٢٥	نورالدين الحلبي	٣٠
٢٢٦	النــووي	٧٩ ، ٨٣ ، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٦٧، ٤٢٦
٢٢٧	النويري	٣١٥
٢٢٨	هذيل	٣٧٢
٢٢٩	أبو هريرة	١١٥ ، ٣٦٨
٢٣٠	هشام الضرير	٨٦ ، ٨٧
٢٣١	ابن هشام	٩، ١٤، ١٦ ، ٤٨، ٥١، ٥٧، ٥٨، ٨٤، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٥ ، ١٦٩، ١٧٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٦، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٥٦، ٣٩٠، ٤٢٢، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٢
٢٣٢	ابن هشام الخضراوي	١٨٩
٢٣٣	ابن هلال النحوي	١٢
٢٣٤	ابن وثاب	٣١١
٢٣٥	ياسين العليمي	١٢٢ ، ١٢٤ ، ٢٨١ ، ٤٤٤ ، ٤٥٣
٢٣٦	ابن يعيش	١١٠، ١١١ ، ١٨٦، ١٩١، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٤٧، ٣٣٢، ٤٣٩
٢٣٧	يعيش المغربي	٦ ، ٧
٢٣٨	يونس بن حبيب	٤٢٨

فهرس المصادر والمراجع

❖ أبجد العلوم «الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم»، لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

❖ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

❖ الإبهاج في شرح المنهاج، لشيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

❖ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنّا الدمياطي، عالم الكتب - بيروت.

❖ الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

❖ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي المعروف بالبشاري، وضع مقدمته وهوامشه وفهارسه د. محمد مخزوم، السلسلة الجغرافية.

❖ إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامى، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

❖ الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين على بن أبي علي الآمدي، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

❖ أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، مطبوعات معهد المباحث الشرقية بالجزائر، (١٩٣٦)م.

❖ أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٩٨٢م.

❖ الأذكار للنووي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط (١).، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان: أثير الدين أبو عبد الله بن حيان الأندلس، تحقيق د.مصطفى أحمد النحاس، ط (١)، مطبعة المدنى، القاهرة، سنة ١٩٨٧.

❖ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المعروف بمعجم الأدباء، لياقوت الحموي، طبعة دار المأمون.

❖ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار الباز، مكة الرياض، ط (١)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

❖ الأزهية في علم الحروف، للهروي علي بن محمد، تحقيق: عبد المعين الملوص، مطبوعات.

❖ أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م .

❖ الاستشهاد بالحديث في اللغة، للشيخ: محمد الخضر حسين المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٧م.

❖ الاستيعاب لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

❖ أسد الغابة، لابن الأثير، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

❖ أسرار العربية، الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق سنة ١٩٥٧م.

❖ الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، للعلامة زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، ط. مؤسسة الحلبي - القاهرة.

❖ الأشباه والنظائر، للسيوطي، دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

❖ الاشتقاق، لمحمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣.

❖ الإصابة، لابن حجر، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

❖ إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط (٤).

❖ الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، تحقيق الأستاذ: أحمد زكي باشا، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط (٣)، ١٩٩٥م.

❖ أصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله، القاهرة.

❖ أصول التفكير النحوي، للأستاذ الدكتور: علي أبي المكارم، القاهرة.

❖ أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

❖ أصول النحو العربي، دكتور: محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

❖ أصول النحو العربي، للدكتور: محمد فرج عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

❖ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

❖ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

❖ إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط (٣)، ١٩٨٨م.

❖ إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط (٣)، ١٩٨٨م.

❖ الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط (٧)، ١٩٨٦م.

❖ الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.

❖ الإغراب في جدل الإعراب، ومعه لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري، دمشق، مطبعة الجامعة السورية.

❖ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

❖ الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، تحقيق د: أحمد محمد قاسم، ط (١)، مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

❖ الإكمال، لابن ماكولا، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط (١).

❖ أمالي ابن الحاجب، لعمرو بن عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر سليمان فدارة، دار الجيل، بيروت، وطبعة أخرى دار عمار، عمّان، ط (١)، ١٩٩١م.

❖ أمالي المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ.

❖ الأمالي في لغة العرب لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

❖ الأمالي، لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مطبعة الخانكي، القاهرة.

❖ الأمالي، لعمرو بن عثمان ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمّار، عمّان، ط (١)، ١٩٨٩م.

❖ إملاء، ما منَّ به الرحمن من وجه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

❖ إنباه الرواة في أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

❖ الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

❖ الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، لمجير الدين الحنبلي العليمي، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس، عمان، ١٤٢٠هـ.

❖ الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط (١).

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، القاهرة ١٩٨٧.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٥م.

❖ الآيات البيِّنات، لابن القاسم أحمد بن قاسم العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

❖ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

❖ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، عثمان بن عمر، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد.

❖ الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط (٦)، دار النفائس، ١٤١٦هـ- ١٩٩٩م.

❖ الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، شرح وتعليق أ. د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

❖ البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.

❖ البحر المحيط، لأبي حيان، مطبعة دار الفكر، ط (٢)، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

❖ البحر المحيط، محمد بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ط (٢)، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

❖ بـدائع الفوائـد، لابـن القـيم، مكتبـة نـزار البـاز، مكـة المكرمـة، ط (١)، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

❖ البداية والنهاية، لأبي الفـداء إسـماعيل بـن عمـر بـن كثـير القـرشي، مكتبـة المعارف، بيروت.

❖ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، مصر، ١٣٤٨هـ.

❖ البرهان في علوم القرآن، لبدر الـدين الزركشيـ، تحقيـق: يوسـف المرعشـلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت ط (١)، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

❖ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

❖ بغية الطلب في تاريخ حلب، لكـمال الـدين عمـر بـن أحمـد بـن أبي جـرادة، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

❖ تـاج العـروس مـن جـواهر القـاموس «شرح القـاموس» للإمـام اللغـوى محب الدين أبي الفـيض السـيد محمـد مرتضى- الزبيـدي، تحقيـق: مصـطفى حجازي، ط. حكومة الكويت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

❖ تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، مصر، ١٩١٤م.

❖ تاريخ ابن خلدون، دار مكتبة الحياة، بيروت.

❖ تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، مصر، ١٩١٤م.

❖ تـاريخ أسـماء الثقـات، لابـن شـاهين، تحقيـق: صـبحى السـامرائى، الـدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

❖ تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور: عبـد الحلـيم النجـار، دار المعارف، مصر، ط (٢)، ١٩٦٩م.

❖ تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: عمر تدمري، دار الكتاب العربى، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

❖ تـاريخ بغـداد للخطيـب البغـدادي، طبعـة مصـورة، دار الكتـاب العـربي، بيروت.

❖ تاريخ دمشق، لابن عساكر، المكتبة الظاهرية، دمشق.

❖ تاريخ الجبرتي المسمى بعجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبد الرحمن بـن حسن الجبرتي، طبع بمصر، ١٢٩٧هـ.

❖ التاريخ الصغير، للبخاري، تحقيق: محمد زايد، ط (١)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار المعرفة، بيروت.

❖ تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية.

❖ التاريخ الكبير، للبخاري، ت (بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت.

❖ التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: د. فتحي أحمد، دار الفكر، دمشق، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

❖ التحرير في أصول الفقه الجامع، بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، لابن الهمام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥١ هـ.

❖ التحصيل من المحصول، لسراج الدين محمود بن أبي الأرموي، تحقيق د. عبد الحميد علي أبي زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

❖ تحفة الزمن ضمن كتاب تيسير البيان للموزعي، تحقيق الدكتور أحمد المقري، تحفة طبقات صلحاء اليمن.

❖ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لشمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط (١)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

❖ تخليص الشواهد.

❖ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط (٢)، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

❖ تذكرة الحفاظ، للذهبي، تصوير بيروت، ١٩٩٠م.

❖ تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٩٨٦م.

❖ التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، عيسى الحلبي، القاهرة.

❖ التعريفات، للعلامة الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.

❖ تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لمحمد بن محمد بن مصطفى العمادي، المولى أبي السعود، نشر مطبعة عبد الرحمن محمد، القاهرة.

❖ تفسير البيضاوي، للبيضاوي، دار الفكر، بيروت.

❖ تفسير الفخر الرازي، المشتهر بـ «التفسير الكبير»، و«مفاتيح الغيب»، للإمام محمد الرازي فخر الدين، ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بـ «خطيب الري»، دار الكتب العلمية، بيروت ط (١)، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

❖ تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط (٢)، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

❖ التقرير والتحبير، لابن أمير الحاج، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ط (١)، ١٣١٦هـ.

❖ تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، العلائي، صلاح الدين، دار القلم، بيروت، سنة ١٩٩٧م.

❖ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لجمال الدين الإسنوي، تحقيق: د. محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

❖ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت، تصوير.

❖ تهذيب التهذيب، لابن حجر، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٢٥ هـ.

❖ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

❖ تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: د. عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب.

❖ تهذيب تاريخ ابن عساكر لابن بدران، المكتبة العربية، دمشق، ط (١).

❖ توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط (١)، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرط ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، الكليات الأزهرية، ط (١).

❖ التوقيف على مهمات التعاريف - معجم لغوي مصطلحي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط (١)، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

❖ تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف، بأمير باد شاه، وهو شرح التحرير للكمال ابن الهمام، ط أخيرة، مصطفى البابي الحلبي.

❖ التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

❖ الثقات، لمحمد بن حبان التميمي البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

❖ جامع البيان في تفسير القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة، بيروت.

❖ جامع البيان في تفسير القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط (٢)، ١٩٧٢م.

❖ الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

❖ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط (١)، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢م.

❖ جمهرة الأنساب، المسمى: جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، مصر، ١٩٤٨م.

❖ جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١)، ١٩٨٧م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، د. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

❖ الجهابذة وعلوم الحديث، لعبد العزيز سيد الأهل، مطبعة المدني، القاهرة.

❖ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لمحمد علاء الدين بن علي الأربلي، دار النفائس، بيروت، ط (١)، ١٩٩١م.

❖ الجواهر المضية لمحيي الدين أبي محمد الحنفي، مطبعة عيسى البابى الحلبي، القاهرة.

❖ حاشية ابن عابدين، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين الدمشقي، المسماة رد المحتار على الدر المختار، شرح متن تنوير الأبصار، طبعة دار الكتب العلمية، ط (٢)، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

❖ حاشية الأمير على المغني، لمحمد بن الأمير، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

❖ حاشية البناني على جمع الجوامع، ط أخيرة، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي.

❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٥٩هـ.

❖ حاشية الدسوقي، تأليف: شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي، على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، الصبان: أبو العرفان محمد بن علي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

❖ حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية في علم العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٢)، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

❖ حاشية رد المحتار على الدر المختار «حاشية ابن عابدين» للعلامة محمد أمين، الشهير بابن عابدين، وتكملتها المسماة «قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار» لنجل المؤلف محمد علاء الدين أفندي، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، ط (٢).

❖ حُجّة في القراءات السبع، لابن خالويه، دار الشروق، بيروت.

❖ الحديث النبوي الشريف، للدكتور: محمد ضاري، منشورات اللجنة الوطنية، بغداد، العراق، ط (١)، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

❖ الحديث والمحدثون، لمحمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر.

❖ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط (١)، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

❖ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مصر، ١٣٥١هـ.

❖ حماسة البحتري، لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، دار الكتب العلمية بيروت.

❖ الحيوان، للجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣)، ١٩٨٩م.

❖ الخصائص، لابن جني: أبو الفتح عثمان، تحقيق الأستاذ: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٣)، القاهرة سنة ١٩٨٦، ١٩٨٨.

❖ الخطط التوفيقية الجديدة بمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، لعلي باشا مبارك، مطبعة بولاق، ط (١)، ١٣٠٦هـ.

❖ الخطط= المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، طبع بمصر، ١٣٢٧هـ.

❖ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، طبع بمصر، ١٢٨٤هـ.

❖ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي، تحقيق: محمود فايد، مكتبة القاهرة، مصر.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

❖ الدرر البهية على شرح الأزهرية، مخطوط.

❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط (١)، ١٣٤٩ هـ.

❖ الدرر اللوامع شرح همع الهوامع، لأحمد الشنقيطي، تحقيق: د.رمضان عبدالتواب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

❖ دستور العلماء، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

❖ دمية القصر، وعصرة أهل العصر، لعلي بن الحسن الباخرزي، طبع في حلب، ١٣٤٩هـ.

❖ دور النحو في العلوم الشرعية، جمال عبد العزيز أحمد، رسالة ماجستير كلية دار العلوم ، القاهرة.

❖ الديباج المذهب لابن فرحون المالكى، مكتبة دار التراث، القاهرة.

❖ ديوان الإسلام لشمس الدين بن الغزي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

❖ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٣).

❖ ديوان رؤبة، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (٢)، ١٩٨٢م.

❖ الذهب المسبوك، للمقريزي، مصر، ١٩٥٥م.

❖ ذيل المذيل في تاريخ الصحابة والتابعين، لابن جرير الطبري، طبع بمصر- ضمن كتاب تاريخ الأمم والملوك، ١٣٢٦هـ.

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: أحمد بن عبد النور، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق سنة ١٩٧٥ .

❖ رغبة الآمل من كتاب الكامل، وهو شرح لكتاب الكامل للمبرد، لسيد بن علي المرصفي، طبع بمصر، ١٣٤٨هـ.

❖ الروض الأنف للسهيلي، شقرون، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

❖ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لابـن قدامـة، المطبعـة السـلفية، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

❖ رياض النفوس في علماء القيروان وإفريقية، طبع بمصر، ١٩٥١م.

❖ ريحانة الألبا وزهر الحياة الـدنيا للشـهاب الخفـاجي، مطبعـة عيسـى البـابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٥م.

❖ زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن بن علي بن محمـد الجـوزي، المكتـب الإسلامي، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٤هـ.

❖ السبعة في القراءات، لابن مجاهد، دار المعارف، القاهرة، ط (٢).

❖ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنـداوي، دار القلم. دمشق، ط (١)، ١٩٨٥م.

❖ سلاسل الذهب، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: د. محمد المختـار الشـنقيطى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

❖ سـلافة العصر في محاسـن الشـعراء بكـل مصر، لابـن معصـوم، مصر، ١٣٢٤هـ.

❖ سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر مـن العلـماء والصـلحاء بفـاس، لمحمد بن جعفر الكتاني، طبع بفاس، ١٣١٦هـ.

❖ سمط اللآلي، طبع في مصر، ١٣٥٤هـ- ١٩٣٦م.

❖ سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناءوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط (٣)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

❖ السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، تأليف: د. محمود فجال، نشر نادي أبها الأدبي، السعودية، ط (١)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

❖ الشافية في علم التصريف، لجمال الدين أبي عمرو بن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط (١)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

❖ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.

❖ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

❖ شراب الراح فيما يتوصل به للعزي والمراح، لعبد القاهر الجرجاني، ط (١)، دار المعارف، ١٩٨١م.

❖ شرح ابن الناظم على الألفية، لأبي عبد الله بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك، المطبعة العلوية، ١٣٤٢هـ.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ط (١)، ١٩٩٠م.

❖ شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، طبعة سنة ١٩٩٥م.

❖ شرح أبيات سيبويه، للنحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط (١)، سنة ١٩٨٦م.

❖ شرح اختيارات المفضل، للتبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

❖ شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني.

❖ شرح الأزهرية في علم العربية، للشيخ خالد الأزهري، مطبوع بهامش حاشية العطار على الأزهرية، المطبعة الكاستلية، ١٢٨٥هـ.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط (١) ١٩٥٥م.

❖ شرح التحفة الوردية، لأبي حفص، عمر بن المظفر بن عمر بن أبي الفوارس، المعروف بابن الوردي، تحقيق: د. سمير أحمد عبد الجواد، مطبعة حسان، القاهرة، ط (١)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

❖ شرح التسهيل لابن عقيل «المساعد على تسهيل الفوائد»، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، بيروت.

❖ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، وآخرين، دار هجر، ط (١)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

❖ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ط. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط (١)، ١٩٧٩م.

❖ شرح الرضي على الكافية، الرضي: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي، ليبيا، ط (٢)، سنة ١٩٩٦هـ.

❖ شرح الزركشي على مختصر الخرقي، للزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

❖ شرح الشافية، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، مطبعة حجازي، مصر.

❖ شرح الشواهد الكبرى، للعيني، مطبوع بهامش خزانة الأدب، طبعة بولاق، القاهرة.

❖ شرح القصائد السبع الطول الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط (٤)، ١٩٨٠م.

❖ شرح القصائد العشر، للتبريزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

❖ شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، طبع سنة ١٩٨٢م.

❖ شرح الكوكب المنير، للفتوحي، تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

❖ شرح المعلقات السبع، للزوزني، منشـورات التجاريـة المتحـدة، دار البيـان، بيروت.

❖ شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، للشنقيطي، قدم لـه: فائـد ترحينـي، دار الكتاب العربي، طبعة مزيدة منقحة، ١٩٨٨م.

❖ شرح المفصل، لابن يعيش: موفق بـن عـلي، مكتبـة المتنبـي، القـاهرة، سـنة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

❖ شرح المقرب، لابن عصفور الأندلسي، تأليف: د. علي محمد فـاخر، مطبعـة السعادة، ط (١)، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

❖ شرح جمل الزجاجى، ابن عصـفور: أبـو الحسـن عـلي بـن مـؤمن، «الشرـح الكبير»، تحقيق د.صاحب أبو جناح، الموصل، العراق، سنة ١٩٨٠م.

❖ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، لجنة التـأليف والترجمـة والنشر، ١٣٨٧هـ.

❖ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققها وضبطها محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمـد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

❖ شرح شذور الذهب، لابن هشام، رتبه وعلـق عليـه وشرح شـواهده: عبـد الغني الدقر، دار الكتب العربية، وطبعة أخرى، دار الكتاب.

❖ شرح شواهد الشافية، مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب.

❖ شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن الكمال السيوطي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

❖ شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي القاسم النويري، تحقيق وتعليق: عبد الفتاح السيد سليمان أبو سنة.

❖ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (١١)، دار الثقافة، القاهرة، سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

❖ شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف، المكتبة التجارية الكبرى، ط (١١)، ١٩٦٣م.

❖ شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، عبد الله بن أحمد، تحقيق: د. المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (٢)، ١٩٩٣م.

❖ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦م.

❖ شرح ملحة الإعراب، للحريري، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط (١)، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

❖ الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بـن قتيبـة، ط (٤)، دار الثقافـة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٠م

❖ الشيخ خالد الأزهري، د. الفحام، مقال بمجلة مجمـع اللغـة العربيـة، عـدد ٣٢.

❖ الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، حققه وقدم له مصطفى الشـويمي، منشورات بمؤسسة بدران، ط (١)، ١٩٦٣م.

❖ صبح الأعشى للقلقشندي، لأبي العباس أحمد بـن عـلي القلقشـندي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، ٨٢١ هـ - ١٤١٨م.

❖ الصحاح، إسماعيل بـن حمـاد الجـوهري، تحقيـق: إميـل بـديع يعقـوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

❖ صحيح مسلم، لمسلم بن الحجـاج القشـيري، طبعـة رئاسـة إدارة البحـوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هــ- ١٩٨٠م.

❖ الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، لمحمد بـن عبـد الـرحمن السـخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

❖ طبقات ابن سعد، دار صادر، بيروت ط (١)، ١٩٩٨م.

❖ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

❖ الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين عبد القادر التميمي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، مصر.

❖ طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط (٢)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

❖ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

❖ طبقات الشافعية لابن هداية الله، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (٢)، ١٩٧٩م.

❖ طبقات الشعراني المسماة بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار، وتعرف بالطبقات الكبرى، لعبد الوهاب الشعراني، طبع بمصر ١٢٧٦هـ.

❖ طبقات الفقهاء للشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط (٢)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

❖ طبقات المفسرين للداودي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (١).

❖ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، طبع في مصر، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

❖ طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، طبع في مصر، ١٩٥٢م.

❖ طيّبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة.

❖ العبر في خبر مـن غـبر، للـذهبي، تحقيـق: د. صـلاح الـدين المنجـد، دائـرة المطبوعات والنشر، الكويت.

❖ العقد الفريد لابن عبد ربه، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٩٨٣م).

❖ عقود الجمان، لجلال الـدين السـيوطي، عـلى شرح عبـد الـرحمن المرشـدي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

❖ علل النحو، لأبي الحسين محمد بن عبد الله الـوراق، تحقيـق: محمـود جاسـم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط (١)، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

❖ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبـل، تحقيـق: د. طلعـت قـورج بكيـت، أنقرة، تركيا، ١٩٦٣م.

❖ علوم الحديث ومصطلحه، للدكتور: صبحي الصالح، دار العلم للملايـين، بيروت، ط (٥)، ١٣٨٨هـ.

❖ علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عـتر، مطبعـة الأصـيل، حلب، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

❖ العمارة الإسلامية في عصر المماليك الجراكسة، د. فهمي عبد العليم، القاهرة، المجلس الأعلى للآثار، مشروع المائة كتاب، العدد (٣٣).

❖ العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، لابن رشيق، تحقيق: محمد محيي الـدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط (٣)، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

❖ العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

❖ عيون الأثر في فنون المغازى والشمائل والسير، لابن سيد الناس اليعمري، طبع بمصر، ١٣٥٦هـ.

❖ عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة، دار الثقافة، بيروت، ط (٤)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

❖ غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، مكتبة المتنبى، القاهرة.

❖ غريب الحديث، لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، مطبعة العاني، بغداد، ط (١)، ١٣٩٧هـ.

❖ غيث النفع في القراءات السبع، لعلي النوري الصفاقسي، طبع بهامش سراج القارئ المبتدئ، مطبعة مصطفى الحلبي.

❖ غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي، مصطفى الحلبي، القاهرة.

❖ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي، القاهرة، ط (١)، ١٣٦٥هـ.

❖ الفتاوى الفقهية الكبرى، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، المكتبة الإسلامية.

❖ فتح الغفار شرح المنار، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

❖ فتح القدير، لكمال الدين بن عبد الواحد بن الهمام، دار الفكر، بيروت.

❖ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان بن عمر العجيلي، الشهير بالجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

❖ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط (١)، ١٩٩٠م.

❖ فهرس الخزانة التيمورية، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م، نشرتها دار الكتب المصرية.

❖ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار العربي الإسلامي، لبنا، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

❖ فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار العربي الإسلامي، لبنان، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

❖ فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية، طبع بمصر، ١٣١٠هـ

❖ الفهرست، لابن النديم، طبع في ليبسيك، ١٨٧١م.

❖ الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي اللكنوي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٤ هـ.

❖ الفوائد الضيائية، للجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بالعراق، ١٩٨٣م.

❖ فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، مصر، ١٢٩٩هـ.

❖ فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع المستصفى، المطبعة الأميرية ببولاق، ط (١)، ١٣٢٢ هـ.

❖ فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، ١٣٢٢هـ.

❖ الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ.

❖ في أصول النحو، للأستاذ الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط (٢)، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

❖ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، دبي، ط (٢)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

❖ القاموس المحيط للفيروزآبادي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢)، ١٣٧١ هـ- ١٩٥٢ م.

❖ قواعد الفقه، للبركتي، مطبعة الصدف ببلشرز، كراتشي، ط (١)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

❖ الكاشف لأبي عبد الله حمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، مطبعة دار التأليف، مصر.

❖ الكافي شرح الهادي، لأبي المعالي عبد الوهاب الزنجاني، تحقيق: محمود فجال يوسف، رسالة دكتوراه، (١٩٧٨م).

❖ الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

❖ الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٤هـ.

❖ كتاب الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط (٢)، ١٤٢١هـ.

❖ الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٦٨م.

❖ كشاف القناع عن متن الإقناع، للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

❖ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ط (١)، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

❖ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُججها، لمكيّ بن أبي طالب، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

❖ الكشف والبيان «تفسير الثعلبي»، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ، ط (١)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

❖ كفاية المتحفظ في اللغة، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الطرابلسي، دار اقرأ للطباعة والنشر، طرابلس، ليبيا.

❖ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

❖ الكليات لأبي البقاء الكفوي، دار الفكر، دمشق.

❖ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين الهندي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

❖ الكواكب الدرية في الشواهد النحوية، د. عبد الحميد سيد، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

❖ الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي، نشر المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٩م.

❖ اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، دار الفكر، دمشق، ط (٢)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

❖ لب اللباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

❖ لب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣)، ١٩٨٩م.

❖ اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د. غازي طليمات، د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط (١)، ١٤١٦هـ.

❖ اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

❖ لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، بتحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، ط. دار المعارف.

❖ لمع الأدلة لابن الأنباري، تحقيق: د. سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

❖ اللمع، لابن جني، تحقيق: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط (١)، ١٩٧٩م.

❖ المؤتلف والمختلف للحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: ف. كرنكو، ط. القدسي، القاهرة، ١٣٥٤هـ.

❖ ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى قراعة، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

❖ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

❖ مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى النحوي الشيباني المعروف بثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٨م.

❖ مجلة مجمع اللغة العربية، العدد (٣٢).

❖ مجمع الأمثال لأحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

❖ مجموعة القرارات العلمية (٣)، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

❖ المحرر الوجيز - لابن عطية الأندلسي - دار الكتب العلمية.

❖ المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: د. طه جابر العلواني، نشر مؤسسة الرسالة، ط (٢)، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

❖ المحكم لابن سيده علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وغيره، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

❖ المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مصطفى البابي الحلبي، مصر، وطبعة أخرى، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٠م.

❖ المحكم، لابن سيده، علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وغيره، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

❖ مختار الصحاح، للعلامة محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المطبعة الأميرية ببولاق، ط (٤)، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨م.

❖ مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، لعباس بن محمد بن أحمد المدني، طبع ملحقًا مع لب اللباب في تحرير الأنساب.

❖ المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلاء الدين علي بن محمد بن اللحام، تحقيق: د. محمد مظهر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

❖ المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.

❖ المدخل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

❖ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.

❖ مذكرة أصول الفقه لمحمد أمين الشنقيطي على روضة الناظر لابن قدامة، المدينة المنورة، دار النهضة العربية.

❖ مذكرة في المنطق، د. صالح شرف، القاهرة.

❖ مرآة الجنان لليافعي، ط (١)، دائرة المعارف النظامية، الهند.

❖ مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، لسبط بن الجوزي، حيدر آباد، الهند، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١م.

❖ مراتب النحويين لعبد الواحد اللغوي، طبع في مصر، ١٣٧٥هـ.

❖ مراصد الاطلاع، د. صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية بمصر، ط (١)، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

❖ المزهر في علوم العربية وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

❖ المزهر في علوم العربية وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

❖ مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خـير الحلـواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

❖ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيـل، تحقيـق: د. محمـد كامـل بركـات، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

❖ المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد الغـزالي، المطبعـة الأميريـة ببـولاق، نشر دار المعرفة، بيروت، ط (١)، ١٣٢٢ هـ.

❖ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

❖ المشتبه للـذهبي، تحقيـق: عـلي البجـاوي، طبعـة عيسـى الحلبـي، القـاهرة، ١٩٦٢م.

❖ مشكل إعراب القـرآن، للقيسيـ، مكـي بـن أبي طالـب، مؤسسـة الرسـالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٥هـ.

❖ مصابيح المغاني في حروف المعاني، للخطيب الموزعي، تحقيق: د. عـائض بـن نافع، دار المنار، ط (١)، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

❖ مصادر اللغـة، لعبـد الحميـد الشـلقاني، مطـابع جامعـة الريـاض، ط (١)، ١٩٨٠م.

❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية.

❖ معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، ط. دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ط (٣)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

❖ معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

❖ المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: كرنكو وعبد الرحمن اليماني، حيدر آباد، ١٣٦٨هـ.

❖ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧م.

❖ المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، قدم له وضبطه: الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

❖ معجم الأدباء للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩م.

❖ معجم البلدان للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

❖ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

❖ معجم المحدثين، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

❖ معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط (٣)، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

❖ معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف سركيس، طبع بمصر، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

❖ معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط (١)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

❖ معرفة القراء الكبار للذهبي، دار الكتب الحديثة، مصر، ط (١).

❖ المعرفة والتاريخ، للفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط (١)، ١٤١٠ هـ.

❖ المغرب في ترتيب المعرب، ناصر الدين المطرزي، مكتبة أسامة ابن زيد، حلب، سوريا، ط (١)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٨٧م.

❖ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد بن الخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

❖ المغني في النحو لتقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد الساعدي، المكتبة الوطنية، بغداد، ٢٠٠٠م.

❖ مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

❖ مفتاح الكنوز الخفية، الهند، ١٩٢٢م.

❖ المفردات في غريب القرآن، للحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، مكتبة الأنجلو المصرية.

❖ المفصل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط (١)، ١٩٩٣م (٤١٥).

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لمحمود بن أحمد العيني، دار صادر، بيروت.

❖ مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط (١)، ١٩٩١م.

❖ المقتبس في تاريخ رجال الأندلس، لحيان بن خلف بن حيان، طبع بباريس، ١٩٣٧م.

❖ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

❖ المقرب، لابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط (٢)، بغداد سنة ١٩٨٦م

❖ الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (٤)، ١٣٩٩هـ.

❖ مناهج العقول شرح منهاج الأصول، لمحمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.

❖ مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، عيسى الحلبي.

❖ المنتظم، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

❖ المنخول من تعليقات الأصول، للغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، طبعة دار الفكر، دمشق ط (٢)، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

❖ المنصف لابن جني، شرح فيه التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط (١)، ١٣٧٣هـ.

❖ المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

❖ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ويعرف بخطط المقريزي، طبع في مصر، ١٣٢٧هـ.

❖ مواهب الجليل شرح المختصر، لأبي عبد الله محمد بن محمد الحطاب، دار الفكر ط (٣)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

❖ مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، مع شروح التلخيص (١/ ٤٧)، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٤٢هـ.

❖ مورد اللطافة، لابن تغري بردي، طبع في كمبرج، ١٧٩٢م.

❖ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي.

❖ النجوم الزاهرة في تاريخ مصر والقاهرة لابن تغري بردي، المؤسسة المصرية العامة.

❖ النحاة والحديث النبوي، مع تحقيق كتاب إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، حسن موسى الشاعر، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

❖ النحو في مصر حتى القرن العاشر، لأحمد عبد اللاه هاشم، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة.

❖ نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

❖ نزهة الألبا في طبقات الأدبا، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ١٢٩٤، مصر.

❖ نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس نسخة بدار خطية الكتب المصرية تحت رقم (٧٩٨)، فقه تيمور (ل ١٦ب) مخطوط لابن الهائم بدار الكتب المصرية تحت رقم (٧٩٨) فقه تيمور، ميكروفيلم رقم (١٢٤٩٩).

❖ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، دار المعارف بمصر، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

❖ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

❖ نظرات في اللغة والنحو، لطه الراوي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ط (١)، ١٩٦٢م.

❖ نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، طبع في مصر، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.

❖ نهاية السول في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين الإسنوي، طبعة المطبعة السلفية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.

❖ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للشهاب الرملي، دار الفكر، ط أخيرة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

❖ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، دار الفكر، بيروت.

❖ النوادر، لأبي زيد، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط (١)، ١٤٠١هـ.

❖ نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار: للشيخ سيد المدعو بمؤمن الشبلنجي، طبع بمصر، ١٢٩٠هـ.

❖ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

❖ نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، لمحمد بن محمد زبارة اليمني الصنعاني، طبع بمصر، ١٣٥٠هـ.

❖ هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، على هامش كشف الظنـون، طبـع دار الفكر، بيروت.

❖ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، نشر مكتبـة الكليـات الأزهريـة، القاهرة، ط (١)، ١٣٢٧هـ.

❖ الوافي بالوفيات للصفدي، طهران، إيران.

❖ وفيات الأعيان، ابن خلكان: أبو العباس أحمـد بـن محمـد، تحقيـق: إحسـان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان.

❖ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصـور عبـد الملـك بـن محمـد بـن إسـماعيل الثعـالبي، تحقيـق: د. مفيـد محمـد قميحـة، دار الكتـب العلميـة، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٣هـ- ١٩٨

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء .... أ

شكر وتقدير .... ب

المقدمة .... هـ

التمهيد ١

المبحث الأول: التعريف بالشيخ خالد الأزهري ٢

اسمه ونسبه ٢

شيوخه وتلاميذه ٧

آثـــــاره.. ١٣

المبحث الثاني: مكانته العلمية ١٦

المبحث الثالث: التعريف بشرح الأزهرية، ومنهج تأليفها ١٨

المبحث الرابع: الحواشي على شرح الأزهرية ٣٠

الفصل الأول : التعريف بالشنواني وكتابه ....

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده................................٣٣

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ٣٥

المبحث الثالث: مكانته العلمية ٤٤

الموضوع **الصفحة**

المبحث الرابع: آثاره ٤٧

المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب ٦٠

الفصل الثاني : آراؤه واختياراته النحوية........

الباب الأول : الأسماء ....

أ)- المعربـــــــات ....

- مسألة : إعراب الأسماء الخمسة........................٨٦

- مسألة : وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر ١٠٨

- مسألة : إعراب قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ١١٧

- مسألة : إعراب (أحوى)..١٢٧

ب) المرفوعات : ....

- مسألة : الخلاف في تقديم الفاعل على عامله مع بقائه على الفاعلية....... ١٣٦

- مسألة : أصل نائب الفاعل ١٥١

- مسألة : العامل في اسم "كان" وخبرها ١٥٦

- مسألة : ما يقوم مقام اسم " كان" عند حذفه ١٦١

الموضوع **الصفحة**

ج)- المنصـــــــوبات ....

- مسألة : المفعول فيه ١٦٦
- مسألة : عامل الحال المؤكدة لجملة قبلها ١٧١
- مسألة : المفعول معه بين القياسية والسماعية..................... ١٨٦

د) المجرورات ....

- مسألة : الممنوع من الصرف وسقوط الكسرة في حال الجر...... ١٩٤
- مسألة : علة منع الوصف الذي على وزن "فعلان" من الصرف .. ٢١١

هـ) التوابع ....

- مسألة : العامل في النعت..................................... ٢٢٥
- مسألة : حكم وصف النكرة بالمعرفة ووصف المعرفة بالنكرة... ٢٤٢
- مسألة : جمع النعت السببي وتكسيره.......................... ٢٥٩
- مسألة : التوكيد أم التأكيد.................................... ٢٦٨
- مسألة : فائدة تكرار التوكيد المعنوي.......................... ٢٧٢
- مسألة : مصطلح البدل ٢٨٣
- مسألة : بدل الكل من البعض ٢٨٧

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني : الأفعال ....

- مسألة : الفصل بين "كي" ومعمولها........................... ٢٩٣

- مسألة : "أبالي" بين التعدي واللزوم.......................... ٣٠٣

الباب الثالث : الحروف ....

- مسألة : نوع اللام في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ ٣٠٨

- مسألة : دخول "بل" على الجملة ٣١٩

- مسألة : موقع الجملة المحكية بالقول ٣٢٦

- مسألة : تعيين النون المحذوفة من (إني) و(إنا) ٣٣٠

الفصل الثالث: منهجه في الاحتجاج........................... ٣٣٨

المبحث الأول: السماع ٣٤٣

- القرآن وقراءاته.. ٣٤٦

- الحديث الشريف ٣٥٤

- كلام العرب.. ٣٦٩

- الشعر.. ٣٧٦

المبحث الثاني: القياس ٣٩٣

الموضوع	الصفحة

المبحث الثالث: الإجماع ٣٩٩

المبحث الرابع: التعليل وعنايت به ٤٠٣

المبحث الخامس: استصحاب الحال ٤١١

الفصل الرابع : الشنواني بين التأثر والتأثير ....

المبحث الأول: تأثر الشنواني بمن قبله: ٤١٤

- مصادر الشنواني والكتب التي تأثر بها ٤١٤

- تأثر الشنواني بالسابقين من النحاة........................ ٤٢٧

المبحث الثاني : تأثير الشنواني فيمن بعده : ....

- بعض من نقلوا عن كتابه ٤٤٠

- بعض من نقلوا عن كتبه الأخرى ٤٤٤

نتـــائج البحـث........................ **٤٤٦**

الفهارس العامة ....

- فهرس الآيات القرآنية ٤٥٤

- فهرس الأحاديث النبوية ٤٥٩

- فهرس الأشعار ٤٦٠

- فهرس الأعلام........................ ٤٦٤

- فهرس المصادر والمراجع........................ ٤٧٨

- فهرس الموضوعات ٥٢٢